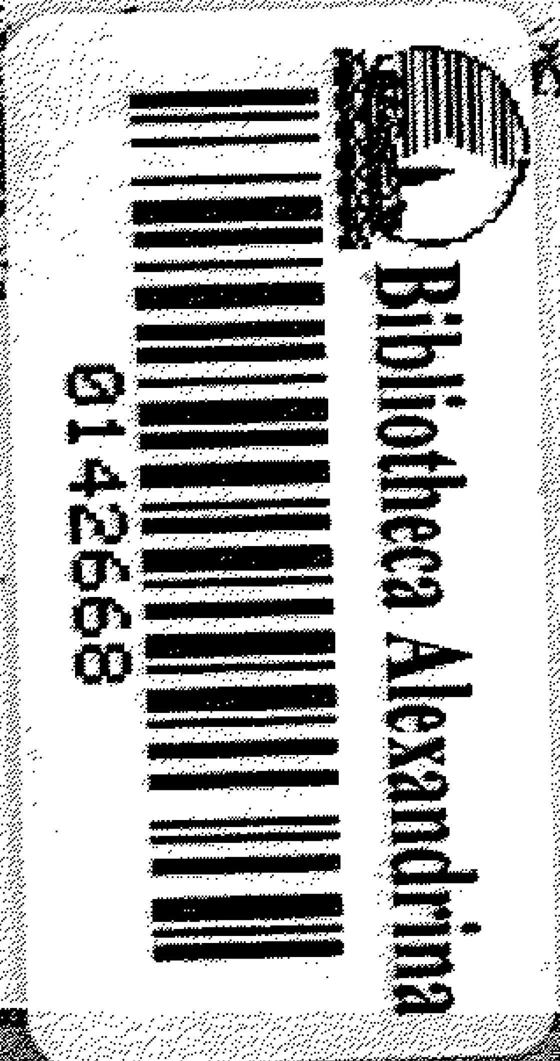
وليام كولبي

ثلاثون عاما في خدمة المخابرات الاميركية





ترجمة عبد الله الحجيري

ويليام كولبي

وليام كولبي

ثلاثون عاما في خدمة المخابرات الاميركية

ترجمة عبد الله الحجيري

شركة المطبوعات الشرقية

دار المروج

١٩٨٦

William Colby

Avec la collaboration de Peter Forbath

30 ANS DE C.I.A.

Titre original : *Honorable men. My life in the C.I.A.*
Publié par Simon and Schuster, New York.



Presses de la Renaissance

دار المروج للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت – ١٩٨٦

مقدمة

نهاية محترف

كانت الساعة قد تخطّت منتصفَ الليل بقليل عندما هبطت الطائرة في مطار واشنطن؛ إذن يوم الأحد الواقع في ٢ تشرين الثاني ١٩٧٥، كان قد بدأ للتو. وكنت عائداً من جاكسونفيل في فلوريدا، حيث كنت آمل أن ألتقي رئيس الدولة المصرية، أنور السادات الذي كان يقوم بزيارة في ذلك الوقت إلى الولايات المتحدة. لكنّ بربارة والترز سبقتني إلى هناك وبقيت مدةً طويلة، ممّا جعلني أتخلّى عن لقائه. لم أنزعج من هذا العائق: مِنَ الجليّ أنْ يرى رئيس الدولة المصرية نقل رسالته إلى الشعب الأميركي عبرَ مقابلة تليفزيونية مع السيدة والترز، أهم بكثير من الحديث معي عن قضايا مكافحة التجسّس. وهذا الخيار كان مفهوماً تماماً. ولم أضيّعْ فترةَ ما بعد الظهر والمساء، جالساً في سيارتي المموهة، بالقرب من المقر المؤقت لرئيس الدولة؛ وبالاتفاق مع المسؤولين عن أمنه، تخليت عن هذا اللقاء. ومع سروري للعودة إلى واشنطن، وعدت نفسي بقضاء يوم أحدٍ ممتع. سأرافق زوجتي بربارة إلى القدّاس ثم سنذهب بنزهةٍ على الدراجة في محاذاة القناة. ولكنْ سرعان ما تبخّرت هذه الفكرة.

إن الرجل الذي أتى لانتظاري مع سيارتي سلّمني رسالة عاجلة. يتوجّب عليّ الاتصال بجون مارش، مستشار الرئيس، لحظة وصولي ومهما كانت الساعة. ولأسباب تتعلق بالأمن ارتأيت أنْ لا أستخدم تلفون سيارتي، فعدت إلى المطار وطلبته من تلفون هناك. اعتذرت لإيقاظه من النوم فأجابني مارش لا أهمية لذلك. وكل ما قاله لي: إنّه يتوجّب عليّ الذهاب إلى المكتب البيضاوي الساعة الثامنة صباحاً من أجل لقاء مع الرئيس، وأقفل التلفون.

ودون أي خوف من الخطأ في التقدير، اعتقدت انني عرفت ماذا سيتناول هذا

اللقــاء. فعشيـة يــوم السبت، كـانت الصحــافـة قــد كشفت النقـاب عن أنّ وكـالـة الاستخبارات المركزية، ساعدت سراً المتمردين الأكراد في العراق. وكانت هذه التسريبات محور كل الأحـاديث التي جرت خـلال هذا الاجتمـاع، والذي عقـد كالعـادة، في طوابق تحت الأرض من البيت الأبيض. وكنت أنتـظر إذنْ أنْ أرى حـول الـرئيس المجمـوعـة المعتادة: سكوكروفت، وبـوشـن، وأحد ممثّلي البنتاغون، الذي يمكن أن يكون شليسينجر شخصياً، ومايك دوفال، ومن المحتمل دون رامسفيلد، بالإضافة إلى مارش وأنا.

لكن تقديري كان خاطئاً. ما عدا رجال الأمن الذين يحرسون المدخـل كان الجنـاح الغربي من البيت الأبيض خالياً، عندمـا وصلته في السـاعة السـابعة والـ ٤٥ دقيقـة، من صباح ذلك الأحد. الغرفة الملحقة بالمكتب البيضاوي كانت خالية، إلى أنْ دخلها مـارش بعد وصولي بلحظات. حسب كل المظاهر، كنت قد أخطأت التقدير. فأبديت ملاحظة:

يا لقذارة قصة التسريبـات حول الأكـراد، أليسَ كذلـك يا جـاك؟ فأجـابني مارش بإيماءة من رأسه وكأنه لم يسمعني. ثم خيم صمت مزعج.

في تمام الساعة الثامنة، دخل الرئيس فورد إلى المكتب البيضاوي، برفقة رجلين من حرسه السري. ثم ما لبث أن دعانا أحدهما إلى الدخول.

فورد كان جالساً وراء المكتب الرئاسي الكبير وبدا قاطب الحاجبين. وكان مستعـداً للذهـاب إلى فلوريدا للقـاء السادات، وأمـامه ملفٌ كبـير أسود، عن الـوضع في الشـرق الأوسط، وضعه جانباً ما إنْ دخلنا. وبصورة ودية دائماً، كان فورد يعاملني معاملةً رسميةً جداً، وبروتوكولية، لكن ذاك الصباح لم ينهضْ ولم يصافحْني.

ـ صباح الخير، سيدي الرئيس، أبلغني جاك أنّكم تريدون رؤيتي.

ـ أجـابني، نعم مشيراً إليّ بـالجلوس. إننا سنبـاشر إعـادة تنـظيم لأجهـزة الأمن في بلدنا.

كان الأمر واضحاً. وهو عزلي من منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية.

لكن فورد لم يبدِ أبداً أيّة خشونة. وأمانة منه لتقليد معـروف في السياسـة، قال إنـه يـرغب في أن يوكـل إليّ مهمـة جـديـدة، هي تعييني سفيـراً لـدى منـظمـة حلف شمـال الأطلسي. ثم تحدّث بإيجاز عن إعادة التنـظيم ـ أو بالأحـرى عن العزل ـ الـذي كان قـد قـرّره. إنّ مجزرة هـالوين ـ كـما سمّيت ـ تضمّنت عزل وزيـر الـدفـاع جيم شليسينجـر، وسحب نلسون روكفـلر من «اللائحة» الجمهورية لانتخابات سنة ١٩٧٦. وقتها، لم يقلْ لي فورد بالطبع، كيف سيكون مصير شليسينجر، لسبب أنّه لم يكنْ قد قرّر أي شيء بهذا الصّدد. لكن بالمقابل قال لي إنّ هنري كيسينجـر سيصبح وزيـراً للخارجيـة، وإنّ برانت سكـوكروفت سيحـل مكانـه كمستشار للرئيس لشؤون الأمن القـومي. وقال لي أيضـاً إنّ

جورج بوش سيعود من الصين ليحل مكاني على رأس وكالة الاستخبارات المركزية. وأجبته بكل إخلاص إنّني أؤيد هذا الخيار.

وفيما بعد، حاول أن «يبيعني» منصب السفير لدى منظمة حلف شمال الأطلسي. ألم يشغلْ دونْ رامسفيلد هذا المنصب، قبل تسلّمه مهامَه في البيت الأبيض؟ كان يبدو كثير الحرص على قبولي، لأنّه سيساهم في إجراء التغيير الواسع الذي كان يفكر به، بكل هدوء، دون التعرض لخطر أي تفجير سياسي. فهل كان بإمكانه الاعتماد على ذلك؟

ـ أجبته، لو تسمحون لي ببعض الوقت للتفكير، سيدي الرئيس. أحب أن أتكلم حول ذلك مع بربارة.

لقد فهم، وكنت على يقين من ذلك، لأنّه هو بالذات كان غالباً ما يستشير زوجته حول القرارات التي تعنيهما شخصياً. لكنّني لم أخْفِ أمامه أنّ لديّ بعض التّحفظات. فكنت متخوفاً من أن يثير تعيين مدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزية، في منظمة حلف شمال الأطلسي، بعض الاستياء السياسي في بلدان الحلف، وإنّه لهذا السبب بالذات، يمكن أن لا تنظر حكومات هذه البلدان بعين الرضى إلى هذا الأمر.

سرعان ما أراد فورد تطميني إذْ قال انّ تعيين ممثل شخصي للرئيس، لا يتطلب موافقة بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي.

ـ وقال فورد، أطلعنا على قرارك في أقرب وقت ممكن.

وعدته أن أتّصلَ بجاك خلال قبل الظهر. وأطلعني الرئيس أنّ هذه التغييرات ستعلن يوم الاثنين وطلب مني أن أبقيها طيّ الكتمان حتى ذلك الوقت.

كل شيء كان قد تقرر. لقد دامت المقابلة ١٥ دقيقة. وخلال هذه الـ١٥ دقيقة، أُنـهي فجأة ٣٠ سنة من عملي في الاستخبارات.

كان من الممكن أنْ أنهار، لولا كوني أميناً للانضباط الذي فرضته دائماً على نفسي، وأخذت أفكّر بالمرحلة القادمة. كان من الضروري أنْ ألحقَ ببربارة إذْ أنّها كانت تنوي الذهاب إلى قدّاس الساعة التاسعة. فمن الواجب التفكير بهذا الاقتراح حول المنصب في منظمة حلف شمال الأطلسي. إنّ مارش الذي خرج من المكتب البيضاوي إلى جانبي، سألني بقلقٍ ما إذا كنتُ سأقبل. بالطبع، كان من المهم أنْ يحصلَ هذا «التغيير» وبهدوء، وأنْ يتسلّمَ الجميعُ مناصِبَهم قبل الإعلان رسمياً عن ذلك في الصحافة. لكنّني لم أكنْ أنوي تقديم هذه الخدمة. (اكتشفت فيما بعد أنّ شليسينجر اتّخذ نفس الموقف: رفض على الفور وبغضب شديد المنصب الجديد الذي قدمه له فورد).

فضلاً عن ردّات الفعل السلبية التي كنت أتخوّف من إثارتها في أوروبا، كنتُ أشك في قدرتي على القيام بأيّ شيء مفيد إذْ أنّ كيسينجر سيصبح وزيراً للخارجية، وهو يفضّل

أنْ يشرفَ شخصيّا على السياسة الخارجية متخطياً السفراء. وإلى جانب ذلك، لا يجب أن نسى أنّ سنةً واحدة فقط كانت تفصلنا عن الانتخابات الرئاسية، ممّا يعني أنّ تعييني يمكن أن يكون لمدة قصيرة جداً.

وبعد أنْ اتصلت ببربارة طالبـاً منها انتـظاري، غادرتُ عـلى عجل البيت الأبيض. ثم التقيت بشليسينجر.

ـ سألني ماذا تفعل هنا في مثل هذه الساعة؟ لم يكنْ لديه، ظـاهريـاً، أيّةُ فكـرةٍ عمّا يحصل. لكنْ لم يكنْ من واجبي إطلاعه فهمست ببعض الكلمات حول القضية الكـردية وتابعت طريقي.

عنـدما اتصلت بـالبيت الأبيض، أعطوني طـائرة القـوات الجويـة رقم واحـد، لأنّ مارش كان قد أقلع إلى فلوريدا برفقة الرئيس.

ـ جاك، إني كثير الامتنان من الرئيس لكنّ الجواب لا.

ـ حسناً قال مارش. سأبلغه بذلك.

وبعدما تفرّغت للتفكير بمـا يحصل، أدركتُ أنّ الأمـر لا يدعـو بتاتـاً إلى الدهشـة. فمنذ سنة بالفعل والرأي العام يهتم بـوكالـة الاستخبارات المـركزيـة، بشكل لم يسبقْ لـه مثيل. ومنذ سنة، كنت أُكَرّسُ عملياً كلّ وقتي لجلسات لجان التحقيق التي لاً تحصى أمـام الكونغرس.

كلّ شيءٍ بدأ مع نشر مقال لسيمور هرتش في «النيويورك تايمز» يوم ٢٢ كانون الأول ١٩٧٤، يتهم وكالة الاستخبارات المركزية القيام بشكلٍ منظم بأعمال تجسس غير قانونية داخل البلاد. والأزمة التي نجمت عن ذلك انفجرت، بالطبع، عـلى أرضٍ مهيّأة. كـان هناك الفيتنام، ووترغيت، والشيلي. حربٌ، ثم فضيحة، ثم انقلاب. وكُلّ مـرة، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تقف متورّطةً في مواجهة رأي عام يطرح الأسئلة. وكل مرة، كان هذا الشّكل أو ذاك من نشاطات الوكالة يعرضها لتلقي هجمـات ضاريـة. وكل مـرة كانت تفقد المزيد من الكتمان والسّرية التي كانت تكتنف عملياتها.

لكنّ مقال هرتش والعنوان الكبير في «النيويورك تـايمز»: «عمليـات ضخمة لـوكالـة الإستخبارات داخل الـولايات المتحـدة، ضد معـارضي الحرب ومختلف المنشقـين في ظل رئـاسة نيكسـون» أثار عـاصفةً حقيقيـة. لأنّه بلور أسـوأ المخـاوف، وكـل الشكـوك التي تكدّست منذ سنوات: حكومة فقدت صوابها، إذْ مهّدت لظهور جيستابو حقيقي، ينتهك الحقوق الدستورية الأسـاسية للشعب الأميـركي. هل كنّـا سنشهد فضيحـة بنفس اتساع تلك التي أدّت إلى إرغام رئيس للولايات المتحدة على الاستقالة وهو على قاب قوسـين من عزل مخجل؟

استحوذت وكالة الاستخبارات المركزية على اهتمام وسائل الإعلام بشكل جنوني لم نعرفْ مثيلاً له، إذا ما استثنينا ووترغيت. لقد غمرتنا مقالات وعناوين مثيرة جداً، تتهم وكالة الاستخبارات المركزية القيام بنشاطات غير قانونية. فقد طالب رجال سياسة، وصحافيون كبار، ومواطنون عاديون بوضع حدّ لممارسات وكالة الاستخبارات المركزية، الفظّة، التي قورنت «بفيلٍ غاضب» أفلت من سيطرة حرّاسه، وبوحش على طريقة فرانكشتاين يجب قتله فوراً. ثم ما لبثت التحقيقات أنْ توالت: في الكونغرس، اجتمعت لجنة مراقبة أجهزة الاستخبارات؛ وأنشأ الرئيس فورد لجنة تحقيق رئاسية، برئاسة نائب الرئيس روكفلر، لتمحيص مختلف مزاعم «النيويورك تايمز» حول التجسس غير القانوني لوكالة الاستخبارات المركزيّة داخل البلاد؛ وأخيراً، عيّن مجلس الشيوخ ومجلس النواب لجاناً مختلفة للتحقيق بكل نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية منذ تأسيسها.

فلم ينقضِ أسبوع واحد دونَ أنْ أستدعى لأيام بأكملها إلى قمة الكابيتول، من أجلِ أنْ أواجه، خلال ساعات، استجوابات معادية. لقد كافحت محاولاً إعطاء المخالفات أبعادَها الصحيحة. وكنت أتقدّم على الحبل المشدود، بين الحق المشروع للكونغرس في الاطّلاع على هذه الأمور، وبين ضرورة حماية أسرار مكافحة التجسّس. إنّ كل ما كنت أقوله ـ أو أرفض قولَه ـ ربّما أصبحَ العناوين الكبيرة لليوم التالي. ووسط هذه الدوّامة، كان من واجبي أيضاً، العودة إلى مقرّنا العام في لانغلي، لضمان استمرارية نشاطات الوكالة بما يشبه الفَعالية. إنّ صحفَ الإثارة التي تستقصي حول ماضينا، لا يجب أنْ تمنعَنا عن القيام بمهمتنا في الوقت الحاضر. وكنت مضطراً للإجابة على الجدد الذين اتّهمونا بالكذب، وعلى القدامى الذين اتهمونا بأننا بعناهم. وأمام الجميع، الشبّان والأكبر سناً في وكالة الاستخبارات المركزية كان من الواجب الإجابة بشيء عندما جاءني أحدُهم ذات يوم وسألني: «كيف سيكون بمقدوري أنْ أتحدّث أمامَ أولادي؟».

لقد أدركتُ اليوم عبر كل هذه السّنة المضطربة بصورةٍ خاصة، من حياة كانت مع ذلك نشيطة، أنني سأعزل في نهاية هذه التحقيقات، بعد أن تهدأ حدة العاصفة السياسية والصحافية. البوادر كانت كثيرة. والصحف كانت تراهن باستمرار على قضية عزلي، وقد قرأت أكثر من مرّة أنّ البيت الأبيض يُفتّش عن بديلٍ لي. أعترفُ أنّني في أعماق نفسي كنت آمل بأنّ شيئاً لنْ يحصل. إذْ كنتُ أرغبُ في البقاء على رأس وكالة الاستخبارات المركزية من أجل تنفيذ الأفكار الجديدة التي كوّنتُها عن المخابرات الأميركية. لكنْ في الحقيقة، وقبل أنْ يستدعيني فورد، كنتُ أعي تماماً، مع أني كنت أرفضُ بعنادٍ الاعترافَ بذلك؛ انّ الأعجوبة وحدها تستطيع إنقاذي.

لم أشكّ للحظةٍ أنّ فورد كان يريد فعلاً التخلص من شليسينجر (شخصيته وآراؤه حول الدفاع كانت لا تتفق مع شخصية وآراء الرئيس وكيسينجر) ولا مع روكفلر (الذي لا يُحتمل في الجناح اليميني للحزب الجمهوري). إنّ فورد ومستشاريه كانوا يتمنّون بكُل وضوح التخفيفَ من الأثر السياسي لهذه القرارات القابلة للمناقشة عن طريق إغراقها في عملية تطهير أوسع، تشتمل على عزلي. لكن كان هناك أيضاً سَبَبٌ أكثر وضوحاً: بعد كشف النقاب عن أمورٍ أثارت مثل هذه الضجة تناولت سمعة وكالة الاستخبارات المركزية، كان من صميم السياسة الصحيحة تعين مدير جديد لتجسيد القطيعة مع ماضٍ مريبٍ وبناء مستقبل يَعِدُ بالمزيد من الخير العميم.

بيد أنّه، مهما بدت هذه الأمور مفزِعة، فإنّني أعتقد بأنّ لا هذا السبب أو ذاك كانت له قوةُ الحسم. باعتقادي أنّ السبب الحقيقي لعزلي مرتبط بالشكل الذي اخترته لمواجهة أزمة وكالة الاستخبارات المركزية. فبالنسبة للمبادىء التي كانت تمليها عليّ وبالنسبة للوكالة بالذات، على حدٍ سواء، أثار موقفي استياء الرئيس ومستشاريه الأساسيين. فقد رفضت بنظرهم، خلال كل تلك السنة المضطربة أنْ ألعب اللعبة التي كانت ستجعل مني عضواً موالياً «لفريق» البيت الأبيض.

ستراتيجيتي اقتصرت بكل بساطة على احترام الدستور وتطبيق مبادئه. وبعبارة أخرى، كان من واجبي التعاون مع المحققين، مع محاولة تقديم المعلومات الضرورية إلى الكونغرس، وإلى الصحافة والجمهور، من أجل التعرّفِ إلى ماهية أجهزة المخابرات الأميركية، وتبيان أهميتها، والاطلاع على النجاحات والفشل. وكنتُ أعتقد أنّ التفهّم وحده، لا العداء، يتيح استمرارية الوكالة: والتفهّم ينجم عن المعرفة، وهو ليس فعل إيمان. لذا فكّرت بلوغ هذه النتيجة دون كشفِ النقاب عن الأسرار الحقيقية التي يجب أن تبقى طيّ الكتمان، كأسماء الأميركيين والأجانب الذين عملوا لحسابنا سِراً، والتقنيات الدقيقة التي تفقد بسهولة فعاليتها إذا ما كُشِفَ النقابُ عنها أمامَ الذين يكافحونها.

في هذه الروح قبلت لقاء هرتش عندما طلبني تلفونياً ليقول لي إنّه يملك معلوماتٍ «أكثر تفجّراً من قضية ماي ـ لاي». ثم دون أنْ يصدرَ عني مجرّد أي تكذيب لمزاعمه، حاولت أنْ أُظهرَ له أنّ اكتشافاته المتعلقة بالنشاطات غير القانونية لوكالة الاستخبارات المركزية، على الساحة القومية تَبيّنَ أنّ الأحداث التي تجاوزت فيها الوكالة نظامها الداخلي كانت نادرة، ومتباعدة جداً، وتعود إلى سنواتٍ عديدة خلت، وإنّنا كنا منذ أشهر قد وضعنا حداً لهذا النوع من التجاوزات. ومع ذلك فقد نشر مقاله، مِمّا دفعني إلى توجيه تقرير إلى الرئيس حول تفاصيل كل العملية لكن دون كشفِ النّقاب عن أسماء، وهو تقرير أرفقته بعبارةٍ أقترح فيها إبلاغ هذا فوراً وحرفياً إلى الصحافة ـ أفضل وسيلة

لتكذيب مبالغات وتضليلات هرتش.

وفيما بعد، وبطلب من رئيس لجنة الكونغرس قبلت أنْ أُكرّرَ مجمل شهادتي ـ اللائحة المفصلة لأجوبتي وردّات فعلي على مقال هرتش ـ أثناء جلسة علنية جديدة للجنة، بوجود الصحافة ومصوّري التليفزيون. وعندما جرى تعيين لجان التحقيق، اتصلت هاتفياً برؤسائها على التّوالي متمنّياً أنْ تقومَ بيننا علاقات تعاون خالية من أيّ عداء، خدمة لمصلحة الجميع، وخصوصاً لوكالة الاستخبارات المركزية، ومن أجلِ أنْ يتفهّمَ الكونغرس والبلاد بشكلٍ أفضل، عمل الوكالة.

وداخل الوكالة بالذّات، قلت لزملائي ولمعاونيّ يجب أنْ ننتظرَ من التحقيق إلقاء الضوء على كل أمثلة التّصرف المخالفة للقانون التي يسعى إليها، وإنّ الحل الوحيد بالنسبة لنا هو تقديم الإثباتات الإضافية، من أجل أنْ نُظهرَ جيداً أنّ هذه الأمثلة ليست سوى جزءٍ صغير من نشاطات الوكالة. وأعطيت تعليمات لكافّة الموظفين، الإبلاغ عن كُلّ الحالات المشكوك بأمرها التي عرفوها في الماضي، حتى تُعلنَ عنها وكالة الاستخبارات المركزية بنفسها، من أجل إضعاف موقف المحققين. وهذا ما حصل، فعندما عثرنا على قارورةٍ تحتوي على سُمّ أفعى، قمنا بأنفسنا بإبلاغ ذلك للبيت الأبيض وللجان التحقيق ـ فاستخدمت لتنظيم جلسة علنية كانت بمثابة مهزلة ـ عن واقع أنّ هذه المادّة حُفِظَتْ في المستودع عن طريق مخالفة أمرٍ مرفق فيها، يقضي بإتلافها.

إنّ أقلّ ما يمكن أنْ أقوله، هو إنّ هذا الموقف لَمْ يُثِرْ حماسَ معظمِ رجالات البيت الأبيض، ولا عدد كبيراً من زملائي في أجهزة الاستخبارات. ومن أجل توضيح الأمور فضّلوا من بعيد تكتيك العرقلة: التصريح بأقل شيء ممكن والصياح حول إلحاق الضّرر بالأمن القومي عندَ كُلّ تصريحٍ محتوم ـ بالإيجاز، موقف مناقض تماماً، للموقف الذي اخترته. وأعترف بأنّهم أفهموني ذلك من البداية.

لقد قال لي كيسينجر بكل صراحة إنّه كان من الضروري أنْ أُصْدِرَ تكذيباً لمقال هرتش. واقتراحي نَشْرَ تقريري إلى الرئيس بقيَ دون جواب. بل على العكس قَرّرَ البيت الأبيض إحتواء الأزمة عن طريق تعيين لجنة مُكلّفة بالتحقيق وراء أبواب مغلقة حول الأسئلة التي كنتُ أعتقد أنّ من واجبي عاجلاً أم آجلاً إعطاءَ جوابٍ علنيّ لها. وفوراً بعد الإدلاء بشهادتي الأولى أمام هذه اللجنة، دعاني رئيسُها نلسون روكفلر إلى مكتبه وقال بلهجته المعهودة:

ـ بيل، ألا ترى حقاً مِنَ الواجب أنْ تقولَ لنا المزيد؟

وقال لي كيسينجر ذات يوم هازئاً بكاثوليكيّتي، إنّني لنْ أُدلي بشهادةٍ أمام لجنة التحقيق في مجلس الشيوخ، بل بـ«اعتراف». أما سكوكروفت فماضيه كطيّار وأمانته

القـوية لسلطة الـرئيس فقد قـال لي، دون أيّ تصنّع، إنّـه كان عـليّ بكلّ بسـاطـةٍ رفض الإجابة على أسئلة الكونغرس.

وكذلك فإنّ العديد من موظفي الـوكالـة كانـوا يؤيدون بـأنّ الإستخبارات هي من صلاحية السلطة التنفيذية وحدَها ويجب حمايتها من فضولية الكـونغرس. فكَشْفُ النّقـاب عن أسرار مكافحةِ التجسّس أمامه، هو بمثابة الإعلان عنها أمام الجمهور.

سرعان ما شعرتُ أنني قـويّ وحدي. فقـد قرّر فـورد ومستشاروه انّـه من الأفضل إبقاء وكالة الاستخبارات المركزيـة بعيدة عن البيت الأبيض، من أجـل التقليل من شـأن مسؤوليتهم بالنسبة للمخالفات التي ارتكبتها الوكالة في المـاضي، ونتيجة لسمعتهـا السّيئة في الوقت الحاضر. كنتُ موافقاً معهم في التفكير بأنّني أنا سأتلقّى الصّدمة، إلاّ أنّ عـزلتي ازدادت.

لقد ارْتَكَبْتُ أنا أيضـاً خطأً خـلال المعركـة، كقبولي مثـلاً أنْ يذيـعَ مجلس الشيوخ شهادتي قبلَ إبلاغِ البيت الأبيض بذلك. إنّ عناوين «النيويورك تايمز» في اليوم التالي التي نشـرت النصّ الكامـل لشهـادتي، لَمْ تتضمنْ أيّ شيءٍ يمكنْ أنْ يفـاجىء البيت الأبيض. فالأمر الرئيسي في شهادتي كان دحض فكرة أنّ وكالة الاستخبارات المركزية «قامت بشكلٍ منظّمٍ بنشاطاتٍ تجسسية غير قانونية داخـل البلاد». ومن جهـة أخرى حـذّرتني الصحف من أنّ عزلي سيحصل في أوّل فرصة. لكنّ ذلك عزّز قـراري في الصمود مـع ستراتيجيتي التي اعتمدتها: مراعاة الدور الدستـوري للكونغـرس والصراع من أجـل إعطاء الأخـطاء الماضية لوكالة الاستخبارات المركزية أبعادهـا الحقيقية؛ مقـابل الخدمات التي قـدّمتها ولا تـزال تقدّمهـا الوكـالة إلى الأمـة. ومع ذلـك حصلت على بعض التشجيـع. وإثْرَ إحـدى الإشـاعـات التي تسـرّبت من البيت الأبيض ـ أو التي سرّبهـا البيت الأبيض ـ شجعني السيناتور والتر مونديل على البقاء في الطريق الصحيح.

إنّي غـيرُ متأسّفٍ لفعـلِ ما فعلت. وأصبحت عـلى اقتناعٍ أكـثرَ من أيّ وقتٍ مضى بأنّني لَمْ أختَرْ الطريق الصحيح فحسب، بل الطريق الوحيد.

لقد كان من المستحيل تـكتيكيـاً اللجوء إلى العـرقلة ضد الكـونغرس. وبـالطبـع لم تكنْ الأمور دائماً على هذا النحو. وبصورة تقليدية، فـإنّ المخابـرات ومكافحـة التجسس هي من صلاحية الرئيس وحده، محميّة بالسّرية المطلقة، وإنّ الكونغرس لا شأنَ له بهـا. ففي سنـة ١٩٧١، أعلن السيناتـور الواسـع النفوذ جـون ستنيس، وكان في ذلـك الحـين رئيس لجنة القوّات المسلحة: «التجسس، هو التجسس، يجب اتخـاذ القرار: إذا كـان من الضروري وجود جهاز للاستخبارات، إذنْ يجبُ توفير الحماية له بهذه الصفة، وإغمـاض العيون وقبول النتائج». وعندما كانت تصدر مثل هذه التصريحات، لم يكنْ لـدى الرئيس

ومدير وكالة الاستخبارات المركزية إمكانية وضع العصي في الدواليب تجاه الكونغرس فحسب بل كان هذا واجبهما عملياً، وبإمكانهما من جهةٍ أخرى الاعتماد على مساندة الكونغرس بالذات. إنّ رئيس مجلس الشيوخ، شأنه شأن رئيس مجلس النواب، كانا يعودان بهذا الصدد إلى الرئيس، الذي كان يفعل كُلّ شيء لمنع الكونغرس من التّدخّلِ في ما كان يعتبره من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها.

وفي سنة ١٩٧٥، تغير هذا الوضع بصورة جذرية. إنّ الفيتنام ووترغيت كشفتا النقاب عن التجاوزات التي يمكن أنْ ترتكبَ - والتي ارتكبت فِعْلاً - تحت غطاء امتيازات السلطة التنفيذية. فالذين انتخبوا سنة ١٩٧٤ أرادوا تدشين عصر جديد. وأخذ الكونغرس منذ ذلك الحين يرفضُ الخضوع للرئيس. وقبل صدور مقال هرتش ببضعة أشهر، أَلَمْ يُرغمْ نيكسون على الاستقالة لتلافي عزله. وقد اعتمد هذه القوة الجديدة، بالطبع، في تحقيقه حول وكالة الاستخبارات. وفي مجلس النواب، خَسِرَ إدوارد هيبرت، صديق ومساند الوكالة منذ زمنٍ طويل، رئاسة لجنة القوات المسلحة. وفي مجلسِ الشيوخ أعلمني أنصارنا الذين كانوا يقدّمون الحماية لأجهزة الاستخبارات في الماضي انّه يتوجّبُ عليّ الإجابة على أسئلة مختلف اللّجان.

فلو حاولتُ مقاومةَ الكونغرس، لكنتُ وجدتُ أمامي سيلاً مِنَ الأقوال للمقارنة وتهمة إهانة ممثّلي الشعب. وبالنسبة للوقائع التي حاولنا إخفاءها، فإنّها ابتزت مِنّا بكُلّ الأشكال. ولو اضطروا لانتزاعها، لكنّا وصلنا إلى الحل الأسوأ، وَلَما كُنّا تخلّصنا من إثارة كُلّ أنواعِ الشكوك والريبة حول وجود أسرار أكثر قباحة. إنّ الإثارة، والتضليلات، والمبالغاتِ، التي اكتنفت اعترافاتنا، لم تكنْ سوى جزءٍ يسير مِنَ الشعور المسبق لِمَا كان يمكن أنْ يحصلَ في ذلك الحين... لدى إظهار روح التّعاون والانفتاح، حصلنا فعلاً على فرصة تقديم وكالة الاستخبارات المركزية تحت الأضواء المناسبة، ووضع بعض المخالفات التي كانت مسؤولة عنها ضمن المجمل اللامتناهي لعملها الإيجابي الواسع. لكنّنا لَمْ نَستَطِعْ فعلَ ذلك، إذْ أنّ الكونغرس، كان لنْ يتأخرَ، تحت تأثير الغضب، على وضع أغلالٍ من القوانين التي تحدّ من هذا العمل.

وقبل بضعة أيامٍ من عزلي، قال لي كيسينجر بالذات إنّه بعد أنْ كان غير موافق على ستراتيجيتي، رأى بعد التفكير أنّني كنتُ في الطريق الصحيح. شعرتُ بالارتياح بعد هذا الثناء من رجل معروفٍ أنّه يبخل بالمجاملات.

إلاّ أنّ موقفي لم تكنْ تمليه الفوائد التكتيكية وحدها، التي كنت أتوقّعها. فقد تعلمت من دراستي الحقوق الدستورية أنّ الكونغرس له حق وواجب إجراء هذا النوع من التحقيقات التي تتمشّى تماماً مع المصلحة القومية. وهذا أحد أفضل مبادىء

ديمقراطيتنا. وتلبيةً لنداء ضميري، وأمانة مني للقسم الذي أديته حول احترام ومساندة الدستور، قرّرتُ أنْ أكونَ متعاوناً.

ولكنْ عندما دخلتُ إلى أجهزة المخابرات، كانت تقاليد السّرية المطلقة معمولاً بها وأصبحت أنا شخصيّاً نصيراً لها خلال مدةً طويلة. إلاّ أنّ أموراً كثيرة حدثت خلال عملي، أدّتْ بي الى وضع هذه التقاليد موضع التساؤل، وفي النهاية إلى رفضها. في الأساس، كانت أجهزة الاستخبارات تقتصر على عمليات سرّية محدودة المدى. بيد أنّ هذه العمليّات تطوّرت على مرّ السنين وأدّت إلى نشوء مركزٍ للاستخبارات والتحاليل، يشارك في الأبحاث العلمية والتقنية، ويلعبُ دوراً كبيراً في الديبلوماسية الأميركية. واليوم فإنّ أجهزةَ الاستخبارات يجب أنْ تدارَ كأيّةِ مؤسّسةٍ أو إدارة كبيرة. وهي تتطلّبُ مبالغَ طائلةٍ من الأموال وتنسيقاً وثيقاً مع العناصر الأخرى لسياسة الولايات المتحدة الخارجية. إنّ فكرة جهاز استخبارات سرّية صغير، خاضع للرئيس وحده ويستطيع استخدامه كما يشاء، هي فكرة ولّى زمنها.

وتمشياً مع ذلك، اكتسبت أجهزة الاستخبارات عطف الأمة. فطوال الحرب العالمية الثانية، ثم أثناء كُلّ الحرب الباردة وحتى بداية الستينات، فإنّ ضرورة وجود وكالة الاستخبارات المركزية وحجاب السّرية الذي كانت تحيط نشاطاتها به في عالم معاد كان موضوع إجماع وطني لا يقبل الجدل. لكنّ فضيحةَ خليج الخنازير، وكشفَ النّقابِ عن العلاقات التي كانت تقيمُها وكالة الاستخبارات المركزية مع منظمة الطلاب الوطنية، ومع الفيتنام، والشيلي، ووترغيت، أدّتْ إلى انحسار هذا الإجماع تدريجياً، ثم إلى زواله كلّياً. واعتُبِرَتْ السّرية أنها غطاءٌ للأخطاء والأعمال السيئة. وأصبحتْ صورة جايمس بوند الساحرة، قناعاً للمجرمين المجرّدين من كُلّ أخلاق، ووقحين. لقد أعلن ريتشارد هلمز سنة ١٩٧١، إنّ «من واجب الأمة إلى حدّ ما، تصديقَ أقوالِنا، عندما نؤكّدُ إنّنا نحن أيضاً رجالٌ شرفاء، متفانون في خدمتها». بيد أنّ الرأيَ العام الأميركي كان قد بدأ يفقدُ شيئاً فشيئاً هذا الإيمان. لذا كان على وكالة الاستخبارات المركزية الامتناع عن اعتبار هذا الدّعم من قبل الرأي العام الأميركي بأنّه أمرٌ ثابت. وعلى العكس يتوجّبُ عليها أنْ تقتنع بأنّها ليست «حكومة غير مرئية» همّها ارتكاب الجرائم الفظيعة، متناسيةً قيم الديمقراطية الأميركية.

هناك وسيلة وحيدة للوصول إلى هذه النّتيجة: جعل وكالة الاستخبارات المركزية جزءاً لا يتجزّأ من نظامنا الديمقراطي مع إخضاعها للمراقبة التي تضمنُ التوازن بين السلطة التنفيذية، والكونغرس، والسلطة القضائية. وهدف هذا الكتاب هو إثبات ذلك، لذا، سنبدأ من البداية: بداية وكالة الاستخبارات المركزية وبيل كولبي.

١ ـ الهبوط بالمظلة بين رجال المقاومة

إنّ الصّدمة المطمئنة بعد أنْ تنفتحَ المظلة، وجولي ـ نانا، قاذفة القنابل التي قفزنا منها من على ارتفاع ٥٠٠ متر تقريباً، وهي تبتعدُ مع هديرها أثناء الليل، لاجتياز المانش في طريق عودتها إلى انكلترا، بعدَ كُلّ هذا وجدنا أنفسنا لوحدِنا، اثنان من الفرنسيين الأحرار وأنا، نهبطُ ببطءٍ، أثناء ليلةٍ عطرةٍ من ليالي شهر آب، فوق وسطِ فرنسا المحتلة. وفجأةً، أدركتُ أنّ خطأً قد حصل.

في الأسفل شاهدت الأنوار التي اعتبرها طيار جولي ـ نانا بمثابة إشارة أشعلها أحد رجال المقاومة لتحديد مكان هبوطنا. بيد أنّ الأمرَ لم يكنْ ٣ أنوار موضوعة بشكل مثلث، كما جرى الاتفاق أثناء التدريب. كلّا، كان هناك نورٌ واحد يتوهج على طول خط مستقيم. في الواقع، كان ذلك قطاراً، أصيبَ خلال غارةٍ جوية، ثم خرّبَه عمالُ الخطوط الحديدية. إنّنا لَمْ نَقفزَ فوق المكان المتوقع، وبدلاً من المراعي المترامية في منطقة جوانيه، كُنّا نهبط بخطٍ مستقيم فوق منطقة تنتشرُ فيها البيوتُ بشكلٍ مُبَعثرٍ!.

وقد تطلّب الأمرُ القيامَ بمناوراتٍ لتلافي الهبوطَ فوقَ السطوحِ القرميدية أو فوق المداخن، ثم هبطنا داخل زريبة لتربية الدواجن، التي هبّت مذعورةً في كل اتّجاه تاركة وراءها عاصفة من الغبار والرّيش، وسط نباحِ الكلاب. وأخَذَ الناسُ الذين استيقظوا مذعورين يفتحون النّوافذ ويتساءلون في ما بينهم عن سبب هذه الضّجة المفاجئة. إنّ جاك فافيل ولويس جيري، رفيقيّ، وصَلا إليّ على الفور بعد تخلّصهما من أحزمةِ المظلّة، أمامَ البيت الذي بالكاد تلافيته أثناءَ الهبوط.

فسألت فافيل، أينَ نحنُ الآن؟

عَلِمَ فافيل بسرعةٍ من النّاس الذين تجمّعوا، أنّنا هبطنا في ضواحي مونتارجيس، أيّ على بعد زهاء ٤٠ كلم إلى الغرب من نقطة الهبوط المتوقعة. ولكنْ كانَ هناك ما هو أسوأ: حامية ألمانية كانت ترابط على بعد عدّة مئات من الأمتار فقط، في الشارع الرئيسي.

لَمْ يُتَحْ لي الكثير من الوقت مِنْ أجلِ أنْ أرى أنّ وضعنا كان سَيّئاً. وفي الوقت

نفسه، ألقت الطائرة، معنا، ١٠ مظلات تحمل المعدّات، كانت قد تناثرت عبرَ المدينة، منها ما سقطَ فوق السّطوح، أو على قارعة الطريق، أو فوق خطوط الهاتف. وقد تطلّبَ الأمرُ ساعتين للعثور عليها. إذنْ، ربما الألمان كانوا قد سمعوها تهبط؛ على كل حال، يمكن أن تكون كل هذه الضجة قد نبهتهم، لذا فلن يتأخروا، بين دقيقة وأخرى، للشروع بالتفتيش عنا. ولم يكن في حوزتنا سوى مسدساتنا، وفي جيوبنا، الرموز، والخرائط، والتعليمات، وبعض أدوات اللاسلكي. أما اللاسلكي نفسه، والأسلحة الواجب توزيعها على الأنصار، والألبسة الفرنسية التي كان يجب عليّ إبدالها بالزيّ العسكري الأميركي الذي أرتديه، كلها فقدت مع «المستوعبات» التي تناثرت عبر المدينة. لا أهمية لذلك! لم يعد أمامنا أي خيار: يجب التخلي عن كل شيء، والتوجه نحو الشرق، إلى نقطة الهبوط المتفق عليها.

لقد أبلغتنا لجنة استقبالنا العفوي أنّ خط سكة الحديد الذي يخترق فوقه القطار يتجه بخط مستقيم من مونتارجيس نحو الشرق. فسلكنا هذه الطريق. ولكن ما إنْ وصلنا إلى الريف المكشوف، اتجهنا إلى الأحراج، خوفاً من الوقوع في كمائن. عندما تركنا مونتارجيس كانت الساعة الواحدة صباحاً وأتصور أننا لم نجتز أكثر من ١٠ كلم. حين بدأ الصباح ينبلج. فلجأنا إلى حفرة مخفية على سفح رابية محرّجة واختبأنا فيها. وما إنْ أشرقت الشمس حتى أدركنا، أننا على بعد زهاء مئة متر عن طريق تؤدي إلى مونتارجيس.

لا مجال للتقدم أثناء النهار. فبعد أنْ فتّش الألمان كل مونتارجيس، بدأوا الآن بإرسال دوريات إلى الحقول المجاورة. ولم يكن أمامنا سوى الاختباء في حفرتنا حتى هبوط الظلام. وقد رأينا أحد الفلاحين مع ماشيته، إلاّ أننا لم نحاول الاتصال به. ومن وقت لآخر، كانت شاحنات وسيارات مدرعة تمر على الطريق باتجاه مونتارجيس، يمكن أنها تنقل تعزيزات لمطاردتنا. وعند الظهر أكلنا بعض الحلويات التي كانت في حوزتنا. كان الجو حاراً، والهواء عطراً. ثم استرسل كلّ واحد منا لأفكاره.

جاك فافيل، ملازم في القوات الجوية الفرنسية الحرة، لاعب ورق ماهر، وغاوي بارع للنساء، اسمه الكودي: غالواي. لويس جيري، رقيب في القوات الجوية الفرنسية الحرة، تقني وعامل على اللاسلكي ممتاز، اسمه الكودي: بياستر؛ وأنا، كنت في سن الـ٢٤ سنة قائداً للمظليين واسمي الكودي هو بركشاير. نحن الثلاثة، شكّلنا مجموعة بروس في عملية جدبورغ. إنّ مئات المجموعات المتعددة القومية كل منها مؤلف من ٣ رجال (بالإضافة إلى الفرنسيين والأميركيين، كان هناك إنكليز، وبلجيكيون وهولنديون) أنزلت بالمظلات وراء الخطوط الألمانية، خلال الأيام والأسابيع التي أعقبت الإنزال في

النورماندي. هدفها؟ تنظيم عمليات مجموعات المقاومة الفرنسية من أجل إلحاق أكبر ضرر ممكن بمؤخرة العدو وإضعاف دفاعه أمام تقدم الجيوش الحليفة. ومهمة مجموعة بروس كانت الاتصال بشبكة جان ـ ماري، أحد رجال المقاومة من إيون، وتزويدها بالأسلحة والمعدّات وتنسيق نشاطاتها مع نشاطات الجيش الثالث بقيادة باتون. وكان المطلوب نسف الجسور، ونصب الكمائن، ومهاجمة المستودعات، وتخريب المواصلات وقطع الخطوط الحديدية، وبالإيجاز، شن عمليات متواصلة لإرباك العدو.

يا لها من مهمة خطيرة! فقبل بضعة أسابيع من ذلك، كانت القيادة الألمانية العليا قد وزّعت التحذير التالي: «إنّ كل من يلقى عليه القبض على الأرض الفرنسية، خارج منطقة القتال، وبعد التحقق من مشاركته في عمليات تخريبية، أو إرهابية، أو عصيان، إن كان مجرماً أو جندياً غير نظامي، سيعدم رمياً بالرصاص، مهما كانت جنسيته أو الجيش الذي ينتمي إليه». وقبل البدء بمهمتنا علمنا أنّ قائد إحدى مجموعات جدبورغ الأولى، الذي هبط بالمظلة فوق إحدى المناطق الفرنسية، وهو جون بونسال، ألقي القبض عليه على أحد الحواجز واكتشف أمره، فأعدم على الفور.

إذن، لا شيء يدعو للدهشة، خلال ذلك اليوم الطويل والمحرق من أيام الصيف، كوني بدأت أفكر بالحالة التي يمكن أن أصل إليها، في الوقت الذي كان فيه جنود ألمان يفتشون الحقول بحثاً عني. وهذا سؤال غالباً ما طرحته على نفسي، في ظروف صعبة ودقيقة، خلال الثلاثين سنة ونيف التي انقضت منذ ذلك الحين. إنّ مهمة جدبورغ هي التي جعلتني أسلك الطريق التي سلكتها في حياتي. وعملية جدبورغ نظمها مكتب الاستخبارات الستراتيجية، أول جهاز للاستخبارات ومكافحة التجسس في تاريخ الولايات المتحدة، قبل وكالة الاستخبارات المركزية. فالتجربة التي اكتسبتها خلال هذه العملية جعلت مني بالطبع أحد المجندين لوكالة الاستخبارات المركزية. لكن قبل الوصول إلى هنا، يجب أن أتحدث عن كيفية انطوائي في مجموعات جدبورغ.

إنني ابن رجل عسكري غريب الأطوار إلى حد ما. واعتقد انه من الواجب الرجوع إلى هنا من أجل العثور على تفسير أوّلي لحياتي. رُفّعَ والدي، الدريدج كولبي إلى رتبة ملازم في الجيش الأميركي بعد وقت قصير من ولادتي يوم ٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٠، في سان بول «مينيسوتا». والحرب العالمية الأولى هي التي قرّرت ميله هذا، لكنه كان بعيداً جداً عن الصورة الكلاسيكية للعسكري المحترف. وحتى نقول كل شيء، بدأ حياته بشكل مختلف جذرياً: كاتب، وأستاذ في الأدب الانكليزي، ومفكر طريف. اعتنق الكاثوليكية على الرّغم من استياء أسرته، ثم أنهى دراسته في جامعة كولومبيا، وفي مستهل الحرب العالمية الأولى، كان قد بدأ التعليم في جامعة مينيسوتا. وعلى غرار الكثيرين من

الكتّاب الشباب في جيله، تحمّس لهذه الحرب وذهب مع الصليب الأحمر إلى ما أصبح منذ ذلك الحين معروفاً بيوغسلافيا. وعندما دخلت أميركا الحرب، انخرط في الجيش، ولكن مع أسفه الكبير، لم يرسلْ إلى الخنادق: عُيِّنَ في باناما، من أجل حراسة القناة. إنّ زوجته الشابة مارغريت ماري إيغن، الكاثوليكية الإيرلندية الرائعة، والتي التقاها في جامعة مينيسوتا، رافقته إلى هناك.

هناك ميزة أخرى في طبع والدي تركت أثراً على حياته. إنّ والد أبي مساعد أستاذ في الكيمياء في جامعة كولومبيا، توفي وكان أبي لا يزال صغيراً متأثّراً بالصراع المرير الذي عانت منه والدته في سبيل تربيته مع شقيقته. وبقي ماثلاً في ذاكرته وضعها الاقتصادي. وفي نهاية الحرب، وبعد أنْ استأنف التعليم، سرعان ما أثارت قلقه المصاعب التي كان عليه مواجهتها لتلبية حاجات أسرته بواسطة معاش متواضع لأستاذ. إذن لاعتبارات مالية إلى حدّ ما، قرّر العودة إلى الجيش (تقاعد سنة ١٩٤٨ برتبة عقيد، ثم أسّس قسماً صحافياً في جامعة جورج واشنطن).

لكنّه لم ينقطع عن ممارسة هوايته. فقد كتب عدّة مؤلفات في التاريخ العسكري، وقام بمهمة الضابط الصحافي إذْ كتب أيضاً عدداً لا يحصى من المقالات في الصحافة العسكرية، وكذلك لصحيفة كاثوليكية كبرى. وتقديراً من الجيش لخصائصه أرسله إلى كولومبيا للحصول على دكتوراه. لكن حصلت أيضاً بعض الأمور المؤسفة. ففي سنة ١٩٢٥، عندما كان مركز والدي في فورت بينينغ، في جورجيا، قتل جندي زنجي (كان الجيش مُنَظّم في ذلك الوقت وفقاً لنظام التفرقة العنصرية الصارم) برصاص أحد البيض، خلال إجازة، لأنّه لم يفسح له المجال للمرور أمامه. ثم أصدرت هيئة التحكيم، التي شكلت كلّياً من البيض، حكماً ببراءة المجرم. أمام هذه الصدمة، اعتبر والدي انّ من واجب العسكريين التضامن في وجه هذه الجريمة التي أودت بحياة أحدهم. وبوصفه ضابطاً صحافياً في الحامية، كتب مقالاً حماسياً لمجلة ليبيرالية متطرّفة، وانفلتت الغرائز من عقالها. الصحافة الزنجية هبت لنجدة والدي، ولكن كما كان متوقّعاً ذهب ضحية حملة عنيفة شنّها الصحافيون والنواب البيض في جورجيا. فردّ الجيش على ذلك بنقله إلى كتيبة المشاة الـ٢٤، وهي وحدة مؤلّفة بأكملها من الزنوج، ومع أنّه حصل بسرعة على رتبة ووظيفة جديدة في الشمال، لكنّ هذه الحادثة أثّرت لسنواتٍ طويلة على حياته، أما والدتي فكانت هي أيضاً ذات شخصية قوية. إنّها كاثوليكية إيرلندية متحمسة كانت تقص عليّ مآثر والدها بين الديمقراطيين الإيرلنديين في مينيسوتا، وبين الهنود في داكوتا حيث أدار مصرفاً صغيراً في شبابه. وقد تأثّرت كثيراً في تربيتي من تفاني أمي والتهذيب الذي كانت تلزم نفسها به.

إذنْ تأثر طبعي كطفل بهذا المزيج من القوى المتناقضة. فمن جهة، سحرتني الحياة العسكرية بأبهتها، وانضباطها، ووطنيتها. فكنت أحب الاستعراضات، والأسلحة، والأعمال البطولية. ومن الجهة الأخرى، تأثّرت إلى حدٍ كبير بطرافة أبي. إذْ أحببت فيه استقلاليته الفكرية، وكنت أشاطره إعجابه في البحث الأدبي والتاريخي، واهتمامه بالعالم الواسع أكثر من الحياة المحصورة في قاعدة عسكرية.

عوامل أخرى أثّرت على طفولتي. منها مثلاً السفريات المستمرة. خلال الـ١٦ سنة الأولى من حياتي، حملتنا تنقلات أبي عبر العالم وعبر بلادنا، من قناة باناما إلى الصين، ومن مينيسوتا إلى جورجيا، ومن جورجيا إلى فيرمونت. من هنا بالتأكيد نشأ لديّ حب الاطلاع على العالم وسكّانه، ورغبتي في التغيير المتواصل. ومن هنا أيضاً نشأ هذا الانطباع، كوني كنت أشعر دائماً بأنني غريب، لا جذور حقيقية لدي. لكن في كلية بورلينغتون، في فيرمونت، حيث درست ٣ سنوات متواصلة، عندما كان والدي مدرّباً عسكرياً في الجامعة، فإنني ما زلت أتذكّر جيداً أنني كنت القادم الجديد، وخصوصاً الكاثوليكي في عالمٍ الناس جميعاً فيه بروتستانت. إنّه شعور لازمني عندما جرى قبولي في برنستاون سنة ١٩٣٦.

لقد لمح دائماً أمامي أنني سأحذو حذو والدي، على غرار الكثيرين من أبناء العسكريين. لكنّني تركت الكلية في سن السادسة عشرة، أي سنة واحدة قبل السنّ المقرّرة لدخول الأكاديمية العسكرية في ويست باونت. وفي السنة التالية، التي قضيتها في برنستاون، أخذت أتخلّى عن فكرة الحياة العسكرية. ومع ذلك تقدّمت بطلبٍ إلى ويست باونت، ويا لسعادتي الكبرى، عندما رفضت بسبب ضعف نظري.

ومع ذلك فإن مكاني لم يكن في برنستاون. ففي تلك الحقبة، كانت لا تزال مؤسّسة تسيطر عليها نزعة الإعجاب بكل ما هو شائع. وكوني ابن ضابط محترف اضطررت من أجل تمويل قسم من دراستي أن أخدم في مطعم الكلية، وإعطاء دروس خاصة وتقديم بعض الخدمات لكنيسة كاثوليكية، دون أنْ أنضم إلى أي نادٍ كما كان شائعاً. ومع قامتي البالغة متر وسبعين سنتم، ووزني البالغ ٦٠ كلغ، ونظّارتي لم أكن أبدو أيضاً كَربّاع له جمهور من المعجبين. لذا ظلّ يخالجني الشعور بأنّني غريب، وكنت نادراً ما أعود مع بعض الأصدقاء. برعت في التدريب العسكري حيث حصلت على درجة مكافأة.

لا، إنّ ما كان يعجبني في برنستاون هو الحافز الثقافي، وصعوبةالدروس. إنّ ألبيرت اينشتاين كان يعلّم فيها، وشاركت في حلقات دراسية أدارها إدوار كوين وألفونس ماسون (الحقوق الدستورية والنظرية السياسية). شغفت على غرار والدي بالكتب والأفكار، وبالليبيرالية والاهتمام بشؤون العالم التي كان يبدي الاهتمام بها مع أمي. وخلال سنتي

الأولى أعجبت بـالأنتروبـولوجيـا. وتسجلت في مدرسـة الشؤون العامـة والدوليـة وقمت بمختلف الأبحاث الشخصية حـول تربيـة الزنـوج، وصناعـة السكّر في كـوبا، والحـريات المدنية. . كنا نعيش في أوج إصلاحات فرانكلين روزفيلت (نيوديل) الذي كان يقود البلاد تحت شعار المثالية والتجديد السياسي. لكنّ تلك السّنوات شهدت أيضاً صعود الفاشية في أوروبا، وضم النمسا إلى ألمانيا، واحتلال تشيكوسلوفاكيا، والجبهـة الشعبية، والحـرب في إسبانيا. وانقسمت أميركا بـين إنعزاليـين وتدخّليـين. بالنسبـة لي كنت ليبيراليـاً، معاديـاً للفاشية ومؤيّداً للتّدخل. وشغوفاً للتعاطي بكل شيء بحماسة الطلاّب الشباب.

في نهايـة سنتي الثالثـة في بـرنستـاون (١٩٣٩) قرّرت أنْ أمضي عـطلتي الصيفية في فرنسا، حباً للمغامرة (ومن أجل تعلّم اللغة) وللاطلاع عن كثب على السياسة الأوروبية. ونظّم والدي إقامتي مع أسرةٍ في وادي اللوار. كانت عطلة رائعة. لقد زرت على الدّراجة بلاد القصور، وتعلّمت شـرب النبيذ في المقـاهي، وأحببت بعمق الشعب الفرنسي. لكنّ ذلك الصيف كان أيضاً صيف الحرب، التي اندلعت وكنت لا أزال هناك. فعبرت المانش وعدت إلى نيويـورك على متن سفينـة حربيـة بريـطانية استـطاعت النجاة من الغـواصات الألمانية في شمال الأطلسي. ومعاداتي للفاشية لم تعدْ شيئاً مجرّداً.

لقد اخترت كموضوع لأطروحتي في السنة الأخيرة، سياسـة فرنسـا تجاه الحـرب في إسبانيا. وهكذا تساءلت لماذا تبدي الديمقراطيات مثل هذا الضعف أمام صعود الفاشيـة. وفي أطروحتي، وقفت بقوة إلى جانب الجمهورية وندّدت بالديمقراطيات التي لم تدعَمْها كما يجب ضد فرانكو. فَبِذُعْرِها من الحرب أمّنت انتصارَ هتلر وموسوليني. إلاّ أنّني لم أقفْ مع ذلك إلى جانب الشيوعيين. وعلى نقيض العديدين من المتعاطفين مع قضيـة الجمهوريـة، كنت على قناعـة تامـة أنّ المرء يستـطيع أنْ يكـونَ معاديـاً للفاشيـة دون أنْ يصبحَ مؤيّـداً للشيوعية. وبصراحة كنت معـادياً للشيـوعية والفـاشية عـلى حدّ سـواء. وللسبب نفسه: كنت مقتنعاً بأنّ الحرية هي قيمة رفيعة الشأن. بالـطبع، يمكن أنْ تكـونَ كاثـوليكيتي هي التي حمتني، لكنّني كنت قد قرأت لينين أيضاً؛ كما أنّ المعاهدة الألمانية ـ السوفياتية أظهرت بجلاء أنّ الشيوعية كانت تُشكّل على الـديمقراطيـة الليبيراليـة نفس الخطر والـديكتاتـورية شأنها في ذلك شأن الفاشية. إلاّ أنّ الفاشية في تلك الحقبة كانت الخطر الداهم، هذا كل ما في الأمر.

ما إنْ أنهيت دراستي في بـرنستاون حتى سقطت فرنسا. وكنت على قناعه بأنّ أميركا ستدخل الحرب قريباً ضد هتلر. يمكن أنني كنت عـلى وشك الالتحـاق فوراً لـو لم يقنعني الوعي الطبقي الخاص لأبناء الضباط بالانتـظار حتى كانـون الثاني ١٩٤١ ـ تـاريخ بلوغي سن الرشد ـ كي أستطيع الالتحاق كضابط وليس كمجرّد جندي.

ويقيناً مني بأنّ دراسة قانون العمل ستكون بالنسبة لي الطريق الأقصر للمشاركة في سياسة الإصلاحات الحماسية (نيوديل)، تسجّلت في كلية الحقوق في جامعة كولومبيا، في خريف سنة ١٩٤٠. وبالانتظار، أمضيتِ الصيف في واشنطن (حيث نقل والدي إليها) من أجل مراقبة المسرح السياسي عن كثب. وقد عملت في محطة لتوزيع البنزين، وفي أفضل ظروف ليبيرالية النيوديل، بذلت جهوداً حماسية لتنظيم فرع نقابي.

إنّ الحدث الرئيسي لسنتي الأولى في كلية الحقوق كان لقائي مع بربارة هينزن. كنّا نلتقي كثيراً في تلك السنة. وأتصوّر إنّني عرفت منذ البداية أنّني سأتزوجها. لكنّني كنت أعرفُ أيضاً أنّني سألتحق بالجيش ما إنْ أبلغ سن العشرين، لذا لم أفاتحها بالموضوع. لقد أمضينا أوقاتاً ممتعة معاً. كنا نتنزّه في نيويورك، ونرقص، ونخوض بنقاشات سياسية لا تنتهي مع أصدقائنا. أذكر أنّنا حضرنا مظاهرة شيوعية في الحاضرة الجامعية: حمل المتظاهرون نعوشاً من أجل الاحتجاج ضد سياسة روزفيلت لمساعدته بريطانيا. كُنّا لا نزال في عصر «الصداقة» الألمانية - السوفياتية. ولكن ما إنْ حلّت نهاية السنة حتى التحقت بالجيش. وفي سنة ١٩٤١، حصلت على وظيفتي الأولى.

كنت برتبة ملازم أوّل في مركز التدريب في فورت دراغ، كارولينا الشمالية، عندما هاجم اليابانيون بيرل هاربور، وعندما ارتكب هتلر حماقة إعلان الحرب ضد الولايات المتحدة. وقتها التحقت بمدفعية الميدان، في فورت سيل، أُوكلاهوما، حيث برعت جداً، وبدلاً من إرسالي للقتال، جرى اختياري كمدرّب في مدرسة ضبّاط المدفعية. وبعد مرور ٦ أشهر بدأت أشك بأنّ الحرب ستنتهي دون أنْ يُقَيَّضَ لي الاشتراك فيها، على غرار ما حصل لوالدي في باناما. لكن ذات يوم علّقوا إعلاناً يطلب متطوعين لشكل جديد من التدريب العسكري: مظليين. ويلحظ هذا الإعلان أنّ قادة الفيالق ليسوا مخوّلين معارضة الترشيحات. على الفور أصبحت متطوعاً. وخوفاً من أنْ يلعب نظري نفس الدور كما في ويست باونت، دبّرت أمري، يوم الفحص الطبي، كي أكون قريباً من اللوحة محاولاً حفظها عن ظهر قلب. وعندما طُلب مني قراءة سطر بأحرف صغيرة تلعثمت مرّات عديدة. ولحسن حظي، كان الطبيب الفاحص رصيناً. فطلب مني إذا ما كنتُ راغباً في أنْ أصبحَ مظلّياً، وقال لي إنّني طالما أستطيع أنْ أرى الأرض، فإن نظري سيكون جيداً..

التحقت بمدرسة المظليين في فورت بيننغ، نهاية سنة ١٩٤٢. إلاّ أنّني أصبت بكسر أثناء قفزتي الثانية، واضطررت للانتظار حتى آذار ١٩٤٣، حتى أُعينّ كضابط في هيئة أركان وحدة قتالية. سبق وقلت إنني سأنتظر طويلاً لأشارك في القتال ضد الفاشية. فقبل أن تغادر وحدتي إلى الجبهة مع الفرقة ٨٢ المحمولة جواً بعدة أيام، سحب قائد

فيلقنا، وهو كولونيـل احتياطي من قيـادته واستبـدل بكولـونيل آخـر جلبَ معه كـل هيئة أركانه. فأصبحت من جديد دون عمل في معسكر ماكال حيث شهدت مغادرة الوحـدات القتالية. عندها تقدّم مني رجل مكتب الاستخبارات الستراتيجية.

قبل أقل من سنتـين كان قـد جرى إنشـاء مكتب الاستخبارات الستـراتيجية. ففي المـاضي، ومهـما بـدا ذلـك مستغـربـاً، لم يكنْ لـدى أميـركـا أي جهـاز للتجسّس. لقـد استخدمت الولايـات المتحدة، بـالطبـع جواسيـس خلال الحـرب لكنّها كـانت تتخلّى عن التجسس في زمن السلم. ففي العشـرينـات مثـلا، بعـد الحـرب العـالميـة الأولى، قـدّم ستيمسون، الذي كان وقتها وزيراً للخارجية، الشكر إلى اختصاصيي فكّ الرموز، الـذين عملوا لحسابه. وحتى سنة ١٩٤١ كانت «أجهـزة استخبارات» الحكـومة الأميـركية تقتصر عـلى بعض الديبلومـاسيين والملحقـين العسكـريـين، ومجمـوعـة صغيـرة من اختصـاصيي الاتصـالات العسكريـة وبعض مراقبي الصحـافة الأجنبيـة المكتوبـة والمسموعـة. وعشيـة الحرب رأى فرانكلين روزفيلت أنّ هذا لا يكفي. فأنشأ مركز منسّق الإعلام وعهـد به إلى المحامي البارز ويليام دونوفان.

لقـد أحسن روزفيلت الاختيار. بيـل دونوفـان، الملقّب بوايلد بيل، أي الجموح، كان رجلاً نشيطاً على الرغم من سِنّهِ البالغ ٥٧ سنة، بارعاً ومقداماً، يتمتّع بكل المميزات المطلوبة لهذا النوع من العمل. مُنِحَ ميدالية الشرف من الكونغـرس لمآثره خلال الحـرب العالمية الأولى، وهو مؤسّس لأحد أشهر مكاتب المحاماة في وول سـتريت، جال في جميـع أنحاء أوروبا، حيث كان قد عمل مخبراً لروزفيلت الذي طلب منه سنة ١٩٤٠، الذّهاب إلى انكلترا وحوض المتوسط، لدراسة الوضع العسكري والسياسي هناك. وسبقَ له أنْ قام بحملة من أجـل إنشاء جهـاز جديـد للاستخبـارات، قادر في الـوقت نفسه عـلى معالجـة المعلومات المتوفرة وتفسيرها، ومواجهة التـكتيكـات الجديـدة التي يستخدمهـا العدو، عـلى غرار الطابور الخامس المشهور. وبعد أنْ أوكلت إليـه هذه المهمـة أخذ يعمـل بانـدفاع لا يوصف. فشرع ببناء وكالة مركزية، من أجل تنسيق وتحليل كل الاستقصاءات الواردة من مصادر أصبحت موجودة، وخصوصاً تكون قادرة على إرسال عملائها الخاصّين لتنفيذ كافة مهمات التجسس، ومكافحة التجسس، والتخريب والدعاية.

وبعـد مرور سنـة على ذلـك (و٦ أشهر عـلى بيرل هـاربور)، أصبـح مكتب منسق الإعلام يُعرف رسمياً بمكتب الاستخبارات الستراتيجية، ويخضـع مباشـرة لهيئة الأركـان. إنّ معـظم الـ١٢ ألف رجل وإمـرأة، جمبعهم من أبرز أبنـاء جيلهم، الـذين شـاركـوا في أروع مغامرات الحرب، كانوا قد أصبحوا متوفـرين وجرى تجنيـدهم. وعندمـا انضممت إليهم، كـان مكتب الاستخبارات الستـراتيجية قـاد عمليات في شمـال أفريقيـا من أجـل

التحضير هناك لنزول الحلفاء. وفي إسبانيا والبرتغال، عملَ عملاؤه على صيانة حياد هذين البلدين. وفي برلين، كان جواسيسه يسرقون أسرار القيادة الألمانية العليا. وفضلاً عن ذلك كان يوجد بتصرف مكتب الاستخبارات الستراتيجية مجموعات لحرب العصابات تعمل إلى جانب الأنصار في البلقان، ومحطّتا بث سِريتان.

غالباً ما كنت أفكّر أنّ العمل البطولي الحقيقي إنّما يكمن في التطوّع بمهمة خطيرة. وبالتالي، ما إنْ يبدأ التنفيذ، حتى تجد نفسك أمام عوامل عديدة لا يمكن مقاومتها، ترغمك على الشجاعة، من خارج إرادتك: تكاتف المجموعة، وغريزة البقاء، والتضامن.. لكن داخل المكتب الهادىء، وقبل أنْ تكتسبَ هذه العوامل، أيّة قوة، يمكن قياس الشجاعة والتقرير ما إذا كان المرء على استعداد أو لا للموت ولماذا. بالنسبة لي فإن الرغبة الملحّة للخروج من معسكر التدريب كانت ناجمة عن مشاعري المعادية للفاشية. وقد تعزّزتُ بالشعور الذي كان يخالج معظم الشباب في تلك الحقبة للمشاركة في الحرب، وعلى الخطوط الأولى إذا أمكن. وأخيراً فإنّ كل التأثيرات التي تحدّثت عنها بصدد شبابي لعبت دورها بالطبع: بعض الميل للابتعاد عن الميدان العسكري، والاهتمام بالأوجه السياسية للحرب. وكنت معتاداً على الوحدة، محاولاً التفتيش عن مجموعتي الخاصّة من الاصدقاء، خارج اعتبارات المال والظروف الاجتماعية، مجموعة تنظر إليك عبر تفكيرك، وطنيتك، وعبر ما تستطيع أنْ تقومَ به. وهذا ما كان يحصل داخل مجموعات جدبورغ. في صقلّية وإيطاليا، وعشية عملية أوفيرلورد، أي الإنزال في النورماندي، كانت الاستعدادات جارية لتكوين مجموعات جدبورغ.

في تلك الحقبة، كنت بالطبع أجهل كل ذلك. وبصراحة، لم أكنْ قد سمعت بمكتب الاستخبارات الستراتيجية، ومندوبه لم يبذلْ أيّ جهد أمامي للتّوضيح. فقد اكتفى بالقول إنّه يفتّش عن ضبّاط مظليين، يتكلّمون في الوقت نفسه الفرنسية ولغات أخرى ومستعدين للتّطوع في مهمّات قاسية جداً.

من بين زهاء المئة ضابط الذين قَبلوا التّطوع في المهمّة، نجح ٥٠ منهم تقريباً في التجربة الأولى. وشكّلوا مجموعة غريبة غير متجانسة، من ضمنها ستيوارت آلسوب، الذي أصبح كاتباً مشهوراً؛ لوسيان كونين، الذي أشرفَ فيما بعد على سقوط دييم في سايغون؛ دوغلاس بازاتا، جندي غير نظامي كان يسمي كل الكولونيلات «كوكو»، فيل شادبورن الذي أصبح قنصلاً عاماً في مارسيليا، وفيما بعد مسؤول «العلاقات العامة» لدى غريس أميرة موناكو؛ هود فولير، الذي طاف حول العالم على متن زورق صغير، وكان قد قاتل في الجيش الفرنسي حتى سقوط فرنسا، ثم مع مشاة البحرية في الفرقة الأولى في وادي القنال؛ برنار كنوكس باحث من كامبردج قاتل في إسبانيا، رينه دوساك، أرجنتيني،

عمل كمنفّذ للأعمال الخطرة في هوليود قبل الحرب. داخل كل هذه المجموعة الغريبة، كنت أبدو الرجلَ الهادىء.

قبل عيد الميلاد سنة ١٩٤٣ بوقت قصير أبحرنا إلى بريطانيا على متن السفينة «كوين أليزابيت». وقتها كنّا نعرف أنّ مهمتنا تشمل عملية هبوط بالمظلات وراء خطوط العدو في فرنسا. نزلنا على البر في غلاسكو ونُقِلنا فوراً إلى مركز لتدريب الفدائيين في غرب اسكتلندا. وبعد أقل من أسبوعين نُقلنا من جديد. هذه المرة إلى منطقة ريفية جميلة في جنوب انكلترا، بالقرب من بتربوروغ: ميلتون هيل، حيث بدأنا تدريبنا الحقيقي واطّلعنا على ما سنفعله.

إنّ أميركا في تلك الحقبة كانت تملك تجربة صغيرة عن حرب العصابات لذا حصل تدريبنا بصورة رئيسية على يد الانكليز لدى قيادة العمليات الخاصة، المكلّفة، على حدّ قول تشرشل بـ«إشعال النار في أوروبا».

لقد أطلعونا على أسرارهم. القتل دون ضجة، تشغيل جهاز لاسلكي سِرّي، استخدام أوراق شخصية مزوّرة، ترميز وفكّ رموز الرسائل، العيش في كنف السرية، التسلّل إلى منظّمات عدوة؛ وأيضاً العيش والتصرّف على الطريقة الفرنسية. كل ليلة كنّا نقوم بالتمارين في الحقول المجاورة؛ وفي النهار كنّا نتعلم استخدام اللاسلكي وزيادة سرعتنا في استخدام الرموز حتى أكثر من ١٢ كلمة في الدقيقة. وعدّة مرّات في الأسبوع، كنّا نحضر محاضرات عن عمل مجموعات رجال المقاومة الفرنسيين أو عن التكتيك الذي كان يستخدمه الألمان لمحاربتهم. لقد كان كل أساتذتنا من الرجال الذين تسلّلوا إلى ما وراء خطوط العدو وعادوا سالمين. البعض منهم كان قد أسر وتعرّضَ للتّعذيب على يد الجستابو قبل أن يستطيع الفرار والعودة، وكانوا يتحدّثون عن كل ذلك بدراية اشتهر بها البريطانيون. إنّها أحاديث تقشعرّ لها الأبدان.

ومع ذلك كانت معنوياتنا عالية. لقد انضم إلينا ٢٥٠ ضابطاً وجندياً من الإنكليز، والفرنسيين، والبلجيكيين والهولنديين، بالإضافة إلى ٥٠ عاملاً أميركياً على أجهزة اللاسلكي. ولم يكن أحدٌ منّا يُفكّرُ طويلاً بالأخطار التي كانت تنتظرنا. فكما يحصل غالباً مع الشباب كنّا جميعاً نفكر أنّنا شخصيات لا نموت. كنّا ننظر إلى الأمور بطبيعتها، مأخوذين بالمغامرة التي نستعد لها، والتي لم تفسح لنا المجال للتفكير بالخوف. وأثناء إجازات نهاية الأسبوع كنّا نذهب إلى لندن، لملاحقة الفتيات ولعب دور الأبطال. كُنّا نلعب البوكر أو نخوض مناقشات طويلة حول دقّة استخدام المتفجرات والأسلحة النارية. وخلال إحدى هذه النزهات في لندن، ذهبت إلى مكتبة كبيرة حيث اشتريت كتاب «ركائز الحكمة السبعة» للورانس، وقرأته بشغف. واكتشفت فيه كيف يستطيع الأجنبي أنْ يندمجَ

في السياق السياسي لشعب آخر. وبدأت أرى نفسي بهذه السمات، ليس كلورانس العرب، بل على الأقل ككولبي إيون أو كوريز ـ في النتيجة، هذا أفضل ما وجدته للاطلاع على الأوجه السياسية لمهمتي.

وفي حزيران، كنّا غالباً ما نعيد تدريباتنا، التي أصبحت بمثابة طبيعة ثانية لنا. ظاهرياً كنّا نحاول البحث عن أمور تشغلنا، بانتظار بداية العملية. المقصود بالفعل كان حسن اختيار الوقت. لا باكراً جداً، كي لا يحصل الألمان على الوقت الكافي لسحق الانتفاضة التي كنّا مكلّفين تنظيمها، قبل أنْ تقدّم أي خدمة؛ ولا بعد فوات الأوان، خوفاً من أن لا تقدّم هذه الانتفاضة أيّة فائدة لتقدّم القوات الحليفة. إذنْ تابعنا تدريباتنا وبدأنا تكوين مجموعات كل واحدة منها من ٣ أشخاص.

كان قائد ميلتون هيل يعتبر أنّه من الأفضل في مثل هذا النوع من العمليات، أن يختار الرجال بأنفسهم الشركاء الذين يعتقدون أنّ بإمكانهم التفاهم معهم بشكلٍ أفضل، أخذاً بعين الاعتبار الظروف الصعبة جداً التي تنتظرهم. هناك قيد وحيد: باستثناء عامل اللاسلكي الذي يمكن أنْ يكونَ من أيّة جنسية، فإنّ كل فريق يجب أنْ يتألّف من ضابط انكليزي أو أميركي أو فرنسي أو بلجيكي أو هولندي. إنّ كل التدريبات في الأسابيع السابقة كانت تجري بصورة مشتركة، ولكن بميلٍ طبيعي كنّا أثناء أوقات الفراغ نجتمع بمجموعات تقتصر على جنسية كل منها. وبالتالي فإنّني كنت لا أعرف جيّداً سوى فردٍ واحد من فرقة جدبورغ من غير الأنكلو ـ ساكسون: جاك فافيل (اسمه الحقيقي، كميل لو لون، لأنّ كل الفرنسيين كانوا يستخدمون أسماء مستعارة لتلافي إحراج العائلات الباقية في فرنسا المحتلة). كان جاك قد درس في لويزيانا، حيث يملك والده مزرعة قطن، لذا أخذ يتردّد على الأميركيين في ميلتون هيل. وكنّا نتفاهم بشكلٍ جيد جداً؛ نشيط ومنفتح، كان يتمتع بنجاح لا يضاهى لدى الانكليزيات، ولاعباً ماهراً بالبوكر وخبيراً في استخدام قوّته وذكائه للخروج من أكثر الأوضاع دقّة. بعد الهزيمة، كان قد انتقل إلى الجزائر حيث التحق بقوّات فرنسا الحرة، إثر نزول الحلفاء في أفريقيا الشمالية. وقرّرنا بسرعة أن نكونَ في نفس المجموعة، وبعد فترة من «الخطوبة» (تجربة باستطاعتنا في نهايتها إعادة النظر بكل شيء) انتقلنا إلى «الزواج» (جمع بين اسمينا رسمياً لِنُشكّل مجموعة واحدة) وعيّنوا معنا لويس جيري (اسمه الحقيقي روجيه فيلبوا) كعامل للاسلكي داخل مجموعة بروس. كل ذلك حصل باطمئنانٍ تام: الملازم فافيل كان رئيس المجموعة، والقائد كولبي كان مساعده.

اتّضحت الأمور أخيراً خلال الأسبوع الثاني من شهر آب. إنّ عشر مجموعات من جدبورغ كانت قد هبطت بالمظلّات فوق منطقة بريتان (Bretagne) الفرنسية، يوم

الإنزال في النورماندي، وخلال الأسابيع التي أعقبته. وفي ١٢ آب، بعد الاختراق الذي حقّقه جيش باتون الثالث في سان ـ لو، استدعينا إلى لندن. وداخل منزل مغفل، أطلعنا ضابط إنكليزي بأنّنا سنهبط بالمظلّات فوق إيون من أجل العمل مع شبكة يقودها هنري فراجير، معروف باسم جان ـ ماري. تعليماتنا كانت بسيطة.

ـ ما أن تصلوا إلى هناك، اتصلوا به، اطلعوا على الوضع، وزيدوا قَدَر الإمكان مقدرته على المقاومة. هذا كل ما قاله لنا الضابط.

لم نكنْ بحاجة لتفاصيل أخرى: كنّا قد أطلعنا على الخطوط العريضة لمهمتنا أثناء التدريب؛ وبالنسبة لضرورة مهاجمة الألمان للتخفيف قدر الإمكان عن القوّات الحليفة، هذا الأمر كان جلياً. كنّا سنُقلع عند هبوط الظلام من قاعدة تمبسفور د الجوية. إلّا أنّ الظروف الجوية لم تكن مؤاتية، وفي اليوم التالي تغيّرت الخطط فجأة. فقد قيلَ لنا إنّ نبأً وصل حول اعتقال الجستابو لهنري فراجير. هذا كل ما كنّا نعرفه حتى تلك اللحظة. وفيما بعد علمنا أنّه اعتقل في أحد الشوارع من قبل دورية وجرى التعرّف إليه بسرعة، ونفي إلى بوشنوالد (Buchenwald) (حيث أُعدم). إذنْ طلب منا الاتصال بمساعده روجيه بارديه، الذي تَسلّم قيادة الشبكة. بالنسبة لنا لم يكنْ هناك أي مشكلة. وبرفقة إنكليزية قريبة إلى القلب برتبة ضابط ذهبنا إلى تمبسفورد للتحقّق من معداتنا، ثمّ عند هبوط الظلام أقلعنا على متن جولي ـ نانا.

والآن بعد هبوط الظلام تركنا حفرتنا، لنواصلَ الطريق إلى روجيه بارديه. عاصفة صيفية هبت فجأة حَوّلت الحقول إلى مستنقعات، وتَحوّل الليل إلى ظلام دامس أجبرنَا على الإمساك ببعضنا البعض حتى لا نضيع. وأخذنا على هذا النحو نتخبّط عبر الحقول مسترشدين بالبوصلة، متلافين المرور بالمزارع حتى لا نثير نباح الكلاب.

ثم في حوالى الساعة الثانية صباحاً، سمعنا فجأة أصواتاً بعيدة. ومن أنوار البرق شاهدنا مزرعة منعزلة. كان الوقت باكراً جداً حتى ينهض الفلاحون. فقرّرنا أنْ نُجرّبَ حظّنا. ففي حين قام جيري وأنا بتغطيته، ذهب فافيل ليقرع الباب. في الداخل انقطعت الأصوات فجأة. ثم بعد لحظة من الصمت:

ـ من يقرع الباب؟

ـ أحد الفرنسيين، أجاب فافيل

خَيّمَ الصمتُ من جديد. ثمّ فُتِحَ الباب. دخل فافيل. جيري وأنا كنّا وحيدين، نعيش على أعصابنا في غمار هذه الظلمة. فجأة فافيل يفتح الباب قائلا:

ـ كل شيء على ما يرام، أدخلا.

شاء القدر أنْ نقعَ على مركز إرسال لرجال المقاومة، المسؤول عنه رجل إنكليزي هبط بالمظلة قبلنا بثمانية أيام. فأرسل برقية إلى لندن تشير إلى موقع فريق بروس ووضعه وأمضينا النهار والليل مختبئين في البيت. ثمّ في الصباح استقلينا سيّارة «سيتروين» وقطعنا العشرين كلم، التي كانت تفصلنا عن نقطة الهبوط التي كانت مقررة أصلاً. هناك في «بيت آمن» دبّرنا أمورنا للاتصال بمجموعة جان ـ ماري، من أجل نقلنا إلى سوميكيز، على بعد ٣٠ كلم إلى الشرق. إنّ روجيه بارديه كان قد أنشأ «مقر قيادته» في تلك القرية.

حصل لقاؤنا في المقهى الوحيد الموجود في سوميكيز. كان بارديه جالساً يتناول الطعام مع النبيذ الأحمر. وكانت القاعة تعج برجال المقاومة المسلحين الذين ينظرون إلينا. فنهض بارديه وتصافحنا.

ـ أين كنتم؟ سألني. إنّنا ننتظركم منذ ثلاثة أيّام. لقد أشعلنا الأنوار في مكانها، لكنّ الطائرة لم تصل..

بعد لمحةٍ موجزة عن مغامرتنا في مونتارجيس، دعانا باردي إلى الجلوس وتناول الطعام.

ـ فاتحته بالقول، إنّنا هنا لمساعدتكم على قتال الألمان، وأنا أسحب الخارطة من جيبي. فأين هم؟ وكم عددهم؟ أين رجالكم؟ وما هو عددهم؟ وما هي المجموعات الأخرى في المنطقة؟ ومن هم قادتها؟ هذا ما نطلبه من أجل إنزال الأسلحة بواسطة المظلات، وتنسيق أعمالنا مع الجيوش الحليفة، وإلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر بالعدو.

فتحتُ الخارطة فوق الطاولة، ووجدت موقعنا بدقة، وكنت أنتظر أنْ يطلعني بارديه على مجرى الأمور. إلاّ أنه بقي صامتاً. إلتفتّ إليه مندهشاً، فوجدته يحدق بي بعينيه السّوداوين.

لا أكذب بقول، إنّ بارديه أثار شكوكي. وعندما اعتقل بعد التحرير، وحكم عليه بالإعدام، بجريمة الخيانة، دهشت كثيراً شأني شأن كل أعضاء المجموعة عندما علمت أنّه هو الذي باع هنري فراجير، لكن يجب أن أتحدّث عن أمر حول موقفه، أثناء لقائنا الأول، أثار اشمئزازي. يمكن القول إنّه كان بمثابة موظف صغير مخبول، وليس قائداً للمقاومة، إذْ كان لا يقترح أبداً القيام بأي شيء، ويبذل كل جهد للعثور على أسباب لمعارضة اقتراحات الآخرين، أو تأخيرها، والزعم الدائم بأنّه يجهل ما نحن بحاجةٍ

للاطلاع عليه. وكان لدي شعور بأنّ الوطنيين المتحمسين كانوا يطيعونه ظاهرياً، احتراماً لذكرى فراجير إلّا أنّهم في الواقع كانوا يتصرّفون بصورة مستقلة.

عندما علمنا أنّه عميل ألماني، فهمنا القصد من سلبيته. ولم يسلمنا إلى الجستابو، إدراكاً منه أنّه كان اختار الجانب السيء. فالتقدم الصاعق لدبابات باتون لم يترك أمامه أي خيار آخر سوى خيانة الألمان لحساب المنتصرين، دون لفت انتباه هؤلاء أو أولئك. إنّ نيكول وحدها، وهي إنكليزية جميلة، هبطت بالمظلة خلال شهر نيسان لتصبح ناقلة بريد لجان ـ ماري (لأنّها تتكلّم الفرنسية باتقان. كانت تساورها الشكوك حول بارديه. إلّا أنّني كنت أنسب ذلك إلى إعجابها بفراجير وليس لحدسها الأنثوي.

على كل حال، بعد أنْ فقدنا جهازنا اللاسلكي، اضطررنا لاستخدام جهاز بارديه، لذا توجب علينا البقاء بالقرب منه خلال الأيام الأولى. ودون إضاعة للوقت، بدأتُ الاتصال بمجموعات المقاومة الأخرى في المنطقة، بحثاً عن قادة أكثر نشاطاً للمقاومة، من أجل أنْ ننسقَ معهم أعمالنا. على هذا النحو تعرفت إلى الكولونيل شفرييه (Chevrier) (اسمه الحقيقي أدريان سادول)، عمره ٦٠ سنة، ضابط سابق في الاحتياط ومحام في ميتز (Metz)، يقول إنّ القيادة العامة التابعة للجنرال ديغول قد عينته على رأس رجال المقاومة في كل محافظة إيون. على الرغم من مظهره المتكبّر، وعلى النقيض من بارديه الذي كانت مجموعته تضم ٥٠٠ رجل مسلّح، فإنّ شفرييه كان يقود في الواقع زهاء ١٥ رجلاً. وكان شفرييه على عكس بارديه، جديراً بالاحترام. لقد كان شخصاً متحمساً، وذا اعتبار، دائم الاستعداد، على اتصال بكل القادة الآخرين للمقاومة في المقاطعة الذين كانوا يمثلون زهاء ألفي مقاتل. كما كان أيضاً قوة سياسية، لأنّه خطيب رائع، ورجل وجدت نفسي أنني أستطيع بكل تأكيد العمل معه. وعلى الفور تمحور فريق بروس حوله. وطلبنا منه بأسلوب ديبلوماسي جداً أنْ يقبلَ منا لقب «رئيس» اللجنة التي تضم قادة المقاومة في إيون بدلاً من «القائد الأعلى» للمجموعات نفسها، إذْ كان يثير حساسيات قوية محلياً.

قبل كل شيء كان من الواجب إنزال السلاح والذخائر بالمظلات لمختلف المجموعات. وبمساعدة شفرييه، اخترنا أفضل الأمكنة المناسبة، وأطلقنا عليها أسماء كودية، ثم أبلغنا كل شيء إلى لندن في الوقت نفسه مع إحداثيات كل موقع على الخارطة. إنّ كل اسم من الأسماء الكودية كان يتناسب مع جمل تم الاتفاق عليها سلفاً، أو أقوال لا تعني شيئاً في الظاهر على غرار «الشيخ الجليل ذو المشاعر المرحة»، أو «النبيذ أحمر». ولم يبقَ أمامنا سوى الاستماع بانتباه إلى «الرسائل الشخصية» التي كانت تذاع كل مساء من هيئة الإذاعة البريطانية، بعد مقطوعات من سمفونية بتهوفن الخامسة. وعندما كانت تذاع

إحدى الجمل المتّفق عليها سلفاً، كنّا نعرف أنّه في حوالى منتصف الليل، هذه الليلة، يتوجّب علينا الذهاب إلى الموقع المناسب، وإشعال النار، وترقّب ضجيج المحرّكات، وإرسال إشارات ضوئية، ثم الاختباء في الوقت الذي تهبط فيه «المستوعبات» حولنا في الظلمة. بالنسبة لي، السمفونية الخامسة اقترنت دائماً برسائلي.

خلال الأسبوعين الأولين من مهمّتنا نظّمنا ما لا يقل عن ١٢ عملية إنزال من هذا النوع، تَضَمّنَتْ عدّة آلاف من البنادق، ومدافع الهاون، والبازوكا، والرشاشات. وأخذ عدد المقاتلين في المنطقة يتضاعف باضطراد إذْ بدأ الريفيون من الجنسين ينضمون إلى المقاومة، بعد أن أصبحت الحرب بصورة جلية، لغير صالح الألمان. وأخذت الانتفاضة تتسع. فكل يوم كانت الدوريات الألمانية تقع في الكمائن، والقوافل تتعرّض للهجوم، والمستودعات للنسف. إنّ عمليات الإرباك التي كنّا نقوم بها أصبحت دائمة ممّا أرغم الألمان من تحويل اهتمامهم عن المهمتين الرئيسيتين: صدّ تقدّم الجيش الثالث بقيادة باتون، وسحب قوّاتهم من جنوب غربي فرنسا. وذات يوم عدنا إلى مونتارجيس بحراسة دبابات العقيد غريتون أبرامز، من أجل تقديم تقرير إلى مقر قيادة باتون العامة، عن حالة القوات الألمانية وتحرّكاتها. لقد كان باتون يتقدّم نحو الشمال بسرعة مذهلة، لدرجة اكتشفنا معها أنّ جناحه الأيمن معرّض لهجوم ألماني معاكس محتمل. فعهدت إلينا مهمّة حمايته عن طريق احتلال المدن والقرى ونسف الجسور فوق نهر اللوار، ومضاعفة عمليّات الإرباك ضد الوحدات الألمانية في المنطقة.

لقد كانت فترة حماسية، متفجّرة، مرّت بسرعة دون أنْ نشعر. وفي الأسبوع الثاني من شهر أيلول، حُرّرت إيون بأكملها. واستولت وحدات المقاومة على مدن المقاطعة، وتوفّرت الشمبانيا والخطب دون حساب. وعاد فريق بروس إلى باريس (مروراً بأصدقاء قدماء لفافيل) حيث اجتمع كل أعضاء جدبورغ الذين بقيوا على قيد الحياة. والتقيت هناك بسرور ببوب انستيت، رفيق قديم في كلية الحقوق في كولومبيا، والذي كان قد «حرّر» سيارة بيار لافال الكاديلاك السوداء، التي قدّمها كهدية لي قبل أنْ ينتقل إلى بريطانيا.

إلتحق كل من فافيل وجيري بالجيش الفرنسي. فبالنسبة لهما، كانت الحرب قد انتهت، على الأقل في أوروبا، وأُرسلَ جيري إلى الهند الصينية حيث قتل سنة ١٩٤٥. أما فافيل فكان أوفر حظاً. عمل كضابط اتصال مع الأميركيين، وبعد الحرب، حذا حذو والده وعاد إلى لويزيانا ولا يزال يعيش هناك حتى اليوم.

لكنّ الحرب لم تكنْ قد انتهت بالنسبة لي. لقد طلب مني مكتب الاستخبارات الستراتيجية مهمة جديدة وراء خطوط العدو. فعدت إلى لندن وأنا أتساءل ماذا ينتظرني.

إنّ قضـاء سنة في الجـامعة لنْ تؤهّلني أبـداً للقيـام بمهمـة داخـل الـرايـخ. وفي وقت من الأوقات جرى التفكير بإنـزالي فوق الألـزاس لكنّ ذلك لم يحصـل بسبب سرعـة انسحاب الألمان إلى جانب الـراين. في ذلك الـوقت كان جيـري ميلر يقود مجموعات جـدبورغ في لنـدن، فاستـدعاني ليقتـرح علـيّ قيـادة مجموعـة «نورسـو» التابعـة لمكتب الاستخبـارات الستراتيجية. المقصود مجموعة من زهاء مئة أميركي من أصل نروجي، كانوا قد خدموا في فرنسا، سيذهبون الآن إلى شمال النروج من أجل نسف وتخريب خط سكة الحديد الذي كان ينقل الألمان بواسـطته زهـاء ١٥٠ ألف رجل من فنلنـدا، لخوض المعـركة النهـائية في ألمانيا. إنّها مهمة شيقة وهامّة قبلتها على الفـور، خوفـاً من نقلي إلى جبهـة الشرق الأقصى مع أسابيع الانتظار التي تترتّب على ذلك.

لقد سألني ميلر ما إذا كنت أعرف التزلج على الثلج.

إنّ الجبال النروجية كانت قد تغطّت بـطبقة كثيفـة من الثلج، ولحسن حظي، كنت قد انتسبت إلى نادٍ للتزلج في بولينغتون، وذلك قبل أنْ يجري تجهيز جبل فيرمونت بمصعد إلى القمة. إذن كان باستطاعتي تطمين جيري ميلر بجدارتي.

كوني غير نروجي، أثار بعض الحذر لدى رجال المجموعـة. ففي وقتٍ سابق كـانوا قد أُسكنوا في دارةٍ ريفية جميلة إلى الشمال من لندن، حيث أخذوا قسطاً من الراحـة بعد عنـاء مهمّتهم في فرنسـا، بقيادة الضـابط الرائـع سيرج أوبـولينسكي، الذي تعلّم المهنـة العسكرية في صفوف الحرس الأمبراطوري في بطرسبورغ، وكان قد تعرّف إلى دونوفان في قاعات استقبال المجتمع الميسور في نيويورك. إنـه قـائـد شاب، تخرج من فورت بينينغ، يقوم بمهمّات القيادة لأول مرة، يجري اقتراحه لتدريبهم على مسافات طويلة فـوق أراضٍ وعـرة، استعداداً لإنـزالهم فوق النـروج، قبل اختيـار أولئك الـذين من بينهم سيقومـونَ بالرحلة الطويلة عبر بحر الشمال. وعـلى الفور انـطلقنا إلى الجبـال وبدأ النـدريب خلال رحلات طويلة، والتمرّن على إطلاق النار وتحسين نوعية التزلّج على الثلج. وكان للمنطقة فائدة إضافية هي بُعدُها أكثر من ٧٠ كلم عن أوّل مركـز للشرطـة العسكريـة الأميركيـة، وكـون سكانها منَ السكـوتلنديـين الذين لم ينـدهشوا أبـداً لتأثـير مشـروبهم القـومي عـلى عسكريين شربوا حتى الثمالة يوم السبت مساءً. وقد حصل خـلال إحدى التـدريبات أنْ أطلقنا النار على أيل ملكي في الحمى المحيط بقصر بالمورال، المنتجع السكوتلندي للعائلة الملكية في انكلترا.

إنّ الهبوط بالمظلّات أثناء الليل يتحتم أنْ يحصلَ في ليالٍ مقمرة منـاسبة، لا تكـون فيها الظلمة قوية، كي يستطيع المظلي الاستـرشاد بـالأنهر والبحيرات. كنّـا على استعـداد لتنفيذ العملية منذ كانون الثاني إلاّ أنّ الأحوال الجوية كانت سيئة. في شهر شباط توجّهت

جواً إلى النروج طليعة مؤلّفة من مساعدي النقيب تـوم سـاتـر، وبورج لانغـلاند، أفضـل عامل لاسلكي لدينا، وآرن ليستيد الملقّب بالدبابة الهجومية وهانس هويل (اسمه الحقيقي هربرت هلجسن) وضابط اتصال نـروجي لدى المقـاومة، إجتـاز سِرّا السـويد لـلانضمام إلينا. لكنّ رداءة الطقس أرغمتهم على العودة إلى القاعدة الجوية، بعـد أنْ تخلوا عن كل المعدّات التي كانوا يحملونها تخفيفاً للوزن. وعندما حلّت الدورة القمرية الجديدة المناسبة، علمنا من صحيفة النروجيين المنفيين في لندن أنّ الألمان حصّنوا دفـاعات المنـطقة التي كنّـا نستهدفها.

وأخيراً، في ٢٤ آذار، إستطاع جيري ميلر أنْ يوَدّعني في قاعدة هارينغتون الجـوية، وسط ضجيج محرّكات ٨ طائرات ستقلّنا إلى الأجرف الثلجية لبحيـرة جافسجو، في الجبال الحرجية في شمال تروندايم. إنّ عملية «ريب» وهو اسم لطائر بري يصبح لونـه أبيض في الشتاء وبُنيًا في الصيف، بدأت بعد انتظار طويل.

إنّ إحـدى أهم المصاعب في المهمـة كانت المسـافة البعيـدة التي تفصلنا عن المكـان المتّفق عليه للهبوط بالمظلات. إنّ أربع طائرات فقط من أصل ثمـان استطاعت الوصـول إلى مقـربة من الهـدف: طائـرة أضاعت الـطريق عـلى بعـد ٨٤ كلم فـوق السـويـد، و٣ اضطّرت للعودة إلى إنكلترا. كنت على متن إحدى الطائـرات الأربع الأخـرى واستطعت الهبـوط دون صعوبـات فوق البحيـرة المتجمّدة. فشـاهدت نـوراً يتوهّـج عبـر الضبـاب، فتوجّهت إليه. فشاهدت خيالاً طويلاً ينتظرني. على الفور شهـرت مسدّسي. كلمـة السر المتّفق عليها كانت: «هل صيد الأسمـاك جيّد في هـذه البحيرة؟»، طبعـاً مع كـل الجهود التي بذلتها للفظ هـذه الجملة بلغتي النروجيـة البدائيـة. والجواب المـطلوب كان: «نعم، وخصوصاً في الشتاء». بدلاً من كل ذلك أجابني الشخص بما يشبه السخرية:

ـ سأكون صريحاً معك، ليس جيّداً مطلقاً.

أتصـوّر أنّ واجبي كان قتله عـلى الفور، إلاّ أنني فكّـرتُ أنّ من الممكن أن يكـون هناك تفسير لذلك، إذْ يمكن أنّه نسي كلمة السر. إذنْ رافقتـه لمقابلة رفـاقي الذين قفـزوا معي فوجدت انّه صديق قديم لهلجسن.

لقـد أمضينا أحـد الشعـانـين ونحن نلتقط المعـدّات والمـظلاّت التي تبعثـرت فـوق البحيرة. وكان من الواجب العمل بسـرعة: إذْ يمكن أنْ يـرسلَ الألمـان طائـرة استطلاع. وحوّلنا المـظلاّت الى خيم، وأقمنا مخيّـماً في الأحراج كي لا نلفت نـظر متزلجـين فضوليـين محتملين في عيـد الفصح. إنّ النـروجيين الـذين استقبلونا كـانـوا ثمـانيـة: ٦ من رجـال المقاومة، وراعي أيائل هو المرشد، وفلاّح. قالوا لنا إنّ الألمان موجودون في وادي سناسا، على بعد ٣٠ كلم إلى الغرب من هنا. ومن أصـل الـ٣٦ رجلاً الـذين غادروا سكـوتلندا

وصل منا ١٦ فقط ـ عددٌ غير كاف لنسف جسر غرانا، كما كان متوقعاً. فقرّرنا إذنْ انتظار محاولات أخرى ستقوم بها الطائرات الثلاث التي اضطرت للعودة إلى القاعدة. وكل مساء كُنّا نستمع من جديد إلى الرسائل الشخصية لهيئة الإذاعة البريطانية، لكن باللغة النروجية هذه المرة. وبالفعل حصلت محاولتان، فشلتا بسبب سوء الأحـوال الجويـة. فطلبت لنـدن منّا الشروع بالعمل وعدم الانتظار وأبلغتنا القيادة العامة في الوقت نفسه أنّ كل العمليّات الجويّة الموجهة إلى النروج ألغيت. وكانت طائرتان قد سقطتا بسبب الرحلة الطويلة جداً.

إذنْ بدأنا الطريق إلى أوّل مهمة تخريبية. وبـرفقة ٦ من رجـال المقاومـة النروجيـين سلكنا الطريق المـرسوم. وكـان كل رجـل يحمل عـلى ظهره ٢٠ كلغ. ويقـطر وراءه على زلّاجة صغيرة ٢٥ كلغ من المتفجرات. وعلى هذا النحو سنقطع مسافة ١٥٠ كلم. ونحن نتزلج فـوق الثلوج؛ أي رحلة ٦ أيام قـاسية ومضنيـة، وسط عواصف ثلجيـة متواصلة. وتوجّب علينا تَسلّق جبال يكسوها الجليد، وعبـور بحيرات وأنهار. فضـلاً عن كل ذلـك كُنّا نخاف الإصابة بكسور. كيف يمكن أن أُسعف أحد الرجال لو أصيب بكسرٍ في ساقه؟ وأين يمكن أن أجـد الطبيب؟ لـذا طلبت منهم الجلوس فوق المـزلاجين عنـد أقـل إشـارة لاختلال التوازن. وكنتُ أوّلَ من أعطى المثال على ذلك. هذا الإجراء خفّف من سـرعتنا لكنّه كان فعّالاً: لم تحصل أيّة حادثة.

أخيراً وصلنا إلى خط سكـة الحديـد. وبرفقـة رجلين، ذهبت لاستكشاف هـدفنا، الجسر كانَ محمياً جَيّداً، فالألمان عددهم كبير جداً بالنسبة لمجمـوعتنا الصغيـرة. إذنْ يجب العـودة إلى الآخرين، واختيـار جسرٍ أقل أهميّـة على الخـارطة. وقـع اختيـاري عـلى جسر تونغن. وصلنا إليه عنـد الفجر، لغّمنـاه بالمتفجـرات وانتظرنـا الوصـول المحتمل لأحـد القطارات. فقبل بضعة أشهر نجح رجال المقاومة النروجيين بعمليـة رائعة: فجّـروا جسر جورستاد في الوقت الذي كان يجتازه قطار يغص بالقوات الألمانية، فسقط في النهر، وعـلى سبيـل الاحتياط وضعتُ مُـراقِبين مجهّـزين بتـوكي ووكي لتـلافي نسف الجسر أمـام قـطار مدني. وعندما تبيّن أنّ انتظارنا سيطول، نسفنا الجسر تاركين في المكـان الأعلام الأميـركية الصغيرة التي يضعها الجنود على كتفهم، وذلك من أجل الإعـلان عن هويـة الذين قـاموا بالعملية، وحماية السكّان المحليين من عمليـات القمع الألمـانية. كـان المطلوب أنْ نعمـل بسرعة: الألمان موجـودون بالقـرب منّا ويجب علينـا العودة إلى شـرق البلاد قبـل أنْ تقومَ القـوات الألمانيـة بقطع طـريق انسحابنـا. أخذت جـرعةً كبيـرة من البنزدرين، من أجـل الصمود في وجه المصاعب. واستطعنا الحفاظ عـلى تقدّمنـا بالنسبـة للألمـان بفضل هـانس ليرمو والمرشد الذي دَلّنا على الطريق.

بدأنا الصعود نحو الشّمال على طول الحدود السـويديـة، وانفصلت عن المجموعـة

الرئيسية برفقة لانغلاند وهلجسن، حيث ذهبت إلى قاعدتنا في جافسجو من أجل تقديم تقرير إلى لندن بواسطة اللاسلكي. جرى استقبالي على مدخل المزرعة حيث كنّا نختبىء ليف أوستاد رئيس مجموعة منْ خمسة رجال كانوا قد هبطوا بالمظلّات فوق السويد. لقد سمحت لهم الأجهزة السرية السويدية مغادرة معسكر الاعتقال حيث كانوا موجودين، من أجل أنْ يلتقوا بنا.

في منتصف شهر نيسان، وبعد بضعة أيام من الراحة، عدنا إلى خط سكة الحديد. المطلوب هذه المرة نسف أكبر عدد ممكن من الخطوط بواسطة شحنات صغيرة. وذات ليلة مظلمة، اتجهنا بصمت إلى خط سكة الحديد ووضعنا الشحنات. وعند منتصف الليل تماماً، وقع أول انفجار. وكان الفريق المؤلف من ٣ رجال بقيادتي لم ينتهِ بعد من تجهيز عبواته، عندما أضاءت الجو قنبلة مضيئة ألمانية على بعد زهاء ٥٠ م، منا. أصبت بشظية حجرية صغيرة في جبهتي ناجمة عن رصاصة ومنعت سيفيروند عن إطلاق النار من بندقيته البراونينغ. لا يجب أن يعلم الألمان أنّهم يتعاملون مع وحدات نظامية مجهّزة بأسلحة أوتوماتيكية. قفزنا فوق المزالج واتجهنا نحو الجبل. لا مجال للتوقف في الطريق. قمنا بمجرد مناورة صغيرة من أجل تضليل الدوريات الألمانية بانتظار هبوب عاصفة ثلجية تمحو آثارنا.

ليل نهار كانت إذاعتنا تحمل إلينا الأنباء عن المرحلة النهائية للمعارك التي كانت تدور على أرض ألمانيا. إلاّ أنّ مشاكلنا أصبحت مباشرة. لقد نفذت لدينا المواد الغذائية وأصبحنا مضطرين من وقتٍ لآخر لقتل ايل لسد رمقنا. لقد انضم إلينا أنصار نروجيون كثيرون وكان علينا أنْ نطعمهم. والألمان يواصلون البحث عنا. ذات يوم اكتشفنا دورية لكنّ أعضاءها الخمسة قتلوا بعد أن قتل رئيسها أحد رجالنا النروجيين. فلو استمرت الحرب، لاكتشفتنا بالطبع دوريات جديدة.

مرات عديدة اقترحت على رؤسائي تكرار سيناريو التحرير الفرنسي هنا. لقد كنت قادراً على رأس فريق «نورسو» والأنصار النروجيين إحتلال ليرن وجعلها أول أرض نروجية محرّرة. لكن كانت تجري مفاوضات حول استسلام لائق للقوات الألمانية التي لا تزال موجودة في النروج، وعلى الرغم من حماسي، رُفِضَ اقتراحي بقسوة.

وبدلاً من هذه المهمة «السياسية» الشيّقة، شغلتنا في نهاية نيسان مهمة حزينة مؤسفة. لقد أخبرنا أحد رعاة الأيائل بأنّه عثر على حطام طائرة فوق قمة الجبل المجاور. فذهبنا إلى هناك ووجدنا مع الأسف ٤ من رفاقنا وكل أعضاء الطاقم وقد فارقوا الحياة قبل أنْ يستطيعوا الانضمام إلينا.

في ١١ أيار، تلقينا من لندن الأمر بالنزول إلى الوادي. وبرفقة عريفين ضخمين،

قدّمت نفسي في مركز حرس الحامية الألمانية في سناسا. القائد الألماني كان أكثر عصبية مني، وأبلغني أنّ كل القوات الألمانية ستبقى في معسكراتها بكل انضباط. ومن أجل الاحتفال بانتصار الحلفاء ونهاية الاحتلال الألماني، تخلّى النروجيون عن برودة طبعهم المعتادة. وأثناء العرض الذي جرى بمناسبة العيد القومي، الذي رئسه في تروندهايم ولي العهد الأمير أولاف، كان فريق «نورسو» في مرتبة جيدة.

بيد أنّ مغامراتي النروجية لم تكنْ قد انتهت بعد. فعلى بعد مئة كلم إلى الشمال في مدينة نامسوس الساحلية، التي دمّرتها القاذفات الألمانية سنة ١٩٤٠، كانت هناك حامية ألمانية من ١٠٠ ألف رجل. وكان من الواجب تطمين السّكان، والتأكيد لهم إنّ الحرب قد انتهت فعلاً. فذهبنا إلى تلك المدينة بواسطة القطار، وقد اغتظت عندما علمت أنّ أسرى الحرب الروس كانوا قد أصلحوا بسرعة الأضرار التي ألحقناها بهذا الخط الحديدي. وما أن وصلنا، وزعت على رجالي بطاقات إقامة، وبدأنا زيارة السكان. وبقي هذا الاثبات للوجود الأميركي، واهناً جداً أمام الوجود الألماني الأكثر كثافة. لكن أتتني فكرة. أبلغت القائد الأعلى الألماني بواسطة الهاتف عن نيتي تفتيش الوحدات الألمانية الراسية في المرفأ، في الساعة التاسعة من صباح الغد. وهذا ما فعلته برفقة ٣ أعضاء من مجموعة «نورسو» الذين كانوا قد خدموا في البحرية التجارية النروجية. بالطبع لم تستقبلنا الطواقم بحرارة لكنّ المغزى الرمزي لهذا التفتيش فرض نفسه على الجميع. لقد أدرك الألمان والنروجيون على حدّ سواء: إنّ الحرب قد انتهت فعلاً.

أمضيت بضعة أيام في أوسلو، ثم ذات صباحٍ مشمسٍ، انتقلت بالطائرة إلى لندن، سعيداً بتحريري من مراقبة الدورات القمرية. وهناك استُدعيت إلى باريس، إلى مقر القيادة العامة لمكتب الاستخبارات الستراتيجية، حيث قابلت والدي الذي كان في العاصمة الفرنسية. واقترحت على روسيل فورغان، أحد مسؤولي مكتب الاستخبارات الستراتيجية، تعييني في إسبانيا، حيث كنت أتصوّر أنّ باستطاعتي استكمال النصر على الفاشية، إذْ إنّنا لنْ نتأخر بشن هجمات ضد الجنرال فرانكو. على الفور خَيّبَ رئيسي أملي، وأدركت عندها أنّ المهمة الأميركية في أوروبا لا تنحصر فقط بالأسباب الإيديولوجية. وبعد وقتٍ قصير، انتقلت بحراً إلى نيويورك. وعندما دخلت السفينة إلى المرفأ، اكتشفت هذه الرسالة بأحرف كبيرة: «أهلاً وسهلاً».

أول زيارة قمت بها في نيويورك كانت لبربارة هينزن. كانت قد أنهت دراستها وبدأت تعمل لحساب شركة في بروكلين. وبعد ذلك بأسبوعين عقدنا خطوبتنا. عندما كنت في النروج، أُنْزِلَ معظم أعضاء مجموعات جدبورغ بعد العمليات في فرنسا، وراء الخطوط اليابانية، وفي الصين وفيتنام وتايلاند. وكان قد جرى تعييني في الشرق الأقصى

إلّا أنّني لا أعرف ما إذا كنت سأذهب إلى الصين (حيث قضيت قسماً من طفولتي) أو إلى الهند الصينية (لأنني أتكلّم اللغة الفرنسية).

من بين المجموعات التي كان يساندها مكتب الاستخبارات الستراتيجية في القتال ضد اليابانيين، كان هناك مجموعة من الشيوعيين الفيتناميين بقيادة شخص يدعى هوشي منه. صور عديدة من الماضي تُبيّن العم هو، والجنرال جياب، وفام فان دونغ وغيرهم إلى جانب رجال آخرين من مكتب الاستخبارات الستراتيجية، بلباسهم الأميركي. وبعد ذهاب اليابانيين، وعندما حاول الفرنسيون فرض النير الاستعماري من جديد، طالب زملائي في مكتب الاستخبارات الستراتيجية، باسم الحرية، إستمرار تقديم المساعدة الأميركية إلى هو شي منه. كان باستطاعتهم الاعتماد على عطف الرئيس روزفيلت الذي أعلن: «منذ زهاء مئة سنة وفرنسا تتحكّم بالبلاد ومصير سكانها الـ ٣٠ مليون نسمة يسير من سيىء إلى أسوأ». بنظره، كان الحل وصاية مؤقتة تؤدي إلى الاستقلال. لكنّ روزفيلت توفي، وترومان الذي شغلته القضايا الأوروبية، كان بحاجة لفرنسا قوية. فقطعت العلاقات بين مكتب الاستخبارات الستراتيجية، والشيوعية الفيتنامية، وأخذت أميركا تساند انبعاث الاستعمار الفرنسي. وبعد ذلك بمدة طويلة سعت لتشجيع القوميين المتطرفين غير الشيوعيين للوقوف في وجه قوة هو شي منه الذي ساهم ببنائها مكتب الاستخبارات الستراتيجية. على هذا النحو، تغلبت مصلحة الدولة على الدفاع المثالي عن الحرية. وبعد مرور ٢٠ سنة، اضطرّيت لمواجهة النتائج الكبيرة لحالة الأمور هذه. لكن في الماضي لم أكن لأشك فيها أبداً.

خلال إجازتي في نيويورك، أُلقيت القنبلتان الذريتان واستسلمت اليابان.

في ١٥ أيلول تزوجت بربارة في كاتدرائية سان باتريك في نيويورك. وأعادني هذا الزواج إلى الطريق القويم المتمثّل بالكاثوليكية، التي كنت قد ابتعدت عنها بعض الشيء أثناء حياتي كعازب وكمظلي. والدتي الإيرلندية، فرحت كثيراً بذلك. وتبعتني بربارة إلى واشنطن حيث بدأنا نفكر بمستقبلنا.

كان من المزمع نقلي إلى وحدة عسكرية، وكذلك تعييني في فورت لافينورث، من أجل أنْ أدرسَ في مدرسة القيادة وأُصبح محترفاً. قائد في سن الـ ٢٥ سنة، كان بإمكاني بناء آمال كبيرة. لكن في الحقيقة لم تكن هذه رغبتي. كنت أنتظر بفارغ الصبر ترك الجيش والعودة إلى دراسة الحقوق في كولومبيا. وخلال الأسابيع الحماسية التي أعقبت الانتصار على اليابان، لم يكنْ أحد يتصور كم من الوقت سأنتظر حتى يجري تسريحي. لذا قبلت حضور الدروس في مدرسة القيادة، اعتقاداً مني أنها أفضل وسيلة لقضاء الأشهر الأخيرة من خدمتي في الجيش. ولكن أثناء ذلك علمت أنّ التسريح سيحصل على أساس النقاط. من مهمتي في فرنسا حصلت على

النجمة البرونزية وصليب الحرب؛ ومن العملية النـروجية عـلى النجمة الفضيـة وميداليـة سان أولاف. وكنت قد دخلت إلى الجيش قبل بيرل هاربور. كل هذا وفّـر لي النقاط من أجل تسريح فوري. وفي جامعة كولومبيا أعلنوا استعـدادهم لتسجيلي في فصـل الخريف، إذا كـان بإستـطاعتي حضور الـدروس إبتداءً من يـوم الإثنين التـالي، وكنت لا أشـك في ذلك.

لكن بقي هنـاك مهمة أخيـرة يجب القيام بهـا بمكتب الاستخبارات الستـراتيجيـة: توزيع الأوسمـة في لقاء أخيـر حافـل. وكان بيـل دونوفـان يريـد إبراز العمـل الذي نُفّـذَ بقيادته، مصرّاً على الأعمال الحربية الكبيرة التي قام بها رجال ونساء مكتب الاستخبارات الستراتيجية. إنّه أول لقاء لي مع هذه الشخصية الأسطورية. وعندما علّق النجمة الفضية على صدري، تسمّر في مكانه للحظة، ثم قال لي إنه وسـام كان يتمنى دائـماً أن يُمنح لـه. إنزعجت بعض الشيء، وأجبته: لكانَ فعلاً أكمل كل الأوسمة على تزيين صدرك. ثم مع ابتسامة، انتقل لتعليق الوسام للشخص التالي.

عندها أدركت فجأة أنّ الحظ قد ساعدني وبقيت عـلى قيد الحيـاة. فلو كنت هبطت على بعد عدة مئات من الأمتار، وسط الحامية الألمانية، تلك الليلة في فرنسا... وماذا لو قام روجيـه بارديـه بتسليمي... وماذا لـو كنت على متن إحـدى الطائـرات التي تحـطّمت في النروج... وماذا لو لم نكن أسرع في التزلّج من الدوريات الألمانية... مـاذا، وماذا... وماذا لو استمرّت الحرب! فهل كنت بقيت على قيد الحياة بعد الهبوط الثالث بالمظلة وراء خـطوط العدو. لكنّ الحـرب انتهت وبقيت حياً، وتـزوّجت امرأةً أحببتهـا حتى العبـادة، وكنت على وشك تقديم الامتحان لشهـادة الحقوق ومـواجهة الحيـاة بقوة. لقـد انتهى أمر الأجهزة السرّية، ألم تكنْ هذه الحفلة تعني أنّ الولايات المتحدة الأمينة لتقاليدهـا، ستضع حدّاً لمهمّاتها؟ بعد سنتين أصبحت محامياً وكنت مسروراً بممارسة مهنتي في المرحلة الرائعـة التي دشّنت هزيمة الديكتاتورية الفاشية.

بيد أنّ مكتب الاستخبارات الستراتيجية كان أكثر من مجرّد مغامـرة. فبعد أنْ كنت طالباً خجولاً بعض الشيء، تحوّلت إلى رجل. وقد اكتسبت بعض الثقة بنفسي، متيقّناً إني قادر على مواجهة الخطر والوقـوف في مصاف الشجعـان. واستطعت أنْ أرى عن كثب أنّ الالتزامَ السياسي لزملائي الفرنسيين والنروجيين تجاه الحرية، تجسّد في أعمال شجاعة ضد المحتل النازي. لكنّني تعلّمت أيضاً أنّ الشجاعة والالتزام غير كافيـين. إنّ التّعقل وحـدَه يمكن أنْ يجنّبها الوصـول إلى أخطاء لا تعـوّض. فبطولـة المقاومـة الفرنسيـة كان يمكن أنْ تؤدي إلى كوارث على غرار كارثة فركور، لو أنّ الانتفاضة حصلت قبـل أوانها. ومن جهة أخرى كان يمكن أنْ لا تؤدي أي خدمة لولا القوة الكبيرة لإنزال الحلفاء في النورمـاندي.

إنّ أكبر خدمة في مهمتي كانت التخفيف عن الجنرال باتون هموم حماية جناحه الأيمن، ومواصلة تقدّمه.

أما بالنسبة للأعمال التي تمثّلت بنسف جسر أو تخريب عدة مئات من الأمتار من خط سكة الحديد، فكنت أتساءل بصددها ما إذا كانت تعادل حقاً، تضحية رفاقنا بحياتهم من أجلها. وبالطبع فواقع أنّ الأميركيين قاتلوا واستشهدوا في النروج هو أمر يرتدي أهمية سياسية ويرمز إلى التحالف الجديد بين الولايات المتحدة وهذا البلد السكندنافي الذي أصبح عدد كبير من أبنائه مواطنين أميركيين. واستنتج من ذلك أنّ الشجاعة العسكرية بحدّ ذاتها لا تجد مغزاها الحقيقي إلاّ في البعد السياسي.

لكن لو أظهرنا بعض التعقّل والسرعة، ولو استطعنا أنْ نرى الخطر السياسي الذي كان يشكّله هتلر، قبل فوات الأوان، ومواجهته قبل أنْ تُحتّمَ قوته الحلّ العسكري، لكنّا وصلنا إلى نفس النتائج لصالح الحرية، موفّرين على أنفسنا كل القتلى، وكل الدّمار، الذي أصابنا بسبب التريث. إنّ دوري الخاص داخل مكتب الاستخبارات الستراتيجية كان دور رجل العصابات لكنّ تقنيات الاستقصاء والتجسّس كانت تزدهر من حولي. وقد تعلّمت منها درساً أساسياً: المعرفة ضرورية للعمل وغالباً ما تتيح تلافي التّضحيات البطولية. فقبل هبوطنا في فرنسا، أو النروج كنّا متأكّدين من مشاعر الصداقة القائمة مع سكّان هذين البلدين؛ فالهبوط بالمظلة فوق ألمانيا كان يُمثّلُ عملاً آخر، إذْ إنّ أقلّ هفوة ستؤدي إلى الموت المحتّم بين سكّان معادين.

لقد أتاحت لي تجربة مكتب الاستخبارات الستراتيجية أنْ أتخلّص من انضباط الماكينة العسكرية الثقيلة. وعلى العكس من ذلك فقد استفدت من حرّية ملحوظة في التحرّك مع تحملي دائماً مسؤولية مهمتي على النطاق الشخصي. لقد اتصلت بعددٍ كبيرٍ من الشجعان، أميركيين أو من الحلفاء، واستفدت من هذه اللقاءات، كالمصاعب التي تخطّيناها معاً. وأقنعتني هذه التجربة بأهمية الحرية، حريتي وحرية الآخرين، وواقع أنّني بقيت على قيد الحياة مناضلاً في خدمتها جعلني متفائلاً بالنسبة للمعارك العتيدة.

ثم ألقى دونوفان كلمته. وفي كلامه عن «فريق» مكتب الاستخبارات الستراتيجية، أعطى المرتبة الأولى للباحثين والخبراء وأتى على ذكر الوحدات العاملة «التي واجهت العدو مباشرة» في المرتبة الثانية. إنّ الشكل الثقافي والعلمي، والجامعي برمّته جاء قبل المغامرات شبه العسكرية التي لم تكنْ سوى نقطة ارتكاز لجمع الاستقصاءات. إنّ مفهوم دونوفان هذا اتّسمت به على الدوام أجهزتنا السرّية.

لكن بعد الحرب، أبدت وسائل الإعلام إهتماماً خاصاً بالشكل المثير والمغامر لمكتب الاستخبارات الستراتيجية. وبالطبع، كانت الصيغ الرّسمية تتحدث عن وجود

البحّاثة والمحلّلين وكل التقنيات الدقيقة للاستقصاء. بنظر الجمهور البطل المكافح هو الذي أحرز النصر إلى حدّ بعيد، أكثر من الباحث والتقني.

إذنْ، إنّ المساهمة التي قدّمها هؤلاء الأبطال إلى الأجهزة السرّية بقيت مجهولةً من الرأي العام. وكان لذلك الأمر عواقب خطيرة. أولاً نشأت فجوة كبيرة بين البحّاثة والمحلّلين من جهة، والعملاء السريين من الجهة الأخرى. وبعد ذلك فإنّ الدعاية التي استغلّت بصدد المغامرات المثيرة لأعضاء مكتب الاستخبارات الستراتيجية، رسّخت في تفكير الجمهور أسوأ صور التجسّس وفتحت شهيّته لهذا النوع من الروايات. وتأثّر إلى حدّ كبير بهذه الروح عمل أجهزتنا السرّية.

٢ ـ ولادة وكالة الاستخبارات المركزية

خريف سنة ١٩٤٥، خريف السلم. لقد تكلّلت سنوات القتال والدمار بالنصر. إنّ كشف النقاب عن الفظائع النازية التي ارتكبت في معسكرات الموت هزّت الضمائر، ولكنّها قدّمت تبريراً إضافياً للمجهود الحربي. وكانت البلاد تدفن شهداءها بحزنٍ مفعم بالاعتزاز. إنّ صديقي المفضّل في كلية بورلينغتون، جيم كوك، سقط بالقرب من مانيلا؛ ورفيقي التكساسي كارول ويلز، عمل في وحدتي المظليين والمدفعية، سقط في إيطاليا. وفي انكلترا، أقيم احتفال تخليداً لذكرى رفاقي الأميركين ـ النروجيين. وفي غضون بضعة أشهر فرّق فك التعبئة أكبر جيش بحريّ وجوّي وبرّي عُرف حتى الآن، وتحوّلت الأنظار في البلاد نحو مستقبلٍ خالٍ من الخطر الفاشي.

بيد أنّ البعض ينظرون إلى أبعد من نطاق الابتهاج العام. فمنذ عدّة أشهر، أصبح بيل دونوفان محامياً لتأسيس جهاز إستخبارات مركزي. إنّ الولايات المتحدة لم يعدْ بوسعها الاستغناء عنه خلال السنوات القادمة شأنها في ذلك شأن سنوات الحرب. وفي تشرين الثاني سنة ١٩٤٤ كتب إلى زميله في الدراسة في كلية الحقوق في كولومبيا، الرئيس روزفيلت، عارضاً أمامه مشاريعه:

«إنّ قضايا السلم، بعد الانتصار على العدو، تجعل من الضرورة الملحّة من أيّ وقتٍ مضى، إنشاء جهاز للاستخبارات. ومن هنا تنشأ ضرورة مزدوجة:

١ ـ أنْ تكونَ أجهزة الاستخبارات من مسؤولية الرئيس (الجدير بالذكر أنّ مكتب الاستخبارات الستراتيجية كان خاضعاً أثناء الحرب لهيئة أركان الجيوش الثلاثة).

٢ ـ إنشاء إدارة مركزية، تقدّم تقاريرها إليكم مباشرة، وتكون مسؤولة عن تحديد أهداف الاستقصاء، وجمع ومعالجة الاستقصاءات الضرورية للسلطة التنفيذية كي تُحدّدَ وتقود السياسة والستراتيجية الوطنية».

واقترح دونوفان أنْ تقومَ هذه الإدارة المركزية:

ـ بتنسيق مهام كل أجهزة الاستخبارات (G - 2) للجيش البري ، و.O. N. I

للبحرية، ووزارة الخارجية)؛
- بمركزة كل استخباراتها الخاصة عن طريق شبكة التجسّس والتجسّس المضاد التي يتوجّب عليها بتجنيدها وتنشئتها وقيادتها.
- بدراسة وتحليل ونقل الاستقصاءات الضرورية إلى الحكومة من أجل أنْ تقودَ سياستها «سواء في ميدان الأمن القومي في زمن السلم كما في زمن الحرب، أو في الشؤون الخارجية بصورةٍ عامة».
- بتخصيص ميزانية مستقلة لها.
- وأن تقوم «بكل مهمات الاستقصاءات التي يراها الرئيس ضرورية من وقتٍ لآخر».

وبالمقابل، فإنّ الإدارة لن تمارس - وأصرّ دونوفان بصورةٍ خاصة على هذه النقطة - صلاحيّة الشرطة على الأراضي القوميّة أو في الخارج. إنّ الخطوط الكبرى لوكالة الاستخبارات المركزية العتيدة كانت قد رُسمت.

لكنّ دونوفان ومكتب الاستخبارات الستراتيجية كانا قد سَبّبا الغيرة، وأثارا بعض العداوات، فخلال الحرب ثابر العسكريون على التكدّر من وجود جهاز مستقل للاستخبارات. إنّ ماك آرثر مثلاً، كان قد منعَ مكتب الاستخبارات الستراتيجية من ممارسة أعماله في الأراضي التي تحت قيادته. ولم يكنْ هناك مجرّدُ أملٍ في أنْ يُغَيّرَ من رأيه في زمن السلم. وبالنسبة لوزارة الخارجية كان الأمر جلياً إنّها على غيرة من امتيازاته في ميدان السياسة الخارجية. لكنّ العدو اللدود الأقوى لدونوفان كان إدغار هوفر.

قبل إنشاء مكتب الاستخبارات الستراتيجية، كان روزفيلت قد أُوكل إلى مكتب التحقيقات الاتحادي مهمة حماية البلاد من الجواسيس والمخربين والقيام بعمليات التجسس ومكافحة التجسّس في أميركا اللاتينية. وبعد تأسيس مكتب الاستخبارات الستراتيجية حافظ مكتب التحقيقات الاتحادي على هذا الامتياز، علماً أنّ مكتب الاستخبارات الستراتيجية لم تشمل مهمّاته أميركا اللاتينية طوال فترة الحرب. وبعد حلول السلام أراد هوفر توسيع ميدان عمله. إذنْ وجد في دونوفان تهديداً مباشراً لمطامحه وبدأ يخرّب له مشاريعه بمساندة قوية من جهازي G2 وONI ووزارة الخارجية.

وفي ٩ شباط سنة ١٩٤٥، بتوقيع ولتر تروهان، نشرت «الواشنطن تايمز - هيرالد» و«الشيكاغو تريبيون» مقالات تتهجّم بعنف على فكرة دونوفان، أوحى بها ج. إدغار هوفر. ويقول الكاتب إنه حصل شخصيا على مذكرة سرّية جداً وجّهها الجنرال دونوفان إلى الرئيس روزفيلت. إذنْ كان بمقدوره الإعلان أنّ إدارة نيوديل تزمع إنشاء جهاز سرّي قوي جداً، مهمته التجسس على العالم بأسره والتدخّل في الحياة الخاصّة للمواطنين

الأميركيين. إنّ هذا الجهاز مع ترؤسه كل أجهزة الشرطة والإستخبارات الموجودة، ومن ضمنها G2 وONI، ومكتب التحقيقات الاتحادي ومفتّشي الضرائب، سيكون له ميزانية سرّية من أجل أنْ يقوم على نطاق واسع، بسياسة الرشوة في أفضل ظروف روايات التجسس. المقصود هنا كان إثارة الرأي العام ضد مشروع دونوفان ورفع فزّاعة نوع من الجستابو الأميركي.

كل شيء يحمل على الاعتقاد بأنّ روزفيلت شأنه شأن دونوفان، كان مؤيّداً لفكرة تحويل مكتب الاستخبارات الستراتيجية إلى جهاز للاستخبارات في زمن السلم. ولكنْ أمام التململ الذي أثاره مقال تروهان، قرّر التريّث، إلاّ أنّه توفي بعد بضعة أسابيع وأصبح ترومان رئيساً.

قام دونوفان بمحاولة أخيرة لإنقاذ مكتب الاستخبارات الستراتيجية. فلجأ إلى كتّاب موهوبين أمثال ستيوارت آلسوب، وتوم برادن وجون شاهن، الذين سبق لهم أنْ عملوا في هذا الجهاز، من أجل القيام بحملة دعائية بشكل أقاصيص مثيرة حول مغامرات تتبجّح بمآثر مكتب الاستخبارات الستراتيجية خلال الحرب. جاءت النتائج على عكس ما كان يتوقع. فقد اعتقد ترومان أنّ دونوفان، بطل الحربين ـ وعضو الحزب الجمهوري ـ يسعى إلى إبراز صورته شخصياً وإطلاق السباق إلى سدة الرئاسة.

على كل حال، كان أمام الرئيس الجديد مشاغل أخرى: استسلام ألمانيا، وقرار إلقاء القنبلة الذرّية، واستسلام اليابان، وتنظيم عالم ما بعد الحرب خلال المباحثات الدقيقة مع تشرشل وستالين. ويبدو أنّ مستقبلَ مكتب الاستخبارات الستراتيجية لم يكنْ قضية ذات شأن بالنسبة له. فانتهى منها يوم ٢٠ أيلول ١٩٤٥، بتوقيع قرار حَلّه.

وعلى مثال سليمان الحكيم، أمر بشطر الطفل إلى نصفين. الباحثون والمحلّلون ألحقوا بوزارة الخارجية حيث يجب «تنظيم جهاز استخبارات لزمن السلم». لكنّ الواقع كان غير ذلك. إنّ وزارة الخارجية لم ترحّب جيداً بأولئك «الهابطين بالمظلات» فوزّعتهم في كل أجهزتها ممّا أفقدهم كل فعالية.

وبالنسبة للعملاء السريين لمكتب الاستخبارات الستراتيجية، أسياد التجسس ومكافحته، أمثال ريتشارد هلمز، وجايمس أنغلتون، وهاري روزيتزك، وتوم كاراميسين، وجون بروس، وليمان كيركباتريك الذين أصبحوا الشخصيات الرئيسية في التجسس الأميركي، نقلوا إلى وزارة الدفاع. وكان مصيرهم أفضل من زملائهم المحلّلين، حيث لم يجرِ توزيعهم بل وضعوا بإمرة أحد ضباط الجيش البري، ويليام كين، الذي كان يعرّف قيمتهم كونه اشترك في عمليات في جنوب فرنسا. وقدّم لهم دعم «الستراتيجيك سرفيس يونايت» الذي كان يرأسه مما أتاح لهم المحافظة على شبكة مكتب الاستخبارات

الستراتيجية في أوروبا الشرقية، والبلقان، والصين، وإرساء أسس التعاون مع الأجهزة السرّية في البلدان الصديقة.

وعلى الرغم من عجزهما النسبي، بذلت هاتان المجموعتان كل جهد من أجل المحافظة على الأجهزة السرّية الأميركية خلال السنة الأولى لما بعد الحرب. ففي وزارة الخارجية، بقي «المثقفون»، مع عدم التخلّي عن إطلاع الرئيس، أمناء لمثالهم الأعلى في تحليل مستقل وموضوعي، معارضين بكل قوتهم فكرة دمجهم في السلك الديبلوماسي. أما مجموعة «الستراتيجيك سرفيس يونايت» فقد بذلت كل جهد من أجل أنْ تُبيِّنَ حاجة البلد الكبير لأجهزة سرّية في زمن السلم من أجل القيام بعمليات تجسس ومكافحة التجسّس، خصوصاً في البلدان الشيوعية وفي البلدان التي على وشك أنْ تصبحَ شيوعية.

بيد أنّ هذا التمييز بين الباحثين والعملاء السرّيين شجّع نموّ «ثقافتين» متعارضتين داخل مهنتنا، مدرستين منفصلتين بكل وضوح، ومتعاديتينْ، أي بصراحة تستهزء الواحدة منهما بالأخرى. وهذا أمر ما زالت تعاني منه الاستخبارات في بلادنا حتى اليوم.

إنّني لن أغفلَ بالطبع وجود فئة ثالثة من موظّفي مكتب الاستخبارات الستراتيجية: العملاء شبه العسكريين، «رجال حرب العصابات» أمثال ميشال بورك، وتوم برادن ، وستيوارت آلسوب، وجون شاهن وأنا شخصياً. في تلك الحقبة لم يكن قد اتضح بعد، ما يمكن أنْ تقدّمه موهبتنا الخاصة جداً، إلى الأجهزة السرية في زمن السلم، لذا وضعنا أمام خيار الاستمرار بحياة عسكرية تقليدية أو التسريح. البعض اختار الحياة العسكرية، أمثال آرون بانك، وجاك سانغلوب، وبيل بيش، وقد لعبوا دوراً كبيراً في وضع تقنيات حرب العصابات التي أدّت ذات يوم إلى تشكيل «القوات الخاصة» في الجيش الأميركي، أي القبعات الخضر المشهورة. لكنّ الأغلبية اختارت من جديد العودة إلى الحياة المدنية. والتر مانسفيلد عاد إلى المحاماة؛ وانضم ستيوارت آلسوب إلى شقيقه جو في الصحافة السياسية واستأنفت أنا دراستي استعداداً لممارسة مهنة المحاماة.

زوجتي بربارة وجدت وجهّزت، إلى الشمال من مانهاتن، بيتاً جيداً إلى حدّ ما لكنّه قريب من جامعة كولومبيا. إنّ تعويضي الشهري البالغ ٨٠ دولاراً كان يساوي بالضبط قيمة الإيجار. ووجدت بربارة عملاً لها في دائرة اليد العاملة في نيويورك، وبقيت فيه حتى ولادة أول أولادنا. وكنت أمضي الأيام والليالي في دراسة كتب الحقوق، والتردّد غالباً إلى المكتبة، وانقطعت كلياً عن عالم الأجهزة السرّية. ومن وقتٍ لآخر، كان قدامى عملية جدبورغ يتجمعون لاسترجاع الذكريات، أو كان دونوفان يدعونا لتناول الطعام، بربارة وأنا في دارته في سوتوت بلاس. وبالطبع عندما حصلت على شهادتي في الحقوق خلال شهر شباط ١٩٤٧، إقترح عليّ رئيسي السابق العمل لحساب مكتب دونوفان، ليسور،

نيوتون، لومبارد وايرفين.

إنّ هذا المكتب الذي يقع في رقم ٢ من وول ستريت يشغل ٣ طوابق. يعمل فيه حقوقيون لامعون على أكبر المسائل الصناعية في تلك الحقبة ـ نتائج القانون المعادي للتروستات، ودمج الشركات الكبرى، وغيرها من المسائل. وكان هناك قدامى من مكتب الاستخبارات الستراتيجية يساعدون دونوفان في حملته لإنشاء جهاز استخبارات دائم.

بوصفي محامياً جديداً كنت أكتب المذكرات، وأقرأ بكل دقة القوانين الداخلية للشركات التي تستشيرنا حتى أتأكّد من أنّها لا تخالف بشيء قانون شيرمان، كما كنت أدوّن الملاحظات خلال أحاديث رؤسائي مع الزبائن. ومن وقتٍ لآخر، كنت أقدّم المساعدة لهذا أو ذاك، من رفاقي السابقين في مكتب الاستخبارات الستراتيجية.

من أفضل تقاليد وول ستريت، أنّ الآراء والالتزامات السياسية للمحامين هي شأن خاص بهم. فمعظم رؤساء المكتب كانوا من الجمهوريين، أمثال دونوفان، إلاّ أنّهم كانوا يحترمون العواطف التي أكنّها نحو الديمقراطيين، وشجّعوا مبادراتي الأولى في هذا الاتجاه. إنّ وول ستريت كان يتعاطى بواقعية مع السياسة القومية لذا كان يرغب في أنْ يكونَ له أصدقاء في الحزبين. وهكذا أصبحت عضواً في الحزب الديمقراطي، وكوني لست رجلاً يقبل بعضوية سلبية، بدأت أناضل لاعادة إنتخاب هاري ترومان سنة ١٩٤٨. وأخذت بعد العمل في المساء أقوم بالدعاية لفوزه. وكنت محسوباً من الديمقراطيين ذوي الميول الليبرالية وأؤيد ترشيح فرانكلين روزفيلت الابن إلى الكونغرس.

لكنّ السلم كان لا يزال سريع العطب. فسرعان ما أصبحت القضايا السياسية التي كنتُ أحلم بها، قضايا دولية. إنّ الأمر لا يتعلّق فقط بحقوق الزنوج أو تطوير النقابات. لقد تبيّن أنّ روسيا ستالين هي خطر ديكتاتوري جديد على الديمقراطيات. فقد تخلّى ستالين علناً عن اتفاقيات يالطا وانتهج سياسةً عدوانية ذات مطامع شبيهة جداً بالسياسة التي كان قد انتهجها هتلر قبل عشر سنوات. وكل يوم كانت الصحف تحمل الأنباء عن المناورات السوفياتية: ضربة براغ، انتفاضة شيوعية في اليونان، بقاء الجيش الأحمر في إيران، إضرابات سياسية وأعمال تخريب شيوعية في إيطاليا وفرنسا؛ هذا دون الحديث عن دسائس التجسس السوفياتي في الولايات المتحدة وبريطانيا، التي كشف النقاب عنها خلال محاكمات روزينبرغ، وكارل فوش، والجير هيس وجوديت كوبلون.

كنت قد قرأت لينين ودرست حرب إسبانيا، واطّلعت على أعمال التطهير والمحاكمات الستالينية، وأثارت اشمئزازي المعاهدة الألمانية ـ السوفياتية. وخلال الحرب تعزّز موقفي المعادي للشيوعية عندما أخبرني بعض الرفاق في عملية جدبورغ أنّ الشيوعيين في جنوب فرنسا لم يوفّروا أيّة وسيلة في محاولتهم الاستيلاء على السلطة. وثارت

ثائرتي عندما علمت أنّ الجيشَ الأحمر توقّف على أبواب فارصوفيا تاركاً الوقت للنازيين من أجل إبادة الأنصار البولونيين غير الشيوعيين، فاتحاً الطريق أمام الحزب الشيوعي للسيطرة على بولونيا. بإيجاز، فمنذ بداية الحرب الباردة كنت على علم بوقاحة الشيوعيين. لكن من المفروض كان الحصول على تجربة شخصية، وفي نيويورك بالذات، من أجل أن أدرك أنّ الخطرَ أصبحَ على أبوابنا.

زارني في نهاية ١٩٤٦ ميكي بورنر من «لجنة قدامى المحاربين» التي كان قد أسّسها قدامى المحاربين الذين وجدوا أنّ «أميركان ليجيون» ذات نزعة محافظة جداً. إذنْ بعد الحرب مباشرة، لم يستطعْ الشيوعيون بالطبع الحصول على موطىء قدم في «أميركان ليجيون». لذا وجّهوا جهودهم إلى «لجنة قدامى المحاربين» السريعة العطب والأكثر ليبيرالية. وصراعات النفوذ كانت مستعرة في قسم مانهاتن. ومن أجل الوقوف في وجه الشيوعيين، باشر ميكي بحملة تجنيد لقدامى المقاتلين الليبيراليين، فاقترح عليه صديق اسمي. قبلت على الفور حضور الاجتماعات التالية.

وبعد أنْ سدّدت كاملَ حقوق الانتساب، بدأت الاختلاط بالأعضاء الحاضرين البالغ عددهم زهاء ٣٠ عضواً. أحال الشيوعيون للمناقشة أمام القسم قراراً يريدون إقراره من قبل الاجتماع الوطني، يدعو إلى مساندة «القوى الديمقراطية» في اليونان ضد الحكومة «ذات الميول الفاشية» في ذلك البلد. النقاش كان حادّاً جداً. فمن جهة، كان أولئك القائلون بأنّ الشيوعيين اليونانيين لعبوا الدور الأساسي في المقاومة ضد المحتل، لكن محاولين تلافي السيناريو البولوني؛ ومن الجهة الأخرى، الشيوعيون القائلون بأنّ الهدف الحقيقي للمقاومة هو التدمير التام للنظام القديم وإبداله بمجتمع جديد، يقوده أولئك الذين خاضوا حرب المقاومة. وقد أبدى الشيوعيون تصلّباً، وانضباطاً، تجليا تماماً في التقنيات التنظيمية التي حدّدها لينين. وبقدر ما كان الوقت يتقدّم، بدأ الأعضاء العاديون في المنظّمة العودة إلى منازلهم الواحد تلو الآخر متعبين، تاركين الأعضاء الجدد الذين جلبهم ميكي لوحدهم في مواجهة الشيوعيين. رُفِضَ قرارُهم إلاّ أنّهم استطاعوا تجميد اتخاذ أي موقف، أو القيام بأيّ عمل بنّاء من قبل لجنة قدامى المحاربين. إنّ حلم إنشاء تنظيم يضم قدامى المحاربين الليبيراليين كانَ أحَدُ الضحايا الأولى للحرب الباردة.

إنّ هذا النوع من صراعات النفوذ كانَ يحصل في كل مكان، كونه من تقاليد حركات الجبهة الشعبية في الثلاثينات والأربعينات. وعلى هذا النحو استطاع الشيوعيون تأسيس حزب هنري والاس التقدّمي، لكنّهم أخفقوا في الاستيلاء على نقابات شغّيلة السيارات ولتر رويتر. بالنسبة لليبرالي مثلي، كانت القضية أساسيّةً: كيف نقاوم العدوان الشيوعي الذي بدأ يهدّد بتدمير حرياتنا، دون الوقوع مع ذلك في المعادات الهستيرية

والديماغوجية للشيوعية التي شهدناها فيما بعد تحت اسم المكارثية، والتي كانت أكثر خطراً منها أيضاً. أنا شخصياً كنت أرى في نهاية الأربعينات تكراراً للأمور الخطيرة التي حصلت في نهاية الثلاثينات. وكنت على اقتناع بأنّ الشيوعيين سيحاولون بكل الوسائل السيطرة على العالم، على غرار محاولة النازيين قبل عشر سنوات. وكان من المفروض على الولايات المتحدة والديمقراطيات الأخرى التفاهم للوقوف في وجه هذه النزعة التّوسعية واحتوائها قبل أن تتحوّل إلى نزاع عسكري.

لم أكنْ وحيداً في تناول الأمور بمثل هذا التفكير. إنّ الرغبة في تلافي المغالاة في معاداة الشيوعية، وتذكّر معاداة الفاشية التي اتّسم بها موقف الشيوعيين، أعمت وشلّت بعض المثقّفين الليبيراليين. لكنّ عدداً من الأميركيين الطليعيين كانوا يرون الخطر بكل وضوح. إنّ هاري ترومان، وجورج سارشال، وهنري ستيمسون، وأفيريل هاريمان وبيل دونوفان خاضوا المعركة ضد الخطر الديكتاتوري الجديد. وأصبحوا المحامين عن أوروبا متّحدَة، وإعادة البناء الاقتصادي، ودعم اليونان وتركيا وإقامة حلف شمال الأطلسي ومن جانبه طالب جيمس فورستال بتجديد الدّفاع الأميركي مع الاستفادة من دروس الحرب العالمية الثانية.

وبعد عدّة أشهر من حل مكتب الإستخبارات الستراتيجية، تأكّد ترومان شخصياً من ضرورة إنشاء جهاز مركزي للاستخبارات. ومن جهةٍ أخرى كان ترومان قد أسرّ إلى مستشاره لشؤون البحرية، كلارك كليفورد: «لو كان عندنا جهاز مركزي للاستخبارات قادر على تحليل مختلف التقارير المتوفرة، لكنّا تلافينا بيرل هاربور[1].

لكنّ الأمور بقيت هي نفسها. الجيش، والبحرية، ووزارة الخارجية، ومكتب التحقيقات الاتحادي، بقيوا على معارضتهم لإنشاء أي جهاز مركزي ينتصر عليهم، أكان دونوفان رئيساً له أم لا. لقد استطاع ترومان التوصّل إلى حلّ وسط مبتور. ففي ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، أي بعد ٤ أشهر فقط من حل مكتب الاستخبارات الستراتيجية أُنشيء جهاز «ناسيونال أنتليجانس أوتوريتي» المؤلّف من وزير الخارجية، ووزير الجيش، ووزير البحرية، حول الممثّل الشخصي للرئيس (بالمناسبة الأميرال لاهاي). وكُلِّفَ هذا الجهاز بقيادة، وتطوير وتنسيق كل نشاطات الاستخبارات في الخارج. وقام قسمه المدني الذي أطلقَ عليه اسم «سنترال أنتليجانس غروب» بدعوة العاملين في مختلف أجهزة الاستخبارات الموجودة. أمّا المدير فيعيّنه الرئيس.

١ ـ توم برادن «التراث الأميركي»، شباط (فبراير) ١٩٧٧.

إنّ «سنترال انتليجانس غروب» كان حتماً الخطوة الأولى نحو وكالة الاستخبارات المركزيّة. لكنّنا كنّا لا نزال بعيدين عن الجهاز المركزي والمستقل الذي دعا إليه دونوفان. وبالفعل فإن الجهاز المذكور لم يكنْ له أيّة ميزانية خاصة، وكان بهذا الصّدد خاضعاً لمزاجية الوزراء الثلاثة (الخارجية والجيش والبحريّة). وبموظّفيه البالغ عددهم الثمانين كان المطلوب منه القيام بكل مهمات الأبحاث والتحاليل. ولعدم وجود شبكة خاصة بهم، كانوا خاضعين لسفراء وزارة الخارجية وللاستخبارات العسكرية التابعة للجيش والبحرية. ولم يكن مطلوباً من «السنترال انتليجانس غروب» القيام بعمليات سرّية، سياسية أو شبه عسكرية، كتلك التي اشتهر بها مكتب الاستخبارات الستراتيجية. وأخيراً من أجل تطمين مكتب التحقيقات الاتحادي، وأولئك الذين أبدوا تخوفهم من إنشاء جستابو أميركي شدّد ترومان على أنّ «السنترال انتليجانس غروب» سيعمل فقط في الخارج. ولن تكون لديه أية سلطة بوليسية، ولا أية مهمة أمنية في الداخل أو القيام بأي تحقيقات على أراضي الولايات المتحدة.

إنّ اشتداد الحرب الباردة خلال السنة التي أعقبت تشكيل «السنترال انتليجانس غروب»، أظهرت بوضوح أكبر كلّ نواقصه. فبوشر بتعزيزه كي يصبح قادراً على القيام بمهمته في عالم يزداد فيه الخطر كل يوم. وتحت إسم مكتب العمليات الخاصة وضع جهاز «ستراتجيك سرفيس يونايت» بتصرف «السنترال انتليجانس غروب» الذي استعاد على هذا النحو كل الفريق الواسع الخبرة من قدامى مكتب الاستخبارات الستراتيجية: رجال أمثال ريتشارد هلمز، وهاري روزيتزك اللّذين عملا في ألمانيا، وجايمس انغلتون في إيطاليا، وفيليب هورتون في فرنسا، وألفرد أولمر في النمسا. ومن جهةٍ أخرى ورث «السنترال انتليجانس غروب» من مكتب التحقيقات الاتحادي اقطاعته التي كانت أميركا-اللاتينية. وجرى تعزيز جهاز الأبحاث والتحاليل. وأنشىء «مكتب التقارير والتقديرات» كُلّفَ بتحضير موجز يومي بالأبحاث في المجال الاقتصادي. وفي سنة ١٩٤٧ كان «السنترال انتليجانس غروب» يضم زهاء ألفي شخص (ثلثهم تقريباً يعمل في الخارج). لكن استمرت التقارير من G - 2 وONI ووزارة الخارجية وأجهزة أخرى تصل باستمرار إلى المكتب الرئاسي. واكتفى «السنترال انتليجانس غروب» بتقديم تقاريره الخاصة، التي كانت تغرق في خضم التقارير الأخرى.

وتغيّر الوضع مع حملة التجديد التي بدأها فورستال داخل الدفاع القومي. وعندما أقرّ الكونغرس بعد أشهر من المناقشات، قانون الأمن القومي، الذي وقعه الرئيس في ١٥ أيلول سنة ١٩٤٧، توجّه اهتمام الرأي العام أخيراً نحو هذه الإصلاحات الكبيرة: أنشأ

«مجلس الأمن القـومي»، وجيش جـوّي مستقـل، ووزارة للدّفـاع تضم وزارتي البحـريـة والطيران. وكان هناك فقرة في القانون لم تلفت الانتباه كثيـراً في ذلك الـوقت، تنص على إنشاء «وكالة الاستخبارات المـركزيـة». وفي نهاية المـطاف حصلت الولايـات المتحدة، في زمن السلم، على جهاز استخبارات متكامل ومتماسك.

وأخذت نصوص القوانين الداخلية لوكالة الاستخبارات المركزية، حرفياً تقريبـاً من القوانين التي وضعت خلال إنشاء «السنترال انتليجانس غروب» قبل ١٨ شهراً. وبالفعل كان من المرتجى أن يستمر هذا الأخير بالعمل ولكن باسم جديد.

بيد أنه كان هناك فرق كبير بين «السنترال انتليجانس غروب» ووكالة الاستخبارات المركزية إذْ أنّ هذه الأخيرة أصبحت قطاعـاً مستقلاً من السلطة التنفيـذية. وهي مسؤولـة مبـاشرة أمـام مجلس الأمن القومي. والـرئيس هو الـذي يرأس اجتمـاعـات مجلس الأمن القومي الذي يتمتع أعضاؤه الآخـرون بسلطة استشاريـة فقط. وبالإيجـاز، فإن الـوكالـة متصلة وخاضعة للرئيس مباشرة. كـما إن مختلف أجهزة الاستخبـارات التابعـة لقطاعـات أخـرى في الحكومـة فقدت سيـطرتها عـلى نشاطـات الوكـالـة. وأخيـراً، حصلت وكـالـة الاستخبـارات المركـزية عـلى ميزانيتهـا الخاصـة ـ ميزانيـة سرّيـة ـ وخُوّلت تجنيـد وتكوين موظّفيها.

إن أحد اقتراحات دونوفان إلى روزفيلت لم يأخذْ به تـرومان: وكـالة الاستخبـارات المركزية، على غرار «السنترال انتليجانس غروب» ليست مخوّلة القيام بعمليات تخريبية في الخارج. ويبدو أن الأجهزة السرّية الأميركية كانت موعودة بمستقبل سلمي.

إلاّ أنّ الحرب الباردة أخذت تشتد، في اليونان، وفي أوروبا الغربية، وفي الفيليبين، لجأ الشيوعيون علناً إلى تقنيات التسلّل، والتخريب، وشن حـرب العصابـات. وارتفعت أصوات تطالب بأن يكون لدى الولايات المتحدة، إلى جانب أجهزة الاستخبارات القادرة على إطلاعها بوضوح على سير الحرب الباردة، مقدّرات سياسية وشبـه عسكريـة تتيح لهـا الاشتـراك المباشر فيهـا. ففي كانـون الأول سنة ١٩٤٧ أجـاز الـرئيس تـرومـان لـوكـالـة الاستخبارات المركزية القيام بعمليات صغيرة بسيكولـوجية ودعـائية. وسـرعان مـا أثيرت قضية ما إذا لم يكنْ من واجب الولايات المتحـدة تقديم مسـاعدة سـرّية مـادية إلى أولئـك الذين يقاتلون ضد الدسائس الهدّامة والتوسعية التي تديرها الشيوعية.

إنّ انتخابات سنة ١٩٤٨ في إيطاليا كانت مثالاً مأسـاوياً بصـورةٍ خاصـة لمثل هـذه الأوضاع. ففي حملته ضد الحزب الديمقراطي المسيحي حصـل الحزب الشيـوعي الإيطالي على دعمٍ كبير من الاتحـاد السوفيـاتي. وتعاظم الخـطر حول رؤيـة إيطاليـا تصاب بمصـير تشيكوسلوفاكيا، وكما كتب جـورج كينان في ذلـك الحين «رؤيـة موقعنـا في المتوسط، ومن

المحتمل في كل أوروبا الغربية، يضعف إلى هذا الحد الكبير».

ماذا كان المطلوب؟ شرعت مختلف المؤسسات الإيطالية ـ الأميركية الخاصة بحملة رسائل بريدية يحث فيها مرسلوها أصدقاءهم وعائلاتهم الباقية في إيطاليا على رفض الشيوعية. وبرعاية مشروع مارشال حصلت حكومة دوغاسبيري على معونة اقتصادية وعسكرية كبيرة. إلاّ أنّ كل ذلك لم يكنْ كافياً. فمن أجل مقاتلة الشيوعيين، كان من المفروض أن يحصل أخصامهم على دعم مماثل لذلك الذي يحصلون عليه هم بالذات من الاتحاد السوفياتي. دعم سياسي سرّي، ومجهود دعائي وعمليات من النوع التي قام بها مكتب الاستخبارات الستراتيجية من أجل تعزيز المقاومة خلال الحرب العالمية الثانية.

بالطبع، لم تكن وكالة الاستخبارات المركزية مخوّلة القيام بعمليات تخريب في الخارج. ولحسن الحظ، تضمنت القوانين الداخلية أيضاً جملة غير واضحة، أخذت من مذكرة دونوفان إلى روزفيلت وتقول إن بإمكان الوكالة «تنفيذ كل مهمة تتعلق بالاستخبارات وتمس بالأمن القومي لكن بعد تقديم طلب بهذا الصدد إلى مجلس الأمن القومي». أحيلت القضية إلى ترومان ووافق عليها، وأصدر مجلس الأمن القومي في حزيران ١٩٤٨ التوجيه رقم ١٠/٢، الذي يُخوّل وكالة الاستخبارات المركزية القيام بعمليات سياسية وشبه عسكرية سرّية. وجرى تشكيل وحدة خاصة أطلق عليها اسم مكتب التنسيق السياسي للقيام بهذه المهمة تحت إشراف وزارتي الخارجية والدفاع. وعُين على رأسها فرانك ويسنر الذي كان قد جابه السوفيات في رومانيا، لحساب مكتب الاستخبارات الستراتيجية. إنّ ويسنر المفعم حيوية وذكاء، سرعان ما استدعى زملاءه السابقين في مكتب الاستخبارات الستراتيجية، ووضع في العالم بأسره، ما يمكن تسميته بسلك حرّاس المعبد، مهمته الدفاع عن الحرية الغربية ضد الظلامية الشيوعية... والحرب.

بإنشاء مكتب التنسيق السياسي إكتملت وكالة الاستخبارات المركزية حيث أن فرق المحللين كانت تحلل الاستقصاءات التي تصلها من كل مكان وتستخلص الاستنتاجات. وجواسيسها كانوا يجندون العملاء ويتعاونون مع مختلف الأجهزة الأجنبية. أما اختصاصيو الفرق شبه العسكرية والسياسية السّرية فكانوا يعملون على ممارسة التأثير السرّي. إن هذه الأقسام الثلاثة المنفصلة عن بعضها بكل دقة والتي وزعت على العالم أجهزة سرّية في غضون عشرين سنة هي التي شكلت وكالة شبيهة جداً بتلك التي اقترح دونوفان إنشاءها مكان مكتب الاستخبارات الستراتيجية.

خلال ذلك الوقت، واصلت العمل لحساب مكتب دونوفان. وكانت الشركة قد وضعتني بتصرف الهيئة القضائية لدى محكمة الجنايات في مانهاتن. وأطلعت على

الإجراءات مؤمناً الدفاع عن الجانيحين المحتاجين. معظم المتهمين هكذا كانوا بالفعل، وغالباً ما كانوا من المنتسبين إلى أقلية إثنية. إن كل ذلك يبين بصورة مأساوية الترابط بين البؤس والجريمة. واستمراراً لنشاطاتي السياسية إنتسبت إلى نقابة الحريات المدنية الأميركية.

مع ذلك كنت أنظر بقلق إلى ما ينتظرني: الترقية داخل المكتب تعني المزيد من المسؤوليات والمزيد من الدخل، والآن بعد أن أصبح لنا ولدين، جوناثان وكاترين، وحيث أننا لم نزمع أبداً التوقف هنا، قرّرنا الانتقال إلى ضاحية سكنية حتى لا يتسكع أولادنا في شوارع نيويورك. لا شيء أروع من ذلك. ثم بدأت أرى أن مثالي السياسي الأعلى أخذ يغيب أمام صعودي الاجتماعي.

بدأت التفتيش عن شيء آخر. إن التزامي السياسي كان متيناً أكثر من أي وقت مضى عندما بدأت أهتم بالعلاقات الصناعية والحركة النقابية. فأتتني فكرة الحصول على عمل حكومي في «الناشيونال لابور رولايشن بورد». طبعاً معاشي سيتأثر بذلك لكنني قلت في نفسي، هذا هو الثمن الذي يجب أن أدفعه للحصول على خبرة في بعض الأعمال النادرة جداً في وول ستريت. وفي خريف سنة ١٩٤٩، ذهبنا إذن إلى واشنطن، حيث انطلقت كمحام للحكومة وبقيت مدة قصيرة لم تتجاوز السنة الواحدة.

إنّ مكتب التنسيق السياسي برئاسة فرانك ويسنر كان قد بدأ بالطبع حملة تجنيد واسعة. ومن الطبيعي أن يجري الاتصال أولاً بقدامى مكتب الاستخبارات الستراتيجية، لأن لديهم خبرة ما في الحياة السرية. إذن جرى تجنيد القادة الأوائل لمكتب التنسيق السياسي، بصورة رئيسية من رجال على مثال فرانكلين لانسداي، وكيرميت روزفيلت، وتوم برادن الذين لعبوا دوراً طليعياً في مكتب الاستخبارات الستراتيجية وكانوا يتشوقون للعودة إلى الخط الأمامي. وكان من ضمنهم أيضاً جيرالد ميلر، المدني الذي كان رئيسي في أوروبا الغربية.

لقد اتصل بي بعد وصولي بوقت قصير إلى واشنطن ودعاني الى الغداء. تحدثنا قليلاً عن الماضي، ثم انتقلنا إلى الحديث عن مشاكل الساعة. وقلقاً منه على الانعطاف في الأحداث، تخلى عن مهنته كمصرفي في ميشيغان والتحق «بالمؤسسة القديمة» وهي تحمل اسمها الجديد وكالة الاستخبارات المركزية. إن قواعد السرية أرغمته على البقاء غامضاً لكنني فهمت أنه يلمح إلى العودة لنشاطاتنا السابقة. ومن جهة أخرى فقد انتهى به الأمر إلى أن يقترح بكل صراحة عليّ «التطوع من جديد» إلى جانبه.

العرض كان مغرياً لكنني لم أستطعْ قبوله. كنت أعمل في «ناشيونال لابور رولايشن بورد» منذ عدة أسابيع فقط، لذا لم أشأ ترك عملي الجديد فجأة. لكنني لم أتركْ هذه

الفرصة تضيع. فطلبت من جيري استخدامي أثناء وقت فراغي إذا أمكن. قبل وطلب مني تعبئة النماذج اللامتناهية للتحقيق الأمني. وكان المطلوب تقديم كل عناويني السابقة، وأسماء المؤسّسات المدرسية الـ ١١ التي تعلّمت فيها والـ ٢٤ جمعية التي انتسبت إليها.

في حزيران سنة ١٩٥٠ اندلعت حرب كوريا. وهذا الأمر غَيّرَ كل شيء. الحرب الباردة أصبحت ساخنة، والعدوان الشيوعي أصبح خطراً مباشراً. وكوني ضابط احتياط برتبة رائد، فإنني توقّعت استدعائي للخدمة الفعلية في وقتٍ قريب. بكل صراحة، إنّ عملي في «الناشيونال لابور رولايشن بورد» لم يعدْ له أية أهمية لأن السلم وحرية العالم أصبحا مهددين. بقي أمامي أن أقرّر أين اكون مفيداً أكثر في صفوف الجيش النظامي أم في صفوف الأجهزة شبه العسكرية لوكالة الاستخبارات المركزية. وشجعتني بربارة في الفكرة التي ما ترددت أمامها علماً بالخبرة التي اكتسبتها في مكتب الاستخبارات الستراتيجية، والتزامي السياسي وحبي للمغامرة، فإنني ولدت كي أكون لوكالة الاستخبارات المركزية. وبعد اجتياز القوات الكورية الشمالية لخط الطول ٣٢، بوقت قصير، اتصلت بجيري ميلر وعرضت عليه خدماتي. وعلى هذا النحو بعد بضعة أشهر بدأت حياتي في وكالة الاستخبارات المركزية.

اليوم يصعب أن نتصور أن في سنة ١٩٥٠، كان الدخول إلى وكالة الاستخبارات المركزية أمراً مجيداً حقاً كونه إثبات لا يقبل الجدل للروح الوطنية. في تلك الحقبة كانت الوكالة معتبرة طليعة المعركة من أجل الديمقراطية لذا جذبت إليها نخبة الشباب الليبيرالي، المتخرج من أفضل الجامعات، ورجال ونساء مقتنعين بضرورة مواجهة الخطر الشيوعي بشجا وبراعة. إنّ هؤلاء المناضلين (بكل ما للكلمة من معنى) رفضوا بكل عنف، على الر من معاداتهم للشيوعية، ديماغوجيات اليمين الماكارثية الهستيرية. وبكل شرف أستطيع نول إن وكالة الاستخبارات المركزية كانت في ذلك الحين بالنسبة لليبيراليين أفضل سيلة للنضال في الوقت نفسه ضد الشيوعية والماكارثية.

٣ ـ جاسوس سكنديناڤي

مطلع تشرين الثاني ١٩٥٠، ككل صباح، منذ أكثر من سنة، غادرت منزلي في الحي الجنوبي ـ الشرقي لواشنطن للذهاب إلى وسط المدينة برفقة بعض الجيران. معظمهم من الموظفين الجدد وكان كل واحد منا ينقل الآخرين إلى المدينة بدوره. كنت أنزل في ركن الشارع الرابع ولكن بعد أن تبتعد السيارة، فبدلاً من الدخول إلى مبنى «ناشيونال لابور رولايشن بورد» كنت أتوجه بسرعة إلى الثكنة التي شغلتها وكالة الاستخبارات المركزية. فمنذ تلك الحقبة بدأت أعيش الحياة المزدوجة للعملاء السريين: محاولاً صيانة «تغطيتي».

لقد حسبت أنني نقلت، دون زيادة معاش (بالفعل كان محظوراً في وكالة الاستخبارات المركزية التوظيف في الإدارة مع التلميح إلى إغراءات مادية) إلى عمل آخر غير محدّد جيد لكن له صلة بالشؤون الخارجية والدفاع. وخلال عدة أشهر لم تكن لدي «تغطية» متينة. وكانت وكالة الاستخبارات تتطور باستمرار، ووجدت الإدارة صعوبة كبيرة في تقديم هذه التغطيات المشهورة لكل المجندين الجدد. قيل لنا أنْ نلجأ إلى العموميات كالقول إننا نعمل في «الحكومة» في الإدارة. لكن الجميع في واشنطن، تقريباً يعملون في الإدارة؛ وواقع اللجوء إلى العموميات سرعان ما أصبح مرادفاً للانتساب إلى وكالة الاستخبارات المركزية. في الماضي لم يكنْ المرء يلح. أصدقاء وغير أصدقاء كانوا يحاولون حماية سرّنا السريع العطب.

وبهذا الصدد، كان عملي يختلف جداً عن العمل الذي قمت به في مكتب الاستخبارات الستراتيجية. وكنا في ذلك الحين عصبة رفاق. أما الآن أصبحت متزوجاً وعليّ أن أواجه حياتين. من جهة الأجهزة السرّية، ومن الجهة الأخرى لجان أهل التلاميذ، ومخيمات العطلة، والأصدقاء الذين يمارسون مختلف المهن. إن العبء الأكبر لهذه الحياة المزدوجة تحملته بربارة. كانت تعرف أنني أقوم بمهمة سرّية لكنها تجهل طبيعتها الحقيقية والمخاطر التي تتضمنها. ولا أزال حتى الآن ممتناً منها جداً لأنها تقبلت بمرح هذا

العالم من الأسرار الذي كان من واجبي أن لا أبوح به مهما كلّف الثمن؛ وكما كان يقال في وسطنا: «ليست بحاجة لأن تعرف». كنا نناقش القرارات التي تتعلق بحياتنا، دون الدخول أبداً في التفاصيل التي يمكن أن ترغمني على البوح بالمضمون الحقيقي لنشاطاتي.

أصدقاؤنا هم أيضاً أظهروا كل تعاون. كنتُ على يقين أن معظمهم أخذ يشك بشيء ما. لكن اللياقة التي تحلّوا بها جميعاً وفّرت عليّ الكثير من الإحراج. واعتقد أنهم كانوا يجدون لذة معينة، كونهم يعرفون أن لديّ سراً، ويساعدوني على حمايته. أتذكّر أننا كنّا في أوج حرب كوريا وكانت البلاد تشعر من جديد أنّها مهدّدة في أمنها. بالنسبة لمعظم مواطنينا، كانت وكالة الاستخبارات المركزية في ذلك الوقت طليعة ذات هيبة، أنشئت بالضبط من أجل الدفاع عن هذا الأمن المهدّد.

هكذا كان حقاً الجو المخيم حتى داخل البناء القديم للوكالة عندما بدأت خدمتي. الأروقة كانت تعجّ بالنشاط. شبان متحمّسون يختلطون مع قدامى مكتب الاستخبارات الستراتيجية، رجال عملية جدبورغ يلتقون شبّاناً جامعيين ليبيراليين مفعمين بأفكار جديدة وجريئة دخلوا بكثافة إلى وكالة الاستخبارات المركزية، لأنهم رأوا فيها الوسيلة الأكثر فعالية للنضال ضد الخطر الشيوعي. بالطبع كان هناك عدد محترم من المحافظين الذين انضموا أيضاً إلى الوكالة، لكنّ اللون الليبيرالي الغالب، أدّى بالسناتور ماكارثي، بعد سنة أو سنتين من ذلك وبعد المساوىء التي مارسها على وزارة الخارجية إلى شن هجماته الهستيرية ضد وكالة الاستخبارات المركزية.

لقد كنت فخوراً وسعيداً بعودتي إلى داخل هذه العائلة الجسورة والمتفانية، ومتشوّقاً لفكرة المغامرات التي تنتظرني عندما دخلت إلى مكتب جيري ميلر.

إن الجنرال والتر بدل سميث، رئيس الأركان السابق لأيزنهاور، والسفير الأسبق لترومان في موسكو، كان قد عُيِّنَ للتو مديراً للوكالة. وقد اختار كمساعد له آلن دالس، نابغة مكتب الاستخبارات الستراتيجية، الذي قاد من مقره العام في سويسرا شبكة تجسّس فائقة في ألمانيا النازية.

كانت وكالة الاستخبارات المركزية مقسمة إلى ٣ أقسام متمايزة، غالباً ما تتنافس في ما بينها. كان الجامعيون يفرزون ويُقوّمُونَ الاستقصاءات التي تصلهم، ثم يوزعونها بين مختلف الأقسام بعد تحليلها. ومكتب العمليات الخاصة كان يشرف على شبكات التجسس ومكافحة التجسس الموجودة في الخارج. وأخيراً فإن مكتب التنسيق السياسي، حيث بدأت عملي، فهو الجهاز «العملي» للوكالة، المكلف تنفيذ العمليات شبه العسكرية وكذلك الدعاية السرية. بقيادة فرانك ويسنر، كان مكتب التنسيق السياسي بدوره مؤلفاً من فرعين متمايزين. أحدهما وظيفي، يوزع المهمات بين اختصاصيي العمل السياسي،

البسيكولوجي، الاقتصادي وشبه العسكري. والآخر عبارة عن مجرّد توزيع جغرافي على نطاق العالم. رئيسي السابق في النروج كان المدير المساعد لأوروبا الغربية.

عندما دخلت إلى مكتبه وجدت هناك أيضاً، لو شيرير، ضابط سابق، ورئيس الفرع السكندينافي لقسم أوروبا الغربية. وكان لا يزال أمامي معاملة أخيرة يجب إتمامها. بوصفي من قدامى مكتب الاستخبارات الستراتيجية اجتزت بكل سهولة التحقيق الأمني، لكن بقي عليّ توقيع إلتزام (ما زلت وفياً له حتى اليوم) وهو عدم كشف النقاب، دون إذن وكالة الاستخبارات المركزية، عن الأسرار التي أطلع عليها أثناء ممارسة الوظيفة. وهذا أمر طبيعي، فوقّعت دون تردد.

ثم انتقلنا إلى الأمور الجدية. كنت آمل أنْ أُعينّ في كوريا، فخاب أملي بعض الشيء عندما وضعني ميلر تحت أوامر شيرير. المقصود بكل تأكيد كان الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها في هذا القسم من العالم. إنّ غزو الروس لأوروبا الغربية لم يكنْ مستبعداً في ذلك الحين. وقال لي ميلر، سواء في حالة النجاح الكلي أو الجزئي للسوفيات، أتمنى أنْ يكون مكتب التنسيق السياسي قادراً على إحداث انتفاضة ضد المحتل من قبل أنصار مسلحين ومنظمين جيداً. وآخذاً بعين الاعتبار الدروس التي تعلّمها خلال الحرب، فإنّ مكتب التنسيق السياسي كان لا يريد تسليح وتنظيم أنصاره بعد الاحتلال، عن طريق استخدام التقنيات الدقيقة وغير الأكيدة كالهبوط بالمظلات والتسلّل. وأضاف ميلر قائلاً، يجب أنْ نوزع، في كل بلدان أوروبا الغربية التي يمكن أنْ تكون مهدّدة، مقدرات للمقاومة والتخريب تبدأ نشاطها بعد الغزو المحتمل. وكنت أنا مكلفاً بإقامة هذه البنيات التحتية السرية من الرجال والعتاد في كل سكندينافيا.

لكن الوضع كان مختلفاً في كل من البلدان السكندينافية. النروج والدانمارك لم يكونا حليفين في منظمة حلف شمال الأطلسي، والسويد متمسّكة بسياسة الحياد التي أتاحت لها تلافي حربين. وأخيراً فنلندا عليها أن تأخذ بعين الاعتبار في تحديد سياستها الخارجية، الوجود المباشر للدولة السوفياتية على حدودها. في بلدان المجموعة الأولى، تعهّدت الحكومات بنفسها بناء المنظمات المكلّفة مواصلة القتال بقيادة حكومة محتملة في المنفى. يبقى تنسيق هذه المنظومات مع خطط حلف شمال الأطلسي، وتزويدها بمختلف المعدّات التخصصية (أجهزة بث ـ إستقبال، وأسلحة .. ألخ..) وبناء المستودعات السرّية والمخابىء المعدّة لاحتواء هذه المعدّات. وفي البلدان الأخرى توجب على وكالة الاستخبارات المركزية أن تنفذ هذا العمل بمفردها، معتمدة في أفضل الظروف على مساعدة «غير رسمية» لأن سياستها كانت تحظر التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وكشف النقاب عن ذلك كان سيثير عاصفة من الاحتجاجات في الصحافة الشيوعية

المحلية، وفي أوساط الديبلوماسية السوفياتية، وأيضاً بين السكندينافيين المقتنعين بإخلاص أنّ سياسة الحياد أو عدم الانحياز الحازمة هي وحدها التي يمكن أن تتيح لبلدانهم إجتياز حرب عالمية ثالثة دون عواقب.

وفي الحالتين كان من المفروض على وكالة الاستخبارات المركزية العمل بسرية مطلقة. وبالطبع فإنّ فائدة الشبكات التي ستبنى ترتكز على عدم معرفة السوفيات لوجودها. لكن كان هناك سبب آخر أكثر دقة، شرحه لي ميلر. إنّ أي تسريب للأخبار في أي بلد كان من هذه البلدان، سيرغم الحكومة على وضع حد فوراً لمخطط وكالة الاستخبارات. فلدى البعض منها سيشكل انتهاكاً فاضحاً لسياستها الرسمية. ولدى البعض الآخر سيحط من شأن الثقة المعطاة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ويخرّب مصداقيته، ويحرم الحلف من قوته الرادعة.

وقال لي مفهوم، يابيل؟ إذن إلى العمل يا صديقي! المطلوب هو أن نستطيع الاعتماد على شبكة مقاومة واستخبارات متينة في حالة استيلاء الروس على هذه البلدان. إننا الآن في بداية مشروع، لكن يجب الوصول إلى إكماله قبل الشروع بتوزيع الشبكات. وستعمل هنا، تحت إمرة لو شيرير حتى إشعار آخر.

لقد خصصوا لي مكتباً قديماً جمع فيه شيرير بكل سرور كافة المواد التي جمعت للعملية: التقارير القديمة لعمليات مكتب الاستخبارات الستراتيجية، والدراسات الجغرافية، وغيرها من استقصاءات التي حصل عليها رجال مكتب العمليات الخاصة، والنصوص المكتوبة للمحادثات التمهيدية مع رسميين سكندينافيين. وعَلّقْتُ على الجدار خارطة لشبه جزيرة سكندينافيا وبدأت العمل.

كنت أعلم أنه في وقت من الأوقات يجب أن أنتقل إلى هناك عندما يحين وقت توزيع المجموعات. لكنّ ذلك كان بعيداً. فالأمر يتطلّب أشهراً عديدة لرسم الخطوط الكبرى للبنيات التحتية المقترحة، وتحديد مختلف المهمات التي ستوكل إليها، ونوع المعدّات التي تحتاجها من أجل أن تقومَ بنجاح بعمليّاتها، وتحديد عدد الأفراد الضروريين لها. وكان من المطلوب أيضاً وضع لائحة بالنقاط الحسّاسة مثل الجسور، وخطوط سكة الحديد، والأنهر، والمضائق؛ واختيار أنسب المواقع لتوزيع المخابىء والمعسكرات الحصينة لرجال حرب العصابات العتيدين؛ ووضع برامج تنشئة وتدريب قادة المقاومة؛ واقتراح مختلف سيناريوات حرب العصابات؛ وأخيراً تقديم التقديرات والتوقعات المتعلقة بالتوقيت والميزانية.

ومن أجل اختيار القادة المحتملين للمقاومة، وكذلك من أجل نقل رسائلي إلى أقراني في الأجهزة السرّية السكندينافية، لجأت إلى زملائي في مكتب العمليات الخاصة،

لأنهم كانوا قد قاموا بمثل هذه العمليات لكن على نطاق ضيق: المطلوب منهم توزيع بعض العملاء المزودين بمعدّات اتصال فعالة. وبالنسبة لمكتب التنسيق السياسي كان المطلوب تأمين السلاح، والمتفجرات، والمواد الغذائية، والألبسة، والملاجىء. كانت مشاريعي كبيرة ومفرطة بالتفاؤل.

كانت هذه الأشهر أيضاً مرحلة للتنشئة الشخصية. فقد أطلعت على المصاعب التي يمكن أن تطرأ في التعامل مع الحلفاء؛ وضرورة تلافي كل ما من شأنه أنْ يثير الحساسيات. وخلال رحلة أولى إلى أوروبا من أجل تنظيم التعاون والاتصال بأقراني السكندينافيين، بدأت حياة العميل السرّي: جواز سفري كان لا يزال يذكر أنّ مهنتي هي المحاماة، وبهذه الصفة تقدمت إلى شرطة الحدود في مختلف المطارات الأجنبية. وبفضل تنشئتي وتدريبي في زمن الحرب، أُعفيت من دروس الهبوط بالمظلّات، والجيدو وغيرها، المفروضة على كل المجندين الجدد في الأجهزة السرّية. لكن كان عليّ أنْ أتعلّم الكثير من الأمور الأخرى كي أصبح عميلاً فعّالاً. إن الحياة السرية في زمن السلم تتطلب بالطبع مقدرات ومعارف تختلف عن حياة رجل حرب العصابات التي عشتها وراء خطوط العدو في زمن الحرب.

إنّ أول شيء تعلمته هو ما نسميه «المهنة». كيف يجري تنظيم «علبة بريدية»، أو موعد، وإنشاء أجهزة تنصّت سرّية، وتمرير الرسائل المرمزة، والتخلّص من الملاحقة، وتضليل المراقبة، واستخدام الحبر الكيميائي، والميكروفيلم وألآت التصوير الصغيرة جداً وكذلك كل معدّات التجسس الحديثة جداً. وخضعت لدروس أيضاً في ميدان العلاقات الإنسانية والنفسية، من أجل اكتشاف وتجنيد الأجانب الذين يمكن أن يصبحوا عملاء لنا، وأن أكون لطيفاً دون أن أفقد حزمي، ومعاونتهم في مشاكلهم الشخصية والشكوك التي يمكن أن تساورهم حول الإخلاص تجاه بلدانهم. بالبراعة ومهارة هذه الأساليب، التي بدت لي مع ذلك أقل فعالية من إقامة علاقات ثقة وصداقة حقيقية بين كل أعضاء شبكة كُتِبَ عليهم العمل معاً.

وتعلمنا أيضاً بعض أصول النظرية والممارسة الشيوعية. وفي هذا الصدد كنت قد تعلّمت الكثير منها في جامعة برنستاون، كما أطلعتنا وكالة الاستخبارات المركزية على عقلية العدو، وعلى أساليبه في التفكير والعمل. وجرى التشديد على أهمية العمل النفسي السرّي، وعلى دور المنظّمات (الفروع المحلية، والمناضلين ألخ.) في إيجاد مساندة سياسية مكثّفة، وعلى الدور الذي يمكن أن يلعبه عملاؤنا السرّيون في المساندة المباشرة أو غير المباشرة لهذه المنظّمات أو تلك.

لكن الأمر الذي لا يمكن أن نتعلمه في أية تنشئة أو أية دروس، هو فن العيش في

حياة مزدوجة. لقد كـان من الصعب اجتياز مثـل هذه التجـربة الصعبـة، أي التخلي عن عالم لا يحق لنا الحديث فيه مـع أحد، والانصـراف كلياً وبحمـاس كبير للعمـل من أجل الوكالة. هذا ما فعله عدد من زملائي. وسرعان ما كوّنوا داخل وخارج العمل، نوعاً من الأخوية المغلقة جداً. فكـانوا يتنـاولون الـطعام معـاً في مطاعمهم المفضلة، ولا يـوجهون دعوات المجاملة إلّا في ما بينهم، وسرعان ما أصبحت نظرتهم للعالم العادي مشوهة جداً. على هذا النحو نشأ ما سمي فيها بعـد بـ«عبادة» الأجهـزة السريـة، وهو مفهـوم متعجرف أدّى بمعتنقيه إلى اعتبار أنفسهم فوق المجتمع العادي، وفوق الحقوق، وفوق الدستور.

لبضـع سنوات خلت كنت قد أجريت حديثاً مع دونوفان يعود لذاكرتي الآن. لقـد طرحت عليه هذا السؤال: ما هـو السبيل من أجـل أن يتصرف المـظليون الجـدد كجوقـة أطفال يوم السبت، في حين تجري تنشئتهم في الأيام الستة السابقة على النزعة العدوانية، والحيلة، والبطولة؟ أجاب دونوفـان أنه لا يعـرف كيف، لكن يجب أن تجري الأمـور على هذا النحو وهذا كل شيء. وقتها كنت أجهل، أن سنوات عديدة ستمر قبـل أن أستطيـع العثور على جواب أفضل لهذا السؤال.

كل الفضل يعود لبربارة، كوني استطعت اجتياز هذه التجربة التي مررت بهـا. لقد كانت عاقدة العزم على توفير حياة عادية لنـا، مع كـل ما في مهنتي من غـرابة. فحـافظت بحرارة على كل أصحابنا وأصدقائنا السابقين. خارج المكتب كنت نادراً ما أرى زملائي. أوقات فراغي كانت عادية جداً، لا صلة لها مطلقاً بالعمليـات السريـة، ممّا كـان يوفـر لي الراحة التامة.

كنت أنتظر أنْ يجري تعيني عاجلاً أم آجـلًا في النروج. بيـد أن جيري ميلر أبلغني في مطلع العام ١٩٥١ أنه يريد إرسالي إلى ستوكهولم من أجل افتتاح ممثليـه لمكتب التنسيق السياسي هناك، مع الاحتفاظ بعلاقاتي مع البلدان السكندينافية، بانتظار تعيين مندوبـين في كـل منها. وكـانت قد أنشئت محـطة إرسـال لمكتب العمليـات الخـاصـة في العـاصمـة السـويديـة لي علاقـة بها إلى حـدّ ما، لكن بتقاريـر أقـدمهـا مبـاشـرة إلى مكتب التنسيق السياسي. وفي واشنطن فإن بربارة رأت الأمور من نـظرتي أنا واعتبـرت أنها مناسبـة جيدة للتعرف إلى بقعةٍ أخرى من العالم، فقرّرنا السفر بعد فترة قصيرة من ولادة طفلنا الثالث.

هذه المرة، كان من المفروض إيجاد تغطية حقيقية إذ أن مخططاتنا السكندينافية يمكن أن تكتشف بسـرعـة إذا مـا حصـل أي شـك في أنني انتسب إلى وكـالـة الاستخبـارات المـركزيـة. ففي ألمانيـا أو الشرق الأقصى الأمـور كانت أسهـل: يعمل ألآف المـدنيين من مختلف المهن في القواعد العسكرية الأميركية. أما في السويد فالأمر يختلف تماماً. لذا تقرر أن أدخـل إلى السلك الديبلومـاسي من أجل أن أصبـح ملحقاً لـدى السفـارة. إن بعض

الأعضاء الكبار فقط في الأجهزة السرية السكندينافية ومنظمة حلف شمال الأطلسي سيعرفون هويتي ومهمتي الحقيقية.

تتيح السيطرة المطلقة للدولة على المجتمع في البلدان الكُليانية إنشاء كل أنواع الهويات المزيفة والمتينة: ديبلوماسيون، وعسكريون، وصحافيون، وموظفون قوميون أو دوليون ألخ. ويحصل نفس الشيء تقريباً في معظم الديمقراطيات حيث تقليد التجسّس لا يعود تاريخه إلى اليوم. فضرورة حصول العملاء على غطاء جيد هي بمثابة أمر عادي تماماً.

تجري الأمور على خلاف ذلك في وكالة الاستخبارات. هناك قيود قانونية مختلفة تعارض هذا الشيء، ويقضي التقليد الأميركي بحصول هذه الأمور في وضح النهار. إن مختلف القيود الإدارية تعارض تحويل عميل سرّي أميركي إلى ديبلوماسي. وحتى إذا جرى تخطي المصاعب الدستورية، يبقى واقع أن السلك الديبلوماسي هو وسط مغلق تماماً تنمو في صفوفه كل أنواع المداخلات. وعلى مر السنين أخذت الأمور تسوء. وفقدت وكالة الاستخبارات المركزية على التوالي استخدام أغطية على غرار فيلق المتطوعين من أجل السلم، وحملة منح فولبرايت، ووكالة الإنماء الدولية.

إن الحل الذي اعتمد سنة ١٩٥١ قضى بوضعي في «احتياط» السلك الديبلوماسي. والمقصود هنا فئة خاصة استحدثت لموظفي فروع حكومية أخرى (الخزينة، والزراعة)، يرسلون مؤقتاً إلى الخارج. وكان لمعظم هؤلاء الناس وظائف «غير سياسية». وهذا الأمر لا ينطبق على وضعي، لذا كان الخطر كبيراً لإثارة الشكوك حولي، أو اكتشاف أمري من قبل زملائي في السفارة، أو من قبل أعضاء جهاز استخبارات معاد. على كل حال، لم يكن لنا الخيار، وفي بداية نيسان، سافرت وبربارة برفقة أطفالنا الثلاثة إلى ستوكهولم.

لاحظت على الفور أن غطائي تعزز بكل بساطة من قبل عنصر غير متوقع: بربارة. لقد بدأت بالسحر والحماس اللّذين تتميز بهما، القيام بمهمة زوجة ملحق لدى السفارة. وسرعان ما أصبحت من ضمن قادة مختلف الجمعيات الأميركية في ستوكهولم وأحاطت نفسها بحلقة من الأصدقاء السويديين من كل فئات المجتمع. فالتقت أستر بترسون التي أصبحت مستشارة الرئيس كارتر لشؤون الدفاع عن المستهلكين وعملت معها في مختلف الجمعيات النسائية والدفاع عن المستهلكين في السويد. ومن جانبي أنا، بدأت أنمّي العلاقات مع شخصيات الحياة السياسية السويدية، وعلى سبيل المثال مع الأمين العام للحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي. إنّ نشاطنا المشترك قدّم الكثير من أجل تعزيز تغطيتي وإقناع معظم الناس بأن هويتي المزعومة هي مهمتي الفعلية.

إن هذه النشاطات الديبلوماسية بكل معنى الكلمة كانت أمراً شيقاً بالنسبة لعميل سرّي. ففي الماضي كان يوجد في ستوكهولم مجموعة كبيرة من اللاجئين السياسيين،

والمنفيين، الذين يعود أصلهم بصورةٍ خاصة إلى دول البلطيق: بولونيا، والمجر، ورومانيا وأوكرانيا. وكانوا يتمتّعون بحق اللجوء شرط تخليهم عن كل نشاط سياسي. لكن، بوصفي ديبلوماسياً، كان من الممكن تماماً لي لقاؤهم وأعترف أنني كشاب مدهش وجدت متعة في تعزيز الصداقة مع وزراء سابقين، ومثقفين منشقين وقادة سياسيين محتملين. كنّا نناقش خلال ساعاتٍ طويلة الوضع في أوطانهم، وآمالهم وأحلامهم. كانوا جميعاً قد وصلوا للتو إلى هنا ـ والبعض منهم كان يصل باستمرار ـ وفي سياق أحاديثنا البريئة، كنت في بعض الأحيان أجمع معلومات حول ما يجري وراء الستار الحديدي، وهي معلومات نقلتها إلى واشنطن. لكن كان لدي انطباع أنني أقوم بإحدى مهمات وكالة الاستخبارات المركزية، بمساعدتي هؤلاء الناس الاحتفاظ بمعنويات جدية وعلاقات مع مختلف الحركات المعادية للشيوعية في أوروبا الشرقية. كما وجّهت البعض منهم نحو مختلف الأجهزة الأوروبية التي كانت على استعداد لمساندة صراعهم المعادي للشيوعية عن طريق تمويل صحفهم ومنظّماتهم الخاصة بالمنفيّين.

وعن طريق الاتصال بهم عمّقت معرفتي عن النظام الشيوعي، وأطلعت بصورة خاصة بماذا يختلف عن النظام النازي، لأنهم كانوا قد عرفوا الاثنين معاً. وقد أوجزت صحافية إستونية الأصل الأمور على النحو التالي: طالب النازيون الشعوب التي وقعت تحت إحتلالهم بأمرين هما عدم معارضة السلطات والمساهمة في الاقتصاد عن طريق تنفيذ المهمات الموكولة إليها. لكنّ الشيوعيين أضافوا مطلباً ثالثاً: الدعم النشيط للنظام الجديد عن طريق المشاركة بكل أنواع الاجتماعات العقائدية والمظاهرات الجماهيرية. وأضافت: «البشع في الأمر ليس تبديد الطاقة والوقت، والإزعاج، بل إمكانية النجاح في ذلك على مر الزمن». والمخيف هو أنْ يصبحَ المثقّفون في البلدان المحتلة من أوروبا الشرقية، بعد تعرّضهم لهذا الضغط الأيديولوجي المتواصل، أسرى أيديولوجية محتلّيهم. ولهذا السبب فضلت هي نفي نفسها.

أما أنا الذي كنت أحاول سلفاً بناء شبكات مقاومة ضد احتلال سوفياتي محتمل، أخافني حديث هذه المرأة! فمهما كانت تحضيراتي المادية دقيقة، بدأت أتساءل ما إذا سيكون بإمكان حركة المقاومة الوقوف في وجه الضغط الأيديولوجي والسياسي الذي ستتعرض له. فالنموذج الذي سنستخدمه، هو المقاومة الفرنسية، فهل سيفي بالغرض، أم أنّ المفروض التفكير بأساليب جديدة جذرية وثورية؟

إنّ الأوجه المادية وحدها كانت تشغلني بما فيه الكفاية. فبناء الشبكات كان يطرح معضلات صعبة جداً من بلدٍ لآخر. ففي بلدٍ لن أسميه من هذه البلدان كان بإمكاني العمل بكل حرية وبكل صراحة مع الأجهزة السرّية المحلية من أجل أن أختار في كل

منطقة رجالاً قادرين أن يصبحوا في المستقبل قادة لهم وزنهم. وكان من المفروض أن يخضعوا لتدريب في الخارج، والاطلاع على تقنيات حرب العصابات، والتخريب والنشاط البسيكولوجي في مراكز تشرف عليها وكالة الاستخبارات المركزية، أو حلفاؤنا في منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي بلدٍ آخر، لن أسميه أيضاً، عَينّ قادة الأجهزة السرية، بالاتفاق مع حكوماتهم، اثنين من المندوبين، أحدهم للتعاون معي على بناء شبكة من رجال العصابات، والآخر لإنشاء شبكة للعمل السياسي والبسيكولوجي. وفي بلدٍ ثالث ساعدني مندوب مكتب العمليات الخاصة على اللقاء مع أميركيين موثوقين أستطيع بواسطتهم الشروع بتجنيد السكّان المحليين الراغبين تشكيل مثل هذه الشبكات.

لا أستطيع أن أذكر بالاسم كل بلد، لأن ذلك يعتبر ليس مجرد انتهاك لتعهد قطعته ولا أزال على نفسي للمحافظة على أسرار وكالة الاستخبارات المركزية، بل وأيضاً انتهاك للاتفاق الذي يرتكز إليه التعاون مع هذه البلدان وكل تعاون محتمل. لذا سأحاول الآن تقديم وصف يكتنفه بعض الغموض لعملي من أجل إحباط محاولات هواة محتملين لفك الرموز (أي بعض المحترفين).

من قواعد العلاقات المتعارف عليها بين الأجهزة السرية وأكثر من ذلك أيضاً، العلاقات بين العملاء، عدم استخدام المكاتب التي من السهل جداً مراقبتها. فلما أن انتهيت من الشّكليات التي تتيح لي الظهور بمظهر ملحق لدى السفارة، تركت مكتبي وذهبت للقاء أحد العملاء في شقة في المدينة. كنت دائماً أوقف سيارتي بعيداً ولا أدخل في البناية إلّا بعد القيام بدورتين أو ثلاث حولها كمتنزه، خوفاً من وجود مراقبة محتملة. وكان قد عرفني إليه رئيس المحطة المحلية لمكتب العمليات الخاصة. وهذا الرجل يبدو أنه سمع كلاماً عني وعن مغامراتي النروجية خلال الحرب. إنه من النوع المحبوب، والمنفتح، فخور بعائلته ولديه دائماً أقاصيص مسلية يرويها عن الحقبة التي كان يعمل فيها في صفوف الخيّالة في الجيش المجري حيث تعرّف إلى «بنات بودابست».

إنّ فكرة الاستعدادات ضد احتلال سوفياتي محتمل، مع التمني الحار عدم حصول مثل هذا الأمر، كانت تبدو له فكرة جيدة. لكنني دون استعراض التفاصيل، سرعان ما أدركت نوع العلاقات التي سأقيمها معه. إنه دون شك سيكون قائد العملية. وكان لا يطلعني إلّا على ما هو ضروري، أي بالضبط شؤون تنظيم الاتصالات العتيدة بين الشبكة والحكومة في المنفى، وتجهيز المخابىء اللوجستية وتقديم المعدّات الخاصة، كأجهزة اللاسلكي، التي لم يكنْ من الممكن الحصول عليها محلياً. وهو شخصياً تدرّج في التدريب لدى وكالة الاستخبارات المركزية قبل أنْ يقرّرَ ما إذا كان سيرسل البعض من رفاقه للقيام بمثل هذا التدريب. وتم التفاهم في ما بيننا بأن لا أطلع على أسماء أعضاء الشبكة، لأنني

«لست بحاجةٍ» لذلك، تلافياً لمخاطر تسريب معلومات لحساب السوفيات. (لا مانع كان من أن يقدم لي لائحة بأسماء مزورة لا يمكن أن تتحقق من صحتها أجهزتنا. لذا لم يكنْ لديّ أيّ سبب للإلحاح). لكنني أفهمته بدوري أنه يتوجب عليّ الحصول على إثباتات أكيدة لوجود شبكات نقوم نحن بإنشائها وتجهيزها.

«إتصالي» الثاني كان مع رجل مختلف جداً. رجل أعمال متواضع تصورت أنه اختير لمقدراته التنظيمية. وكونه وطنياً لا غبار عليه، جرى تكليفه تنظيم شبكات للعمل البسيكولوجي. وكان دقيقاً لدرجة أنني لم أستطع أن أعرف ما إذا كان يقترع للمحافظين أو لهؤلاء الاشتراكيين الذين يلعبون دوراً كبيراً في البلدان السكندينافية. فهو كان متشوقاً لتعلم «أسرار المهنة». وعلى الفور انتقلنا لمناقشات تقنية جداً، ومقارنة مختلف المعدات الطباعية ودراسة إنشاء محطة إرسال إذاعية في المنفى، وتوزيع المنشورات السرية، ألخ.. وهو أيضاً كان لا يريد اطلاعي على أسماء أعضاء شبكته العتيدة.

من ضمن الذين كنت أتصل بهم هناك رئيس لأجهزة سرية في بلده. إنه رجل لطيف من المدرسة القديمة، كتوم، متواضع وذكي، أي نموذج الجاسوس الصامت، في رأسه مغامرات غريبة جداً وأسرار متفجرة، في مظهر موظف مغفل الاسم. وبفطنة رائعة تظاهر بأنه يفهم الطبيعة المتمايزة والمستقلة لمهمّات مكتب التنسيق السياسي ومكتب العمليات الخاصة. وفي الواقع استقبل بارتياحٍ أكيد نبأ دمج الجهازين، فأصبح فرانك ويسنر (من مكتب التنسيق السياسي)، «مديراً للتخطيط» يساعده في ذلك ريتشارد هلمز (من مكتب العمليات الخاصة). لقد وصل التنافس الذي لا أساس له لدرجةٍ تطلبت مدة سنتين من مديرنا والتر بدل سميث حتى يستطيع فرض الدمج بين عملاء الاستخبارات في مكتب العمليات الخاصة، وبين رجال مكتب التنسيق السياسي. بالنسبة لأستاذي الجاسوس السكندينافي، سَهّلَ ذلك الكثير من الأمور، إذْ أنّ زميلي من مكتب العمليات الخاصة الذي يرأس العملية، لم يعدْ له صلة إلاّ معه. إلاّ أننا بقينا أصدقاء، وأنا على اقتناع بأنه سُرّ للقرار الذي جعل منا جهازاً واحداً، أفضل من الائتلاف الغامض والشُعَب المستقلة.

إنّ لقاءاتي الدورية مع هؤلاء الأساتذة والتقارير التي كنت أقدمها إلى المقر العام، لم تكنْ تأخذْ كل وقتي، حتى لو أضفنا إليها عملي في السفارة الذي هو تغطية لي. إذن كنت أكرّس كل الساعات الباقية، للعمل «الأحادي الجانب» لوكالة الاستخبارات المركزية. هكذا كنا نسمي كل ما كنا نقوم به دون علم حكومات المنطقة. فمن جهة، كان يتضمن بناء شبكات المقاومة في البلدان التي رفضت حكوماتها التعاون، حتى ولو سرّاً، مع وكالة الاستخبارات المركزية؛ ومن الجهة الأخرى بناء «نقاط دعم» إضافية حتى داخل البلدان

التي قبلت حكوماتها العمل معنا.

على كل حال كان من المطلوب أيضاً بناء بنية سرية، تكون خاضعة للولايات المتحدة فقط عن طريق وكالة الاستخبارات المركزية. ففي البلدان ذات الإعلام الحر، والمؤيدة في نهجها السياسي للولايات المتحدة، والتي أعطت مبادلاتنا للاستقصاءات مع أجهزتها السرية نتائج أفضل من بناء شبكة للعملاء السرّيين، لم تكنْ وكالة الاستخبارات بحاجةٍ للقيام بأية عملية سرّية في نطاقها. بيد أنه حتى في هذه البلدان، كانت السرّية ضرورية غالباً من أجل الاتصال، مثلاً، مع مواطنين من بلدان أخرى يستغلون مرورهم بدولة ديمقراطية، المراقبة فيها أقل من أوطانهم، من أجل الاجتماع مع عملاء أميركيين وإبلاغهم معلومات أو الحصول منهم على مساعدة.

كان المطلوب مني بناء مثل هذا النوع من الشبكات في بعض البلدان السكندينافية. والمقر العام كان يساعدني في هذه المهمة عن طريق إرسال عملاء يقيمون في سكنديناڤيا تحت غطاء «خاص»، أي كرجال أعمال، ووكلاء تجاريّين، ألخ.. بهذا الشكل كان بإمكان الحكومة الأميركية تقديم «تكذيب مستساغ» إلى أولئك الذين يتهمونها بالتدخل في نشاطات هؤلاء «شبه الرسميين» طالما أنه من المستحيل تقديم إثبات على اتصالهم بعملاء «رسميين» مثلي أنا.

إذ في اتصالاتي معهم، كان من الواجب مراعاة قواعد السرية وتشغيل «خيوط المهنة». فكنت أتصل بهم تلفونياً من غرفةٍ للعموم، وباسم مستعار وأحدد الموعد بطريقة كودية، وأعطي كلمة السرّ، وأتخذ كل الترتيبات حتى نصل ونغادر مكان الموعد دائماً بفارق دقيقتين حتى لا نشاهدَ معاً مطلقاً. وفي بعض الحالات، عندما كنت أريد أن أتعرف بشكل عابر على هذا العميلِ أو ذاك، لسبب معقول، لأنه ينتسب إلى نادٍ أميركي أرتاده، فإن الحديث في السيارة مثلاً كان حلاً مقبولاً. لكن من المفروض أن تتابع السيارة سيرها لأن ذلك لا يلفت النظر، في حين أن رجلين داخل سيارة متوقفة في مكان ما يلفتان النظر في غضون ثوان. أما السيارة فيجب أن تكون عادية، والمواعيد دقيقة ومحدّدة جيداً لأن وجود أجنبي في ركن الشارع لمدة معينة هو أمر ملفت للنظر أيضاً. إن العميل المثالي لهذا النوع من النشاط هو بالطبع الشاب الأشيب المشهور، الذي يمر دون أن يلاحظه أحد. لقد نمّيت بتروٍ هذه الصفة، كما اكتسبت عادات ومواقف أصبحت تلازمني، كان لها تأثيرها على إدلائي بشهاداتي أمام التليفزيون في السنوات الأخيرة.

لكنني لم أكتفِ بقيادة هؤلاء العملاء «الخارجيين» الذين كان يرسلهم المقر العام. فالمطلوب كان العثور عليهم محلياً. واخذت «استكشف» أعضاء الجالية الأميركية الذين تنطبق أوصافهم ووطنيتهم على هذا النوع من العمل. ودون لفت أي انتباه، حاولت

الحصول فيما بعد على بعض عناصر سيرتهم الخاصة من القنصلية. وهذه المواد كانت تبلغ إلى المقر العام الذي كان يراجع ملفاته الخاصة ويتحقق في بعض الأحيان من الوظائف السابقة والعناوين القديمة لأولئك الذين كنت اكتشفهم. وما أن حصلت على الضوء الأخضر، حتى بدأت سبر استعدادات أولئك الذين أريد استخدامهم. هل هم على استعداد لمساعدتي في تنفيذ بعض المهمات البسيطة التي لم يكن باستطاعتي القيام بها أنا بالذات؟ فإذا كان الجواب نعم، يبقى أن أحدد لهم المهمة الأولى التي إذا ما فشلت تكون دون نتائج ضارة. بعد ذلك يصبح العميل على علم أنه من الآن فصاعداً يعمل لحساب أجهزة سرية عندها يصبح باستطاعتي اطلاعه على خيوط المهنة. وقد فرضت أيضاً انضباطاً قاسياً جداً في علاقاتنا. وأصبحت علاقاتنا منذ الآن فصاعداً سرية، وحصل أن وضعتهم أحياناً تحت المراقبة الكلية لعملاء آخرين خارجيين بشكل لا يظهر أن لهم أية علاقة مع السفارة. عندها يصبح العميل عملانياً. يصبح بالإمكان استخدامه مثلاً لدفع أموال لأجنبي يمر في البلاد، يلتقي به «صدفة» في إحدى محطات الترامواي، ويتعرّف إليه بفضل مجلة ملفوفة يحملها بيديه، وبواسطة كلمة سرّ باللغة المحلية. غالباً ما كنت أراقب هذا النوع من اللقاءات، من نافذة شقة استؤجرت سلفاً، وعلى استعداد للتدخل عند حصول أي حادث.

وشيئاً فشيئاً أخذت «مجموعتي» تتطور. أحد عملائي الخارجيين كان يغطي نفسه بمهنة صحافي في صحيفة تقنية تتمتع إدارتها بمشاعر وطنية كافية. إذ سمحت لوكالة الاستخبارات المركزية استخدام اسمها. إن المصالح العالمية لهذه الصحيفة كانت كافية من أجل تبرير وجود مراسل دائم لها في سكندينافيا. وكمراسل فضولي كان بإمكانه الوصول إلى نواد لا يستطيع فيها ملحق لدى السفارة طرح الكثير من الأسئلة. وعلى هذا النحو كان «يكتشف» الأشخاص القادرين على مساعدتنا: مسافرون لديهم عمل وراء الستار الحديدي، وخبراء سياسيون «معتدلين» الضروريون جداً للبلدان المتخلّفة، أو أيضاً شخصيات من عالم الفن والثقافة، قادرين على المشاركة في مختلف المنظمات العالمية المعارضة للشيوعية. ومن أجل مساعدة وكالة الاستخبارات المركزية على القيام بعملها في الحرب الباردة، فإن هؤلاء الناس ليسوا بحاجة لمخالفة القوانين ولا حتى خيانة مصالح بلدانهم؛ كانوا يعملون عن طريق القناعة الشخصية والوكالة لم تشتريهم.

ومن بين عملائنا كان يوجد أيضاً أميركي عاد إلى أرض أجداده للإشراف على استثمارة صغيرة حصل عليها بالوراثة. فقد أنشأ مخبأ صغيراً في مكان ما من مزرعته وأخفى فيه أجهزة إرسال ـ التقاط معدّة للاستخدام «الأحادي الجانب» كانت وكالة الاستخبارات المركزية تعتبرها وسيلة جيدة في حالة حصول إحتلال روسي. وفي بلدٍ آخر

كان هناك أميركي أيضاً ساعدنا على إختيار العديد من الأشخاص المحليين الراغبين تكوين نواة لمنظمة مقاومة. وخلال ذلك الصيف أتى «سائح» أميركي لقضاء عطلته في المنطقة. كانت قد أرسلته وكالة الاستخبارات المركزية من أجل أن يدربهم على فن الاتصالات اللاسلكية السرية. ويوجد في ذلك البلد قصور جميلة جداً. لذا قررت زيارتها وانطلقت بالسيارة ترافقني بربارة وابننا البكر. وضعت بترتيب ممتاز في صندوق السيارة أجهزة الإرسال. إن جواز سفري الديبلوماسي فعل العجائب لدى الجمارك، وفي عمق الغابة، نقلت المعدات إلى صديقي الأميركي الذي تكفل بتوزيعها على الرجال الذين كنت قد جندتهم.

غالباً ما كنت أتساءل فيما بعد ما إذا كان بمقدور الشبكات التي وزعناها أن تعمل فعلياً في ظل احتلال سوفياتي محتمل. لقد عرفنا أن جهود الدقيقة الأخيرة من أجل بناء شبكات من هذا النوع قد أحبطت سنة ١٩٥٠ في الصين وسنة ١٩٥٤ في الفيتنام وعرفنا أيضاً أن الشرطة السرية في كل من بولونيا وألبانيا قد اكتشفت خلال الخمسينات أننا نحاول بناء مثل هذه الشبكات على أراضيها، وإن سلطات الأمن في هذين البلدين أصبحت على علم بهذه العمليات. إذن فمن الممكن أن لا تستطيع شبكاتي المقاومة في وجه غزو روسي لسكندينافيا. وفي ذلك الوقت كنت مؤمناً ولا أزال حتى اليوم على قناعة بأنّ بعض المخابىء التي جهزناها، وسجلناها بدقة في محفوظاتنا كان من المستحيل اكتشافها، لذا كان يمكن أنْ تكون ذات فائدة كبيرة لأبطال حرية محتملين.

لقد أحببت عملي في سكندينافيا. إنّ دمج مكتب العمليات الخاصة ومكتب التنسيق السياسي، مع بقائي أنا رجل «عمل» لفت نظري إلى أهمية التجسس والاستقصاء. وقد أتاحت لي زيارة إلى محطة وكالة الاستخبارات المركزية في ألمانيا، الاطلاع على الجهود الكبيرة التي نبذلها من أجل تجنيد عملاء التجسس وراء الستار الحديدي. إن آلن دالس بعد أن خلف الجنرال سميث سنة ١٩٥٣ زار أقرانه السكندينافيين. وكان لي شرف لقائه في ستوكهولم وتبادل بعض الأفكار معه.

ومع ذلك كنت على قناعة تامة بأنني ما زلت أعمل على تخوم اللعبة الكبرى. وعلى الرغم من الشهرة التي اكتسبتها ستوكهولم في روايات الجاسوسية، إلّا أنّها لم تكنْ أبداً أحد مراكز التجسس في بداية الخمسينات. إن ضرورات احترام الحياد السويدي كانت تحد من نشاطاتنا. ولم تصلْني ستوكهولم لا على الصعيد الجغرافي ولا على الصعيد السياسي مع الأهداف ذات الأولوية لوكالة الاستخبارات المركزية في ذلك الحين في أوروبا: البلدان الشيوعية. ففي أمكنة أخرى، في برلين، وفيينّا، وهونغ كونغ، إنما كان العملاء السرّيون يجمعون الاستقصاءات؛ وبالنسبة للعمل شبه العسكري، والسياسة السرّية لم يكنْ له

وجود قطعاً في سكندينافيا. إن الاشتراكيين الديمقراطيين، الحائزين على الأكثرية في كل مكان، ينتهجون سياسة اجتماعية تحرِم كلياً تقريباً الشيوعيين من الذرائع. فنسبة ضئيلة من الناخبين كانت تشتكي من علاقات البلدان السكندينافية مع الغرب وتدعو لمساندة حركة «السلم» ذات المنحى السوفياتي. إنّ الكثيرين من السكندينافيين عاشوا «السلم» النازي؛ فمجرد إلقاء نظرة على أوروبا الشرقية التي يسيطر عليها الروس كانت كافية لإثارة الاشمئزاز من «السلم» السوفياتي. بعد مرور سنتين، أصابني الملل من العمل مزيداً من أجل المستقبل. كنت بحاجة للنشاط. وهذا الأمر كان متوفراً، إذ أن تلك السنوات تميزت بأقوى نمو عَرَفته وكالة الاستخبارات المركزية، لا سيا بالنسبة لجهازها «العملي». إن دمج مكتب التنسيق السياسي ومكتب العمليات الخاصة لم يمنْع الشكل شبه العسكري والسياسي من أن يصبح «الثقافة المسيطرة» في وكالة الاستخبارات المركزية، أمام تكدر أنصار التقليديين الآخرين، المحللين والباحثين من جهة، والجواسيس واختصاصيي التجسس من الجهة الأخرى. فالبعض كان يأسف (عن حق) لعدم اطلاعه جيداً على ما يجري فعلاً في العديد من البلدان. والبعض الآخر كان يتخوف من أن تشكل العمليات المثيرة لأولئك الذين لُقّبوا «برعاة البقر» خطراً كبيراً على الشبكات السرية التي بُذِلَ جهدٌ جبارٌ من أجل بنائها. وفي نهاية المطاف خضع هؤلاء وأولئك: الحرب في كوريا، وعنف المشاعر المعادية للشيوعية والمعادية للسوفيات التي كانت سائدة في ذلك الحين حتّمت نمو الجهاز النشيط لوكالة الاستخبارات المركزية.

إن كوريا بالطبع كانت إحدى المناطق الأكثر سخونة. وكما في أفضل أيام مكتب الاستخبارات الستراتيجية، أُنزِلَت بالمظلات فرق شبه عسكرية وراء الخطوط الصينية والكورية الشمالية من أجل تنظيم المقاومة والقيام بعمليات تخريبية وراء مؤخّرة العدو. لكنّ وكالة الاستخبارات المركزية نشطت في العديد من مناطق آسيا. فمن أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد استيلاء ماو تسي تونغ على السّلطة في الصين، ساندت وكالة الاستخبارات المركزية بكل قواها حكومة تشانغ كاي تشيك في تايوان، إذ أرسلت مجموعات من رجال حرب العصابات إلى البر الصيني، وسعت في الوقت نفسه إلى إيجاد «قوة ثالثة» يمكن أنْ تحل محل تشانغ كاي تشيك وماو تسي تونغ. وفي الفيليبين، التي كانت مهدّدة في ذلك الحين من حركة هوكبالاهاب الشيوعية، استطاعت شخصية شبه أسطورية من وكالة الاستخبارات المركزية، هي إد لانسدال، توفير الظروف لانتخاب الرئيس مغسايساي، الذي رأى فيه رجلاً شريفاً قادراً على مقاومة الشيوعيين على يساره والمتخاذلين على يمينه. وأخيراً في الهند الصينية كان لوكالة الاستخبارات المركزية محطتين. الأولى تعاونت مع الفرنسيين في حربهم ضد الفييت ـ مينه، والثانية قادت مسيرة رجل

سياسي غير مشهور كثيراً وقومي مقتنع، هو نغودين دييم، الذي أصبح رئيساً لفيتنام الجنوبية بعد تقسيم البلاد.

في أوروبا النشاطات كانت قوية أيضاً. وعلى سبيل المثال كانت وكالة الاستخبارات المركزية تدعم سرّاً حركة مقاومة معادية للشيوعية في أوكرانيا، وتقوم بعمليات إنزال بالمظلات من وقتٍ لآخر، لعملاء في بلدان البلطيق، هذا إذا لم تستطعْ نقلهم سرّاً إلى هناك بواسطة بواخر الشحن. وفي الوقت نفسه كانت تقوم بمحاولة واسعة النطاق لسلخ ألبانيا عن الكتلة الشيوعية عن طريق تدبير عصيان واسع في ذلك البلد. وقد علمنا فيما بعد أنّ العميل البريطاني المزدوج كيم فيلبي كان يبيع الأنصار الألبانيين إلى أسياده السوفياتيين. كما شاركت وكالة الاستخبارات المركزية في تصميم وحفر النفق بين برلين الشرقية وبرلين الغربية والذي أتاح مراقبة الخطوط الهاتفية في القطاع السوفياتي من العاصمة السابقة. وأخيراً، بالإضافة إلى إذاعة «صوت أميركا» الرسمية، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تستخدم «إذاعة أوروبا الحرة» و«إذاعة الحرية» من أجل بث البرامج إلى ما وراء الستار الحديدي.

إلّا أنّ ذلك لم يكنْ النشاط الأساسي لوكالة الاستخبارات في تلك الحقبة. لقد مهّد الروس لإنشاء عشرات الحركات العالمية في أمل التأثير والسيطرة على النقابات والجمعيات الطلابية، والنسائية، والصحافية، والفنية والحقوقية ومنظمات قدامى المناضلين عبر العالم. ومن أجل عرقلة هذه الجهود، جنّدت وكالة الاستخبارات المركزية مناضلين ليبيراليين أمثال توم برادن وكورد ميير، وكلّفتهم تأسيس جمعيات منافسة. وسعى هؤلاء الرجال بالطبع إلى أنْ يجنّدوا هم بدورهم أميركيين معروفين من مختلف الفئات المعنية. على صعيد النقابات الاختيار كان واضحاً، النقابات الحرة، ولم يجرِ انتظار الحكومة من أجل التنديد بالخطر الذي أخذ يشكله الاتحاد السوفياتي، والشروع ببناء حركة عالمية للنقابات الحرة، تنافس الحركات النقابية التي تسيطر عليها الحكومات والأحزاب في البلدان الشيوعية. إنّ وكالة الاستخبارات المركزية لم تقدّمْ مطلقاً مساعدة مادية إلى النقابات الحرّة على الرّغم من الضجة المغرضة التي رُوّجَتْ بهذا الصّدد. إنّ النقابات التي أصبحت تصل بسهولة إلى البيت الأبيض كانت تُشَكّل شريكاً ذا قوة رهيبة، وعلى العكس من ذلك أخذت تطالب في أن تكون لها كلمة القرار في العلاقات التي تقيمها الوكالة مع النقابات الأجنبية والأموال المحتملة التي يمكن أنْ تدفعَها لهذه النقابات.

وفي المجالات التي كان فيها الأميركيون غير منظمين وغير قادرين على الوقوف، عالمياً، في وجه المنظمات ذات الميول السوفياتية، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تقوم بتجنيد قادة قادرين على بناء الحركات الضرورية وتقدم الأموال اللازمة لها تحت غطاء

هبات مغفلة ومساعدات مختلفة. وعلى هذا النحو اتهمت غلوريا ستينيم عن غير حق بأنها مجرد أداة في يد وكالة الاستخبارات المركزية. وفي الحقيقة فإن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تدفع لها ولكثيرين غيرها، تكاليف السفر والإقامة فقط من أجل حضور مختلف المؤتمرات والاجتماعات السياسية في الخارج حيث كانت تدافع عن مواقف مستقلة وعفوية. وفي مجالات عديدة، ابتداءً من منظمة الطلاب الوطنية ومؤتمر الحرية الثقافية، اقتصر عمل وكالة الاستخبارات المركزية على هذا النوع من المساعدة. وكانت إحدى أكبر نجاحاتنا هي إحباط المناورات الشيوعية من أجل احتكار قضية «السلم». وقد دعمنا في هذا السبيل بكل قوانا أولئك الذين ندّدوا بخبث الشيوعية بعد أحداث براغ، وبرلين الشرقية، والمجر. إن روسيا ستالين استطاعت أن تضمن لنفسها قيادة الحركة المعادية للفاشية في الثلاثينات على الرغم من عمليات التطهير، والمعتقلات، وعلى الرغم من صحافتها الكُليانية وفاشيتها الحمراء. واستطعنا إحباط نجاح نفس العملية حول قضية السلم.

ويجب القول، حتى ولو كان ذلك من الصعب تصديقه اليوم، إن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تتمتع وقتها بالدعم الحماسي لكافة الأميركيين. إن أكثر القادة نفوذاً في مجتمعنا كانوا سعداء وفخورين للمشاركة بمجالس الإدارة وإدارات الشركات والوظائف التي كانت تمتلكها وكالة الاستخبارات المركزية أو تشرف عليها. وكان الناشرون والصناعيون يقبلون دون أي تردد تقديم وظائف تغطية، في فروعهم الخارجية، إلى عملائنا الذين كانوا بحاجة لذلك. إن قادة نقابيين، وشخصيات بارزة في عالم الفن والأعمال، ومسؤولين من كل الفئات، كانوا شغوفين في المشاركة بالنضال ضد الخطر الشيوعي.

كانت الوكالة تتمتع بالدعم اللامشروط تقريباً من قبل السكان والحكومة. وبوصفها أداة للسلطة التنفيذية فإنها لم تكن بحاجة إلّا لموافقة الرئيس. فكل الأفكار، وكل الاقتراحات، من أين ما صدرت من وكالة الاستخبارات المركزية، كانت تحال إلى المدير الذي كان يطرحها هو شخصياً أمام الرئيس خلال اجتماع خاص لمجلس الأمن القومي. وعندما كان الرئيس يعطي الضوء الأخضر ـ كان من النادر أن يرفض أي شيء في ذلك الحين ـ كنا ننتقل فوراً إلى العمل. إن دور مجلس الشيوخ كان محصوراً بالموافقة على النفقات. فلم يكن هناك أي حديث عن مراقبة برلمانية، ولم يكن أحد يفكر بإحالة برامج وكالة الاستخبارات المركزية للموافقة عليها من قبل أعضاء مجلس الشيوخ. فبعض القادة كانوا يجتمعون خصيصاً لدرس الميزانية العامة للوكالة ويقترعون على النفقات دون أي مناقشة. وكانوا لا يدخلون بالتفاصيل ولم تكن لديهم أية رغبة لفعل ذلك. إنّ ضرورة

القيام بأعمال وعمليات سرية خلال الحرب الباردة كانت بمثابة فعل إيمان. وكـانت وكالـة الاستخبارات المركزية طليقة اليدين تستطيع القيام بأجْسَر المخطّطات.

في ستوكهولم كان لدي مجرد فكرة غامضة عن مـدى هذه المخـططات وتنوعهـا. إلاّ أنني كنت أعرف بأن أمـوراً كثيرة شيقـة كانت تحصـل، وأنا مستبعـد منها تمـاماً. وهكـذا فعندما طلب مني جيري ميلر الانضمام إليـه في روما خـلال صيف ١٩٥٣، مقترحـاً نقلي إلى إيطاليا، قبلت ذلك بكل حماس. لأنه لو وجد هناك مكان في العـالم يمكن أن يكون في قلب العمل، فهذا المكان هو إيطاليا بالتحديد.

٤ ـ العمل السياسي السرّي في إيطاليا

لم تكن روما البتة أكثر سحراً لزوجين أميركيين شابين، مثلما كانت خلال السنوات الخمس التي أمضيناها هناك، ابتداء من خريف سنة ١٩٥٣. لقد كانت من أجمل السنوات بالنسبة لعائلتي ولي أنا، في حياتي الشخصية والمهنية على حدّ سواء. كان هناك بالطبع الجمال الفائق، وعظمة روما المدينة الخالدة، وآثار الفوروم، وكاتدرائية القديس بطرس، ونوافير المياه الرائعة الجمال التي لا حصر لها. . لكن روما تعني لنا أيضاً محجّاً إلى مركز الكاثوليكية في العالم، حاضرة الفاتيكان. ومن أجل تتويج كل شيء، كانت الخمسينات سنوات لذة العيش الرائعة. وكانت الفيا ـ فينيتو تعج بشخصيات ساحرة وغريبة بعصريتها وألوانها الفاقعة؛ حفلات الاستقبال الرائعة كانت تضيء ظلمة الليل، روادها النجوم الجدد للسينما الإيطالية الصاعدة.

من لا يبتهج بذلك؟ وقد قيض لي أن أشاهد الكثير أيضاً: إحدى أكبر المهمات التي لم يسبق للوكالة أن قامت بها، أي قيادة أوسع برنامج للعمل السياسي نُفّذَ في ذلك الوقت، وكان مناسبة لا مثيل لها من أجل إظهار أن المساعدة السرية تتيح الدفاع عن أصدقائنا وإلحاق الهزيمة بأعدائنا دون اللجوء إلى القوة أو العنف.

إن كلار بوث لوس، وهي من الرواد الباهرين لتحرير النساء، تسلمت السفارة الأميركية في روما. وأصبح جيري ميلر رئيساً لمحطة وكالة الاستخبارات المركزية في روما أيضاً، حيث كُلِّفْتُ بالعمليات السياسية؛ مهمتي؟ باختصار: منع سقوط إيطاليا في أيدي الشيوعيين بمناسبة الانتخابات النيابية لسنة ١٩٥٨، وفي الوقت نفسه، إنقاذ منظمة حلف شمال الأطلسي من مناورات هذا الطابور الخامس الهدّام: الحزب الشيوعي الإيطالي.

لقد أقلق هذا الخطر واشنطن منذ انتخابات ١٩٤٨ في إيطاليا. وقلق القادة الأميركيين كان أحد أسباب تأسيس مكتب التنسيق السياسي، الجهاز «النشيط» الذي أتاح فيما بعد لوكالة الاستخبارات المركزية التدخل في كل الأوضاع من هذا النوع. وكانت الوكالة قد بدأت معركة الدقيقة الأخيرة وأعطى نشاطها الشديد ثماره. فقد أحرز الحزب

الـديمقراطي المسيحي بـرئاسـة السيد دوغـاسبيري، الـذي يـدعمـه الفـاتيكـان ٥٠٪ من الأصوات. وقرر دوغاسبيري بكل فطنة تشكيل حكـومة إئتـلافية مـع الأحزاب الصغيـرة المعـاديـة لـلإكليـروس من الـوسط والـوسط اليسـاري ـ الليبيـراليـين، والاشتـراكيـين الديمقراطيـين، والجمهوريـين ـ لتلافي الاستنـاد إلى الكنيسة الكـاثوليكيـة وحدهـا، وعدم تقسيم إيطاليا إلى قسمين مما يتيح للشيوعيين الظهور بمظهر رواد التحديث الاجتماعي.

إلّا أنّ الاتفاقات الضرورية لصيـانة هـذا التحالف، وكـذلك التـلاحم بين مختلف الاتجـاهات في الـديمقراطيـة ـ المسيحية، منعت الحكـومة من إقـرار البرنـامج الاجتمـاعي التحديثي الرصين، الذي أصبح ضرورياً، بسبب العلمنة المتعاظمة للمجتمع الإيطالي لما بعـد الحرب. وفي انتخـابات حـزيـران سنـة ١٩٥٣، سجلت أحـزاب الـوسط تـراجعـاً واضحاً، مما أثار القلق في واشنطن وفي أوروبا الغربية. وخسر الديمقراطيون ـ المسيحيـون أكثر من مليوني صوت، ومُني حلفاؤهم أيضاً بنكساتٍ كبيرة، مما أدّى بالائتلاف الحكومي إلى المحافظة على أقلية هزيلة في المجلس إذْ حصل عـلى ٤٩٪ من الأصوات. وفي الـوقت نفسه استفاد من فارق الأصوات هذا، اليمين المتمثّل بالفاشيين الجدد والملكيّين التقليديين في الجنـوب، واليسـار حيث حصـل التحـالف الشيـوعي ـ الاشتـراكي عـلى ٣٥٪ من الأصوات، أي زيادة مليون و٤٠٠ ألف صوت بالنسبة لانتخابات سنة ١٩٤٨.

عنـدما وصلت إلى رومـا، كان هنـاك تخوف من أن يتـرسّخ هـذا الاتجاه، ويصبـح التحالف الاشتراكي ـ الشيوعي القوة السياسية الرئيسية في البلاد. وكان سيؤدي ذلك إلى جرها على طريق الجبهة الشعبية المماثلة لتلك التي سبقت انقلاب بـراغ. وبالـطبع لم تبقَ وكالة الاستخبارات مكتوفة الأيدي. إلّا أن الدعم المالي الذي كانت تقدمه إلى الأحـزاب الديمقراطية خلال الانتخابات وإلى المناضلين النقابيين الذين تركوا المنظمات التي يسيـطر عليهـا الاشتراكيـون ـ الشيوعيـون لم يعد كـافياً، علماً أن مـوسكو كـانت تدفـع للحـزب الشيوعي الإيطالي مساعدة ضخمة، قدّرتها أجهزتنا بأكثر من ٥٠ مليون دولار في السنـة. وبما أن الحزب والحكومة هما كل واحد في الاتحاد السـوفياتي وأوروبـا الشرقيـة، فإن الأمـر الوحيد المطروح أمام الروس كان اختيار الوسائل فقط. ومن أكثر هذه الوسائل فعالية كان هناك مجموعة من شركات التصدير والاستيراد التي تتـاجر مـع الكتلة السوفيـاتية وتكـرس أرباحها لتمويل نشاطات الشيوعيين في إيطاليا. وعلى سبيل المثـال فإن شـركة سيم كـانت تحتكر كل تجارة الحمضيات في صقلّية مع الاتحاد السوفياتي؛ وهناك شركات أخرى تسيطر بنفس الطريقة على استيراد اللحوم إلى إيطاليـا من المجر، والفحم البـولوني الـخ.. لكن غالباً ما كان «ذهب موسكو» يدفع مباشرة إلى قادة الحزب الشيوعي الإيطالي وإلى منظماته العديدة بواسطة سفارات الكتلة السوفياتية في روما. وفي بلد تعتبر فيه إزدواجية المحـاسبة

ـ حتى لا نقول أكثر ـ تقليداً راسخاً في معظم المؤسسات، فإن ذلك كان يسهّل أمام الشيوعيين إخفاء مصدر هذه الأموال الإضافية، والتبجح بأنها ناجمة عن التبرعات التي يقدمها ناخبوهم إلى الحزب عن طريق تخصيص القسم الأكبر من أجورهم لهذا الغرض.

وهذه الأموال كانت تستخدم جيداً في محلها. هناك شبكة متراصة من المنظمات الشيوعية تغطي إيطاليا. ففي كل منظمة وكل مدينة في البلاد هناك قسم شيوعي، مع متفرعيه، الذين يتقاضون معاشاتهم من الحزب. ومن جهة أخرى، هناك للنساء، والشبيبة، والشغيلة، والفنانين، والفلاحين، ولقدامى المناضلين ـ بالاختصار لكل الفئات الاجتماعية باستثناء أرباب العمل والأرستقراطية ـ منظماتهم التي تدعم مصالحهم الخاصة. فكل منظمة تملك صحفها القومية والإقليمية، ومدارسها ومكاتبها، وملصقاتها، ومنشوراتها، أي أكثر بكثير مما يمكن أن تحصل عليه الأحزاب الديمقراطية. إن الكنيسة وحدها تمتلك التنظيم والوسائل المماثلة، إلاّ أنّ طابعها الطائفي كان يجعل عدداً كبيراً من الناخبين ينفرون، والمستفيد من ذلك الحزب الشيوعي. وأمام المشاجرات الداخلية وجمودية الائتلاف الحكومي السريع العطب، كانت قوة الحزب الشيوعي تشكل الخطر الوشيك، إذْ في حالة انتصاره في الانتخابات القادمة، كانت ستجعل من إيطاليا أول بلد في العالم يقع في يد الشيوعيين دون تدخل الجيش الأحمر.

هذا الأفق كان من المستحيل أن تقبل به واشنطن. فالحرب الباردة لا تسمح بذلك قطعاً. صحيح أن الحرب الكورية كانت في نهايتها، لكن النزاع في الهند الصينية، الذي أحرز فيه الشيوعيون نجاحات مدهشة على الفرنسيين، هذا الأمر كان كافياً لإثبات أن مخاطر العدوان لا تزال قائمة. ومع وفاة ستالين، فإن الصراع على خلافته، الذي كان لـ بيريا فيه الحظ الأوفر، كان لا يدعو إلى الإطمئنان. والتحالف الصيني ـ السوفياتي كان يبدو راسخاً، وعدم انحياز المستعمرات السابقة كالهند بدا أن هدفه يتجه إلى تقزيم قوة ونفوذ العالم الحر، أكثر مما هو إلى قسمة العالم كتلتين. وتطور الهجوم الشيوعي على عدة جبهات، من ماليزيا إلى الفيليبين، ومن آسيا إلى حملات «السلم» المزعومة في أوروبا، ضد منظمة حلف شمال الأطلسي ومشروع مارشال. وبلغت الحرب الباردة أوجها، وفي الولايات المتحدة، تخطت هستيريا معاداة الشيوعية التي قادها السيناتور جوزيف ماكارثي كل الحدود.

أخذ مشروع مارشال ينعش الاقتصاد الإيطالي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي تحمي البلاد من كل هجوم سوفياتي، لكن وكالة الاستخبارات المركزية وحدها كانت قادرة على تقديم الأدوات لحملة سياسية هدفها إحباط المناورات الشيوعية حيثما كان الخطر كبيراً.

وهنا أعتقد بأن الوقت قد حان لفتح هلالين كبيرين. إن العمليات السياسية التي قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية في إيطاليا، ثم في عدد من البلدان الأخرى خلال السنوات التي أعقبت ذلك، وخصوصاً في الشيلي، كانت موضع انتقادات عنيفة جداً. إن الولايات المتحدة، وبالأحرى وكالة الاستخبارات المركزية كان عليهما التزام الحذر من أي «تدخل» في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى ذات سيادة، كي لا تصبح المساعدة التي تقدمها لهذه أو تلك خلال الانتخابات ليست غير مشروعة فحسب بل وغير أخلاقية. أما بالنسبة لعدم شرعية هذا «التدخل» فذلك أمر لا يقبل الجدل. إن قانون معظم البلدان شأنه شأن قانون الولايات المتحدة، يحظر قطعاً على أية حكومة أجنبية التدخل في سياستها الداخلية. إلّا أن القضية لا يمكن تسويتها بمثل هذه البساطة. فالتجسس هو أيضاً غير مشروع في نظر بلدان العالم. ومع ذلك تشعر هذه البلدان بأنها مخولة تماماً ممارسته. ومنذ قرون فإن التدخل السياسي، والاقتصادي، وشبه العسكري قائم في العلاقات بين الدول. والولايات المتحدة بصورة خاصة هي في وضع لا يسمح لها التذمر من ذلك، لأنها مدينة جزئياً باستقلالها لتدخل فرنسا في الشؤون الداخلية للملك جورج الثالث، وهو تدخل طلبه وحافظ على سريته بنجامين فرانكلين الذي كان ينقل السلاح والمال تحت غطاء شركة «خاصة» إلى المقاتلين الأميركيين.

لكن مع أن هذه الأعمال غير مشروعة، فهل هي غير أخلاقية؟ منذ زمن طويل اعترف العالم المعاصر لكل دولة ذات سيادة بحق اللجوء إلى القوة في حالة الدفاع عن النفس. وبما أن التدخل «العسكري» معترف به ومقبول عالمياً، ألا يمكن تبرير أشكال تدخل أصغر في ظروف مماثلة؟ هنا تطرح قضية الهدف والوسيلة. يجب أن يكون الهدف الدفاع عن النفس وليس العدوان أو التوسع. والوسائل يجب أن تكون متكافئة تماماً. فضمن مثل هذه الحدود الأخلاقية والفلسفية، أعتقد أنه كان من الممكن تماماً مساعدة الديمقراطيين الإيطاليين على مجابهة حملة هدّامة تستفيد هي أيضاً من مساعدة سوفياتية كبيرة. إن الأمر يتغلق بالدفاع عن الولايات المتحدة وحلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي، ضد التوسع السوفياتي، والوسائل التي اختيرت في هذا الصدد هي المساعدة السياسية والمالية، المعقولة والمحدودة. إنني لا أقصد بهذا التفكير تبرئة كل النشاطات التي قامت بها الوكالة منذ سنة ١٩٤٧ حتى أيامنا. وأعتقد بالمقابل بأنها تبرر النشاطات التي قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية في إيطاليا خلال الخمسينات.

وهنا يطرح نفسه هذا السؤال الأخير: بما أن هذه النشاطات مبررة أخلاقياً، فلماذا عهد بها إلى وكالة الاستخبارات المركزية؟ بكل وضوح، ومهما تعددت الأسباب، يمكن إيجازها كلها في هذا التفسير الأساسي: السرية تفرض نفسها. لقد حاولت واشنطن أيضاً

دعم القوى الديمقراطية وقوى الوسط في إيطاليا بوسائل أخرى، منها على سبيل المثال مشروع مارشال. لكن ماذا حصل؟ إنّ الأموال التي تسلم من حكومة إلى حكومة تصبح قانوناً خاضعة لتوزيع يشرف عليه البرلمان. لذا كان من المستحيل تقريباً أن يتساقط المن على المجموعات الديمقراطية وحدها. لذلك توجب اللجوء إلى وكالة الاستخبارات المركزية. وبالطبع، كان لهذه الأخيرة نشاطات أخرى في تلك الحقبة في إيطاليا. إن قريني في مكتب العمليات الخاصة كان يقوم بمختلف مهمات التجسس والاتصال بالأجهزة السرّية الإيطالية. إلّا أن برنامج العمل السياسي الذي رئسته كان المهمة الرئيسية للوكالة في ذلك البلد، كما أن ملايين الدولارات التي كرست له كانت أكبر مبلغ في ذلك الحين تخصصه وكالة الاستخبارات المركزية لهذا النوع من العمل.

وأكرر إن الهدف الرئيسي للعملية كان مساندة أحزاب الوسط السياسية. وإذا كنت أصرّ، فلأنّ فلسفة وكالة الاستخبارات المركزية كانت عرضة لتفسيرات إما مشوهة عن غير قصد، وإما مغرضة بكل صراحة. لقد كنا «أنصاراً» لإيطاليا ديمقراطية وليس مجرد «أخصاماً» لإيطاليا شيوعية. وكنا نريد مساعدة القوى الديمقراطية الإيطالية حتى تحقق «أهدافها». ولم يكن المقصود أبداً رشوتها لقبول التوجيهات الأميركية، كما لم يكن المقصود أيضاً الاكتفاء «بلعبة الأدوار القذرة» في وجه الشيوعيين. وأضيف ـ وأعتقد بأن ذلك لن يتكرر أبداً ـ سواء في واشنطن أم في روما كان قد اتخذ القرار بكل صراحة حول عدم تقديم أية مساعدة مهما كانت إلى الفاشيين الجدد وإلى الملكيين؛ وبالإضافة إلى ذلك رغبتنا كانت مساندة الديمقراطية الإيطالية، ولم نفكر قطعاً بتقديم المساعدة إلى الحركات المعادية للديمقراطية، يسارية كانت أم يمينية. وأضيف إلى هذا السبب الأيديولوجي إعتبار عملي: تعزيز صفوف الفاشيين الجدد والملكيين لا يمكن أن يحصل إلّا على حساب الليبيراليين والديمقراطيين المسيحيين، وهذا يعني مساعدة الشيوعيين.

وفي سبيل مساعدة أحزاب الوسط، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تقدم لها مباشرة الأموال الضرورية لتمويل النشاطات السياسية العادية: توزيع النشرات والمنشورات والملصقات وغيرها من مواد الدعاية، وتنظيم المؤتمرات والاجتماعات السياسية، والحملات الانتخابية. واستناداً إلى تجربتي السياسية في نيويورك، وإلى معرفتي بأهمية «السلاح التنظيمي» لدى الشيوعيين، كنت أعلم أن المال وحده لا يكفي. لذا طلبت إنشاء مجموعات لدراسة وبرمجة تنشئة المناضلين. وكنت أصرّ أيضاً بقوة على تحديد ميزانيات طويلة الأجل، كي يكون بمقدور المجموعات التي تستفيد من مساعدتنا أن تقترح على ناخبيها القيام بنشاطات منتظمة. وهذه النفقات «السنوية» غير الكبيرة كانت أفضل من المدفوعات الكبيرة التي كانت تحصل كل ٤ أو ٥ سنوات، خلال حملات

انتخابية محمومة.

وكان المقصود أيضاً التصدي للمناورات الشيوعية على كل المستويات، ولا سيما مداخلات الحزب الشيوعي الإيطالي في الحياة الاجتماعية. وتوجب على وكالة الاستخبارات المركزية وضع ستراتيجية قادرة على دمج مختلف المجموعات والجمعيات التي تقدم لها المساعدة، على غرار النقابات الحرة، والتعاونيات الديمقراطية، والتجمعات الثقافية والعلمانية والمهنية. لقد كانت مهمتنا أصعب بكثير من مهمة الشيوعيين، التي كانت تقتصر على فكرة واحدة: بسط نفوذ الحزب في قطاعات ـ البحّارة، وصيادي الأسماك، والمزارعين، وقدامى المناضلين، وقدامى رجال المقاومة ـ حيث لا تستطيع المنظمات السياسية الدخول إليها بوصفها هذا. وعلى العكس من ذلك كان من الواجب التعامل مع عدد معين من الأحزاب والمجموعات المتمسكة باستقلاليتها والتي يمكن أن تتناقض مصالحها أحياناً. وعلى هذا النحو أصبحنا نقبل من وقت لآخر أن تعارض مجموعة ما الحكومة والأحزاب التي تحصل على مساعدة من وكالة الاستخبارات المركزية، علماً أن هذه المجموعة تحصل هي أيضاً بدورها على مساعدة من الوكالة. لقد كنا نريد ازدهار كل المجموعات الديمقراطية، ضمن مراعاة التعددية، وتلافياً للحط من شأن ستراتيجيتنا والمجموعات التي كنا نساعدها، توجب علينا قطعاً الامتناع عن إملاء الطريق الواجب عليها سلوكها. والصعوبة الرئيسية غالباً ما تمثلت بإقناع واشنطن بذلك، أي رؤسائنا في السفارة.

كانت حرب الملصقات أحد أشكال الدعاية الإيطالية. وكان من الواجب الرد على حملات الشيوعيين. إنني لم أحب مطلقاً الملصقات: باهظة التكاليف، وتأثيرها في أفضل الحالات لا يمكن الاعتماد عليه، لكنها كانت في تلك الحقبة نزوة المسؤولين الأميركيين الذين كانوا يلحون على نشر كل ما يدور في رأسهم بواسطة الملصقات. بالنسبة لي أنا كنت أفضل استخداماً أكثر جدية للأموال التي في حوزتنا ـ مكاتب، دورات للتنشئة، صحف، ألخ. ولكن كان من الواجب الاعتراف بضرورة جعل الجدران تتكلم، لذا غالباً ما كنت أعطي موافقتي على النفقات الكبيرة التي تتطلبها.

كنت أهتم كثيراً بالصحافة أيضاً. فمن وقت لآخر كان يعلن أن مجلة أو صحيفة يومية، أصبحت على وشك السيطرة عليها من قبل أشخاص لديهم موارد واسعة، يريدون إعطاءها خطاً معادياً للأميركيين، أو تحييدها، على كل حال شكلاً يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة. على الفور كان يطرح أمامي أسلوبين للحل. إما أن نسيطر نحن شخصياً على الصحيفة عن طريق وسطاء وإما إطلاق منافس. والمبالغ الضرورية كانت متوفرة بكثرة دائماً، والهدف الذي كنت أنصح لصرفها من أجله لم يكن يستند إلى أي

أساس، بالنسبة للمشاكل التي عليّ أن أواجهها بصدد الإشراف اليومي على الخط السياسي للصحيفة، بشكلٍ يرضي الجميع في روما وواشنطن، الذين كانوا دائماً متطلبين جداً. فهل كان بالإمكان الشروع بالعمل؟ أستطيع القول دون خوف من الوقوع في الخطأ أن فزاعة العداء للأميركيين كان يمكن أن تعود للظهور بعد وقت قصير في صحيفة أخرى. وعن طريق مثل هذا التسويف والمناورات، استطعت تلافي تبديد أموال وكالة الاستخبارات المركزية في معظم هذه العمليات التعيسة.

لكن واشنطن كانت تريد نتائج ملموسة في مجال الصحافة. فكان المطلوب التصدي للدعاية الشيوعية التي أصبحت فعالة جداً نتيجة لتنظيم على النطاق العالمي. إن أسياد الكرملين كان بمقدورهم في كل وقت نشر مقال في هذه الصحيفة السوداء أو تلك في بومباي، وإعادة توزيعه في العالم لدرجة أن الوكالات الصحفية والصحف غير الشيوعية بالذات، كان ينتهي بها الأمر لأن تعتبره حقيقة دامغة. وفي واشنطن كان المطلوب تمرير مقالات بنفس هذا الأسلوب في مجلات غير أميركية من أجل إعادة نشرها فيما بعد في الصحافة العالمية. من أجل ذلك اضطررت لطلب المساعدة من مكتب العمليات الخاصة وأصدقائه في الأجهزة السرية الإيطالية. وعثرنا معاً على محرّر يهتم بأوجه الحياة غير المعروفة جيداً في البلدان الشرقية والتفاصيل الشيقة للحياة السياسية الدولية. إنّ معظم «الأسرار» التي كنا ننقلها إليه كانت حقيقية، وذلك من أجل الحفاظ على مصداقيته، وسرعان ما بدأت الصحافة المحلية تتناقلها بانتظام. الجميع كانوا مغتبطين: واشنطن من قصاصات الصحف التي كنا نرسلها إليها، وكذلك محطة روما لوكالة الإستخبارات المركزية اغتبطت لكون مكتب العمليات الخاصة ومكتب التنسيق السياسي كانا قادرين على التعاون معاً، وأنا أيضاً من فكرة أن العملية تتطلب الحد الأدنى من الوقت والمال. لكن لم يأخذ أحد بعين الاعتبار أنّ أقراننا في الأجهزة السرية الإيطالية يمكن أن يستنتجوا من ذلك أن وكالة الاستخبارات المركزية تلعب دوراً سياسياً نشيطاً في إيطاليا. وبالطبع فإن وكالة الاستخبارات المركزية لم تتدخل لا من قريب ولا من بعيد بالنشاطات السياسية التي أدت إلى اتهام رئيس الأجهزة السرية الإيطالية، إلاّ أن العمليات التي حصلت في الخمسينات فسحت المجال أمام الاعتقاد بذلك.

وفي كل هذه النشاطات، وحتى لا يكون لأيٍ من مراسلينا علاقات ظاهرة مع وكالة الاستخبارات المركزية، ولا حتى مع السفارة، اضطررت لإيجاد «عملاء خارجيين». وكان أسلوبنا فعّالاً لدرجة أن المستفيدين الإيطاليين من مساعدتنا غالباً ما كانوا هم أنفسهم لا يعرفون بالتأكيد مصدر هذه المساعدة. فالبعض كان يعتقد أنه على اتصال مع مجموعات أميركية خاصة تهمها قضيتهم. وأولئك الذين شكّوا بشكل أو بآخر أنهم على

علاقة بالحكومة الأميركية، كانوا لا يطرحون الأسئلة.

بالمقارنة مع سكندينافيا كانت الحياة هنا رائعة. وفي هذا الجو الساحر الذي كان سائداً توافد الأميركيون من كل الأعمار إلى المدينة. وعلى هذا النحو فإن العملاء الخارجيين الذين أرسلهم لي المقر العام في واشنطن، والذين وزعت كل واحد منهم على مجموعة سياسية مختلفة، فإنهم لم يلفتوا النظر أكثر من عشرات الآلاف من الأميركيين الذين كانوا يتجولون في روما. ولم يكن هناك عملياً صعوبة في إيجاد التغطية المعقولة للجميع. رجال أعمال، صحافيون مستقلون، طلاب، فنانون، ممثلون مبتدئون في السينما، أو بكل بساطة أثرياء أحبوا العيش في إيطاليا.

إن هذا الجو الذي كان يسهل الأمور، كان مصدراً للمضايقات أيضاً. وهكذا فإن أحد عملائي الخارجيين وصل الأمر معه إلى حد التقاتل مع عشيق زوجته فقُبِضَ عليه ووضع بالسجن. ساورنا الخوف والقلق من أن يكشف النقاب عن مهنته الحقيقية أثناء محاكمته. والأخطر من ذلك، اكتشفت أن أحد عملائنا كان يطلب من المستفيدين الإيطاليين من أحد براجمنا للمساعدة المالية إيصالات بمبلغ أكبر من المبالغ التي كان يدفعها له عملياً. وكان يأخذ هو فرق هذه المبالغ. وعندما اكتشف أمره توارى عن الأنظار لكن أجهزتنا لاحقته وقبضت عليه في المكسيك حيث قبل برد المبالغ التي اختلسها. وبالاتفاق مع وزارة العدل، تخلت وكالة الاستخبارات المركزية عن مقاضاته لتلافي اعترافات كانت ستؤثر حكماً على نشاطاتنا في إيطاليا.

وهنا ألفت النظر إلى أن هذا النوع من «الحوادث» كان نادراً جداً في أجهزتنا. ليس لعدم توفر الفرص، بل للنظام الدقيق جداً والمعقّد جداً، من البطاقات والإيصالات التي كانت تصدر عن مكتب متخصص، الأمر الذي لم يشجّع هذه المحاولات غير الشريفة. ومن جهة أخرى فقد حذرنا ألِنْ دالس جيداً: لن يتردّد الكونغرس أمام قطع الأموال عنّا لمجرّد الاشتباه بسوء التصرف بأموالنا السرية. لا شيء في كل ما سبق يهدف إلى إنكار الطابع الفخم، لأسلوب الحياة والحفلات التي كان يقيمها عددٌ من رؤساء محطة الوكالة. إلّا أنهم كانوا لا يتميزون بشيء عن الديبلوماسيين وغيرهم من الملحقين العسكريين ولا حتى عن القواعد المقبولة بصورة عامة داخل ما يمكن أن نسميه «لياقة تسديد النفقات».

مشاكلي كانت أبسط من ذلك: كان المطلوب مني التأكد من أن عملاءنا يطّلعون بشكلٍ صحيح على السياسة الأميركية وأن لا يبتعدوا عن النهج الرسمي في المحاضرات التي كانوا يعقدونها لمراسليهم الإيطاليين. وكونهم منعزلين كما هو مطلوب عن الجالية الأميركية، كانت لهم علاقات كثيرة مع واحدة فقط من المجموعات والتكتلات السياسية المتعدّدة على المسرح السياسي الإيطالي، وكان من الطبيعي جداً أن يميلوا شيئاً فشيئاً إلى

اعتماد آراء أولئك الذين يتصلون بهم. فكل يوم أغادر السفارة بالسيارة، قاصداً أحدهم لإجراء حديث طويل معه. وكانت أحاديثنا تتناول أصغر تفاصيل الشؤون السياسية، وكان العميل يشرح لي بصورة عامة أن مراسليه لا يستطيعون أن يفعلوا أي شيء أكثر مما يفعلوه خوفاً من خسارة كل زبائنهم. وكنت أنا من جانبي أحاول إقناعه بالضغط عليهم من أجل تعديل موقفهم بعض الشيء تلافياً لسقوط الحكومة ووضع حد لسيل البرقيات الغاضبة التي كانت تصلني من واشنطن. وإذا ما أظهرت المجموعة بعض التمرد، كنا نقطع عنها الإعانات! وبعد أن نفترق، كان كل واحد منّا يحاول تقديم وجهة نظر الآخر إلى مستمعين معادين يقبلون مع ذلك القيام بحد أدنى من التنازلات الضرورية لبقاء المشروع نافذاً.

إن كلار بوث لوس كانت تبدي اهتماماً كبيراً بالعمليات التي كانت تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية انطلاقاً من سفارتها. وعندما وصلت إلى روما، كانت منهمكة كلياً بما أصبح فيما بعد إحدى مآثرها الديبلوماسية: التفاوض حول تسوية سياسية للخلاف الذي كان قائماً بين إيطاليا ويوغسلافيا حول ترييست. لكن فيما بعد أصبح بمقدورها توجيه انتباهها وذكائها الحاد نحو برنامجي للعمل السياسي.

وكل يوم أربعاء بعد الظهر كنا نجتمع في مكتبها في السفارة ـ المقر السابق لإقامة الملكة الأم مارغريت ـ وكان يحضر الاجتماع بالإضافة إلى جيري ميلر وأنا، المسؤولون الرئيسيون في السفارة المخولون الإطلاع على شؤون وكالة الاستخبارات المركزية. وبكل سحرها، وذكائها، وثقافتها، وثقتها بنفسها، وحزمها، ووعيها الرفيع لمسؤولياتها، ظلت من بين الديبلوماسيين الذين أعجبت بهم جداً. لقد كانت دائماً على استعداد لركوب المخاطر المعقولة دون جدال ولا خوف. ولكن مع كوني أُكنّ لها كل هذا الإحترام، فهذا لا يعني أننا كنا دائماً متفقين.

إن السيدة لوس لم تكن تخفي مشاعرها المحافظة، لكنها كانت تؤيد تأييداً كاملاً أحزاب الوسط، إذْ اعتبرتها أفضل حصن ضد الحزب الشيوعي الإيطالي. فلم تقترح أبداً أي انعطاف نحو اليمين. كما أنها لم تتبنّ مطلقاً ستراتيجيتي لبناء منظمات ديمقراطية على المدى الطويل. إنني لم أكنْ أنتظر الانتخابات القادمة فحسب، بل والتي ستليها وغيرها أيضاً. أما هي فكانت تنظر للأمور من وجهة نظر تكتيكية أيضاً؛ فقد كانت تقول، لماذا نحن نساعد مجموعات تعمل أحياناً، ضد هذه المصلحة الأميركية أو تلك؟ وجلسات الأربعاء كانت غالباً ما تتخللها مناقشات لا نهاية لها حول أهمية مواصلة مساعدتنا لمثل هذه المجموعات التي كانت تبدي بعض التمرد. وموقف السيدة لوس هذا تخطى إطار نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية. ووصل الأمر بها إلى درجة الإعلان بأن أياً من

العقـود الخارجيـة لوزارة الـدفاع لن يعـطى إلى شركـاتٍ إقترع عمـالها لصـالح النقـابـة الشيوعية. بالنسبة لشركة فيات، أعطى هذا التهديد ثماره إذْ أن النقابة الحمـراء سرعـان ما انخفضت نسبة أصواتها من ٦٠ إلى ٣٠٪. لكن الإدارة تـدخلت بعد سنتـين من ذلك وأنشأت «نقابة خاصة بها» أقل ما يمكن أن يقال فيها أنها لم تخدم قضية الديمقراطية في هذه المؤسسة.

ثم ما لبثت أن تفاقمت المعارضة حول قضية أهم بكثـير، هي الوضـع الدستـوري للحزب الشيوعي الإيـطالي ومختلف المنظمـات التي يسيطر عليهـا. إن ماريـو سيلبا الـذي أصبح رئيساً للمجلس، كان قد واجه ردّات فعل عنيفة من الشيوعيين عندمـا كان وزيـراً للداخلية أثناء محاولة اغتيال قائد الحزب بالميرو تولياتي سنـة ١٩٤٨، تقدم بـاقتراح حـول وضع قيود ضد الشيوعيين لأنهم لا يحترمون الدستور. الدوائـر السياسيـة الأميركيـة كانت تؤيد هذا النوع من الإجراءات إذ تعتبرها في الوقت نفسه منطقية وفعالة. لكن سيلبا كان عاجزاً، وحلفاؤه من أحزاب الوسط اليساري الصغيرة كانـوا يعتبرون أن انتهـاج سياسـة اقتصادية واجتماعية ذكيـة هي أفضل رد عـلى الشيوعيـين. والانقسام كـان قويـاً أيضاً في صفوف المسيحيين الـديمقراطيـين. وفي مواجهـة أنصار سيلبـا وافقت مجموعـة (هي الأكثر عدداً) على أفكار الوسط اليساري، ورأت مجمـوعة أخرى أنه من المستحيل اتخاذ مثل هذه التدابير ضد خمس السكان دون إثارة الاضطرابـات، أي الثورة. كنـا لا نزال منشغلين في التخـاصم حول هـذه القضية عنـدما انتخب البـرلمـان الإيـطالي سنـة ١٩٥٥ إلى رئـاسـة الجمهورية ممثلاً عن اليسار الـديمقراطي المسيحي هـو جيوفـاني غرونشي. وانتهـج الحزب بكل وضوح منهج الإصلاحـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة إلاّ أن الأميركيـين أصرّوا عـلى القيود ضد الشيوعيين. عندها، توقف مرة جديدة، برنامجي للمساعدة الـطويلة الأمد إلى المنظمات الديمقراطية حتى اقتراب الانتخابات البلدية، وكان الـوضع قـد أصبح حـرجاً، فاستأنفت عملي من جديد، ووضعت على مقعد سيارتي الفيات الخلفي الملايـين والملايـين من الليرِ، قام أحد عملائي الخارجيين تحت غطاء أنه طالب بتوزيعها في ليلة واحدة.

لقد كشفت سنة ١٩٥٥ النقـاب عن قضية جـديدة أثـارت الإضطراب في الـدوائر السياسية الأميركية لعدة سنوات. الجو الأوروبي تغيّر. فقد انتقلنا من تهديدات ستالين إلى الآمال التي عُلّقت على مشروع مارشال. وفي إيطاليا بالـذات، فإن البـرنامـج الاجتماعي الذي أقرته أحزاب الوسط، بالإضافة إلى التخوف من بقائها إلى الأبد في المعـارضة ولعب دور الشريك الأصغر، دفع القائد الاشتراكي الجديد بيترو نيني إلى الشروع بعملية بطيئة للانفصال عن الشيوعيين. وبكل حذر، أو باهتمام تكتيكي أو خوفاً من إحـداث انشقاق في اليسار يستفيد منـه اليمين فقط، أو أيضـاً لأن كل المـنظمات التي تـدعمه من نقـابات

وتعاونيات ألخ . . كانت تحت سيطرة الشيوعيين، تقدم بيترو نيني بكل حذر على هذه الطريق وبواسطة مجموعة من القرارات الغامضة جداً سرعان ما بدأنا نتساءل ما إذا كان مؤمناً بذلك أو أنه يمارس خدعةً لجعل الشيوعيين يلجأون إلى سياسة الوسط عن طريق وسيط آخر.

كان النقاش يجري بصدد «الانفتاح على اليسار». بالنسبه لأنصار هذا الانفتاح وكنت أنا منهم، كان الناخبون الاشتراكيون يشكلون ١٥٪ من الأصوات، والشيوعيون ٢٠٪، وهذا يشكل خطراً على التحالف الغربي. أما أخصام الانفتاح ولا سيما السيدة لوس فإن بيانات الاشتراكيين كانت غامضة جداً وليس من الممكن اعتبارها ديمقراطية مخلصة. وكانوا متخوفين أيضاً من وحدة الديمقراطيين المسيحيين. وقد تخوف العديد من المراقبين من أن يؤدي حتماً الانحراف نحو اليسار، الناجم عن التحالف مع الاشتراكيين، إلى انشقاق بين الديمقراطيين المسيحيين الذين شكّل جناحهم اليميني حزباً مميزاً قادراً على إنشاء ائتلاف حكومي مع الملكيين والفاشيين الجدد. إنّ هذه المحاولة لو منيت بالفشل، وكان هذا الأمر محتملاً جداً، لأدّت إلى إضعاف الديمقراطيين المسيحيين في مواجهة الشيوعيين، وإلى إسقاط حكومة الوسط، وفتح مرحلة من عدم الاستقرار مماثلة لما كان يحصل في فرنسا.

أما أنا فكنت أعتبر، أنه كان على الولايات المتحدة أن تعِد الإشتراكيين بمساعدة مالية إذا ما قرّروا الانفصال بوضوح عن حلفائهم السابقين. وبالفعل، فإن تبعيتهم الاقتصادية تجاه هؤلاء الحلفاء كانت السبب الأساسي في تردّدهم.

لم يحصل أي شيء من هذا القبيل. وحتى بعد ذهاب كلار بوث لوس في تشرين الثاني ١٩٥٦، استمر خليفتها جيمس دايفيد زلرباخ يطالب بأن يثبت الاشتراكيون أولاً إخلاصهم عن طريق قطع الجسور مع الحزب الشيوعي الإيطالي.

ونظراً لضخامة المبالغ التي كانت في تصرفنا ـ على كل حال لم يكن من المدهش أبداً بالنسبة للميزانية الشاملة لوكالة الاستخبارات المركزية، أن تقلق واشنطن باستمرار بصدد نفقاتنا وتقدم علاقاتنا. إنّ مذكرات خدمة لا تحصى كانت غير راضية من مبلغ المساعدات المالية الموزعة في إيطاليا (التي لم تكن تشكل سوى جزءٍ بسيط من المساعدات الاقتصادية والمالية الرسمية الممنوحة لهذا البلد)؛ كما إن العديدين من المسؤولين في المقر العام كانوا يشكون في أننا نبدّد الأموال في كل اتجاه، وقد تلقيت أكثر من مرة زيارة مسؤولين كبار يطالبوني بتقارير مفصلة. وعلى هذا النحو استقبلت ذات يوم جوزيف كينيدي (والد الرئيس كينيدي) وعضو المجلس الاستشاري للاستخبارات الخارجية). وكان المقر العام قد أبلغني بقدومه من أجل أن أقدم له تقريراً عن نشاطاتنا لكن دون الكشف أمامه عن

أسماء عملائنا. إنّهم كانوا لا يعرفون جو كينيدي الذي لم يجمع ثروته الطائلة عن طريق الاكتفاء بالمعلومات التي كُنّا نريد تقديمها له. وقد حصل لقاؤنا في مكتب جيري. وبلهجة جافة، طلب مني فجأة أن أكشف له عن اسم العميل المسؤول عن العملية التي كنت أحدثه عنها. أمانة مني للتعليمات التي حصلت عليها، قلت كل ما أعرفه عن العميل دون كشف النقاب عن اسمه. لكن كينيدي أصرّ؛ وتمسّك بحقه الاطلاع على أصغر أسرارنا. وحيال تهربي، انتهى به الأمر إلى أن يعلن بلهجة قاطعة، أنني إذا لم أكشفْ له النقاب عن هذا الاسم فوراً، فإنه سيعود إلى واشنطن ويقدم استقالته. عندها تدخل جيري ميلر وسحبني من هذه القضية كاشفاً النقاب عن الاسم الذي كان يطلبه كينيدي.

على كل حال، كان من الصعب تبيان النتائج الملموسة لنشاطنا. لقد كنّا نتتبّع عن كثب أعمال ونشاطات الأحزاب والمجموعات التي نساعدها، والانتخابات البلدية والمنطقية ستكون ميزاناً ممتازاً لقياس التقدم المحتمل لأصدقائنا. لكنني كنت على قناعة تامة باستحالة إصدار الحكم على نشاطنا في المدى القصير. وقيض لي مرات عديدة أن أدافع عن موقفي أمام مسؤولين متشككين: المعركة التي اخترناها كانت عملاً طويل الأجل؛ وحتى نعرف ما إذا كان عملنا سيقدّم الثمار، توجب علينا الانتظار حتى انتخابات سنة ١٩٥٨. عندها فقط يصبح بمقدورنا أن نعرف ما إذا كنا قد استطعنا إحباط تقدم الشيوعيين، وتعزيز الاتجاه لصالح الديمقراطيين المسيحيين.

إن هذه المهمات السياسية للغاية لم تمنعني بالطبع من الانتساب إلى جهاز مخابرات، وأنا من أساطين الاستخبارات. إن عملاءنا الخارجيين، المقربين من قادة مختلف الأحزاب والمنظمات السياسية، كانوا في مركز الحياة السياسية الإيطالية ويعرفون أدقّ أوجهها. ومن أجل تحديد السياسة الأميركية تجاه إيطاليا، كانت هذه المعلومات ثمينة جداً لواشنطن، فهي كانت تكمل عمل جواسيسنا في مكتب العمليات الخاصة الذي كان يتناول النشاطات السوفياتية في إيطاليا، وهذا العمل كان يجري بالتنسيق مع الأجهزة السرية الإيطالية. كان المطلوب من مكتب العمليات الخاصة توفير التقنيات السرية لاختصاصيي الاستخبارات، ومني أنا إجراء الأحاديث في الأروقة، وترويج الإشاعات، وتدبير المناورات السياسية الكلاسيكية في الديمقراطيات البرلمانية. وبين هذين الأسلوبين، وهذين المنهجين، كان من المحتم من وقتٍ لآخر حصول نزاعات.

ذات يوم استدعيت إلى مكتب جيري ميلر. وقد أبلغني أنه يريد أن يعرّفني إلى أحد «الأشخاص» الأميركيين السرّيين جداً، إذ كان عليّ أن أتعاون معه في المستقبل. وفي أحد المقاهي الصغيرة علمت أن الصديق الجديد (وهو لا يزال حتى الآن صديقي) كان قد أتى إلى إيطاليا مع مكتب الاستخبارات الستراتيجية، وأقام علاقات صداقة مع عدد كبير من

المسؤولين السياسيين الشباب، الذين كانوا يعملون في ذلك الحين من أجل بناء نظام جديد. هو أيضاً كان كاثوليكياً، وليبرالياً يجيد اللغة الإيطالية، إذ له عدد كبير من الأصدقاء بين الإيطاليين الذين كان قد ساعدهم على رسم لوحة للمستقبل الذي يريدونه لإيطاليا. وعندما عاد إلى الولايات المتحدة بعد الحرب، بقي على صلة مع الإيطاليين وأيضاً مع بعض قدامى مكتب الاستخبارات الستراتيجية الذين دخلوا فيما بعد إلى وكالة الاستخبارات المركزية، من أمثال جايمس أنغلتون. وبطلبٍ من هؤلاء، قبل أن يقوم من وقتٍ لآخر بزيارة إلى إيطاليا من أجل عقد لقاءات مع أصدقائه القدامى وتقديم تقرير عن آمال ومصاعب الديمقراطيين ـ المسيحيين إلى واشنطن. وعندما اتضح أن المعركة في إيطاليا دخلت مرحلة حرجة، أرسلته واشنطن إلى روما. في البداية حاول جيري أن يقابله هو شخصياً وأن يقيم حاجزاً عازلاً بين هذا «العميل الفائق» وباقي رجال محطة روما؛ إلّا أنه سرعان ما أدرك أن هذا الأمر مستحيل. كان جيري يشغل منصباً رسمياً بارزاً جداً، بوصفه أحد المستشارين الرئيسيين للسيدة لوس، لذا لم يكن من الممكن أن يلتقي هذا الرجل من أجل أن يزوده بمعلومات السفارة، إذ أن ذلك كان سيؤدي إلى انكشاف السر. وبطلب منه، قبلت واشنطن أن يطلعني على الأمر.

إن «شارلي» هكذا كان اسمه الكودي، هو شخصية مرموقة، كلّي التفاني لقضية العالم الحر والولايات المتحدة، وأصدقاءه بارزون ومؤثرون في كل تيارات الديمقراطية المسيحية. وكونه رفيع الثقافة كان يجيد الحديث بسهولة في كل المواضيع. لكن الصداقة القوية التي كانت تربطه بأصدقائه الإيطاليين، كانت تؤثر على الآراء التي تصدر عنه حول أوضاعهم. وكان يضع على المستوى نفسه مميزاتهم الشخصية ودورهم السياسي، معلّقاً عليهم قدراً من الأهمية يفوق الاحترام الذي كان يكنه لهم. إن هذه «النزعة الشخصية» كان من الممكن أن تبقى دون ضرر لو لم تسجل أيضاً لدى كل عملائنا الآخرين الذين يزودوننا بالمادة الأولية «لتحليل» عام عن حالة الشؤون الإيطالية. ولكن سرعان ما تبين أن ذلك خطأ. وكونه يعمل «بمفرده» كان يولد لدى واشنطن الانطباع بأنه يعكس مباشرة الحقيقة بصدد الأحداث والشخصيات في إيطاليا. وكانت تقاريره توجه إلى أعلى المسؤولين في واشنطن، دون أن تخضع لأي معالجة مسبقة. كما لو أن الأمر يتعلق بحقيقة لا تقبل الجدل. وعلمت أيضاً أن وزير الخارجية جون فوستر دالس كان قد استدعى شارلي إلى واشنطن وتنزّه وإياه لمدة طويلة في سيارته من أجل أن يتمكن من تقديم تقريرٍ شفهيّ عن محادثاته مع الشخصيات الرئيسية الإيطالية. وبالطبع فإن هذا النوع من اللقاءات والسرية التامة التي تحاط به كان يعزز نفوذ شارلي الذي كانت تقاريره تصل قبل غيرها، والتي كانت تستوحى من أحاديث مباشرة مع مسؤولين إيطاليين، ويجري تمحيصها من قبل

جيش من الخبراء، في أجهزتنا الخاصة وفي وزارة الخارجية والمقر العام لوكالة الاستخبارات المركزية على حدّ سواء. لقد شرعت تدريجياً بتغيير هذا الوضع الذي كنت أعتبره خطيراً. وبالاتفاق مع واشنطن حول بقاء هوية شارلي سرية جداً، طلبت بإلحاح - وحصلت في النهاية - أن تنقل تقارير إلى كل أولئك الذين يمكن أن يكونوا بحاجة إليها، ابتداءً من السفير شخصياً ومختلف الأجهزة المكلفة بالمقر العام لوكالة الاستخبارات المركزية معالجة المعلومات الخام من أجل أن يقدموا إلى المسؤولين في واشنطن التحاليل القابلة للاستخدام. وعندما كانت واشنطن تتبنى وجهة نظر شارلي، كنت أول من يُبلغ بذلك؛ وعلى هذا النحو كان لدي الوقت الكافي لتلافي المذكرات المتناقضة التي كان يمكن أن تؤدي بأصدقائنا الإيطاليين إلى الاعتقاد بأن السفارة والناطقين الرسميين باسمها يدعون إلى انتهاج سياسة، في حين أن الممثل السري يدعو إلى إنتهاج سياسة أخرى.

إن التقرير السري الذي ألقاه خروتشيف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي والذي ندّد فيه بجرائم ستالين كان مناسبة أخرى للشجار بين «السياسيين» و«المحترفين» في وكالة الاستخبارات المركزية. وبالفعل كانت الوكالة قد طلبت الحصول على نسخة من هذا التقرير على الرغم من نية خروتشيف جعله من أسرار العائلة. كيف يمكن استخدام هذا السلاح الرهيب في المعركة التي يخوضها العالم الحر ضد خلفاء ستالين؟ إن خبراء مكافحة التجسس لجأوا بالطبع إلى السرية والمكائد، وقد رأوا بذلك مناسبة للقيام بعملية هدفها خداع مختلف الأحزاب الشيوعية في العالم، وإشاعة البلبلة في صفوفها، أي جعلها تقف ضد بعضها البعض. لذا طلبوا من محطة وكالة الاستخبارات المركزية في إيطاليا استخدام علاقاتها مع الصحافة من أجل نشر نسخة مزوّرة - ستزيد حتماً من الشكوك والحقد بين «الأحزاب الشقيقة» - لنص تقرير خروتشيف والقول إنه تم الحصول عليها من مصدر إيطالي. لكن في وكالة الاستخبارات المركزية كان هناك رؤوس سياسية كبيرة، وقبل القيام بعملية النشر هذه، كان آلن دالس قد سلّم إلى وزارة الخارجية النص الحقيقي الذي سلّمته بدورها إلى النيويورك تايمز. وبالطبع فإن نشر التقرير على النطاق العالمي كان أكثر فعالية، لأن البعض كان سيتساءل بأية وسيلة حصلت هذه الصحيفة الإيطالية السوداء على خطاب سرّي جداً للقائد السوفياتي.

إن النتيجة الأكثر مأساوية والأكثر أهمية لتقرير خروتشيف كانت إنتفاضة المجر سنة ١٩٥٦، التي أغرقتها الدبابات الروسية بالدم. ومع أني لست من أنصار التقليل من الاعجاب الكبير والحزن الكبير اللذين شعرنا بهما تجاه المناضلين المجريين في سبيل الحرية، إلّا أنّ محطة روما لوكالة الاستخبارات المركزية، شكّلت لها هذه الأحداث مناسبة دعائية رائعة. إن خبث المزاعم الشيوعية، ووحشية الأساليب السوفياتية، والطابع العابر

والمخادع «لجنة الشغيلة» انكشفت أمام عيون العالم الحر. وفعلت وكالة الاستخبارات المركزية وحلفاؤها كل ما في وسعها من أجل إبراز ذلك. ففي إيطاليا، وزعت في كل المدن آلاف الملصقات وملايين المنشورات، وعقدت مئات الاجتماعات العامة ونظمت حملة قومية من أجل استقبال وإسكان اللاجئين. إن الحملة الفرنسية ـ الإنكليزية ضد السويس لفتت انتباه الرأي العام العالمي، أما في إيطاليا فإن الدرس المستخلص من الانتفاضة المجرية لم يذهب أدراج الرياح.

وكان ذلك بالنسبة لوكالة الاستخبارات المركزية فترة تدريب مريرة. فمنذ إنشاء مكتب التنسيق السياسي بقيادة فرانك ويسنر، كان للوكالة ـ أو أنها كانت تعتقد ذلك ـ مهمة شبه عسكرية لمساعدة مجموعات المقاومة، على غرار ما كان يفعل مكتب الاستخبارات الستراتيجية. ففي كل مكان يقاتل فيه الناس الكُليانية الشيوعية، كان على وكالة الاستخبارات المركزية أن تتدخل، وقد حاولت أن تفعل ذلك في ألبانيا، وكوريا، والصين. إنني لم أكن قد أصبحت مخولاً الاطلاع على أسرار المقر العام في ذلك الحين، لكنني أعرف بالتأكيد اليوم أن وكالة الاستخبارات المركزية لم تلعبْ أيّ دورٍ في قيام الانتفاضة المجرية، على عكس ما كان يزعمه الشيوعيون وقتها. ولكن ما إنْ قامت الانتفاضة، لم يكن هناك أي مجال للشك في أن ويسنر وغيره من المسؤولين في إدارة التخطيط كانوا يملكون أسلحة، ومعدات ووسائل لوجيستية ضرورية لمساعدة المنتفضين، وكانوا على استعداد للقيام بذلك. إن الإمكانيات شبه العسكرية التي كانت في حوزة الوكالة كانت معدة بالضبط لمثل هذا النوع من العمل. ويمكن القول بأن هذا الأمر كان ممكناً دون توريط الولايات المتحدة في حرب عالمية ضد الاتحاد السوفياتي.

إلّا أن الرئيس أيزنهاور قرّر غير ذلك. إن آخر الشكوك حول سياسة واشنطن في هذا المجال أزيلت إلى الأبد. فالولايات المتحدة التي عقدت العزم على إبقاء السوفيات ضمن منطقة نفوذهم، لم تتدخّل داخل منطقة النفوذ هذه، مهما كان الوضع مأساوياً. ونتيجة لذلك، لم تحصل المجر على أية مساعدة من وكالة الاستخبارات المركزية. المحافظة على الوضع القائم، ولكن دون «تحرير» هكذا كانت، وهكذا بقيت سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه أوروبا الشرقية.

كان ويسنر في فيينّا في نهاية الانتفاضة، ثم انتقلَ إلى الحدود المجرية، لمشاهدة هروب المجريين أمام المدافع السوفياتية، دون أن يستطيع فعل أي شيء لهم. ومن هناك ذهب إلى روما بزيارة روتينية وأدرك الجميع أنه كان على حافة انهيار عصبي. وبعد ذلك بقليل استقال لأسباب صحية وخلفه ريتشارد بيسيل. ولم يكتب الشفاء لويسنر، وعلى غرار وزير الدفاع جيمس فورستال. انتهى به الأمر إلى الانتحار، وكان ضحية وقائع الحرب

الباردة.

ومع الانتخابات العامة في سنة ١٩٥٨، أصبح بالإمكان أن نعرف ما إذا برنامجنا السياسي الإيطالي قد أثمر. وكانت النتائج معتدلة، وهو أفضل تقليد سياسي إيطالي. فقد ربح الديمقراطيون المسيحيون أكثر من ٢٪ بقليل بالنسبة لسنة ١٩٥٣، وحافظ الشيوعيون على ٢٢٪ وهي النسبة التي حصلوا عليها في ذلك الحين، وحافظت أحزاب الوسط الثلاثة الصغيرة على وضعها دون تغيير يذكر، أما خسائر اليمين فكانت كبيرة وكذلك النجاحات التي أحرزها الاشتراكيون. ومن جهة فإن جهود إعادة التنظيم التي بذلها منذ سنة ١٩٥٤ أمنتوري فنفاني على رأس الديمقراطية المسيحية أحرزت النجاح والتقدم، الذي سجله الاشتراكيون، الحلفاء المحتملون للديمقراطيين المسيحيين بعد انفصالهم عن الشيوعيين، كل هذا كان حجة إضافية لصالح الانفتاح على اليسار. ومن الجهة الأخرى، فإن عدم وجود قوانين معادية للشيوعية، أظهر فعالية الماكينة التنظيمية للحزب الشيوعي الإيطالي إذ استطاع المحافظة على نفوذه الانتخابي على الرغم من تقرير خروتشيف والانتفاضة المجرية. إن التقدم الذي أحرزته الديمقراطية المسيحية كان بصورة أساسية نتيجة لخسائر اليمين، وكان حلم الاشتراكيين توجيه الناخبين الإيطاليين نحو اليسار، بشكل يؤدي إلى إضعاف الوسط قبل عقد تحالف جديد ـ إنطلاقاً من مركز قوة هذه المرة ـ مع الشيوعيين. إن المسؤولين في واشنطن الذين كانوا يتولون النفقات، كانوا يفضلون نتائج أكثر حسماً. فلم يقتنعوا أبداً بنجاح أو فشل جهودنا. وأعتقد أنا، من وجهة نظر ستراتيجية طويلة الأجل أن ذلك كان نجاحاً بالنسبة لتعزيز الوسط. إن المبالغ التي أنفقت في العمل السياسي المباشر كانت تؤيد بشكل مناسب المقارنة مع المبالغ الأكبر بكثير للمساعدة الاقتصادية والعسكرية. وأظهرت هزيمة اليمين أن النضال ضد الشيوعية سيسلك طرقاً ديمقراطية وليس طرق العودة إلى الفاشية. وبغياب كل مساعدة من جانبنا، أظهرت نجاحات الحزب الاشتراكي أنّ عدداً من ناخبي اليسار قد اجتذبه شكل ديمقراطي من أشكال الاشتراكية. وباختصار، فإن الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين كانوا قادرين، لو عرفوا كيف يتحالفون بفعالية، على توطيد الديمقراطية الإيطالية وإلغاء المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تمهد للميول الكُليانية للمتطرفين من اليمين واليسار.

لقد أصبحنا نعرف اليوم أن ذلك كان خطأ وأن الفرص الضائعة على الرغم من دخول بيترو نيني إلى الحكومة سنة ١٩٦٣، والروح الجديدة التي أشاعها البابا يوحنا الثالث والعشرون في الكنيسة أدت إلى الوضع الراهن من «الحل التاريخي» وإلى قوة للحزب الشيوعي الإيطالي، التي أثار تحولها إلى «الأورو شيوعية» المزيد من الأسئلة والقليل من الأجوبة.

بالنسبة لي، كانت سنة ١٩٥٨ على كل حال نهاية مهمتي في إيطاليا. ففي سنة ١٩٥٦ كنت قد تلقيت برقية من المقر العام تقترح نقلي إلى جنوب شرقي آسيا. وبالاتفاق معي، طلب جيري ميلر إبقائي في منصبي في روما، إذا أمكن، حتى الانتخابات العامة. لكن لم يعدْ هناك أي شيء يشدني وطلبت أنا شخصياً الذهاب. فلم يكن لدي أية فكرة عن مكان معين، إلّا أن إقامتي في الصين خلال طفولتي تركت لدي توقاً غامضاً إلى هذه المنطقة من العالم. وباختصار، كنت على استعداد للذهاب إلى أي مكان يرسلوني إليه. وبالصدفة ودون أي حذر حصل أن ذهبت إلى سايغون. ولم يساورني أي شك البتة في أنني سأبدأ على هذا النحو مرحلة امتدت على أكثر من ١٥ سنة من المشاركة في إحدى التجارب الأكثر مأساوية في تاريخ أميركا: حرب الفيتنام.

٥ ـ القرى الستراتيجية في الفيتنام

عندما وصلنا إلى سايغون سنة ١٩٥٩، أثناء عيد رأس السنة الفيتنامية، وبعد إقامة بضعة أشهر في واشنطن كرستها لدراسة الوضع الفيتنامي كانت الحرب لم تندلعْ بعد، والمنظر الذي امتد أمام عيوننا كان هادئاً وسلمياً بصورة بارزة. فالدراجات كانت تملأ الشوارع الجميلة، والأسواق تضجّ بالحياة. إلاّ أن هذا السِلم وهذا الهدوء كانا مخادعينْ، كما يحصل قبل هبوب العاصفة.

أقل من ٥ سنوات كانت قد مرت على سقوط دِيانْ بِيانْ فُو، واتفاقات جنيف، التي تمّ التوقيع عليها سنة ١٩٥٤، أقرّت الهزيمة الفرنسية وقسمت البلاد بين الحكومتين المتخاصمتين، هو شي منه في الشمال، ونْغُودِين دْيِيم في الجنوب. وانتقل ٩٠ ألف شيوعي من أصل جنوبي إلى الشمال في حين أن حوالى ٩٠٠ ألف شمالي، من الكاثوليك بصورة خاصة، رحلوا في الاتجاه المعاكس. وكانت الاتفاقات تنص أيضاً على إجراء انتخابات عامة في سنة ١٩٥٦ من أجل إعادة توحيد البلاد.

لم يكنْ هناك أي مجال للشك في أن الطرفين كانا يتوقعان استئناف الحرب. وقد ترك الشيوعيون الذين انسحبوا من الجنوب، شبكة مكونة من ٥ آلاف إلى ١٠ آلاف شخص من الكوادر والمناضلين، وأُخْضِعَ سكّان الجنوب الذين انتقلوا إلى الشمال للتدريب كقادة عتيدين لحرب العصابات. في ما يتعلق بوكالة الاستخبارات المركزية غادر إدوارد لانسدال الفيليبين وانضم إلى صديقي القديم في عمليّة جدبورغ، لوسيان كونين، الذي أمضى ما تبقى من الحرب العالمية الثانية في الهند الصينية مع مكتب الاستخبارات الستراتيجية، وبالتعاون في ما بينهما، حاولا بناء النوع نفسه من الشبكات السرية من أجل النضال ضد نظام هوشي منه في الشمال. لكن كل ذلك، سواء في الشمال أم الجنوب، لم يكن ذا شأن. إن لانسدال وكونين كانا وراء بعض الاضرابات التخريبية قبل التوقيع على اتفاقات جنيف، لكن الشبكات التي كانوا قد بنوها، دمرتها هانوي في غضون بضعة أشهر. أما التنظيم السري للشيوعيين في الجنوب، الذي أصبح يعرف فيما بعد

بالفيتكونغ، كان في حالة سبات. لقد كان هوشي منه ورفاقه منهمكين في توطيد سلطتهم وبناء نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي وفقاً للأيديولوجية الشيوعية، من أجل الانطلاق في الحرب ضد الجنوب. على كل حال، كان هوشي منه على اقتناع من أن الاقتصاد سيواجه مصاعب. وكان يفكر بوضع يده على جنوب الفيتنام بالوسائل السلمية ـ انهيار نظام سايغون من الداخل وإعادة توحيد البلد في الانتخابات المتوقعة في سنة ١٩٥٦.

في سنة ١٩٥٤ كان العديد من الناس يفكرون بهذا الشكل. فحكومة سايغون كانت ضعيفة ومزعزعة، وسلطة ونفوذ دييم لم تصل أبداً إلى أبعد من أسوار القصر الرئاسي. وفي الخارج، بالإضافة إلى الشيوعيين، كان يصطدم بعدد كبير من المجموعات المنشقة. وكذلك هناك مذاهب دينية مسلحة ـ كاوداي وهوا هاو ـ كانت متمرّدة دائماً، وعصابة حقيقية، أنصار بينه كسُوْيْنْ، سيد شرطة سايغون، كان يتحدى الرئيس علناً. أما الجيش وموظفو الإدارة، اللّذين بنتهما فرنسا، كانا يخضعان للنفوذ الفرنسي، والفرنسيون كانوا ألَدّ أعداء دييم. إذن لم يكن باستطاعة دييم أيضاً الاعتماد على دعم الجماهير الشعبية: وكموظف كبير في الأمبراطورية، كاثوليكي، لم يكن يتمتع بثقة سكان في معظمهم بوذيين. فسنده الوحيد كان نزعته القومية التي أدت به إلى المنفى في أثناء الوجود الفرنسي.

ولا شيء يدعو للدهشة في مثل هذه الظروف أن لا يؤمن أحد (حتى هو شخصياً) بإمكانية انتصاره في الانتخابات ضد الشيوعيين سنة ١٩٥٦. وقد جاء في تقرير لأجهزة الاستخبارات الأميركية بتاريخ آب ١٩٥٤: «من الممكن تماماً أن يستطيع الفرنسيون والفيتناميون، بمساندة حازمة من الولايات المتحدة ودول أخرى، إقامة نظام متين في الفيتنام الجنوبية، إلّا أننا نعتقد أن حظوظ سلوك الأحداث هذا الاتجاه ضئيلة جداً وأن الوضع سيستمر بالتدهور تدريجياً خلال السنة القادمة».

في النهاية انتصر دييم. فقد استطاع عزل أخصامه واستفردهم. وقبل كل شيء عزز سلطته على الجيش إذْ طهّره من العناصر المؤيدة للفرنسيين، إبتداء من رئيس هيئة الأركان وأبدله بأحد رجاله. ثم وضع حدّاً للمساعدة العسكرية التي كان يحصل عليها من فرنسا، واستقبل مكانها ٣٥٠ ضابطاً ومدرباً من المجموعة الاستشارية للمساعدة العسكرية الأميركية. وفيما بعد خلال سنة ١٩٥٥ سيطر على شرطة سايغون وتغلب على عصابة بينه كسويْن، ثم عزل، وفتت وتحدى الجيوش الخاصة التابعة للكاوداي وهوا هاو. عندها أصبح قادراً على تنظيم استفتاءٍ من أجل خلع الأمبراطور باوداي وتحويل الفيتنام إلى جمهورية برئاسته. وأخيراً، دبّر انتخاب جمعية وطنية فيتنامية جنوبية، ترفض رسمياً الانتخابات العامة لسنة ١٩٥٦ من أجل إعادة توحيد البلاد

والأمر الذي لا يقبل الجدل هو أنه مقابل كل ذلك حصل ديم على المساعدة الأميركية الاقتصادية والعسكرية على حدّ سواء، وكذلك على الدعم السياسي من الرئيس أيزنهاور، الذي رأى بشخصه حصناً منيعاً ضد التوسع الشيوعي في آسيا. إن النزوح المأساوي للاجئين الكاثوليك من الشمال وفّر لديم الذي يتمتع بعطف الولايات المتحدة، الدعمَ من قبل الكاردينال سبلمان. وحصل بالطبع على دعم وكالة الاستخبارات المركزية. وأغدق عليه إد لانسدال النصائح السياسية (التي ندّد بها غراهام غرين في «الأميركي الهادىء») واشتركت محطة سايغون في تدريب حرسه الخاص وفتحت له الطريق للوصول مباشرة إلى الشقيقين دالس، وزير الخارجية جون فوستر ومدير وكالة الاستخبارات المركزية آلن في واشنطن. إن القسم الأكبر من هذه المهمة أتمه ديم بنفسه؛ فقد استطاع أن يبدي الحزم والعناد الذي لا يتزعزع أثناء الأزمات، ورفض كل الحلول ووضع شجاعته وجرأته في خدمة النزعة القومية المتطرفة المعادية للشيوعية. وفي سنة ١٩٥٨ بعد أن تخلّصَ من معارضيه، إنطلق في برنامج واسع لتطوير بلاده. أعاد بناء شبكة الطرق، وزاد من عدد المدارس الريفية، وقضى على الملاريا عن طريق الـ .D. D. T وازداد إنتاج الأرز، وأخذت الصناعة الخفيفة بالنمو في ضواحي سايغون.

وقد تبين على الرغم من هذه النجاحات أن نهج ديم كان ضعيفاً، وأن هذا الضعف أخذ يصبح حرجاً على مر الزمن. فالمساعدة الأميركية مثلاً، ألقت ظلالاً على نزعة ديم القومية وأتاحت للشيوعيين بأن يظهروا وحدهم بمظهر القوميين الحقيقيين، إذ أنهم هم الذين طردوا الفرنسيين، ويزمعون إخراج كل الأجانب من الأراضي الوطنية. ومهما بدا ذلك متناقضاً فإنه يفسر عدداً من المصاعب التي اعترضت الأميركيين في علاقاتهم مع ديم ومختلف أعضاء حكومته: حاول هؤلاء الأخيرون مقاومة الأميركيين من أجل هدف واحد هو إثبات استقلاليتهم ولو أمام نظرهم الخاص. والعائق الثاني، الحكم الاستبدادي الذي نشأ خلال السنوات الأولى من الأزمة والفوضى جعل من ديم ديكتاتوراً. وكان أعضاء المعارضة بنظره غير مسؤولين أو مخادعين، وأمام الخطر المميت الذي يشكله الشمال على الدولة الجديدة السريعة العطب، رفض دائماً أن يتخلى لهم عن جزء من السلطة. وكطاغية أراد أن يقود شعبه على طريق التطور طوعاً أو بالقوة. لذا، استخدم الإدارة التي بناها المستعمر الفرنسي السابق. وكان يأمل بإجراء إصلاحات عليها شيئاً فشيئاً عن طريق توظيف كوادر تخصّصت في الولايات المتحدة. إن الفراغ السياسي الذي نشأ من هذا الموقف في سايغون، شغلته جزئياً بعض مجموعات المعارضة الصاخبة، والمظاهرات الجماهيرية التي كانت تدبرها الحكومة بانتظام من أجل تملق الرئيس. لكن المؤامرات والإشاعات كانت تجري على قدم وساق، وكانت تنسب كلُ أنواع الدسائس

بصورة خاصة إلى شقيق دييم، نغودين نهو، وإلى زوجته، وإلى الأجهزة السرية التي كانت متفانية في سبيلهم.

وكانت هناك أمور أكثر خطورة. ففي الأرياف شغلت هذا الفراغ شبكات شيوعية. وبما أن نظام دييم لم ينهار كما كان متوقعاً وانتخابات سنة ١٩٥٦ لم تحصل، بدأت هذه الشبكات تنشط شيئاً فشيئاً في سنتي ١٩٥٧ و١٩٥٨. فكانت مجموعات دعائية تأتي لعقد محاضرات مسائية في القرى، وأخذت مجموعات من رجال العصابات تشن هجمات على ممثلين منعزلين للحكومة وتقتلهم، في حين كان المدربون يأخذون الشبان إلى الأحراج من أجل تدريبهم سياسياً وعسكرياً. ومن الآن فصاعداً، كانت المعركة في سبيل الاستقلال قد بدأت بالنسبة للشيوعيين ضد الأميركيين وزمرة دييم الذين حلوا محل الفرنسيين المنهزمين. لكن بالطبع لم يكن الأمر قد أصبح حرباً بعد، لأن البرنامج الحكومي الإنمائي لم يُعرقَل، والحياة في المدن لم تمسّ.

هكذا كان الوضع عندما وصلت سايغون سنة ١٩٥٩. وضع هادىء إلى حدّ ما مما جعلني أذهب برفقة عائلتي دون أي قلق. لقد قطنّا في دارة جميلة تعود للحقبة الاستعمارية، إلى جانب جادة تظللها الأشجار، بالقرب من القصر الرئاسي. المنزل كان واسعاً، تحيط به حديقة رائعة الجمال، ومتوفرة فيه كل وسائل الراحة. إن أولادنا الأربعة ـ الخامسة كريستين، ولدت في السنة التالية في سايغون ـ سجلوا في مدارس فرنسية وأميركية. وقد انتسبنا إلى نادٍ رياضي، حيث كانت العائلة تجتمع أسبوعياً لتناول الطعام بالقرب من حوض للسباحة. وكانت بربارة تقوم بكل أنواع النشاطات مع زوجات الديبلوماسيين ومختلف الجمعيات النسائية الفيتنامية. غالباً ما كنّا نتناول طعام الغذاء في شولون، الحي الصيني في سايغون الذي يوجد فيه أفضل مطاعم صينية في العالم، وفي نهاية الأسبوع كنّا نذهب في نزهة إلى مزارع المطاط أو إلى شاطىء البحر. لقد عشنا حياة غريبة آمنة أروع وأكثر راحة من حياتنا في روما.

مهمتي بالذات كانت شيقة جداً لكنها لم تكنْ أكثر خطراً أو مأساوية. إن انتقالي إلى قسم الشرق الأقصى في وكالة الاستخبارات المركزية جعلني أتعرف إلى جو آخر، وتقليد آخر. وكان ديسموند فيتزجيرالد قد ترأس للتو هذا القسم وطبعه بطابعه. فهو متحدر من عائلة نيويوركية ممتازة، كان قد خدم في الصين خلال الحرب العالمية الثانية كضابط اتصال لدى القوات الصينية. وما أن أنشىء مكتب التنسيق السياسي، حتى دخل إلى وكالة الاستخبارات المركزية التي عمل لها في اليابان والفيليبين. لقد كان ذا شأن كبير في واشنطن ولديه في آسيا جيش حقيقي من الشخصيات المثيرة للإعجاب، إبتداء من «الأميركيين البشعين» أمثال لانسدال، وهم متحدون مألوفون

للمخاطر، حتى الطلاب الهادئين المفعمين بالنزعة الشرقية. البعض منهم تربى في الصين وشارك في القتال بين ماو وتشانغ كاي ـ تشيك، أو فيما بعد، في أزمة مضائق تايوان. والبعض الآخر كان قد شارك في النضال المظفر ضد الهوك بالاهاب في الفيليبين، وغيرهم أيضاً في التمرد الفاشل ضد سوكارنو في أندونيسيا، وأخيراً منهم من كان قد تعاون مع الإنكليز في النضال الطويل، الذي كان يقترب من نهايته المظفرة، ضد الشيوعيين في ماليزيا. جميعهم تقريباً شاركوا في حرب كوريا، كما ان عدداً كبيراً منهم تدخّل في نظرية الانقلابات والانقلابات المضادة التي تميزت بها الحياة السياسية في تايلاند، ولاوس وبيرمانيا. وقد جعلت منهم هذه التجارب فريقاً لامعاً من العملاء، متكيّفين بشكل رائع مع النسق الآسيوي، معتادين على الوجود الدائم للعنف المكشوف أو السري، وعلى المؤامرات، والرشوة التي تميزت بها هذه الأنظمة الاستبدادية والمتخلفة.

إن البريدج دوربرو، الذي تعرفت إليه في روما حيث كان مساعداً للسيدة لوس، أصبح سفيراً في سايغون، يعاونه جوزف ميندينهال كمستشار سياسي، وآرثور غارديتر، رئيس بعثة وكالة الإنماء الدولية. وكان من المفترض أن يقود كل النشاط الأميركي في جنوب الفيتنام، لكن في تلك الفترة لم يكن من الممكن إغفال الأهمية التي ترتديها المهمة العسكرية. فمنذ حرب المحيط الهادىء حتى حرب كوريا، أصبح للجيش والبحرية وجود ونفوذ كبيرين في آسيا. كما أن الـ ٣٥٠ رجلاً من المجموعة الاستشارية للمساعدة العسكرية، بقيادة الجنرال صموئيل ليامز الملقب «بسام الشرير» كانت تتمتع بنفوذ كبير داخل الجالية الأميركية في سايغون وواشنطن على حدّ سواء. وبالمقارنة مع ذلك تبدو مهمة وكالة الاستخبارات المركزية وكأنها حصرت بدور أقل شأناً نسبياً.

رئيس المحطة كان نيك ناتسيوس، أميركي من أصل يوناني، كله حيوية ونشاط، خدم مع مكتب الاستخبارات الستراتيجية في إيطاليا، ثم بعد الحرب، في اليونان مع وكالة الاستخبارات المركزية. كان قائداً مرموقاً للرجال يثير التفاني الذي لا يتزعزع بين الأربعين شخصاً الذين بقيادته. وكنت مساعده. إن الفعل الأوروبي لم يصلْ إلى سايغون حيث من جهة لم يكن هناك وجود لمكتب العمليات الخاصة (أصبح يعرف باسم الإستخبارات الخارجية)، ومن الجهة الأخرى لمكتب التنسيق السياسي (أصبح يعرف باسم النشاط السري). ومهما بدا ذلك متناقضاً، فإن مجموعة المحطة كانت مؤلفة من الاستخبارات الخارجية على الرغم من تقليد الشجاعة في الأعمال شبه العسكرية والعمليات السياسية التي تميز بها قسم الشرق الأقصى. وانقسمنا إلى فئتين: الأولى «للاتصال» والأخرى «للعمليات الوحيدة الجانب».

إن عملاء الفئة الأولى كانوا، كما تشير إليهم تسميتهم، مكلفين الاتصال

بالسلطات المحلية ولا سيما مع الأجهزة السرية لجنوب الفيتنام. وكانت مهماتهم تكمن بصورة رئيسية في تبادل، وتنسيق وتحليل الاستقصاءات المتوفرة حول الجهاز الشيوعي ونشاطاته في الجنوب والشمال على حدّ سواء، والتحقيق مع اللاجئين من الشمال ومع كوادر الفيتكونغ المعتقلين في الجنوب، وتحصين تقنيات التجسس ضد الشيوعيين، وبصورةٍ خاصة تسهيل تسلل العملاء إلى شمال الفيتنام. ومن أجل تنفيذ هذه المهمات، كان عملاؤنا بحاجة لتغطية، إذ كانوا يعملون علناً تقريباً في مكاتب وكالة الاستخبارات المركزية في السفارة، وفي وكالة الإنماء الدولية، وفي المجموعة الاستشارية للمساعدة العسكرية.

أما العمليات الوحيدة الجانب، فقد كانت تكمن في الاتصال، وإقامة علاقات دائمة، مع تشكيلة المجموعات السياسية التي كانت تعمل علناً أو سراً على حدّ سواء، ابتداء من الملل المتعصبة وعصابات اليمين، حتى الليبيراليين اليساريين المعارضين لدييم بسبب استبداديته وأساليبه المعادية للديمقراطية. وبالطبع، فإن التغطية القوية كانت ضرورية في هذا القسم، لذا كان معظم عملائنا يشغلون كل أنواع المناصب في الجالية الأميركية: موظفون في وكالة الإنماء الدولية، وديبلوماسيون، وحتى رجال أعمال. وكانوا يجندون و«يستغلون» عملاء فيتناميين من المجموعات التي كانوا مكلفين مراقبتها. وفي هذا القسم أو ذاك كانت مهمة عملاء وكالة الاستخبارات المركزية القيام بالاستقصاءات. فلم يكن هناك أي عميل مكلف القيام بعمل معيّن سري أو شبه عسكري، أو سياسي، أو دعائي أو غيره. لكن من الصحيح أنه لدى تعليم تقنيات الوكالة إلى موظفي الأجهزة السرية الفيتنامية، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تعزز وضعهم في مواجهة خصومهم الشيوعيين (وأحياناً غير الشيوعيين).

إن أول مشكل برز أمامي كان يوم وصولنا وفوراً على الطريق من المطار إلى المدينة. فزوجة العميل الذي أتى لانتظارنا في السيارة أوقفته ونحن في الطريق إلى المدينة لتبلغه أن رسالة عاجلة تنتظره في مكتبه: أزمة خطيرة وقعت في كمبوديا. إن حياد الأمير نورودوم سيهانوك، الذي اعترف قبل ذلك ببضعة أشهر بالصين كان أمراً ممجوجاً بنظر التايلانديين والفيتناميين الجنوبيين. فكانوا يعتبرونه «غواصة» وعميلاً متقدماً للشيوعية في المنطقة، وبمساعدة جنرال من هيئة أركانه دبروا انقلاباً ضده.

إن وكالة الاستخبارات المركزية كانت على علم بالطبع بهذا الأمر عن طريق عملائها «الأحاديي الجانب» وفعلت كل ما بوسعها لردع المحرضين على هذه المغامرة، إذ كنا نعتبر أن مصيرها الفشل وهدفها الوحيد هو المزيد من التعقيد في قضية العلاقات مع سيهانوك. ولكي تكون الوكالة على علم بكل ما يحاك، قامت بتجنيد عميل من هيئة

أركان الجنرال المتمرد، وزودته بجهاز لاسلكي. ولقد رفض حلفاؤنا الانصياع وانتقلوا إلى العمل. وكما كان متوقعاً، منيوا بالفشل وألقى سيهانوك القبض على عميلنا وجهازه اللاسلكي. وقد أقنعته هذه الحادثة، بأن وكالة الاستخبارات المركزية متورطة بالمؤامرة التي دبرت ضده. وعلى هذا النحو بدأ «حربه ضد وكالة الاستخبارات المركزية»، وهذا بالتالي عنوان لأحد كتبه. لقد كان ذلك بالنسبة لي درساً حيوياً: إنه من الأسهل الحكم على «مظاهر» عملياتنا وليس على طبيعتها الحقيقية، التي غالباً ما يصعب فهمها من الخارج. وهناك عدد من المغامرات الفاشلة اللاحقة للوكالة لم يكن لها أسباب أخرى.

بعد تلك الأزمة، عادت الأمور إلى مجراها، واستطعت أن أكرّس الأشهر الأولى من اقامتي للاطلاع في آن على الوضع في الفيتنام وعلى الحالة النفسية وأساليب العمل الرائجة في عملي الجديد. إن نيك ناتسيوس كان يعلق أهمية كبرى على تجنيد ثم «مراقبة» العملاء. وكان يهنىء رسمياً كل من يستطيع من معاونيه العثور على مجند جديد يأتي به إليه للتوقيع على عقد وفقاً للأصول المتبعة. لذا قرّرت تجربة حظي في هذا المجال. إن أحد الذين كلفت الاتصال بهم من الفيتناميين كان رجلاً سياسياً صاعداً يقف تقريباً في منتصف الطريق بين ممالقي دييم وبين معارضيه الأكثر حزماً. وقد أجريت معه سلسلة من الأحاديث الرزينة تعمّدت خلالها توجيه الحديث نحو المصلحة التي تؤدي إلى اطلاع الولايات المتحدة بشكل صحيح على ما يجري في الفيتنام، نظراً للنفوذ الذي تمارسه في ذلك البلد. أليس من الأفضل الحصول على هذه المعلومات من رجال نزهاء، وحريصين على خير وطنهم وعلاقاتهم مع الولايات المتحدة؟ بالطبع، إن مثل هذا التعاون إذا ما تحقّق، فإنه سيبقى سرياً لتلافي ردود فعل محتملة مِنْ قبل خصوم سياسيين. وقد بذلت كل جهد حتى قَبِل التوقيع على «عقد» وأصبح «رسمياً» أحد عملائنا، أمام ابتهاج نيك ناتسيوس. بالنسبة لي، كنت سعيداً كوني استطعت أن أُظهر له مقدرتي على القيام بهذا النوع من المهمات الجديدة التي لم أمارسها من قبل. وتطلب الأمر بعض الوقت كي أتخلص من هذا الرأي الجديد المسبق وكي آخذ بعين الاعتبار الأهمية الفعلية الضئيلة لهذا النوع من قصاصات الورق. ومن الأفضل الحكم على عميل تبعاً لكمية ونوعية المعلومات التي يقدمها! فلا شيء يضمن (إن لم يكن حدسي. . .) أن لا يذهب إلى الحكومة ويطلعها على اقتراحي. عندها ستتعرض علاقاتي مع المسؤولين الفيتناميين لمخاطر كبيرة. بالطبع، إن عمل التجنيد كان من الأفضل تركه على عاتق عملائنا «الأحاديي الجانب» الذين يمكن إنكارهم عند وقوع حادث. وبالنسبة لي كان من الأفضل، ومن بعيد، أن أقيم علاقات ثقة وصداقة مع الرسميين الذين أتحدث إليهم.

أوجه أخرى من مهمتي استرعت انتباهي. كنت أحاول السفر كلما كان ذلك ممكناً

حتى أتعرف إلى معالم البلد. وعلى هذا النحو، رافقت وفداً برلمانياً في جولة تفتيشية في المناطق، حيث قرّرت الحكومة توطين مجموعات اللاجئين من الشمال في مناطق نامية. وذهبت بسيارتي أيضاً إلى أقصى جنوب البلاد، حيث حضرت تدشين مدرسة في قرية بين المستنقعات في الدلتا. وخلال نزهة مع العائلة ذات يوم أحد زرنا مدينة الكاوديين المقدسة وقطعنا جزءاً من طريق «الأميركي الهادىء». وبرفقة إبني جوناثان، ذهبت إلى هوي بالقطار، ومنها إلى الحدود اللاوسية بواسطة الطريق رقم ٩، والمنطقة المنزوعة السلاح حيث شاهدت علم الشمال يرفرف على الجانب الآخر من أحد الجسور. .

إن أسوأ المخاطر التي واجهتنا خلال هذه الرحلات كانت ثقوب في عجلات السيارة، أو انحراف غير خطير عن الطريق و. . . نمور كان يُقسم الأولاد على سماع زئيرها في الأدغال. وذات يوم شاهد ابني كارل كلب بحر كبير يدور حول الزورق الذي استأجرناه للقيام برحلة صيد للأسماك مقابل جزيرة فوكوك. وإلى جانب لذة اكتشاف المناظر الرائعة، تعرفت بصورة أفضل إلى حياة الشعب الفيتنامي وبدأت أمارس كل ما علمني إياه أستاذ خاص في اللغة الفيتنامية خلال زيارات منتظمة إلى منزلي.

لكن مصلحتي الشخصية، وماضي وتنشئتي دفعتني بالأحرى إلى تكريس وقتي لتعميق المعرفة التي كانت لدي عن الحكومة الفيتنامية وعن الاتصالات التي كانت لي بصورة خاصة مع شخصياتها الثلاث الرئيسية: دييم شخصياً، وشقيقه نغودين نهو، وزوجة هذا الأخير السيدة نهو. ولأسباب تتعلق بالبروتوكول، كانت العلاقات المباشرة مع دييم محصورة بالسفير دوربرو، في حين أن رئيس محطة وكالة الاستخبارات كان يكرس وقته لنهو. إلاّ أن ناتسيوس، الذي كان يتوقع نقله في مستقبل قريب، قدمني شخصياً إلى نهو، وفضلاً عن ذلك ما لبثت الصدف أن وفّرت لي صلة بزوجته.

قبل وصولي ببضعة أشهر، كانت السيدة نهو قد استطاعت أن تفرض على البرلمان «قانوناً جديداً للأحوال الشخصية». وقد ألمحت الصحف إلى أن الهدف الرئيسي كان اعتماد حظر الطلاق الكاثوليكي في القانون الفيتنامي من أجل منع طلاق شقيقتها. ومن أجل إظهار هذه السيئات بمظهر عادل، رغبت في ترجمة القانون إلى الإنكليزية من أجل توزيعه على مختلف المنظمات النسائية الدولية. وبعد أن كشف لها زوجها أنني محام سابق، طلبت مني مساعدتها في هذه المهمة. لذا كنت أقضي العديد من فترات بعد الظهر في القصر الرئاسي برفقتها، وبين جلسات الترجمة، كنا نناقش النظام التقليدي والبنيات الاجتماعية التي سيحل محلها قانونها الجديد. لقد كانت تكره جداً تبعية المرأة الفيتنامية وخضوعها المطلق لزوجها. إن السيدة نهو كانت على درجة كبيرة من الذكاء وذات أناقة وجمال رائعين. وبالإضافة إلى ذلك كانت لديها مشاعر إنسانية جداً؛ كانت فخورة بأبنائها

الأربعة وراغبة بإخلاص تحسين مصير النساء الفيتناميات. لكنها كانت تفتقر إلى الفطنة، إذ أن تصريحاتها المفاجئة فعلت فعلها فيما بعد من أجل التعجيل بسقوط زوجها، وشقيقه وهي شخصياً.

إن أول حديث خاص مع نهو شخصياً حصل بعد وقت قصير من اختتام أعمالي كمترجم قانوني. وكان ناتسيوس قد ذهب بإجازة يستحقها وتوجب عليّ أن أحل مكانه في اللقاءات الأسبوعية التي كان يعقدها مع هذه الشخصية الجذابة. المقابلات كانت تعقد تبعاً لطريقة لا تتغير. كنت أصل قبل الوقت المحدد بقليل، إلى باب سري للقصر الجمهوري حفاظاً على السرية التي تتطلبها الأجهزة السرية ومراعاةً لزوار الرئيس دييم شخصياً الذين كانوا يدخلون من الباب الكبير. وكنت أواكب حتى الجناح الغربي حيث غرف نهو ومكتبه، الذي يغص بكل أنواع الكتب والملفات. وبعد وقت قصير كان يدخل نهو. إنه رجل ضعيف البنية أكثر من شقيقه، يتكلم دائماً بصوت هادىء جداً، يبدأ بأحاديث غير عادية لمدة ٤ ساعات، وباللغة الفرنسية، كنت أطلع خلالها باستمرار على أشياء جديدة، عن اتصالاته الأولى بوكالة الاستخبارات المركزية، قبل ديان بيان فو، حتى إيمانه بالضرورة المطلقة لإيجاد قاعدة أيديولوجية لكل سياسة، وكان يتخلل ذلك ملاحظات لاذعة وفي محلها لهذه الشخصية أو تلك من الحكومة أو المعارضة.

كنت أحمل معي بصورة عامة لائحة بالمواضيع التي أريد مناقشتها. وهي بالطبع تتعلق بصورة رئيسية بنشاطات وكالة الاستخبارات المركزية التي لها صلة بمختلف المسؤولين الفيتناميين عن الأجهزة السرية والأمن. وكنت أرغب دائماً أن يوافق عليها نهو صراحة، من أجل المحافظة على ثقته ومن أجل التذرع لدى المسؤولين المعنيين بموافقة «سيدهم». كما كنت أطلب بإلحاح أيضاً رأيه حول عدد لا يحصى من المواضيع التي أصبحت فيما بعد من مباهج محلّلينا في السفارة وفي المقر العام. وأخيراً، كان يحصل أن أنقل رسالة من السفير بصدد الموقف الأميركي من هذه القضية أو تلك. وكم من مرة حاولت ثنيه عن التآمر من أجل الإطاحة بنورودوم سيهانوك أو إقناعه بمنح الحد الأدنى من حرية التعبير إلى ممثلي المعارضة غير الشيوعية! لكنني كنت حريصاً دائماً لتركه يتحدث كما يحلو له، معتمداً على بعض الأسئلة التي كنت أطرحها في محلها، حتى أصل به إلى ما أريد. وبهذا الشكل، مع تطويل الحديث والإسراف باحتساء الشاي، أطلعت على الكثير حول شخصية نهو وأسلوب تفكيره.

لم يكن يشغل في تلك الحقبة أي منصب رسمي في الحكومة، ولقبه الوحيد كان مستشاراً لشقيقه. لكن ما من شك في أنه الرقم ٢ في النظام. كانت لديه سطوة دييم، إلّا أنه كان يختلف عنه إلى أقصى حد، سواء بالنسبة للأفكار أم للأساليب. ومن الاثنين نهو

كان المثقف، شغوفاً بالنظرية، وكـان شديـد الميل إلى الـدسائس ويـرى المؤامرات في كـل مكان (التي كان ينسبها بصورة خاصة إلى الفرنسيين. كما كانت لـديه أيضـاً ميول صـوفية يسعى إلى تضمينها روحانية ظلامية في كل ما يراه ويفعله. لكن عـلى الرّغم من كـل هذه النواقص كان بالفعل سياسياً مرهفاً، ومفكراً رأى جيداً أن نجـاح شقيقه ومستقبـل فيتنام غير شيوعية، يخضع في نهاية الأمر، لبناء قاعدة سياسيـة يستطيعـان الاستناد إليهـا. وكان يقترح تركيز النظام على أيديولوجية مستوحاة من شخصانية مونيبه، لكن مروره سياسياً في الحركة النقابية جعله يطلع على مختلف المفاهيم الماركسية ـ اللينينية، والإصرار على تكوين نخبة سرية، وأقلية فعالة، أي حزب كان لاو. معارضته للشيـوعية كـانت ردة فعل قـوية جداً من الغضب سببها اغتيال شقيقه الأكبر سنة ١٩٤٥.

في أسرة نغو كان هناك ٣ أشقاء آخرون. كَانْ بقي في هوي مع والدته، حيث كان يحكم فيتنام الوسطى. وثوك عميد المطارنة الفيتناميين، ومطران هوي وأخيراً لوين السفير في لندن. وعلى هذا النحو حـذت أسرة نغو حذو السـلالة الأمبـراطوريـة على الـرّغم من طابع النظام الدستوري والجمهوري.

لقد كانت واشنطن ـ والمقر العام لوكالة الاستخبارات المركزية ـ مرغمين عـلى دعم الشقيقين نغو ضد خصمهما: شيوعية هوشي منه. وقد وسعت الحرب الباردة هذا الصـراع إلى أبعاد شملت الكرة الأرضية؛ فهو عنصر من المعركة ضد الشيوعيـة العالميـة. على كـل حـال إن «أعجوبـة» بقاء دييم حياً بعد سنتي ١٩٥٤ و١٩٥٥ القـائمتين أفسحت المجـال للتفـاؤل بنجاحـه، كما أن زخم وتيـرة التطور الاقتصـادي والاجتماعي التي وفـرها بـدت وكـأنها تعد شعبـه بمستقبل أفضـل من المستقبل الـذي سيـوفـره الشيـوعيـون للفيتنـاميـين الشماليين. لقد بدأت مهمتي الشخصية في هذه القضية على النحو التالي: أولاً فهم البلاد جيداً وتشكيلة القوى السياسية المؤثرة فيها (والمتخاصمة أحياناً) من أجـل مساعـدتها عـلى مقاومة الخطر من الشمال مع الضغط على المسؤولين من أجل تحويلها في السياسة الأميركية في حالة نشوب خلاف. لكن حتى ذلـك الحين، لم يكن لـدي أي تصور عن الأبعـاد التي سترتديها مهمتي، وسرعان ما أدركت أنها أكثر تعقيداً ودقة بكثير من المهمة التي نفذتهـا في إيطاليا.

لـنرَ ذلك: في ٨ تمـوز، أي أقل من ٦ أشهـر من وصولي، تعـرض فصيل صغـير تابع للمجموعة الاستشارية للمساعدة العسكرية الأميركية لهجوم بالقـرب من بيان هـوا، عـلى بعد ٣٠ كلم إلى الشمـال من سايغـون، وقُتِلَ أميـركيان وقتهـا. ناتسيـوس كان في إجازته في واشنطن، فأبلغته برقياً أن أحداً من مخبرينا لم يكن قادراً على تحـذيرنـا من وقوع هجـوم وشيـك. وكـان العنف لا يـزال محصـوراً ولم يـرتـدِ بشكـل جلي طـابـع المعـاداة

للأميركيين. فهل قرّر الشيوعيون تغيير التكتيك؟ في سنة ١٩٥٨ رفض دييم نهائياً آخر مقترحات الشمال من أجل وضع جدول زمني لإعادة توحيد البلاد. وما أن أدرك الشيوعيون أن خصومهم يزمعون الإبقاء على فيتنام جنوبية مستقلة إلى الأبد، وأنهم حققوا ما فيه الكفاية من النجاحات الاقتصادية والسياسية من أجل جعل هذا الاحتمال مقبولاً قرّروا ترك الميدان السياسي والانتقال إلى ميدان النزاع شبه العسكري.

بيد انه لاحت فرصة سياسية أخيرة أمامهم. إنّ الانتخابات إلى الجمعية الوطنية كانت ستجري في ٣٠ آب ١٩٥٩ لتحل محل الجمعية التأسيسية، التي انتخبت سنة ١٩٥٦ والتي كانت تضم ٣ معارضين لدييم و١٠ مستقلين من اصل ١٢٣ نائباً. ولم يكن يحق للشيوعيين ترشيح أنفسهم في هذه الانتخابات، لكن حسب معلومات مخبرينا، فرضوا على أنصارهم الاقتراع إلى جانب المرشحين الأكثر يساراً، بشكل يتيح لهم التأثير على الحياة السياسية في سايغون، ولو بصورة غير مباشرة. وعندما اطلعت الحكومة على هذه التقارير تخوفت من خطر تسلل شيوعي عبر ترشيحات من هذا النوع فأعطت كل الصلاحيات لإدارة سايغون من أجل القضاء على هذا الخطر. وفاز ١٢١ نائباً من مؤيدي دييم من أصل ١٢٣ مقعداً في الجمعية الوطنية. وبما أن هذه النتيجة لم تكن لترضي دييم، فاتهم النائبين الفائزين من المعارضة بالتزوير الانتخابي ومُنِعا من حضور الجلسات، وهنا تجدر الإشارة إلى أن أحدهما وهو الدكتور فام كانغ دان، من خريجي هارفارد كان المرشح الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات.

هذه المرة لم يكن هناك أي مجال لينخدعَ الشيوعيون: لن يدخلوا في الحياة السياسية لجنوب الفيتنام، لا باسمهم الخاص ولا بواسطة أشخاص آخرين. لقد عقدت حكومة دييم العزم للقضاء على نفوذهم وشنت لهذا الغرض حملة مزدوجة، سياسية وعسكرية. إنّ التحسينات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت تظهر في الأرياف أثرت هي أيضاً في هذا الاتجاه. فبناء «المدن الزراعية» حصان معركة دييم، كان يعد بأمور كثيرة. المقصود بناء «مدن زراعية» على أرض كانت ملكاً لكبار الملاكين من أجل إقامة مراكز سكنية ومزارع أرز. وكان من المفترض أن يشتري المزارعون أراضيهم بالتقسيط مع حصولهم على مساعدة فورية من أجل بناء منازلهم وإنشاء مزارع خضار واسعة. وكان من الواجب حصول كل مجموعة على مساحات كافية لبناء، سوق، ومدرسة، ومركز طبي الخ.. ولم يطلْ الأمر حتى تبين أن المشروع لا يفي بالغرض الذي وضع من أجله: تبيّن أن الحقول الواسعة التي كانت تحيط بالمنازل لم يكن بوسع السكان الدفاع عنها ضد تسلل محتمل للعدو، وأدت إمكانية حصول هجوم شيوعي إلى فشل المشروع.

في ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٠، هاجم الشيوعيون مقر قيادة كتيبة ترابط بالقرب من

الحدود الكمبودية. وبما أنهم فتحوا على هذا النحو ما سمي فيما بعد «طريق هوشي منه» أخذوا يعيدون إلى الجنوب بواسطة التسلل الـ ٩٠ ألف شيوعي جنوبي الذين كانوا قد فروا إلى الشمال سنة ١٩٥٤ ـ اجتازوا الحدود بأسلحتهم وحقائبهم، وبرفقة بعض الفيتناميين الشماليين. عندها بدأت الشبكات السرية تنشط. وازداد عدد الغارات، وعمليات الخطف والنشاطات الإرهابية. وخلال الأشهر الأربعة الأخيرة من سنة ١٩٥٩، سُجّلَ ١١٩ عملية اغتيال لممثلي الحكومة المحليين. وفي أيار ١٩٦٠ جاء في قرار للجنة المركزية في هانوي صراحة ما يلي: «لقد حان الوقت من أجل أن نقاتل ببطولة ومثابرة لسحق حكومة دييم». وانتقل رجال حرب العصابات إلى الهجوم من أجل القضاء على الوجود الحكومي في الأرياف، وطرد الفرق المكلفة مكافحة الملاريا، وألحقوا الهزيمة بجنود الدفاع المحلي.

حصل ذلك في الوقت نفسه الذي كان فيه دييم يستعد لمجابهة مشكلة أخرى. إن فريقاً من السياسيين البارزين كان قد شكل «لجنة التقدم والحرية» واجتمع يوم ٣٠ نيسان في فندق كارافيل في سايغون من أجل صياغة نداء يتّهم دييم بانتحال الأساليب الديكتاتورية للشيوعيين وإقامة نظام من محاباة الأقارب والرشوة. ليحرر إذن النظام ويمنح المواطنين الحقوق الأساسية التي تتيح إعطاء المزيد من الفعالية للمعركة ضد الشيوعيين. فرفض دييم ونهو بكل إزدراء هذا النداء، متهكمين على فخامة فندق كارافيل حيث اجتمع هؤلاء السياسيون، الذين لا صلة لهم البتة مع المناطق الريفية حيث تجري المعركة على جبهتين: ضد الشيوعيين وضد التخلف. وكان هذا النداء بداية حرب سياسية في سايغون جرت بالتوازي مع حرب العصابات الدائرة في الريف.

من وجهة نظر وكالة الاستخبارات المركزية كانت النتائج المباشرة لهذين الحربين مزدوجة. من جهة بقدر ما كانت تتسع انتفاضة الفيتكونغ، كانت حكومة دييم تخضع لضغوطات داخلية وخارجية تطالب بسحق الثوار. ومن الجهة الأخرى وقع المسؤولون الأميركيون، سواء في واشنطن أم في سايغون، في مماحكات متواصلة وعنيفة حول الأسلوب الذي يجب اعتماده. وكانت بداية نقاش طويل ومأساوي وصل لحد تمزيق أميركا بسبب دورها في الحرب الفيتنامية.

لقد اعتمد العسكريون موقفاً متوقعاً. فالتصعيد الذي شهدته انتفاضة الفيتكونغ كانت بمثابة اندلاع الحرب بالنسبة لهم، وطلب الجنرال وليامز أن تعزز الولايات المتحدة قوة المقاومة في جنوب الفيتنام كي تستطيع الوقوف بفعالية بوجه غزوٍ من الشمال. ولهذا الغرض عجلت المجموعة الاستشارية للمساعدة العسكرية تحويل جيش جنوب الفيتنام تبعاً للنموذج الأميركي، وفي سنة ١٩٥٩، تم تنظيمه بـ٧ فرق موزعة على ٣ جيوش

بقيادة مقر عـام، بشكل يُسهـل التنسيق مع الجيش الأميـركي في حالـة تحويـل النزاع إلى حرب كلاسيكية. وارتفع عـدد أعضاء المجمـوعة الاستشـارية للمسـاعدة العسكـرية من ٣٢٧ إلى ٦٨٧ رجلا وذلك بطلب من العسكريين الأميركيين، وبتأييد قوي من دييم كـان من المفروض زيادة أفراد الجيش الفيتنامي من ١٥٠٠٠٠ إلى ١٧٠٠٠٠ رجل.

لكن السفـارة سمعت صوتـاً نشازاً. إن ممثـلي وزارة الخارجيـة في سـايغـون كـانـوا ينظرون إلى القضية من زاوية أخرى: بالنسبة لهم كان المفروض بنـاء إجماع سيـاسي حول نـظام دييم من الشعب الفيتنـامي، لـذا، يجب إرغـام دييم عـلى التخلي عن أسـاليبـه الاستبدادية، وإشاعة الديمقراطية في حكومته، بشكل تحصـل معه عـلى مسانـدة شعبية في معركتها ضد الشيوعيين. ونتيجة لذلك جـرى تأجيـل زيادة عـدد أفراد الجيش، كـوسيلة للضغط على دييم من أجل إرغـامه عـلى إجراء الإصـلاحات التي كـانت تراهـا السفـارة ضرورية والتي تتضمن إبعاد نهو وإرساله إلى سفارة بعيدة، وحلّ حزب كَانْ لاو، وتعيـين وزير أو وزيرين من المعارضة وتعـزيز سلطة الجمعيـة الوطنيـة. وواقع أن نـظام دييم كان يتنـاقض بصورة مـطلقة في الحقيقـة مع هـذا النوع من الأفكـار، لم يحبط في شيء عـزيمـة موظفي الشؤون الخارجية. فقد وصل الأمر معهم إلى درجة الطلب من الولايات المتحـدة تلافي ربط مصير سياستها بسياسة نغودين دييم والتفكير بتغيـير هذا الأخـير وشقيقه إذا مـا دعت الحاجة، من أجل بلوغ هذه الأهداف. وبسرعـة غابت المجـاملة عن الاجتماعـات الموسعة التي كانت تعقد في السفارة، إذ أن سام (صمـوئيل ويليـامز) كـان يعبر عن آرائـه بشكل غير مألوف ضـد غارديـنر رئيس وكالـة الإنماء الـدولية وضـد ميندينهـال من وزارة الخارجية، لتدخلهما بشؤون عسكرية صرفة.

وأثناء وجود ناتسيوس، حتى نقله في حزيران ١٩٦٠، ثم عندما حَلَلْتُ مكانه أنـا، بقيت وكالة الاستخبارات المركزية على الحياد في هذه النزاعات، معتمدة الموقف التقليدي القـائل بـامتناع الأجهـزة السريـة عن المشاركـة في تحديـد سياسـة ما، والاكتفـاء بتقـديم المعلومـات إلى من هم مسؤولون عن هـذه المهمـة من أجـل مسـاعـدتهم عـلى تنفيـذهـا. وشـرعت محطة سـايغون في ميـدان عملها الخـاص بتحسين وضـع أجهـزة الاستخبـارات الفيتنامية ساعية لإقناع حكومة سايغون بضرورة أن يكون لها هي أيضاً جهاز مركزي قادر على التنسيق بين مختلف الأجهزة السرية العسكريـة والمدنيـة، والشروع بتـدريب الرجـال الـذين سيكلفون القيـام بمهمـات داخـل فيتنـام الشمـاليـة. لكنني بـالـطبـع كنت أحضر المناقشات في السفارة، وتحت تأثـير المساجـلات العديـدة حول الهـزائم الفرنسيـة في الهند الصينية والجزائر وحول النجاح البريـطاني في ماليـزيا، سـرعان مـا بدأت تكـوين أفكاري الخاصة حول أسلوب إجهاض الانتفاضة وتبين لي أنني على خلاف في آن مع العسكـريين

والديبلوماسيين.

وفي البداية، تبيّن لي بكل وضوح أن الستراتيجية الشيوعية لم يكن لها أية صلة بستراتيجية حرب تقليدية. إن فون نغوين جياب، عبقري هانوي العسكري، كان قد كتب تقريراً عن «حرب الشعب» وتوجه بمعركة كلاسيكية في ديان بيان فو، التي بدأت بالضبط، بنفس الشكل الذي بدأ فيه سنة ١٩٦٠ في الجنوب. إذن كنت على اقتناع بأننا نشهد المرحلة الأولى من «حرب الشعب» مرحلة تعبئة وتنظيم القوى المقاتلة العتيدة. ظاهرياً كان المقصود حتى الآن الوقوف سياسياً في وجه مناورات التخريب إذ أن الجيش لا يستطيع أن يكون فعالاً في مثل هذه الظروف. لكن من الجهة الأخرى، فإن العمل السياسي المقصود لن تقوده بالطبع أية نخبة معينة من المثقفين، تحدوها أفضل النوايا في العالم، لكنها محرومة من كل قاعدة شعبية، ترسم داخل القاعات المريحة لفندق فخم، الخطوط الكبرى لحكومة «شريفة وعادلة» ولاقتصاد «مزدهر» يحميه جيش «باسل». وبالتالي لم تبدُ لي وصفات السفارة أبداً أنها أفضل من وصفات العسكريين.

إن المجابهة الحقيقية حسب رأيي كانت تحصل في الأرياف: هل أن الانصياع لحكومة سايغون سيولد الأمل لدى الفلاحين بمستقبل إقتصادي وسياسي أفضل؟ أم على العكس، سيؤدي الميل القومي والثوري، الذي عزّزه نفوذ مجموعات رجال المقاومة، إلى إقناع الفلاحين بالانضمام إلى الانتفاضة؟ لقد أظهرت لي رحلاتي عبر البلاد عمق الهوة الفاصلة بين سكّان المدن وبين الفلاحين الفيتناميين التقليديين. كما أظهرت لي أيضاً أن هؤلاء الفلاحين تقبلوا بكل حماس التطور الاقتصادي والاجتماعي وكانوا على استعداد للعمل في سبيل ذلك بكل قواهم. وعلى المدى الطويل، كان الفلاحون سيطالبون بالطبع بمشاركة أكبر في شؤون البلاد، وكان من الممكن أن يفعلوا ذلك بأشكال يتوقعها معارضو سايغون لكنهم حتى تلك الفترة، كانوا يهتمون أكثر بالتحسينات العملية التي يمكن أن تطرأ على حياتهم وبالحماية التي يمكن توفيرها لهم، ضد العصابات المسلحة الموجودة في مناطقهم. إن أفضل شكل لمجابهة الشيوعيين، حسب رأيي، كان تعبئة وتنظيم الفلاحين، واشتراكهم في النجاحات الاقتصادية والإجتماعية التي كانت تدفعها الحكومة إلى الأمام، وفي الوقت نفسه، تقويتهم كي يصبحوا قادرين على الدفاع عن نفسهم بنفسهم ضد الشيوعيين.

في حزيران ١٩٦٠، قُيِّضَ لي أن أختبر بعض أفكاري. فبعد نقل نيك ناتسيوس خلفته أنا كرئيس لمحطة وكالة الاستخبارات المركزية في سايغون. وكانت الخلافات لا تزال شديدة وكل جهاز أميركي كان لديه صلاحيات إلى حدّ ما تخوله تنفيذ السياسة التي يدعو إليها. إن المجموعة الاستشارية للمساعدة العسكرية، كانت تُدَرِّبُ وتُجَهِّزُ الجيش

الفيتنامي من أجل إعداده، عن طريق المناورات الكبرى، لخوض حرب من الطراز الكوري. وكان الديبلوماسيون منهمكين في الأوساط السياسية السايغونية. ووكالة الإنماء الدولية غارقة في وضع مشاريعها للإصلاحات الاجتماعية، والاقتصادية والإدارية. لكن لا شيء من كل هذا استطاع وقف تقدم الشيوعيين. وكان الوضع يتدهور من يوم لآخر.

وبدأ الفيتكونغ يسجلون باستمرار نقاطاً جديدة، موسعين سلطتهم في الأرياف على حساب سلطة الحكومة. وكُلّ استقصاءاتنا أجمعت: الفيتكونغ يعزّزون قوّتهم باستمرار، عن طريق التسلل المستمر وتوسيع عمليات التجنيد في الجنوب.

ومن أجل تتويج كل شيء، قام عقيد من قوات المظلات بتنظيم محاولة انقلاب ضد دييم، موجهاً إليه تهمة التساهل في الرد على الشيوعيين. وحوصر دييم لمدة يوم ونصف داخل قصره من قبل المظليين المتمردين. إن منزلنا الجديد (انتقلنا إليه بعد سفر ناتسيوس) كان بالقرب من القصر، وهناك حصلت معمودية النار لأسرة كولبي. كان الرصاص يدخل من النوافذ مما اضطرني على تأمين سلامة بربارة والأطفال في بهو الطابق الأخير. وبعد مرور عدّة ساعات، هدأ الوضع، وكنت قد استطعت الوصول إلى السفارة حيث السفير كان بحاجة للجميع. وبعد الظهر اتصلت ببربارة وطلبت إليها استغلال فترة الهدوء هذه للذهاب إلى مكان أكثر أمناً خوفاً من تجدد القتال. وهذا ما فعلته على الفور، وذهبت مع الأولاد إلى بيت أحد الأصدقاء الأميركيين.

وخلال عدّة ساعات أو يوم تقريباً، ظلت الأمور غامضة، وسفارة الولايات المتحدة كانت على الحياد. لكن عملاء وكالة الاستخبارات المركزية، كانوا على اتصال مع الجهات المتواجدة، ابتداءً من القصر حتى المسؤول العسكري عن الانقلاب، مروراً بلجنته السياسية، التي كانت برئاسة فام كوانغ دان، كما أن منظومتنا اللاسلكية كانت تطلعنا على أقل تحرك. وفي وقتٍ معين، تلقيت رسالة من نهو يطلب فيها مني حضور مؤتمر سيضم الخصوم أمام القصر، كي أكون بمثابة ضمانة أمنية للفريقين. ولكن عندما عقد المؤتمر، كان دييم قد استطاع استدعاء قوات من الأقاليم، ومن ضمنها الفرقة السابعة بقيادة نغوين فان ثيو، فانتقل العقيد المتمرد إلى كمبوديا بطائرة وضعت تحت تصرفه من قبل قائد النقليات العسكرية الجوية نغوين كاوكي. وجرى اعتقال الدكتور دان ومعظم الشخصيات السياسية، باستثناء واحد منهم ذهب في اليوم التالي إلى أحد الذين يتصل بهم من وكالة الاستخبارات المركزية وطلب حمايته من أعمال القمع. كان من الواجب قطعاً أن يثق مخبرونا بحماية وكالة الاستخبارات المركزية لهم. واتخذت قراراً يقضي بإخفائه عدة أيام في منزلٍ مهجور، قبل تسفيره داخل طرد بريدي على متن إحدى الطائرات المتوجهة إلى أوروبا.

عندما أطلع نهو على الاتصالات التي أجرتها وكالة الاستخبارات المركزية مع مدبري محاولة الإنقلاب ثارت ثائرته. وبالفعل ذهب أحد عملائنا، تلبيةً لتعليماتي، وأمضى كل فترة الانتفاضة برفقة أعضاء اللجنة السياسية للمتمردين. وقد قال لي: «إن هذا أمر لا يمكن التساهل فيه. كل البلدان تقوم بالتجسس وهذا ليس نقطة ضعف. لكن ما لا يمكن أن يقبله ـ بلدنا أو بلدكم على حدّ سواء ـ هو التدخل في القلب ذاته للحياة السياسية من أجل تقويض سلطته».

فقد أصرّيت على الصيغة التي نستخدمها «للتغطية»: الرجل لا ينتسب إلى وكالة الاستخبارات المركزية، وبدلاً من أن يشجع مدبري المؤامرة، اكتفى بوصفه أميركياً، بإعلام السفارة بما يعرفه. وصلنا إلى الطريق المسدود. إلاّ أن نهو وجد وسيلة لبقة للخروج من ذلك، فقد وصلت ذات يوم رسالة، ظاهرياً أرسلها مدبرو الانقلاب الفاشل ووضعت ذات صباح في علبة بريد عميلنا. وهي تتهمه بالتخلي عن أصدقائه بعد فشلهم وتهدّد بقتله مع أفراد عائلته. لقد كشفت بكل سهولة هذه الحيلة لكنني قرّرت الدخول في اللعبة وقدّمت الرسالة إلى نهو. ألا تتطلّب سلامة هذا الرجل وعائلته تسفيره؟ فوافق فوراً وقدّم لهم مواكبة من الشرطة إلى المطار. والجميع أنقذوا ماء الوجه.

كان لمحاولة الانقلاب الفاشلة هذه نتائج فعلية. فقد أفهم حياد الأميركيين دييم وشقيقه بأنهما يخطئان في الاعتماد على دعم مطلق من قبل حليفهما القوي. إلاّ أنهما لم يصدّقا عطف وكالة الاستخبارات المركزية تجاههما، إذْ أنّ محطة سايغون كانت تتيح لهما أحياناً الاتصال مباشرة بواشنطن، متخطين السفارة التي كانت أكثر عداءً لهما. وفي تلك المناسبة دخل الجيش الفيتنامي إلى المسرح السياسي وأدرك الجميع أنه من الآن فصاعداً سيلعب دوراً أولياً، وفي نهاية المطاف، فإن الأهداف التي حدّدها مدبرو الانقلاب ـ تشديد القتال ضد الشيوعيين ـ نشطت من جديد المجادلات بين الأميركيين حول الطريق الواجب سلوكه.

أما الشيوعيون فقد شدّدوا ضغطهم. وأُنشئت جبهة التحرير الوطنية في كانون الأول من أجل أن تكون الإطار السياسي لمعركتهم ضد حكومة سايغون. وإن لم يكنْ ذلك بمثابة إعلان حرب، فإنها على الأقل ثورة. وفي هذا الجو العام إنّما قرّرت الشروع باختبار فكرة كانت لدينا في وكالة الاستخبارات المركزية.

لقد ولدت هذه الفكرة في رأس عدد من زملائنا وبالدرجة الأولى جيلبير لايتون، وهو اختصاصي شبه عسكري، وصل إلى الفيتنام برتبة عقيد لترؤس برنامجنا لمساعدة القوات الخاصة الفيتنامية، المكلفة القيام بعمليات ضد الشمال. لقد تعرّف على شاب سأسميه بن (لأنه ما زال يعمل حتى الآن لحساب وكالة الاستخبارات المركزية) كان في

الماضي عضواً في «الأنترناشيونال فولنتري سرفيس» الذي سبق المتطوعين من أجل السلم، الذي يجب أن أشير هنا إلى أنه لم يكنْ له أية صلة مطلقاً بوكالة الاستخبارات المركزية. كان بن يعمل مع الفلاحين بالقرب من بان مي ثيوت، في منطقة الهضاب العليا، التي تعلّم لغتها وثقافتها. فأقلقه تزايد نفوذ رجال العصابات بشكل متواصل في المنطقة. وأثناء المناقشة التي دارت بينه وبين لايتون رسما الخطوط العريضة لجهاز دفاعي لتلك القرى ضد الشيوعيين. إن الوحدات النظامية للجيش الفيتنامي لم تتواجد أبداً في الأمكنة التي كانت بحاجة لها. على كل حال كانت تكتفي من وقتٍ لآخر بالقيام بعمليات «تمشيط» واسعة كان العدو يتجنبها بكل سهولة. ألا تستطيع وكالة الاستخبارات المركزية تقديم السلاح إلى القرويين من أجل الدفاع عن أنفسهم؟

يمكن للوكالة أن تقدم مثل هذه المساعدة إلاّ أنها ستطرح بعض المشاكل. فالقرويون كانوا يثيرون قلق الحكومة الفيتنامية. فهذه الأخيرة كانت تسعى لاستيعابهم في حين أنهم كانوا استقلاليين كما برهنت حركة نشأت ١٩٥٨. بالنسبة للشيوعيين، سرعان ما وعدوهم بهذا النوع من الاستقلالية القبلية. واستنتجت بأنه أمر أساسي وضع مساعدة وكالة الاستخبارات المركزية في إطار برنامج سياسي أوسع. وأتتني فكرة دمج مفهوم الدفاع عن النفس مع برنامج التقدم الاجتماعي والاقتصادي للقرى المعنية، كما أوصيت من جهة أخرى أن تكلف القوات الخاصة الفيتنامية بمسؤولية العملية، ويكتفي الأميركيون بمساندتها. وطلبت من القوات الخاصة في الجيش الأميركي تقديم التدريب الضروري، كي لا يتصور أحد أن وكالة الاستخبارات المركزية تقوم ببناء جيشٍ خاص. وكان على مختلف دوائر الحكومة الفيتنامية، تساندها وكالة الإنماء الدولية، تأمين الخدمات الطبية والتربوية وغيرها من برنامج الإنماء. إن هذا المسعى الذي يستند على التعددية والتعاون، أمّنَ الموافقة الفورية لكافة الأجهزة الأميركية المعنية. لكن القضية الحقيقية كانت ما إذا سنحصل على الموافقة الحكومية، أي موافقة نهو دييم.

لقد كشفت لي لقاءاتنا الأسبوعية منذ زمنٍ طويل الخلافات في الرأي التي كانت قائمة بين الشقيقين. إن دييم كان إدارياً وعسكرياً، في حين أن نهو كان مقتنعاً بضرورة الرد السياسي على التحدي الشيوعي. ولم أكنْ أخفي موافقتي الخاصة بالنسبة لموقفه، وعندما عرضت عليه مشاريعي الاختبارية حول قرية بوون إيناو الجبلية الصغيرة، المجاورة لبان مي ثيوت، وافق نهو على الفور.

ووعدني بالحصول على موافقة دييم. وعلى الفور أمرت بن أن يذهب من أجل أن يناقش مع سكان قرية بوون إيناو الخطوط العريضة لمشروعنا. فوافقوا بتحفّظ، وأقام بن مجموعة صغيرة من الأميركيين والفيتناميين التابعين للقوات الخاصة في القرية، وبدأ

بتدريب الشبان من الجنسين، في إطار برنامج الدفاع والإنماء. فحفرت الخنادق من أجل حماية العائلات عند حصول هجوم؛ وجرت حملة حول الصحة العامة من أجل فصل، بقدر الإمكان، تموين القرية بالمياه عن تصريف المياه المستخدمة؛ ورشت الزرائب بالـ D.D.T.؛ وجرى توزيع السلاح بعد أن تعلّم الشبان استخدامه من أجل القيام بدوريات استطلاعية، في حين جرى تدريب الفتيات على أعمال الإسعافات؛ وأخيراً، أقيم اتصال لاسلكي مع قاعدة عسكرية مجاورة من أجل إبلاغها في حالة وقوع هجوم. ورفعت الأعلام الفيتنامية فوق القرية، وكان هذا الأمر الظاهرة الوحيدة ذات المغزى السياسي في العملية.

لقد نجحنا في هذه العملية، وشارك القرويون بكل حماس في كافة النشاطات وبدأ شعورٌ من الثقة يترسّخ بيننا. وقد تَعَمّدنا اختيار قرية هادئة نسبياً من أجل أن يكون لدينا المتسع من الوقت قبل أن نتعرّض للهجمات الأولى. وسرعان ما أطلع على الأمر سكّان القرى المجاورة وأتوا للاستعلام عن إمكانيات مشاركتهم في نشاطاتنا. وعلى هذا النحو كان للتجربة مفعول «بقعة الحبر» وفقاً للمبادىء الستراتيجية التي وضعها ليوتي في مراكش قبل قرن من ذلك التاريخ. وبقدر ما كان هذا البرنامج يتّسع ليشمل قرى جديدة، بدأنا نتخطى بعض الشيء إطار مجموعات المراكز المستقلة، وأنشأنا بمشاركة شبّان كل القرى المعنية «قوات ضاربة» صغيرة مكلفة القيام بأعمال الدورية بين مختلف القرى من أجل تقديم مساعدة قوية عند الضرورة. إلاّ أن المبدأ الستراتيجي، على عكس المفاهيم العسكرية التقليدية، بقي دفاعياً. فلم يكن المقصود شن هجمات ضد العدو، بل هدفنا كان أن يزول شيئاً فشيئاً من تلقاء نفسه أمام نجاحات برنامجنا.

إن نهو الذي لم يقم في السابق بتاتاً بزيارة إلى الأرياف، باستثناء فترات إقامة الرئيس في قصر الدلتا، أتى إلى بوون إيناو من أجل أن يطّلع شخصياً على نجاحاتنا وكان شديد الإعجاب، لذا أمر بتوسيع البرنامج، ليس فقط في الهضاب العليا، بل أيضاً إلى مناطق عديدة على الساحل وفي الدلتا. دييم كان متخوّفاً من أن يحصل خطأ تسليح شيوعيين. ومن أجل تطمينه، كنّا نختار في كل منطقة قرى كاثوليكية من أجل الشروع بتجربتنا.

لقد نمت تجربة وكالة الاستخبارات المركزية واتّسعت بسرعة مما جعلني أطلق عليها اسم ـ مجموعات الدفاع المدني غير النظامية ـ من أجل إفهام الوحدات الخاصة المكلفة تدريبها بقيادتنا، إن الأمر لا يتعلق بعملية عسكرية، وإنها دفاعية أكثر منها هجومية وإن عدم نظاميتها بالذات يتيح لها عند الحاجة الدخول إلى مختلف المجموعات التي نحاول ضمها إلينا. بيد أن اتساع برنامجنا ـ جرى توزيع ٣٠ ألف قطعة سلاح في إطار هذه

العملية ـ انتهى به الأمر إلى إثارة القلق في الدوائر العسكرية حيث بدأ الحديث عن عدم التنسيق مع نشاطات القوات النظامية والمطالبة بإقامة قيادة موحدة ـ و. . . عسكرية بالطبع. وكما وفّرت لي لقاءاتنا الأسبوعية أن أستنتج، كان نهو يبدي حماساً متزايداً لبرنامجنا وللنتائج السياسية الثورية التي سيقدمها على المدى الطويل، والتي ستتيح، انطلاقاً من وحدات قروية، الصعود حتى ذروة المجتمع من أجل طرد النخبة القديمة والإدارة التي خلفها الفرنسيون وإبدالها بمسؤولين فيتناميين أصيلين. أليس هذا ما فعله بالضبط هوشي منه في الشمال الذي طور صيغة فيتنامية خاصة من الشيوعية؟ أو ليس هذا ما ينقص القومية غير الشيوعية لدى دييم؟ باختصار بدأت فكرته حول «القرى الستراتيجية» تنمو في مخيلته.

إلاّ أنّ محطة وكالة الاستخبارات المركزية لم تشعرْ مطلقاً بأنها تقوم بمسعىً فريد. إن العديد من البرامج الأخرى نفذت في الوقت نفسه من أجل مجابهة الفيتكونغ على الأرض. وعلى سبيل المثال، اشتركنا بالتعاون مع قيادة الجيش الفيتنامي الثاني في تجنيد وتدريب، وتوجيه «كشافي الجبل» من سكان الهضاب العليا المكلفين القيام بأعمال الدورية في المناطق غير المأهولة على طول الحدود الكمبودية واللاوسية من أجل كشف عمليات التسلل الشيوعية المحتملة. وفي وسط الفيتنام قدمنا الدّعم إلى «قوة من الشعب» بقيادة كان، أحد أشقاء دييم. والمقصود بذلك مجموعات حصلت على تنشئة سياسية، أرسلت للعيش والعمل بين القبائل الريفية. وجرى تسليح أعضاء هذه المجموعات من أجل الدفاع عن النفس فقط في حالة تعرضهم لاعتداء. أما مهمتهم الفعلية فكانت إقامة علاقات ثقة وصداقة مع الفلاحين المحليين.

شكل آخر من مهمات وكالة الاستخبارات المركزية أخذ يظهر مع بداية توتر الوضع: العمل ضد فيتنام الشمالية بالذات. فالتجربة التي اكتسبت في كوريا والصين جعلت من وكالة الإستخبارات المركزية الجهاز المطلوب من أجل التسلل إلى فيتنام الشمالية، وكان الجيش الفيتنامي قد أنشأ وحدات القوات الخاصة من أجل القيام بمثل هذا النوع من العمليات لكنه اقتصر حتى ذلك الحين على تجنيد المتطوعين وإخضاعهم لتدريب خاص. وبدأ الشمال يزيد ضغطه، وطالبت واشنطن وسايغون بإلحاح أن «نفعل في الشمال ما يفعله هو في الجنوب». لذا بدأت وكالة الاستخبارات المركزية تعزيز القدرات الفيتنامية الجنوبية في هذا الميدان، وبصورةٍ خاصة، المواصلات الجوية، والبحرية وغيرها من الأمور الضرورية. ووصل إلى فيتنام الجنوبية ضباط من الجيش الجوي متخصصين بالتحليق الليلي، ورجال ـ ضفادع من أجل التسلل عبر البحر وأعضاء في القوات الخاصة، خبراء في تقنيات الحياة فوق أراضي العدو. أما بالنسبة للعمليات

المنقولة جواً، فقد عهدنا بها إلى سرب المواصلات في الجيش الجوي الفيتنامي، بقيادة العقيد نغوين كاوكي. وفي سبيل إقناعي بمقدراته كطيار وبمتانة أعصابه، إصطحبني هذا الأخير بتحليق إستطلاعي فوق أمواج البحر مباشرة، بشكل يؤدي إلى خداع الرادارات.

وقلت له باسماً في المرة القادمة سأحمل معي عدة صيد الأسماك.

ومن أجل تقديم تكذيب «مستساغ» عند الضرورة، عن كل اشتراك للحكومتين الأميركية أو الفيتنامية، أسست شركة خاصة مزوّرة للنقل الجوي الفيتنامي - - .V.I.A.T - وَظّفتُ فيها بعض الطيارين المجربين من بين أصدقاء الوكالة في تايوان. وبوصفه قائد سلاح الطيران، طلب نغوين كاوكي بأن يقود أول طائرة تحلّق فوق الشمال. كان ذلك بالطبع «مخالفة للعقد» إلّا أنني كنت أدرك تماماً مشاعره ووافقت. وكم كان سروري كبيراً عندما شاهدته يعود سالماً ويقول إنه شاهد أنوار هانوي تحت جناحي طائرته.

بدأت واشنطن والصحافة الأميركية تعلّق المزيد من الاهتمام على الفيتنام وأخذ «السياح» يتدفقون من الولايات المتحدة من أجل الاطلاع على الوضع والتحقق من جهودنا. وفي كانون الثاني ١٩٦١، وصل زائر خاص جداً أوليته اهتماماً كبيراً.

كان كينيدي قد انتخب رئيساً ومن أجل «ضمان استمرار ونجاح الحرية» كما وعد في خطابه الرئاسي، أرسل إلى الفيتنام «الأميركي البشع» بالذات، أي إد. لانسدال، الذي عاد إلى البنتاغون بعد خدمته في وكالة الاستخبارات المركزية. ولم يسبقْ لي أن قابلته. لكنّ قسم الشرق الأقصى كان لا يزال يُردّد روايات عن مآثره في الفلبين والفيتنام خلال السنوات السوداء، وعقدت العزم على إفهامه الطبيعة السياسية بصورة أساسية للعمليات التي كنت أنفذها في الريف، والخطر الذي يمكن أن ينشأ إذا ما جرى التخلي عنها لصالح الحلول العسكرية الصرفة. وساد تخوّف في المقر العام لوكالة الاستخبارات المركزية من أن يكون تعيينه مناورة من البنتاغون من أجل التسلط على قيادة نشاطات الوكالة في الفيتنام، كما أن البنتاغون كان متخوفاً من أن يعينه كينيدي سفيراً في الفيتنام، مما سيؤدي حتماً إلى نزاع صلاحيات مع الضباط الكبار في المجموعة الاستشارية للمساعدة العسكرية، أما أنا فسررت من الفرصة التي توفرت لي من أجل عرض الطبيعة الحقيقية للحرب أمام رجل أعرف أن دماغه سياسي إلى حدّ ما، من أجل فهمها، ويده طويلة من أجل تجسيد هذا الفهم بأعمال.

لقد جمعت المسؤولين الرئيسيين في المحطة في لقائنا الأول الذي كان فاشلاً. ظاهرياً، كان مقتنعاً بأننا نذرّ الرماد في العيون، لذا بقي لانسدال صامتاً طوال الأمسية، لكنه قام بجولة في الأرياف من أجل الاطلاع على ما نفعله وطرح أسئلة على الفيتناميين. فأدرك أن نشاطات المحطة كانت جيدة وفعالة وأدت إلى الاستنتاج الذي أريده: المقصود

بصورة أساسية حرب عصابات لا يمكن النظر إليها نظرة عسكرية بحتة.

فهمت إدارة كينيدي رسالة لانسدال مع كونها تخلّت عن تعيينه سفيراً. وفي نيسان استُدعيتُ إلى واشنطن للاشتراك في مجموعة عمل مكلّفة وضع سياسة فيتنامية للرئيس الجديد. وحصلت على شرف إقرار عدد كبير من أفكاري، انطلاقاً من الحاجة لتوسيع برنامج التطور الاقتصادي في الأرياف حتى برنامج مواصلة بناء جهاز الدفاع الذاتي الريفي، مروراً بتعزيز مقدراتنا على التجسس في الشمال والجنوب على حدّ سواء، ودعم إنشاء «منظمات سياسية، ونقابية، وحرفية مستقلة». وفي هذه المناسبة تعرفت إلى سفيرنا الجديد فردريك نولتينغ، الأمر الذي أتاح لي أن أدافع مباشرة عن بعض أفكاري أمامه. وحصل البرنامج على موافقة الرئيس.

لكن أثناء زيارتي، كانت واشنطن منهمكة بقضية أخرى. فقبل بضعة أيام كان الإنزال الذي نظّمته وكالة الاستخبارات المركزية في خليج الخنازير قد مني بهزيمة تامة وكان الرئيس والوكالة لا يزالان تحت تأثير هذا الفشل. ومع كوني تأسفت لتورّط «المؤسّسة» في مثل هذه الهزيمة، أقول إنني لم أعلّقْ أيّ انتباه على هذا الأمر في ذلك الحين، إذ كانت هذه القضية بعيدة جداً عن همومي الآنية، وليس لها أي صلة مع الوضع الفيتنامي. إلاّ أنّ هزيمة خليج الخنازير سرعان ما قلبت رأساً على عقب الوكالة بصورةٍ عامة وخصوصاً نشاطها في الفيتنام. ولم ألمس ذلك إلاّ بعد بضعة أشهر.

وبعد عودتي إلى الفيتنام حصلت على التعزيزات التي طلبتها من إكمال عمليّاتنا داخل البلاد وهجماتنا ضد الشمال. فبدأت الطائرات تنطلق من دانانغ عند الغروب من أجل أن تنزل فوق الشمال مظليين فيتناميين مكلفين الاتصال بسكّان القرى الذين هم من أهلها، في محاولة لبناء شبكات للمقاومة. ونُظّمت حملة مناشير وبرامج إذاعية تحثّ الفيتناميين الشماليين على التساؤل حول النظام الشيوعي الذي يرسل أولادهم للقتال والموت في الجنوب لقد فقدنا طائرة، وبعد ذلك بأسبوع؛ أعلنت هانوي أمام الصحافة أن طاقمها اعترف بأنه تدرّب على يد ضباط أميركيين، وإنّ الطائرة انطلقت من جنوب الفيتنام.

وفي مثل هذه الحالة لا لزوم لتقديم تكذيب «مستساغ».

إلاّ أنّ واشنطن لم تقلقْ لهذا الأمر، بل على العكس بدأ الحديث عن توسيع هذه العمليات بواسطة تعزيزات من القوات الأميركية الخاصة، وبدأ البعض في الولايات المتحدة الدفاع عن فكرة نشر القوات الأميركية في الفيتنام من أجل المشاركة بتدريب الفيتناميين وتقديم الدعم اللوجستي الحديث ـ طائرات، وطائرات هليكوبتر، ومواصلات ألخ ـ الضروري لهم.

في تشرين الاول سنة ١٩٦١، وصل زائران أميركيان جديدان إلى سايغون. فقد أرسلهما كينيدي للاطلاع على الوضع عن كثب، كي يتمكّن الاختيار بين الحلول المتناقضة التي كانت تقترح عليه بإلحاح، ابتداء من هيئة الأركان التي تمنت عليه إرسال قوات أميركية، وانتهاء بوكالة الاستخبارات المركزية التي كانت تصرّ على أن القضية يجب أن تقتصر على حرب العصابات، وأن استقدام قوات، سيوفر للشيوعيين فوائد بسيكولوجية وسيؤدي بهم إلى توسيع جهودهم بدلاً من تخفيفها. إنّ أول هذين الزائرين كان ماكسويل تايلور، الذي كان كينيدي قد عيّنه للتو مستشاراً رئاسياً للشؤون العسكرية، والثاني والت روستُوْ، رجلِ الاقتصاد اللامع الذي أصبح مستشاراً للرئيس في شؤون الأمن القومي. والإثنان معاً من دعاة مفهوم جديد جذرياً لمهّمات وإمكانيات وكالة الاستخبارات المركزية.

وبالفعل كان تايلور قد كُلّف رسمياً من قبل كينيدي القيام بتشريح هزيمة خليج الخنازير، وأهم الاستنتاجات التي أستخلصها هو أنّ وكالة الاستخبارات المركزية لا تملك الوسائل المادية، ولا عدد الرجال اللازم، ولا الدعم اللوجستي الضروري للقيام بعمليات عسكرية بهذا الاتساع، لذا فإن كل عملية شبه عسكرية تبلغ هذا الحجم وهذا المستوى من المصاعب يجب أن تكون من اختصاص وزارة الدفاع، وليس وكالة الاستخبارات المركزية، مع حصرِ دور الوكالة في تقديم الدعم فقط. وبالطبع كانت القضية الفيتنامية أكثر اتساعاً وتعقيداً من عملية الإنزال في كوبا، فتوجب حسب رأي تايلور، نقلها من قيادة وكالة الاستخبارات المركزية إلى قيادة البنتاغون.

لكن ويا للأسف! لم يقيض لي الحديث مع تايلور ولا إصطحابه في الزيارات التي قام بها على الأرض. إن المدير الجديد لوكالة الاستخبارات المركزية جون ماكون الذي حل محل آلن دالس للقيام بعملية إعادة تنظيم بعد هزيمة خليج الخنازير، إستدعى إلى باغيو في الفليبين، كل رؤساء المحطّات في المنطقة. وقد اختصرت زيارتي إلى أقصى حد، وعدت إلى سايغون حتى أجد تايلور وروستو على أهبة الاستعداد للسفر ولم أحصلْ سوى على بضع دقائق في محاولة لأناقش معهما نشاط وكالة الاستخبارات المركزية، وأن أعرض لهما نوع الستراتيجية التي أثبتت صحتها تجربتنا. وبالتالي، فلدى عودتهما إلى واشنطن، شدّدا في تقريرهما على النشاطات العسكرية الكلاسيكية ولم يتحدّثا بشيء تقريباً عن وكالة الاستخبارات المركزية. وبعد وقتٍ قصير، وصلت الأسراب الأولى من طائرات الهليكوبتر الأميركية من أجل تقديم «الدعم التكتيكي» وتحوّلت المجموعة الاستشارية للمساعدة العسكرية إلى قيادة الفيتنام للمساعدة العسكرية، برئاسة جنرال ذي ٤ نجوم هو بول هاركينز.

لكن كل القرارات لم تكن متعلّقة بواشنطن. في أيلول، استقبل دييم بعثة مساعدة بريطانية بقيادة السير روبرت تومبسون، الذي كان وزيراً للدفاع في اتحاد ماليزيا أثناء السحق النهائي للانتفاضة في ذلك البلد. وكان برفقته رجل شرطة مجرّب هو ديسموند بالمر، ودنيس دونكانسون من حكّام المستعمرات السابقين. إنّ هؤلاء الرجال الثلاثة هم أفضل نوع من الاختصاصيين. فبعض الأميركيين كانوا على استعداد للتغاضي عن وجودهم، لولا دراستهم للوضع في ماليزيا، والاحترام الكبير الذي يكنوه للعمل الذي نفّذه الإنكليز هناك. حسب رأي الخبراء البريطانيين الثلاثة، كان من الأفضل وضع ستراتيجية شاملة ضد الانتفاضة، وتحسين استقصاءاتنا إلى أقصى حد بواسطة سياسة التسلل والتحقيقات، وزيادة عدد رجال الشرطة بصورة كبيرة من أجل السهر على تنفيذ القوانين في الأرياف.

وعلى عكس العسكريين الأميركيين، الذين لم يوافقوا على معظم أفكار البريطانيين، فإننا نحن في وكالة الاستخبارات المركزية عارضنا نقطة واحدة لتومبسون وفريقه. إن التجربة الإنكليزية في ماليزيا جعلتهم يفكرون أن إقامة إدارة مركزية قوية وفعالة، وعادلة، هي وحدها القادرة على ضمان الانضباط في المناطق الريفية، الذي يحظّر أي اتصال مع المتمردين، ويحرمهم على هذا النحو من المجندين، والتموين على حدّ سواء. أما قناعتي الخاصة فكانت على العكس من ذلك وهي الاسترشاد بمبدأ سياسي وليس إدارياً، إذ كان من الواجب ضمان مشاركة كل مجموعة محلية في برنامج تحسين أمنها ورفاهيتها. إن التلاحم الوطني لا يمكن فرضه من فوق، بل على العكس من ذلك يجب بناؤه من القاعدة. وباختصار كنت من أنصار تسليح الفلاحين، وهذا ما كنت أفعله، في حين تومبسون اعتمد موقفاً آخر يقول إن أمن ورفاهية الشعب يجب ضمانها بالعمل المتلاحم والمتكامل لمختلف هيئات الحكومة المركزية، بمساندة من الجيش النظامي، والشرطة والوحدات الإقليمية.

لقد اعتمدت حكومة سايغون الاتجاه العام تقريباً الذي أوصى به تومبسون مع موافقتي. وبالاتفاق مع شقيقه، بدأ نهو حملة وطنية لبناء القرى الستراتيجية ونظم مجموعة من الندوات لعرض مفاهيمه أمام العسكريين وأمام أعضاء الحكومة، الذين وجدوا بعض الصعوبات في الميدان النظري، إلا أنهم أدركوا تماماً الأوجه المادية للبرنامج الذي ادعى إبداعه.

وقد دهش الأميركيون من رؤية الفيتناميين يقومون بهذه المبادرة من جانب واحد، وبفضل الحس السليم للسفير نولتينغ، سارعوا إلى مساندة الجهود الهادفة إلى الردّ على الخطر الذي كان يشكله الشيوعيون على الأرياف. وأنشأت وكالة الإنماء الدولية مكتباً

للشؤون الريفية، بإدارة روفوس فيليبس، العضو السابق في فريق لانسدال سنة ١٩٥٤، وبذلت جهودا كبيرة من أجل أن تشرح لموظفيها الأهداف السياسية والاجتماعية للبرنامج وفقاً لتصريحات نهو المشهورة. كما أنشأت قيادة الفيتنام للمساعدة العسكرية هي أيضاً مكتباً خاصاً من أجل دعم البرنامج، محاولة إثبات نفسها بمثابة المستشار الرئيسي للفيتناميين. أما وكالة الاستخبارات المركزية، فقد شرعت بدمج مشاريعها الريفية الخاصة بالبرنامج الشامل للقرى الستراتيجية، وكذلك عملياتها شبه العسكرية بنشاطات قيادة الفيتنام للمساعدة العسكرية، تجاوباً منها مع الاستنتاجات التي استخلصها تايلور من كارثة خليج الخنازير. وسرعان ما اتسعت الحملة واكتسبت قوةً وبدأ مخبرونا يتحدّثون عن المصاعب الجديدة التي بدأت تعترض الشيوعيين في مجال الاتصال بسكّان الأرياف الذين كانوا يأملون تجنيد الرجال من بينهم من أجل النضال ضد دييم.

في بداية سنة ١٩٦٢، كانت فرص النجاح تبدو متوفرة، خصوصاً وأن ديسموند فيتزجيرالد استدعاني إلى واشنطن من أجل أن أصبح مساعده على رأس قسم الشرق الأقصى، فطلبت منه منحي سنةً أخرى، مما يتيح لي الوصول بالأمور إلى نهاية مناسبة. لكنه كان قد عيّن جون ريتشاردسون مكاني، وعلماً مني أن هذا الأخير يشاطرني وجهة نظري، قبلت العودة خلال الصيف، مرتاحاً لحصيلة عملي لمدة ٣ سنوات ونصف السنة التي قضيتها في الفيتنام.

لقد كان لدي شعور في البداية أن وكالة الاستخبارات المركزية لعبت دوراً رئيسياً في دراسة ووضع ستراتيجية مناسبة لهذه الحرب. وفضلاً عن ذلك كانت لدي اتصالات عبر البلاد بأسرها، إذ أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تدخل إلى القصر الرئاسي من الباب الكبير والصغير، وامتد نفوذها إلى القرى الريفية، وشمل المعارضين المدنيين للنظام وقادة الوحدات العسكرية الرئيسية. وفي ٢٧ شباط عندما قام رأسان من الرؤوس الحامية في الجيش الجوي الفيتنامي بقصف القصر الرئاسي وحطّموا زجاج كل الأبنية المجاورة (لجأت بربارة مع الأطفال إلى مكانٍ تحت الدرج) لم يحبط هذا الأمر تفاؤلي. وعلى غرار العقيد الذي تمرّد في تشرين الثاني ١٩٦٠، كانا يعتبران أن الحرب ضد الشيوعيين لم تنلْ بعد الاهتمام الكافي. لكنني كنت على اقتناع أن الستراتيجية التي وضعت بالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية لن تتأخر في تبيان خطئها.

وقبل سفري إلى واشنطن، كتبت تقريراً إلى واشنطن حول الخلفاء المحتملين لدييم في حال تعرّض لعملية اغتيال، على غرار ما حصل لماغسايساي. لقد استبعدت نهو بسبب العداء الذي يكنه له ولزوجته رجال السياسة ولعدم وجود قاعدة شعبية لديها، وكذلك عماد الجيش، الجنرال دونغ فون منه (الملقب بـ«منه البدين») لافتقاره للقوة

السياسية وللّطاقة الشخصية، وأخيراً نغوين كاوكي لأنه كان طياراً. ووقـع اختياري عـلى الجنرال نغوين بسبب ذكـائه وعـدوانيته، وفـطنته السيـاسية (لم أكن قـد تعرّفت بعـد على نغـوين فان ثيـو). ثم بعد سلسلة من الـزيارات الـوداعية إلى أصـدقـائي الفيتنـاميـين في البـلاد، غادرت الفيتنـام برفقـة عائلتي، مبتهجـاً بما كتبـه عني ويلفرد بـورشيت الكـاتب الشيـوعي الأوستـرالي: «إن القسم الأكبـر من سنـة ١٩٦٢ يجب أن يسجـل في رصيـد سايغون».

٦ ـ حرب سرّية

بعد إجازة عائلية رائعة، عدت إلى واشنطن في نهاية صيف ١٩٦٢ لأجد أن الجو تغير جذرياً داخل وخارج وكالة الاستخبارات المركزية على حدّ سواء. إن هزيمة خليج الخنازير كان لها في نهاية المطاف نتائج أعمق بكثير مما كنت أتصور. ذلك لأنها كانت بداية موجة من الانتقادات لم تعرفها من قبل الوكالة سواء من قبل الأوساط السياسية أم من قبل الرأي العام بصورة عامة. وبالتالي بدأت الوكالة تتحول من الداخل بشكل قلب رأساً على عقب تقنياتها وعملها.

حتى هزيمة خليج الخنازير، أي منذ أيام مكتب الاستخبارات الستراتيجية المجيدة، كانت الوكالة تتمتع بسمعة لا غبار عليها: جرأة، تفان، فطنة، بطولة، مغامرات متتالية على طريقة جيمس بوند، هذه كانت ميزات وخصائص الحياة التي يعرفها الجمهور عن عملاء وكالة الاستخبارات المركزية، والتي كانت بالاضافة إلى كل شيء، تقف دائماً على الخط الأول ضد العدوان الكُلياني بكل أشكاله.

وخلال كل تلك الفترة بالطبع، لم يكن لدى الرأي العام سوى فكرة غامضة عن وكالة الاستخبارات المركزية وعن عملها. وبكل صراحة، يمكن أن عدداً لا بأس به من الناس كان يجهل وجودها. إلاّ أن هذا كان يضفي هالة من السرية الرومانسية على صورة الوكالة التي كانت تعتبر كشرط ضروري من أجل القيام بمهمتها الخطرة. وكان الجمهور يبدي ارتياحه بصورةٍ عامة لفكرة أن جواسيس وكالة الاستخبارات المركزية كانوا يعملون عبر عالم الحرب الباردة من أجل خداع الروس وسرقة أسرارهم وإن الموظفين السريين للوكالة كانوا يشاركون من وقتٍ لآخر في مآثر كبيرة كإسقاط حكومة آربينز المؤيدة للشيوعيين في غواتيمالا، أو إعادة الشاه إلى عرشه في إيران. لكن كيف كان يجري ذلك بالضبط، وكيف كانت مشاريعهم؟ الكثير من مثل هذه الأسئلة كان المفضل عدم طرحها، لأنه كلما كان المرء يعرف القليل، كلما تكلم أقل، وهذا ما هو مطلوب لسلامة هؤلاء الأبطال الذين يعيشون في الظل. فالأجهزة السرية كانت مستثناة من النصوص

الدستورية، وكان الرأي العام يتقبل ذلك، لأنها تدافع عن مجتمعنا داخل عالمٍ معادٍ وأن أولئك الذين ينفذون هذه المهمة جديرون بإعجابنا.

أمر بارز أيضاً، هذا الرأي الساذج والجاهل الذي كان سائداً في الصحافة والكونغرس. وبالنسبة لهذه ولذاك على حدّ سواء، كانت الأجهزة السرية شيئاً «مختلفاً» ويجب عليها بالتالي أن تعمل وفقاً لقواعد خاصة. وكانت الصحف بمجملها، تتجنب بصورة عامة القيام بتحقيقات وبريبورتاجات حول وكالة الاستخبارات المركزية على سبيل المراقبة الذاتية الوطنية. وأروع مثال على ذلك يمكن تقديمه هو موقف «النيويورك تايمز» بصدد قضية خليج الخنازير بالذات. فقد تسربت إليها معلومات عن تحضيرات وكالة الاستخبارات المركزية لغزو كوبا. لكن، باسم الأمن القومي، اقتنعت من الرئيس كينيدي شخصياً، بعدم نشر أي شيء بهذا الصدد. كما أن عدداً كبيراً من وكالة الاستخبارات المركزية كان يحصل على تغطية كصحافي أو مراسل في الخارج.

وبالنسبة للكونغرس كانت لجانه الخاصة توصي بصورة عامة الاقتراع على الميزانية السنوية للوكالة، دون مناقشة تفاصيل بنودها، أو طرح أية قضية في غير محلها. ووكالة الاستخبارات المركزية كانت بنظر الكونغرس أداة مخصص استخدامها للرئيس وحده في مصلحة الأمن القومي.

لقد منيت الوكالة بالطبع ببعض الهزائم إلاّ أن كشف النقاب عنها أمام الرأي العام لم يغير شيئاً تقريباً في هذه اللوحة. فعندما كانت وكالة الاستخبارات المركزية تتهم بعمليات تخريب في الصين، أو ألبانيا، أو أوروبا الشرقية، كان الجميع يعتبر أن الأمر يتعلق بشتائم روتينية يطلقها فرسان الحرب الباردة. وحتى بالنسبة «لفضيحة» طائرة التجسس يو ـ ٢ التي كان يقودها غاري باور والتي أُسقطت فوق الاتحاد السوفياتي، لم تنسب مباشرة إلى وكالة الاستخبارات المركزية، بعد أن أعلن الرئيس أيزنهاور بأنه هو الذي أمر بهذا التحليق. يومها قال أيزنهاور إن التجسس «ضرورة مزعجة لكنها حيوية» معبراً أفضل تعبير عن الرأي الذي كان سائداً في تلك الحقبة. كما أن خروتشيف بالذات أشار في مذكراته إلى أن إلغاء قمة باريس لم يكنْ سببه التحليق بحدّ ذاته بل إعلان الرئيس أيزنهاور مسؤوليته عن هذا التحليق. وبصراحة أثار هذا الحادث الإعجاب أكثر من النقد بالنسبة لوكالة الاستخبارات المركزية، القادرة على تصميم طائرات متطورة مثل اليو ـ ٢.

لكن مع هزيمة خليج الخنازير، كل شيء تغير، أو بالأحرى بدأ يتغير. أولاً، إن السرية التي كانت تعيش في كنفها الوكالة منذ زمن طويل تحولت فجأة إلى علنية، وهذه العلنية الصاخبة تركت أثراً سيئاً جداً على الأحرف الثلاثة C. I. A في تفكير الجمهور في

وقت كان فيه الرئيس كينيدي بالذات يعلن بغضب «سأذر رماد وكالة الاستخبارات في كل الاتجاهات».

لقد انتهى عصر جيمس بوند الجريء، وحل محله عصابة من عديمي التصرّف، والمغامرين المعتوهين الذين قادوا رجالهم إلى موت لا جدوى منه. ثم هذه السرية التي طال التبجّح بها، لم يجد الخصوم أية صعوبة في سبر أغوارها! حتى لو لم يكن هدفها سوى إخفاء فشل وسوء تصرّف الوكالة عن الرأي العام والمسؤولين السياسيين، ألم تقلل أيضاً من شأن شخصية محترمة مثل أدْلاَيْ ستيفينسون بسبب أكاذيب مهينة أمام منظمة الأمم المتحدة؟ وهكذا، حصل الرأي العام في الخارج أخيراً على كبش محرقة؛ ومن الآن فصاعداً كل الهزائم كانت تلصق على كاهل وكالة الاستخبارات المركزية.

وانتقلت الصحافة إلى الهجوم، وانفلتت من عقالها الانتقادات وكذلك الفضولية التي كانت مكبوتة لمدة عقود. وبدأت وكالة الاستخبارات المركزية تشغل العناوين الكبيرة في زاوية الوفيات، كلما قتل أحد موظفي مكتب المقر العام بحادث سيارة. ونشرت مقالات لا تحصى، تحليلاً وتعريةً، حول هزيمة خليج الخنازير. وسرعان ما تجدد الحديث عن هزائم أخرى للوكالة ـ مثل إلقاء القبض على جون داوْنَيْ وريتشارد فيكتو في الصين، وعن محاولة الانقلاب ضد سوكارنو في أندونيسيا. وبدأ طرح كل أنواع الأسئلة التي حصرها بمضمون واحد: هل يمكن أن تكون وكالة الاستخبارات المركزية نوعاً من الحكومة الثانية «غير المرئية» يتناقضْ وجودها مع نظامنا الدستوري؟

وأمام هذا السيل من الانتقادات، بدأ الكونغرس يغير نظرته إلى علاقاته التقليدية مع الوكالة. فأولئك الذين كانوا على صلة مباشرة مع وكالة الاستخبارات المركزية، كانوا بصورةٍ عامة من الاتجاه المحافظ، ودافعوا بكل قوة عن العلاقات القائمة. إلّا أنهم لم يستطيعوا منع أعضاء في مجلس الشيوخ أمثال أوجين ماكارثي، ومايك مانسفيلد، وهيوبرت هامفري من طلب إجراء إصلاحات في أسلوب الإجراءات القائم وفرض وصاية متزايدة على الوكالة. لكن التقليديين صمدوا جيداً وبقي الأسلوب دون تغيير.

إلّا أن شيئاً من كل ما تقدم ـ زوال الأوهام لدى الرأي العام، والنقد في الصحافة، وإستياء أعضاء الكونغرس ـ لم يبلغْ مستوى الحمّى الذي بلغه في منتصف السبعينات. فوكالة الاستخبارات المركزية كانت قد وصلت إلى منعطف: شيئاً فشيئاً، أخذ هذا الجهاز الذي كان أحد أكبر الأجهزة نفوذاً واحتراماً لدى الحكومة يتعرّض باضطراد لحملات الشجب والتنديد. وذلك على الرغم من الجهود المتواصلة التي بذلت للوقوف في وجه هذا الاتجاه عن طريق إصلاحات لم تشهد الوكالة مثيلاً لها منذ تأسيسها.

لقد رأينا مثلاً أنه بطلب من الرئيس كينيدي قام مستشاره الشخصي للشؤون

العسكرية ماكسويل تايلور بتحقيق رسمي حول هزيمة خليج الخنازير وتوصل إلى الاستنتاج بأن وكالة الاستخبارات المركزية لا تملك العدد الكافي من الرجال ولا الوسائل اللوجستية الضرورية من أجل القيام بعمليات شبه عسكرية واسعة. ففي المستقبل يجب نقل هذه الأمور من أيدي وكالة الاستخبارات المركزية وتسليمها إلى وزارة الدفاع ـ وهو مبدأ أثّر إلى حد كبير على الدور الذي لعبته بعد ذلك وكالة الاستخبارات المركزية في الفيتنام ـ وفي الوقت نفسه، أنشأ كينيدي مجموعة مستشاري الرئيس لشؤون الاستخبارات برئاسة جيمس كيليان ودعاه إلى غربلة مجمل نشاطات كل أجهزة الاستخبارات. ثم بعد انقضاء وقتٍ معين وتلافياً للحساسيات، أبدل آلن دالس بجون ماكّون في الإدارة وأبدل ريتشارد بيسيل بريتشارد هلمز كنائب للمدير لشؤون التخطيط.

ماكّون كان جمهورياً وقد حصل ذلك من أجل تخليص وكالة الاستخبارات المركزية من تشاجر الأنصار الذي اختاره كينيدي (ليس دون أن يعرض قبل كل شيء هذا المركز على تايلور الذي رفضه معتبراً أنه غير مناسب لعسكري). لكنّ ماكّون المهندس الذي جمع ثروته من المنشآت البحرية خلال الحرب، قبل أن يصبح نائباً لوزير الجيش الجوي، ثمّ رئيساً للجنة الطاقة الذرية، كان بصورةٍ خاصة إدارياً لامعاً وقائداً صدامياً، قادراً على عقلنة الإدارة الكبيرة للوكالة وأن يعطي لكل واحد مغزى مسؤولياته. وعلى العكس من دالس «الجاسوس البارع» والأسطوري فإنّ ماكّون اهتم بصورة خاصة بالبحث والتحليل وأراد تطوير تكنولوجيا الاستقصاء. فأنشأ إدارة العلوم والتكنولوجيا وعمل على التقارب بين مجموعات مُحَلّلينا والمسؤولين في البيت الأبيض. وساعده في ذلك كينيدي الذي كان يحب كثيراً أن يناقش داخل لجان تطرح أمامه ما يجب اتخاذه من قرار وأيضاً بسبب غريزته التي كانت تدفعه دائماً لأن يكون في الوقت المناسب في صدر المكتب البيضاوي. إنني مقتنع منذ زمن طويل بأنه كان أفضل مدير عرفته وكالة الاستخبارات المركزية.

لكن بالنسبة لي جاء التأثير المباشر والفوري من تعيين ريتشارد هلمز على رأس مديرية التخطيط. فعلى العكس من أسلافه فرانك ويسنر، وريتشارد بيسيل، كان هلمز بالدرجة الأولى رجل استخبارات. إن تنشئته الخاصة، وأيضاً ردة الفعل أمام الموقف الذي كان مسؤولاً مباشراً عن هزيمة خليج الخنازير، أدّت به كما كان متوقعاً إلى التشديد على ضرورة «إضفاء طابع الاحتراف» على عمليات التجسس ومكافحة التجسس وتعزيز الانضباط في ميدان العمل السري. وهذا العمل لم يكن بالطبع قضية ليلة وضحاها. فقد تطلب الأمر أكثر من عشر سنوات حتى نشأت على فترات فلسفة للعمل السري، وعندما حصل الإنزال في خليج الخنازير كان أكثر من نصف ميزانية وكالة الاستخبارات تقريباً يخصص للعمليات السياسية وشبه العسكرية. لكن لدى وصولي إلى واشنطن، بعد

سنة تقريباً من قضية خليج الخنازير، كان من الواضح أن لجنه الاستقصاء كانت في أوج صعودها في حين أن العمل السري كان يفقد قسماً من النفوذ الذي تمتّع به الماضي.

ومع إطّلاعي على الأمور في واشنطن التي عدت إليها بعد غياب استغرق زهاء عشر سنوات وجدت تناقضاً غريباً في هذه اللوحة. ويبدو أنها كانت تنبثق من سمة مميزة لحكومة كينيدي، ألا وهي تعهدها بالحفاظ على الحرية في العالم. وبالنسبة لكينيدي والمقربين إليه، كانت الوكالة مؤهلة للمشاركة في هذا البرنامج، بسبب قدراتها في العمل شبه العسكري والسياسي السري، ومهارتها في التقنيات السرية التي كانت تتيح تلافي التعقيدات الديبلوماسية والسياسية في عملها. وفي مجالٍ معين، استند الأشقاء كينيدي على وكالة الاستخبارات المركزية: فقد جرى تكليفها ببرنامج واسع ضد نظام كاسترو، الذي ألحق هزيمة بالولايات المتحدة في خليج الخنازير.

بعد بضعة أيام فقط من تلك الهزيمة الذائعة الصيت، ذهب الرئيس إلى ميامي لاستقبال الناجين بعد الإنزال، وقد أقسم أمامهم بأن يرد لهم العلم الذي قدّموه إليه، وذلك على أرض كوبا المحررة. وبعد وقت قصير، استدعى الرئيس وشقيقه وزير العدل، بيسيل من أجل توجيه اللّوم إليه لأنه لم يفعل ما فيه الكفاية ضد كوبا. ثم في تشرين الثاني ١٩٦١، أطلق كينيدي عملية مانغوست «لمساعدة كوبا على الإطاحة بالنظام الشيوعي» وعهد بهذه العملية إلى اختصاصي قديم في العمل السري هو إد. لانسدال الذي وضعه تحت إشراف روبرت كينيدي وماكسويل تايلور. وكما كان لانسدال دائماً بارعاً وواسع الخيال اقترح مجموعة من الأعمال - إبتداءً من أعمال تخريب خط سكة الحديد حتى رش حقول قصب السكر بمختلف المواد الكيميائية التي تسبب الأمراض للعمال الزراعيين - لكن في إطار عملية مانغوست، اقتصرت النشاطات على التجسّس فقط. وبعد مرور سنة على ذلك، خُوِّلَتْ مجموعة جديدة من الكوبيين التابعين لوكالة الاستخبارات المركزية، القيام بأعمال تخريبية. وجاءت أزمة الصواريخ في تشرين الثاني ١٩٦٢ لتزيد من تصلب حكومة كينيدي.

وهذه الأزمة كانت قد استهلكت الكثير من الحبر. كما أن عدداً من أولئك الذين شاركوا مباشرة فيها كتبوا تقارير مفصّلة وبما أنني لم ألعب أي دور، سأكتفي بالحديث هنا عن الأمور التي انعكست على نشاط أجهزة الاستخبارات.

قبل بضعة أشهر من الأزمة، كنت على علم بأن الاتحاد السوفياتي يستعد لنشر صواريخ نووية هجومية في كوبا. إنّ محلّلي الوكالة بمجملهم كانوا ميالين للإعلان بأن تقارير مختلف مجموعات اللاجئين ومقالات بعض الصحافيين ليست سوى ثمرة خيالهم الملتهب. وثم هل ان الأمر يتعلق بصواريخ هجومية أم دفاعية؟ لم يسبقْ مطلقاً للاتحاد

السوفياتي أن تجرّأ على نشر مثل هذه الصواريخ خارج أراضيه. وأخيراً أتى الجواب النهائي من طائرة يو ـ ٢ التي أظهرت صورها الملتقطة في ١٥ تشرين الأول نصب قواعد إطلاق لصواريخ هجومية. إنّ كينيدي الذي حصل على هذا الإثبات الذي لا يقبل الجدل، قرّر مواجهة الروس بعد ضمان دعم وطني ودولي كبير ونعرف كيف توصل إلى إنهاء هذه الأزمة بعد عدّة أيام من التوتر الشديد.

إن إحدى نتائج أزمة الصواريخ كان الارتفاع السريع لمعنويات الوكالة. لقد نفّذت وكالة الاستخبارات المركزية بدقة المهمة التي أوكلت إليها في الدفاع الوطني. وهذا يكفي لإصلاح قسم كبير من الأضرار التي ألحقتها هزيمة خليج الخنازير بسمعتها. وبالإضافة إلى ذلك أظهرت صور اليو ـ ٢ قيمة التقنيات المتطورة جداً وأدّت بماكّونْ إلى طلب القيام بأبحاث جديدة في هذا المجال، بما في ذلك إمكانية تجهيز الوكالة بأقمار اصطناعية للتجسس وبمعدّات الكترونية متطورة جداً.

لكن من وجهة نظري الخاصة، فإن أهم نتيجة لأزمة الصواريخ كانت تصاعد غضب آل كينيدي ضد كاسترو وتعزيز عزمهم على استخدام وكالة الاستخبارات المركزية ومقدراتها في العمل السري من أجل «التخلص منه» مع كل ما تتضمنه هذه العبارة من التباس. إن ديسموند فيتزجيرالد بطل العمل السري نُقل إلى قيادة المجموعة الخاصة المكلفة القيام بعمليات ضد كوبا وخلفته أنا على رأس قسم الشرق الأقصى. ففي حين توقفت عملية مانغوست بقيادة إد. لانسدال فجأة وبسرعة، إنطلق فيتزجيرالد، الذي كان يشرف عليه بوب كينيدي عن كثب، بمجموعة عمليات ضد أهداف اقتصادية، وتخريبية وتسلّل ضد كوبا. وتضمّنت هذه الحملة العديد من محاولات الاغتيال ضد كاسترو واستمرت حتى سنة ١٩٦٣. وبعد ذلك بـ١٥ سنة، استدعيت من أجل أن أقدّم تقريراً أمام الصحافة، والرأي العام، والكونغرس عن محاولات الاغتيال هذه التي لم يكنْ لي أية صلة بها.

لقد طرح كاسترو أمام الولايات المتحدة قضية صعبة، فبعد أن أعطى كينيدي الضمانات بالامتناع عن اجتياح كوبا، أخذ كاسترو يلعب دور داوود القوي أمام جوليات الأميركي. وبدأ يتبجّح بنجاحات ثورية، مؤكّداً أنّها ستمتد حتماً إلى أميركا اللاتينية. وكان مبعوثه، تشي غيفارا، يتجوّل بين الشبكات السرية على القارّة محاولاً إثارة الاضطرابات، وسرعان ما أخذت صوره كقائد لرجال حرب العصابات تظهر على الجدران في العالم بأسره. ومن أجل تنفيذ برنامجه ضد كاسترو، عُيّن فيتزجيرالد رئيساً لقسم أميركا اللاتينية. وقد حاول في الوقت نفسه طرد كاسترو من منظمة الدول الأميركية، ودفع النمو الاقتصادي بواسطة «التحالف من أجل التقدم» الخاضع لوكالة

الإنماء الدولية، وتأمين التدريب العسكري وتجهيز القوات المعادية للثورة، ودعم مجمل أنظمة أميركا اللاتينية ضد التخريب عن طريق تعزيز مختلف شبكات التجسس، والدعاية والعمل السري الخاضعة لوكالة الاستخبارات المركزية.

وكان من المحتم أن يمتد النشاط الذي قام به كينيدي في أميركا اللاتينية، والدور الذي عهد به في هذا المجال لوكالة الاستخبارات المركزية، إلى مناطق أخرى في العالم. وبما أن الاستقرار في أوروبا المنقسمة إلى كتلتين، بدا قوياً جداً (تمثّل في الشرق بجدار برلين وفي الغرب بنجاحات منظمة حلف شمال الأطلسي) لذا انتقلت المجابهة واشتدت في العالم الثالث. وأضيفت إلى مطامع كاسترو الخارجية، قسم خروتشيف حول دعم «حروب التحرر الوطني»، وتصاعد شيوعية ماو الريفية. ففي الشيلي بدأت وكالة الاستخبارات المركزية ببرنامج للعمل السري شبيه بالبرنامج الذي كنت قد نفذته في إيطاليا من أجل دعم القوى الديمقراطية والوسط ضد سلفادور أللندي الذي كان يدعو للتحالف مع ثورة كاسترو. وفي الكونغو، استوجبت الفوضى التي قامت إثر انسحاب الدولة البلجيكية المستعمرة، التدخل من قبل وكالة الاستخبارات المركزية - وبعض العمل الديبلوماسي - في محاولة لإيجاد حل وسط يستبعد بقاء صنائع المستعمرين وكذلك المتطرفين المدعومين من الشيوعيين.

وفي الشرق الأقصى، حيث أخذت الراية من أيدي فيتزجيرالد، سرعان ما تضاعفت المناسبات لممارسة مواهب وكالة الاستخبارات المركزية في العمل السري. ففي الفيتنام كانت الوكالة قد قطعت شوطاً بعيداً في تنفيذ البرامج التي كنت وضعتها. وبدأت تبذل الجهود الكبيرة في تايلاند ضد المتمردين في شمال شرق البلاد. وماليزيا كانت تتخوف من عمليات تخريب شيوعية جديدة انطلاقاً من أندونيسيا سوكارنو. لكن القضية التي تطلبت مني الكثير من الجهود والاهتمام كانت في لاوس.

عندما عدت إلى واشنطن، كانت اتفاقات جنيف حول لاوس قد تمّ التوقيع عليها للتوّ (تموز ١٩٦٢) فبعد سنوات من المعارك الدامية والمجابهات السياسية الفارغة في هذا البلد الصغير في جنوب شرقي آسيا، حصل اتفاق بين كينيدي وخروتشيف على وقف المجابهة هناك. إن لباقة الجهود التي بذلها أفريل هاريمان الذي كان وقتها مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى، أتاحت التوصل إلى اتفاق يعترف بحياد واستقلال هذا البلد الصغير الذي مزّقته الحرب. فقد تعهّدت الدول الـ ١٥ الموقعة على سحب كل قواتها، والامتناع عن تقديم أية مساعدة شبه عسكرية للمجموعات الثلاث المتنازعة في لاوس والاعتراف بحياد سوفانا فوما كرئيس لحكومة الائتلاف الثلاثية الأطراف. وبدأ الإنسحاب المراقب. وتوقّفت الطائرات السوفياتية التي كانت تنطلق من شمال الفيتنام

عن إلقاء المعدّات والذخائر بالمظلات لقوات الباثث لاو الشيوعية وعادت إلى قواعدها الروسية. كما توقّفت أيضاً طائرات شركة الطيران الأميركية «المدنية» الخاضعة للوكالة عن تقديم الأسلحة إلى القبائل الجبلية في الشمال. وانسحبت القوات الخاصة في الجيش الأميركي. والتزم كل الموقعين بالاتفاقات باستثناء بلد واحد هو فيتنام الشمالية. فقد أحصى مخبرو وكالة الاستخبارات المركزية زهاء ٧ آلاف رجل من القوات الفيتنامية أثناء التوقيع على الاتفاقات. لكن خلال مرحلة ما سُمّيَ بالانسحاب المراقب غادر البلاد حوالى ٤٠٪ منهم فقط وبما أن وجودهم كان غير معترف به رسميا، فإن إنسحابهم كان من الصعب إخضاعه لمراقبة رسمية، لكن تقارير مخبرينا كانت صريحة.

لقد أفهم هاريمان جيداً وكالة الاستخبارات المركزية وكذلك المسؤولين العسكريين أن الرئيس وهو شخصياً يريدان أن تحترم الولايات المتحدة كل تعهداتها تجاه لاوس. فالرهان كان يتخطى إلى حدّ كبير مصير هذا البلد، حيث يمكن أن يتيح الانسحاب المتزامن والسلمي للأميركيين والروس إعطاء مفهوم «التعايش» الجيد كل مغزاه، وهو مفهوم كان قد طرحه خروتشيف. وعندما أبلغته التقارير التي تشير إلى استمرار الوجود الفيتنامي الشمالي في البلاد، أصرّ على التمسك بحرفية نصوص اتفاقات جنيف على الرغم من نداءات المساعدة التي كان يطلقها حلفاؤنا من القبائل الجبلية. وكل أسبوع، كنت أجتمع بهاريمان في مكتبه بوازرة الخارجية من أجل إطلاعه على نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية في كل الشرق الأقصى، وشيئاً فشيئاً أخذت هذه الإجتماعات تكرّس للاوس. فكان يريد الاطلاع على أدقّ التفاصيل من أجل تلافي ظهور أي تناقض بين سياسة وكالة الإستخبارات المركزية وسياسته الخاصة. وكنت على وفاق تام معه: بنظري، يتوجب على أميركا أن تنطق بصوتٍ واحد، أكان ذلك في العلن أم في السر.

لكنّ استقصاءاتنا أخذت تصبح مقلقة باضطراد. إنّ القوات الفيتنامية الشمالية لم تكن تريد البقاء في مكانها، وبدأت بتوسيع منطقة نفوذها ونفوذ صنائعها الباثث لاو، على حساب قبائل الميو التي أرغمت على الهرب أو الانصياع بالقوة. إنّ مخزونات الذخيرة التي كانت لدى الميو من قبل فترة إتفاقات جنيف أخذت بالنفاذ. وكنّا قد تركنا عميلين في مركز في الجبال. بالنسبة لهما، كان الفيتناميون الشماليون يستعدون لسحق الميو مستغلين الهدنة التي فرضناها عليهم. وبسبب النقص في الذخائر، سرعان ما ستنعدم المقاومة لدى الجبليين.

ومهما كانت رغبتي في رؤية لاوس على الحياد، فإن هاريمان فعل الكثير مع الشيوعيين لإظهار أنهم لا يحترمون الضعيف. وانتهى به الأمر إلى الموافقة على تسليم حد أدنى من الذخائر سراً ـ عملاؤنا سيؤمنون ذلك ـ تكون مخصّصة لأغراض دفاعية، مع

تعهّد من الميو بعدم القيام بأية مبادرة ضد الفيتنامين الشماليين أو الباثت لاو. كان من المستحيل أن تقلع أية طائرة من تايلاند دون الموافقة السريعة لهاريمان.

إن هذا الأخير لم يلقب بـ«التمساح» مجاناً. وقد تأكدت من ذلك مراراً خلال اجتماعاتنا، إذ كان أحياناً يحاول دفعي إلى أقصى حد للتأكد من قناعتي وقوة حججي. لكنه بالتأكيد كان يتمتع بكامل ثقة الرئيس في القضية اللاوسية وهذا ما استطعت الاستفادة منه من أجل تقديم المساعدة إلى حلفائنا الميو. ومن جهة أخرى كانت لديه طاقة كبيرة ويعرف تماماً حسنات وسيئات وكالة الاستخبارات المركزية في عملية من هذا النوع.

لقد ظهر شيئاً فشيئاً وبكل وضوح أن الاتحاد السوفياتي تخلى فعلاً عن كل مجابهة أميركية ـ روسية في لاوس. لكن بنفس الوضوح، تبين أن الفيتناميين الشماليين لا يريدون الدخول في هذه الصفقة. وأن الروس ولو لم يعترفوا بذلك مطلقاً، لم يكنْ لديهم أي تأثير على الفيتناميين الشماليين الذين أرادوا توسيع سيطرتهم داخل البلاد في منطقتين حيويتين بالنسبة لهم: تخوم دلتا النهر الأحمر، بالقرب من هانوي، وممر هوشي منه، طريق التسلل إلى جنوب الفيتنام. عندها أدرك هاريمان جيداً ضرورة قيام القبائل المؤيدة لوكالة الاستخبارات المركزية بالرد، وهو رد ارتدى شكل معارك حرب العصابات خلف الخطوط الفيتنامية.

وبما أنه لم يكن باستطاعة الجيش الملكي اللاوسي، ولا القوات الأميركية التي بدأت تركز كل جهودها على جنوب الفيتنام، مجابهة قوات هانوي في المنطقة، وربما أن كينيدي تأكدمن حتمية هذه المجابهة، أوْكَلَ مسؤولية هذه المهمة لوكالة الاستخبارات المركزية. على هذا النحو، يمكن الإستمرار بمراعاة نصوص اتفاقات جنيف. فالاتحاد السوفياتي كان على استعداد للتغاضي عن كل دعم «سري» تقدمه الوكالة إلى الميو، لذا فإن القضية اللاوسية لم تعد بحاجةٍ لأية مناقشة على مائدة المفاوضات بين موسكو وواشنطن. إن التمييز الدقيق الذي اعتمده خروتشيف، خلال قضية اليو ـ ٢، بين ما تعرفه موسكو وبين ما تطالب به واشنطن رسمياً، جرى تنفيذه عملياً في هذه المنطقة من العالم، وبقيت سفارة الاتحاد السوفياتي في فينثيان مفتوحة على الرغم من تصعيد هذه «الحرب السرية».

لقد ارتفع عدد القوات الفيتنامية الشمالية تدريجياً إلى ٧٠ ألف رجل (في سنة ١٩٧٢) في حين خولت وكالة الاستخبارات المركزية إحياء وتجهيز وزيادة عدد الوحدات التي كانت قد أنشأتها قبل اتفاقات جنيف. إن الميو، الذين يعرفون البلاد جيداً وكونهم يقاتلون ضد غزاة، استطاعوا التوغل بعيداً في المناطق التي «يسيطر» عليها الفيتناميون الشماليون ومهاجمة شاحنة منفردة، وزرع الألغام في الطرقات، ونسف المستودعات، وقصف الخطوط الخلفية بالهاون. وكانت طائرات الهليكوبتر التابعة لشركة الطيران

الأميركية ترشدهم إلى تحركات ومواقع العدو بواسطة اللاسلكي. ووكالة الاستخبارات المركزية هي التي قدمت أجهزة اللاسلكي، والتجهيزات إلى الجبليين واهتمت بعائلاتهم.

ومن جهة أخرى فإن الوكالة لم تكن بمفردها في هذه المهمة. فقد هبت وكالة الإنماء الدولية لمساعدتها مع رجال رائعين أمثال «بابا بيوول»، المزارع من إنديانا الذي حملته إلى هنا رغبة صادقة للتضامن الإنساني، والذي لم يوفر أي جهد من أجل طلب المواد الغذائية وإيجاد الملاجىء للاجئين الهاربين من عمليات الدهم والتمشيط التي كان يقوم بها الفيتناميون الشماليون، وكان يرشد طائرات شركة الطيران الأميركية إلى المواقع الدقيقة المناسبة لإلقاء أكياس الأرز بالمظلات من أجل توزيعها على القرى المعزولة. وشاركت وكالة الإنماء الدولية أيضاً في هذا العمل عن طريق برنامجها للمساعدة الطبية إذْ أنشأت العديد من المستشفيات الميدانية حيث كانت تجري معالجة الجرحى والمرضى من الطرفين على حدّ سواء.

لقد اندلعت في شمال لاوس، حرب كانت بالضبط صورة معكوسة لحرب الفيتنام. إن القوات العسكرية الكلاسيكية للفيتناميين الشماليين الباتث لاو كانت تسيطر بصعوبة على شبكة الطرقات إذ كان عليها أن تواجه باستمرار مناوشات وكمائن رجال المقاومة. ومع كرّ وفرّ، بقيت الحرب دائماً تقريباً محصورة داخل نفس الحدود الإقليمية البعيدة جداً عن المناطق السكنية الرئيسية. أما في الجنوب، حيث المناطق الجبلية المجاورة للفيتنام لم تكن مسكونة عملياً، اتسع طريق هوشي منه شيئاً فشيئاً، على الرغم من عمليات الإرباك التي كانت تقوم بها مجموعات صغيرة ترسلها وكالة الاستخبارات المركزية من الميكونغ، للعمل في أرضٍ مجهولة.

وخلال كل هذه «الحرب السرية» كنت أشدد باستمرار على أهمية العنصر السياسي. إن الدعم الأميركي كان يذهب إلى الحكومة الملكية في لاوس وإلى رئيس وزرائها المحايد سوفانا فوما. فلم يكن لوكالة الاستخبارات المركزية أية مصلحة ـ وعلى كل حال هاريمان عارض ذلك بشدة ـ لمساندة القادة اليمينيين الذين ساعدناهم قبل اتفاقات جنيف. إلّا أن المساعدة المباشرة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية، حملت الميو إلى الإيمان باستقلاليتهم. صحيح أنهم تحملوا العبء الأكبر في المعركة دون أن يحصلوا عملياً على أية مساعدة من فينتيان. إن هذا النوع من المشاعر كان يهدد بإحراج سلطة سوفانا فوما مما يؤدي إلى تصدع اتفاقات جنيف وهذا يعني انهيار كل الجهود الأميركية في لاوس. لذا كانت لدى عملائنا تعليمات حول إفهام المستفيدين من مساعدتنا بأنهم يحصلون على هذه المساعدة كونهم لاوسيين، وإنّ موافقة سوفانا فوما كانت ضرورية مثلها مثل موافقة هاريمان. إن القوات التي كانت تساندها وكالة الاستخبارات المركزية، كانت نظرياً مندمجة

بالجيش اللاوسي، لذا وجهنا دعوة إلى الملك للقيام بزيارة احتفالية إلى المقر العام لقوات الميو من أجل أن يظهر رمزياً وحدة مملكته.

إلّا أن ذلك لم يكن الشكل السياسي الوحيد لنشاطنا. فالرؤساء التقليديون لقبائل الميو كانوا ضعفاء جداً ومرتشين على غرار قادة فيتنيان. وحرب العصابات تتطلب رجالاً من صلب آخر. فقد لفت نظر وكالة الاستخبارات المركزية ضابط في الجيش اللاوسي، تدرب على يد الفرنسيين، بدت فيه ميزات الشجاعة واللباقة السياسية الضرورية لهذا النوع من المعارك. وعلى عكس القادة التقليديين، كان يشارك في مخاطر الجبهة بدلاً من إرسال أوامره من الخطوط الخلفية. لقد كان من الميو الأصليين، ومن مواليد المنطقة، متفانياً إلى أقصى حد في الدفاع عن شعبه، على عكس الكثيرين من الخلاسيين اللاوسيين والفرنسيين. كان اسمه فانغ باو ويتمتع بإعجاب واحترام كل عملاء وكالة الاستخبارات المركزية الذين قربوه إليهم. ومن المؤكد أنه كان سيقود المعركة بمساعدة أو بدون مساعدة من الأميركيين، الذين كان يعرف أن يقول لهم كلا أحياناً. وبقيادته (التي أكدها الملك بتعيينه جنرالاً) أصبح من الممكن شيئاً فشيئاً اختيار وتنشئة جنس جديد من القادة، وفقاً لقيمتهم في المعركة ولعواطفهم الريفية، وليس لأي سبب آخر كتحدرهم من أصل أرستقراطي. وكان من الضروري في الوقت نفسه تلافي إحداث صدمة للقادة التقليديين الذين منعتهم ميزات احترام دقيقة عن القيام بردة فعل عنيفة تجاه هذا الخطر الذي هدد امتيازاتهم.

وحاولت وكالة الاستخبارات المركزية أيضاً معارضة عدد كبير من الممارسات غير القانونية كزراعة وتهريب الأفيون، الذي كان يشكل أحد المداخيل الرئيسية للجبليين منذ عدة أجيال. كما جرت محاولة لاعتماد زراعات بديلة، وتربية الماشية، وتعليم السكان قواعد غذائية وصحية أفضل، وقد منع منعاً باتاً نقل المخدر على متن طائرات شركة الطيران الأميركية. وأظهر تحقيق قام به الكونغرس أن وكالة الاستخبارات المركزية لم تتورط في التهريب؛ لكن ما من شك في أن التهريب استمر في لاوس وطرح أمامنا معضلات خطيرة عندما بدأ يصل إلى قواتنا في الفيتنام.

وعلى الرغم من اتساع هذه العملية، التي عبأت حتى ٣٦ ألف رجل مسلح من كل لاوس، فإن محطة وكالة الاستخبارات المركزية التي كانت مكلفة القيام بها لم يتخطّ عدد أفرادها أبداً الـ ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ رجل. وحصلت هذه المجموعات بالطبع على المساعدة من شركة الطيران الأميركية، ومن وكالة الإنماء الدولية ومن مختلف الأجهزة الأميركية الأخرى التي كان يشرف عليها السفيران وليام سوليفان وماكمورتري غودلي. وفضلاً عن ذلك كان محظراً بشدة على عملائنا الاشتراك في المعارك على الرغم لتأسفهم من عدم

مشاركة أصدقائهم من الميو واللاوسيين المخاطر التي تعرضوا لها، ومن حسنات هذه السياسة أنها حَدّت من الخسائر الأميركية خلال كل تلك الحرب الطويلة التي سقط فيها خمسة أميركيين فقط. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية التي خصصت للعملية بأكملها كانت تقاس بالملايين وليس بمليارات الدولارات، أي مبلغ أقل مما بلغته المساعدة العسكرية التي حصل عليها الجيش الملكي اللاوسي الذي بقي دون فعالية.

لنتحدث عن النتائج: بعد عشر سنوات من المعارك المتواصلة ضد عدو ارتفع عدد رجاله من ٧ آلاف إلى ٧٠ ألفاً، لم يتغيّر خط الجبهة أبداً وأُرغم الشيوعيون على القبول باتفاقٍ ثانٍ يعترف باستقلال وحياد لاوس، وكذلك الاعتراف بالحكومة الإئتلافية التي تعهدت أميركا بمساعدتها سنة ١٩٦٢. وبالطبع إن ذلك لم يكنْ انتصاراً، كما إنه لم يكن هزيمة أيضاً، التي كان الشيوعيون يسعون إلى تحقيقها. (عندما استأنف هؤلاء العمليات العسكرية والحرب الهدّامة بعد اتفاق سنة ١٩٧٣، تلقّت وكالة الاستخبارات المركزية الأمر بعدم التحرك، واليوم يسيطر الشيوعيون على لاوس، والميو الموجودون هناك اليوم يعيشون في ظل الاضطهاد).

لكن قبل وضع حصيلة هذه الحرب السرية، سأقدم وصفاً للمعركة الجوية الوحيدة التي حصلت خلالها. إن أول طائرة فيتنامية شمالية ظهرت فوق لاوس كانت من الطراز القديم ذي الجناحين وحمولتها من القنابل الصغيرة. فما أن اقتربت منها طائرة هليكوبتر تابعة لشركة الطيران الأميركية، حتى استعدت للهجوم. وبما أن طائرة الهليكوبتر هي لشركة «مدنية» لم تكن مسلحة، لكنها التفّت كي تتيح لأعضاء الطاقم الموجودين في المؤخرة إطلاق النار من بنادقهم على الطائرة المهاجمة. وهكذا تم إسقاط قاذفة القنابل الفيتنامية الشمالية وتوقف سلاح الجو الفيتنامي الشمالي عن التدخل.

فمهما كانت النجاحات التي تحرزها حرب العصابات في القتال ضد جيش كلاسيكي، فإنها تبقى عاجزة عن طرد هذا الجيش إلى خارج أراضيه. إن هذه النتيجة لا يتم الحصول عليها إلاّ باستخدام قوات كلاسيكية مماثلة. ولهذا السبب فإن الانتصار في حرب العصابات يؤدي حتماً برجال هذه الحرب إلى التحول لجيش كلاسيكي من أجل تحرير أراضيه الوطنية. وفي سبيل التسهيل لهذا النوع من التطور في لاوس، دفعت وكالة الاستخبارات المركزية أصدقاءَها التايلانديين لإرسال متطوعين، سراً، من أجل موازنة زيادة قوات فيتنام الشمالية.

يتبين إذن، على عكس استنتاجات ماكسويل تايلور، أن وكالة الاستخبارات المركزية قادرة تماماً، إذا لزم الأمر للرجال والمعدات، أن تقوم بعملية شبه عسكرية واسعة

النطاق. ولكن ما أن تبلغ الحرب مثل هذا المدى، يصبح من المستحيل عملياً المحافظة على طابعها السّرّي. لقد حصلت معارك عنيفة في الجبال ولمس أول المراقبين الذين أتوا إلى المكان أن الجيش اللاوسي لم يشارك فيها. إن سماء لاوس كانت تعجّ بالطائرات التابعة لشركة الطيران الأميركية التي تخطى عددها إلى حدّ كبير عدد الطائرات التي كانت تقلع محملة بالأرز من فينتيان. وسرعان ما لاحظ الصحافيون الذين زاروا المنطقة أن مجموعات الأميركيين التي كانوا يصادفونها في ملاهي فينتيان أو بانكوك كان أعضاؤها يلتزمون الصمت إذا ما حاول أحد سؤالهم عن نوع عملهم. هذا دون أن يأخذوا بعين الاعتبار أن طريقة تجولهم تشبه أسلوب العسكريين أثناء الإجازة.

ونرى جيداً هنا أن القضايا التي يطرحها هذا النوع من العمليات هي ليست كما أفصح عنها تايلور. لقد خضنا هذه المعركة دون دعوة أميركي واحد لخدمة العلم؛ وقد تشكلت هيئة أركان العمليات من السفير ومستشاريه؛ ولم نشاهد ظهور تلك المدن التي كانت تنبت كالفطر حول القواعد الأميركية من أجل توفير مختلف أشكال الراحة للمحاربين؛ وكانت الأوامر تنقل بواسطة اللاوسيين وليس بواسطة الأميركيين وكان عملاؤنا ينفذوها رغماً عنهم، ولكن بانضباطية، إذ أنهم كانوا ملتزمين عدم المشاركة في المعارك. لكن وكالة الاستخبارات المركزية، حاولت إخفاء كل ذلك، كونه إيجابياً للغاية، عن الرأي العام، وعند اللزوم. كانت تمهد لنشوء روايات وأساطير لا صلة لها مع الواقع. لذا اتهمت بأنها تشن حرباً سرية.

تلك الحرب كان يجب أن تكون سرية بالفعل من أجل أن تتيح للاتحاد السوفياتي التغاضي عنها وللكونغرس الأميركي وهم إشرافه الدستوري على النفقات العسكرية. وعندما أصبحت هذه التناقضات لا تطاق، مع الزيادة المتواصلة لميزانية العملية اللاوسية، جرى ضمها إلى وزارة الدفاع حيث أصبحت نقطة ماءٍ في بحر.

٧ ـ انقلابات متعاقبة وفوضى في سايغون

٨ أيار سنة ١٩٦٣، كل الأنباء التي وصلت إلى لانغلي كانت غير مطمئنة، وبرقيات السفارة ثم محطة وكالة الاستخبارات المركزية في سايغون، جاءت لتزيد من قلقي. في هوي، العاصمة الأمبراطورية القديمة، نظّم البوذيون مظاهرات معادية للحكومة تحولت إلى أعمال عنف وأطلقت قوات سايغون النار عليها، وقتلت ٩ متظاهرين.

إنني كنت أعرف جيداً الحركة البوذية الفيتنامية، كما كنت أعرف أنها لم تلعب عملياً حتى ذلك الحين أي دور سياسي في حياة البلاد المضطربة، على عكس الكنيسة الكاثوليكية ومذهبي هوا هاو وكاوداي. لقد طمأنني هذا الاعتبار بعض الشيء بالنسبة لانعكاس هذه الحوادث المؤسفة على الوضع. فمن جهة، سيزيد بالتأكيد حمى النقاش الجاري بين واشنطن وبين أنصار دييم وخصومه ومن الجهة الأخرى، يمكن أن يبقى دون أي أثر في الفيتنام نفسها. لقد ارتكبت هنا خطأ كبيراً لأن البوذيين الفيتناميين استطاعوا بعد قمع اضطرابات هوي القيام بحملة سياسية على النطاق القومي. إلّا أنني كنت مصيباً بالنسبة لأميركا: بعد هذه القضية ارتكب الأميركيون خطأً بإشرافهم على الإطاحة بدييم، ما زلت أعتبره حتى اليوم كأسوأ خطأٍ ارتكب خلال حرب الفيتنام.

بعد مغادرتي سايغون، استمرت الحرب في الاتساع لكنني بقيت متفائلاً. فقد أتاح برنامج القرى الستراتيجية انتزاع المبادرة من أيدي الشيوعيين في الأرياف. لقد كانت وتيرة هذا البرنامج تسير بسرعة لدرجة أنّ قرى بنيت في أمكنة كان من المفضل ترك المناطق الأمنية تمتد إليها تدريجياً ومن تلقاء نفسها. وغالباً ما كان موظف مندفع يكتفي بمدّ أسلاكٍ شائكة حول قرية من أجل الحصول على مكافأة من الحكومة، في حين أن السكّان السلبيين في تلك القرية كانوا يستمرون في حضور اجتماعات الدعاية لكوادر رجال حرب العصابات الشيوعيين. وبالطبع، إنني لا أنكر أننا اصطدمنا خارج إطار هذا البرنامج بعدّة معضلات خطيرة. فالشرطة، مثلاً، بقيت مستبعدة عملياً عن الأرياف. وأصرّ الجيش الفيتنامي على مواصلة القيام «بعمليات تمشيط» التي كان يتلافاها بسرعة رجال

العدو. (الشواذ الوحيد لهذه القاعدة حصل خلال شهر كانون الثاني في آب باك في الدلتا، حيث استغل الشيوعيون حالة البلبلة السائدة، وألحقوا بعدّة وحدات من الجيش هزيمة كبيرة. وأحد المستشارين العسكريين الأميركيين، هو العقيد جون بول فانن الذي أعرب علناً عن اشمئزازه، أرغم على التقاعد قبل الأوان).

وبالإيجاز، فمع كون أن الشيوعيين لم يخسروا الحرب ظاهرياً في تلك الحقبة، واستمروا بزيادة قواتهم عن طريق دمج عمليات التسلل من الشمال والتجنيد في الجنوب، فإنهم خسروا على الأقل المبادرة في الأرياف. وبعد أخذ الوقت الذي يحتاجه هذا النوع من المعارك في الحسبان ووفقاً للتجربة البريطانية في ماليزيا، كان من الممكن التفكير أن الأمور سارت سيراً حسناً، والتنبؤ كما فعلت بنتيجة ملائمة، بغض النظر عن جهود الفيتناميين والدعم الحاسم الذي كانت تقدمه الولايات المتحدة. لكن الاضطرابات البوذية في ٨ أيار ونتائجها المأساوية قلبت الأمور رأساً على عقب.

إن مختلف الروايات عن الحوادث كانت متناقضة بصورة جذرية ولم ترتدِ سوى أهمية نسبية، من إلقاء قنبلة يدوية سهواً، إلى استفزاز قام به البوذيون أو عمل متعمّد نفّذته القوات الفيتنامية الجنوبية!. في النتيجة المتظاهرون قتلوا وبدأت المواجهة بين البوذيين وحكومة دييم. وبالنسبة لمعرفة ما إذا كان البوذيون يشكلون أغلبية كبيرة من الفيتناميين أو مجرّد قسم صغير من السكان، فإن ذلك أيضاً لم يكن له أبداً أية أهمية أمام شدّة الهجوم السياسي الذي شنّوه ضد نظام سايغون؛ وهو هجوم أدهش أميركا وأحيا من جديد وبعنف النزاعات بين أنصار وأخصام دييم. ونظمت مظاهرات في كل أرجاء الفيتنام الجنوبية، وانضمت مجموعات أخرى من المعارضين إلى الحركة، والعدد الكبير من الصحافيين الأميركيين الذين كانوا موجودين في البلاد ويتتبعون خطى العسكريين الأميركيين كتبوا عن ذلك بكل التفاصيل، مشدّدين على الهجمات التي كان يشنها رجال الشرطة المعتمرين الخوذات، والمسلحين بالهراوات والقنابل المسيلة للدموع.

في ١١ حزيران، حادثة مأساوية جديدة أشعلت النقاش وجعلته عقيماً. فقد أعلن ناطق بوذي أمام الصحافة الأميركية ان «شيئاً ما هاماً» سيحصل في ذلك الصباح. المقصود بذلك أن راهباً بوذياً وهو تشيك كانغ دوك، بلّلَ كل جسمه بالبنزين وأضرم النار بنفسه وتحوّل إلى شعلة حيّة وسط إحدى ساحات سايغون. إن الصورة الرهيبة لهذا الانتحار بالنار أرعبت الرأي العام في العالم بأسره. كما أن السيدة نهو بدلاً من تسهيل الأمور أمام زوجها وشقيقه صبّت الزيت على النار عندما أعلنت أن أمثال هؤلاء المتعصبين لا يستحقون أية شفقة. وأصبح الرئيس كينيدي في وضع مزعزع: كان يساند ما ظهر فجأة أنه نظامٌ مسؤولٌ عن أعمال وحشيةٍ خطيرة. وفجأة انتقل الميدان الرئيسي للحرب في

الفيتنام من الأرياف حيث كان الفيتناميون الجنوبيون يجابهـون الشيوعيين، إلى المكاتب في واشنطن وسايغون حيث بدأت مجابهة بين الأميركيين والفيتناميين الجنوبيـين ـ دون الحديث عن المجابهة بين الأميركيين أنفسهم ـ حول حسنات وسيئات دييم ونظامه.

إن أول إجراء اتخذه كينيدي، في ٢٧ حزيران كان نقـل السفير فـردريك نـولتينغ، الـذي اتّسم بسياسـة دعم دييم الأميركيـة، وعيّن مكـانه هنـري كابـوت لودج، المـرشّح الجمهوري لنيابـة الرئـاسة خـلال انتخابـات سنة ١٩٦٠. إنّ هـذا التعيين الـذي جاء في مكـانه جنّب القضيـة الفيتناميـة الدوران في حلقـة مفرغـة من النقاش بـين الديمقـراطيين والجمهـوريين، إلاّ أنّـه لم يستطعْ وضـع حدّ للنـزاع الذي استمـر في واشنطن وفي أنحـاء الولايات المتحدة بين مؤيدي وخصوم دييم.

خلال كل تلك الفترة، بقيت على اتصال يومي مع جون ريتشاردسـون الـذي حل مكاني على رأس محطة الوكالة في سايغون. وهو بالذات كان على اتصال مع نهو، وكذلـك مـع عددٍ كبـير من المسؤولين العسكـريين والسيـاسيين في كـل أنحـاء البـلاد. في النتيجـة توصلت إلى تقليل شأن الأزمة التي نشأت عن المجابهة مع البوذيين. وحتى اليـوم فإنني مـا زلت أعتقد أنها كانت أقل خطراً مما كان سائداً الاعتقاد عنها في واشنطن. وعلى غرار دييم ونهو كنت أعتقـد أنّ الاتهامـات التي وجّهها البـوذيون حـول التفرقـة الطائفيـة كانت غـير صحيحة، وأن حكومة دييم لم تكن كلها كاثوليكية، وأن البوذيين كانـوا يقصدون زعـزعة نفوذ هذه الحكومة بالذات عندما بـدأوا تصعيد مـطالبهم التي كان من المنـاسب معالجتهـا بكل حزم. وفضلاً عن ذلك، كان لدي شعور بأنـه لا يتوجب عـلى الولايـات المتحدة أن تُغيّب عن نظرها القضية الرئيسية، ألا وهي القتال ضد الشيوعيين في الأرياف، وهـذا ما كان بكل وضوح نتيجة للهجوم السياسي البوذي. ودون التقليل من شأن الاضطرابـات، أتـذكر أن دييم استـطاع التخلص من وضع أكـثر اضطرابـاً أيضاً سنـة ١٩٥٥. فلو لم تثرْ ثائرة الأميركيين، وقدّموا له الدعم نفسه كما في تلك السنة، فإنني أعتقد أنه كـان بإمكـانه الخروج من ذلك الوضع بنفس الـطريقة. وفي مثـل هذا الاحتمـال كنا حصلنـا على كـل الإمكانيات لممارسة الضغط عليه والتوصل إلى حلٍ يرضينا نحن ويرضي البوذيـين، دون أن يمنعنا من مواصلة الحرب في الأرياف.

هذا هو الموقف الذي اعتمده في ذلك الحين داخل وكـالة الاستخبـارات المركـزية، تجاه محلّلينا وتجاه جون ماكّون شخصياً، الذي كان يعتمد على معرفتي للشؤون والمسؤولين الفيتناميين. وأستطيع القول بأنهم كـانوا إلى حـدٍ ما متفقـين، مع التشـديد أكـثر مني على صعـوبات الـوضع السيـاسية. واعتمـد العسكريـون، في شخص وزير الـدفـاع روبـرت ماكنمارا، وماكسويل تايلور، الذي أصبح رئيساً لهيئة الأركان العامة، موقفاً مماثـلاً بعض

الشيء، بقدر ما كانوا يعتبرون أن الأهمية هي في تحقيق الانتصار في الحرب.

لكن مع اشتداد الضغط البوذي وردّات الفعل الغاضبة لدى الجمهور، سرعان ما رجّح رأي وزارة الخارجية. إن محاميها الثلاثة الأكثر اقتناعاً كانوا أفريل هاريمان، نائب وزير الخارجية، وروجر هيلسمان، نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى، وميشال فورستال، ابن وزير الدفاع السابق ومستشار الرئيس في مجلس الأمن القومي. لقد كانوا على قناعةٍ تامة أنه من غير الممكن الانتصار في الحرب دون إشاعة الديمقراطية في حكومة سايغون بشكل يؤدي لكسب ود الشعب لصالح النضال ضد الشيوعيين. فكينيدي شخصياً كان همه المحافظة على التأييد السياسي من قبل الشعب الأميركي، الذي كانت تثير اشمئزازه الروايات اليومية عن أعمال العنف الفيتنامية، لذا لم يكن بمقدوره تأييد غير وجهة النظر هذه. إذا لم يقتنع نهو وديم بتغيير هذه الأساليب والمواقف، فإن الولايات المتحدة ستجد نفسها مضطرة لفك التضامن معهما.

وداخل مختلف الهيئات والأجهزة الحكومية المؤيدة لهذه المواضيع المتناقضة، لم يكن الإجماع سائداً. وعلى هذا النحو ففي وكالة الاستخبارات المركزية اعتمد البعض من عملائنا الشبان العاملين في الفيتنام موقفاً عاطفياً من المعارضة العنيفة لنظام الشقيقين نغو. والمقصود هنا بصورة عامة العملاء المكلفين بالشؤون «الأحادية الجانب»، والذين لهم صلة بهذه المجموعة أو تلك من المعارضة، وقد تأثروا منطقياً بهذه الاتصالات. ووصلت الحالة النفسية هذه إلى بعض عملائنا المكلفين الاتصال مع الفيتناميين، إذ كانوا يعتبرون أن نهو هو العقبة الرئيسية في وجه الانتشار الواسع لبعض الطاقات الفيتنامية في هذه الحرب.

وفي المقر العام في لانغلي، نشأ نفس النوع من الخلافات بين الموظفين المكلفين بالشؤون الفيتنامية. إلّا أنّ ماكّون كان يهتم لسماع كل الأطراف الموجودة قبل أن يتخذ هو شخصياً موقفاً، وكان ينقل بكل دقة مجمل التحاليل والتقارير، إنْ كانت مؤيدة أو معارضة لرأيه. لذا ساد جو من الإخلاص والنزاهة، إذ كل واحد كان يعرف أن رأيه خضع للمناقشة قبل رفضه أو الأخذ به.

في أواسط شهر آب عقد في هونولولو مؤتمر في المقر العام لقيادة المحيط الهادىء من أجل تقديم لوحة عامة عن الوضع لكابوت لودج وإطلاعه على سير العمل في الفيتنام، قبل أن يتسلم مهامه مكان نولتينغ في سايغون. وقد انتدبت من قبل وكالة الاستخبارات المركزية من أجل إطلاع السفير العتيد على نشاطاتنا وإمكانياتنا على الأرض. إن نولتينغ، الذي غادَرَ سايغون في ١٥ آب بعد أن انتزع من ديم ما يمكن اعتباره كوعد للمصالحة مع البوذيين، حضر هو أيضاً هذا المؤتمر. وما كاد المؤتمر يبدأ أعماله حتى تدفقت الأخبار.

أغارت قوات سايغون على كسا لوا، المعبد الرئيسي في المدينة، وشنّت غارات مماثلة في الوقت نفسه في مختلف مدن البلاد. ولم يكن هناك أية ذريعة يمكنها أن تستر واقعاً لا يقبل الجدل، ألاَ وهو أن نهو وديّيم استغلا فرصة سفر السفير وغياب خلفه من أجل توجيه ضربة نهائية ضد البوذيين. وبهذا العمل بالذات، جعلا من المستحيل عملياً على أصدقائهما بين المسؤولين الأميركيين وعليّ أنا بصورة خاصة، الوقوف مدةً أطول في وجه نوايا أولئك الذين كانوا يؤيدون في واشنطن إرغامهما على تغيير الأسلوب والوسائل تلافياً لحصول انعكاسات سياسية في أميركا على الهجمات ضد المعابد وعمليات انتحار الكهنة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار تقاليد السرية وعلاقات الوكالة مع نهو وديّيم، بدأ العديد من الناس يتساءلون ما إذا كانت وكالة الاستخبارات المركزية، تنتهج لحسابها الخاص سياسة مختلفة، بل معاكسة، لسياسة واشنطن، فأصدرت الأمر بالهجوم على المعابد. وسرّعان ما علمنا أن القوات التي قامت بهذه العمليات كانت بقيادة أعضاء من القوات الخاصة الفيتنامية، الحائزة على دعم وكالة الاستخبارات المركزية، والمستقلة عن القيادة العليا للجيش الفيتنامي وخاضعةً مباشرة لنهو وديّيم. وكانت هذه القوات الرهيبة مغلفة بهالة من السّرية بسبب العمليات السرّية التي كانت تقوم بها في الشمال، تحت إشراف وكالة الاستخبارات المركزية، ولعلاقاتها مع مجموعات الدفاع المدني غير النظامية. وبهذه المناسبة، كُلِّفَتْ القوات الخاصة مهاجمة المعابد، دون علم محطة سايغون، لذا كان عليّ إقناع الأميركيين والفيتناميين بذلك على حدٍ سواء.

القضية المباشرة طرحت مع بعض قادة الجيش الفيتنامي. فحاولوا بكل وضوح القول إنه على عكس الرواية التي نشرت في الصحافة العالمية، فإن الهجمات ضد المعابد كانت من تدبير ديّيم ونهو وحدهما وبواسطة قواتهما الخاصة، وإن الجيش لم يتدخل فيها مطلقاً، كما كانوا يريدون معرفة رأي الأميركيين حول تحرك محتمل للجيش ضد الشقيقين نغو.

كان من النادر يوم السبت وخصوصاً في شهر آب، وجود معظم كبار المسؤولين عن السياسة الأميركية في مكاتبهم في واشنطن. ومع ذلك فيوم السبت الواقع فيه ٢٤ آب سنة ١٩٦٣، صاغت الحكومة الأميركية وأرسلت إحدى أهم رسائل الحرب في الفيتنام. فقد بدأت تحمل نغودين نهو مسؤولية الهجوم على المعابد وسرد مختلف الإجراءات الواجب على السفارة اتخاذها من أجل تبرئة الجيش من المسؤولية. ثم جاء بعد ذلك في الرسالة أن الولايات المتحدة «لا يمكنها التساهل أمام استمرار السلطة الفعلية بين يدي نهو. وانه من المناسب إعطاء ديّيم فرصة للتخلص من نهو وزمرته وإبدال الجميع بأفضل المسؤولين المدنيين والعسكريين المعقولين (. . .) وإذا ما تشبث برأيه، فيجب القبول كنتيجة منطقية

لموقفه، بواقع أننا لن نكون قادرين على تقديم دعمنا لـه؛ كما أنكم مخـولون أيضـاً إطلاع مختلف القادة العسكريين بأننا سنقدم لهم الدعم المباشر في حالة تـوقف الحكومـة المركـزية عن ممارسة مهمـاتها مؤقتـاً (. . .) إنكم مدعـوون للقيام عـلى عجل بتقـديم حلول بديلة محتملة وإعداد خطط مفصلة من مختلف السيناريوهات التي يمكن تنفيذها لتغيير ديم».

وفي المسـاء نفسـه، أبلغت بـوصـول رسـالـة هـامـة إلى سـايغـون واردة من وزارة الخارجية. وعلماً مني بأن ماكّون يصرّ على الاطلاع على كل الأحداث مهما كانت أهميتهـا، ذهبت إلى وكالة الاستخبارات المركزية، حيث كما كنت أعتقد، أطلعت على الرسـالة التي فهمت مغزاها فوراً. وقد أطلعني بعض خبـرائنا انها من صنـع هاريمـان وهيلسمان لكنهـا حصلت على «الضوء الأخضر من هيانيسبورت» حيث كـان الرئيس كينيـدي يمضي عطلة نهاية الأسبوع. كما علمت فيما بعد أنّ هلمـز الذي كان مداوماً في ذلك اليوم في الوكالة، قرَأ الرسالة ووافق عليها، معتبراً أن الأمر يتعلق بقضية سيـاسية أكـثر من أي شيء آخر، لذا فلا علاقة للوكالة بها. ولكن عندمـا بدأ النبـأ ينتشر بين كبـار المسؤولين في الحكـومة، أرسلني ماكجورج بوندي بالطائرة إلى كاليفورنيا لإبـلاغ ماكّـون بالأمـر الذي كـان يمضي إجازة قصيرة في منزله في سان مارينو.

لم أكن مخطئاً عندما ساورني القلق. فقد أبلغنا ريتشـاردسـون في تقريـره أن رسالـة وزارة الخارجية كانت بمثابة أمر مموه لكابوت لودج من أجـل إعداد إنقـلاب ضد ديم وأنّ هذه كانت التعليمات التي نقلها إلى محطة سايغون، التي بدأت العمل فوراً وفقـاً لأوامري القـائلة بالانصيـاع الدائم لتعليمـات السفير، أكنّـا موافقـين عليها أو لا. وبـين العمـلاء المعنيين كان صديقي القديم لوسيان كونين، الـذي قام «بجـولة بـين الضباط» لاكتشـاف مسؤولين عسكريين محتملين. لكن مثل هـذا التغيير الجـذري لا يمكن أن يحصل بـين ليلةٍ وضحاها، إنْ من الصعب تدبير المؤامرة، خصوصاً في مثل هـذا النظام الـذي لم يكن فيه مطلقاً وجود للثقة بين المسؤولين ومرؤوسيهم. وزادت المصاعب أكـثر أيضاً في وجـه محطة سايغون عندما أعلنت إذاعة «صوت أميركا» يوم الاثنين، بعد أن برأت الجيش الفيتنـامي من الهجوم ضد المعابد، أنّ «الولايات المتحدة يمكن أن تخفض إلى قدرٍ كبير مساعدتها إلى الفيتنام إذا ما رفض الرئيس ديم التخلص من قادة الشـرطة السـرية المسؤولـين عن هذه الهجمات». وعلى الفور أدرك الفيتناميون داخل وخارج الحكومـة على حدّ سواء أن مثـل هذه التصريحات تعني بشكل لا يقبل الجدل المجابهة بـين ديم والولايـات المتحدة، وعـلى الرغم من تراجع إذاعة «صـوت أميركـا» التي كذّبت في اليـوم نفسه نبـأها الخـاص، فإن الغلطة حصلت وأصبح ديم في منتهى الحذر. فتـركز انتبـاه القصر من جهة أخـرى أيضاً على الجهود المحمومة التي كـانت تبذلهـا وكالـة الاستخبارات المـركزيـة من أجل الاتصـال

بانقلابيين فيتناميين محتملين. لذا التزم العسكريون الفيتناميون جانب الحذر الشديد في كل علاقاتهم مع الأميركيين. وفي نهاية الأسبوع وجّه إليّ ريتشاردسون رسالة يقول فيها إن الانقلاب أصبح «خارج القضية».

إن الجنرال نغوين خانه، الذي تخوّف من أن يصبح في موقف حرج عن طريق عميل وكالة الاستخبارات المركزية الذي اتّصل به، ألمح إلى أنه لن يتكلم إلاّ بواسطة أحد أصدقائه في قيادة الفيتنام للمساعدة العسكرية. أما نهو فقد روّج في الدوائر الفيتنامية ما يؤكد أنه لا يزال على اتصال وثيق مع وكالة الاستخبارات المركزية، التي تطلعه باستمرار على ولاء كبار الضباط. لكن بعد بضعة أيام قام بعملية التفاف مفاجئة وشنّ حملة صحافية عنيفة، متهماً وكالة الاستخبارات المركزية بالتآمر ضد النظام والتعاون في هذا الصدد مع الشيوعيين. بكل وضوح بدأ دييم ونهو يتحصّنان ضد هجمات العالم الخارجي، وخصوصاً ضد الأميركيين الذين لم يعودوا من أنصارهما.

واستمرّ التوتر يتصاعد. فقد أعلن كابوت لودج جهاراً خلال احتفال فيتنامي أنّ ميله تجاه اللباس التقليدي للموظف الفيتنامي الكبير يؤكد أن دييم منقطع عن الحقيقة وهو منهمك بأوهام بالية. وبعد ذلك بقليل استدعي ريتشاردسون من سايغون بطلب من السفير، حتى يدرك دييم وشقيقه أنّهما فقدا وسيلة الاتصال المباشر مع واشنطن متخطين السفارة. وفي أيلول دفعت وكالة الاستخبارات المركزية كالعادة المساعدات التي كانت تمنحها للقوات الخاصّة، إلاّ أنّ الدفعة التالية عُلّقت لمزيدٍ من الضغط على الشقيقين نغو.

وفي نهاية أيلول رافقت ماكنمارا، بوصفي ممثلا لوكالة الاستخبارات المركزية في إحدى مهماته الاستطلاعية المتعاقبة إلى الفيتنام. لقد منعني كابوت لودج عن إجراء أي اتصال بالقصر الجمهوري من أجل أن يبرهن جيداً لدييم وشقيقه أن علاقاتهما الخاصة مع وكالة الاستخبارات المركزية قد انقطعت. حسب رأيي كان ذلك خطأً وقد أعربت عن ذلك. وعلى عكس توصيات ماكنمارا، كنت أعتبر أنه ليس من المفروض أن يكون السفير كابوت لودج وحده على صلة مع الشقيقين نغو. إذ عن طريق علاقات شبه رسمية مع وكالة الاستخبارات المركزية إنما كان يمكن النجاح في سياسة «الضغط والاقناع» الرئاسية. فعندما انقطع عملياً كل اتصال مع القصر الرئاسي وجّهت إلى ماكّون مذكرة اقترحت فيها أن تبدأ وكالة الاستخبارات المركزية مفاوضات شبه رسمية مع نهو في محاولة لإقناعه بترك المسرح السياسي (والفيتنام) من أجل إخراج العلاقات التي يقيمها شقيقه مع الأميركيين من الطريق المسدود الذي وصلت إليه. وأضفت إنّني على استعداد لأن أبدأ أنا شخصياً هذه المفاوضات. ووزّع ماكّون نسخاً لمذكرتي في اجتماع عقد في البيت الأبيض. فجرى الاطلاع عليها دون أي تعليق. لقد كان «الضغط» قد انتصر كلياً على «الاقناع» في تفكير

مسؤولي واشنطن.

وأخذ هذا الضغط يشتد أكثر. فبعد تعليق المساعدة المالية التي كانت تقدمها وكالة الاستخبارات المركزية إلى القوات الخاصة، اتخذ إجراء أكثر قوة أيضاً: القروض الشهرية التي كانت تقدمها وكالة الإنماء الدولية، من أجل تمويل واردات جنوب الفيتنام أوقفت هي أيضاً بدورها. وخلال مقابلة تليفزيونية أعلن الرئيس كينيدي أن التغيير أصبح ضرورياً داخل الحكومة الفيتنامية التي «فقدت كل صلة مع الشعب». وبقي السفير لودج الشخص الوحيد المخول إجراء مفاوضات يمكن أن تؤدي إلى هذا النوع من التغيير، وطالب بأن يقوم دييم بالخطوة الأولى.

وسط كل ذلك اكتشفت كيف حاولت وكالة الاستخبارات المركزية، وبصورة خاصة، ديسموند فيتزجيرالد، وفي تلك الفترة نفسها، وبوقاحة حاقدة (وبدون أيّة دراية) اغتيال فيدل كاسترو. فخلال مناقشة عمل مع اثنين من كبار المسؤولين الأميركيين إذ كان من واجبي دائماً أن أحصل على موافقتهما على بعض نشاطات الوكالة، أسمعاني فجأة وبلهجة تهكمية وقحة، أنه لو كان لدى الولايات المتحدة أجهزة سرية قادرة، لما كنّا تعذّبنا مثل هذا العذاب للتخلص من نهو. المقصود كان واضحاً: حسب رأي هذين المسؤولين كان من المفروض على وكالة الاستخبارات المركزية أن تُخَلِّصنا منه منذ زمن طويل. قاطعت الحديث دون جواب ولم أتخذ أي إجراء يتجاوب مع هذا الاقتراح. لكنني أدركت تماماً أن أحداً غيري كان بإمكانه قراءة أمر «منكر» أو بالأحرى شائن. وبعد مرور عدّة سنوات على ذلك، توجب عليّ القيام بمهمة صعبة، وهي أن أشرح بالتفصيل أمام الكونغرس أن كلمة اغتيال كانت غالباً ما تتكرر في الأحاديث الرسمية لقادة واشنطن، على الرغم من اعتراضات جون ماكّون الذي على ما يبدو لم يكنْ مطّلِعاً على ما يحاك ضد كاسترو. ولم يعدْ مُحَدّثي الكرّة ربما لأنّ الأمر كان مجرد حديث عابر. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجنرال مِنه اقترح في تلك الحقبة نفسها تقريباً على ماكّون الذي ثارت ثائرته بعنف، اغتيال شقيقي دييم، نهو وَكَان. ووفقاً لتعليمات ماكّون، وجّهت إلى محطة سايغون رسالة تلزمها رفض أي موافقة أو دعم لكل عمل من هذا النوع.

إنّ ردّات فعل دييم ونهو على كل هذه «الضغوط» كانت لسلبية كلياً. ونتيجتها الوحيدة كانت المزيد من تعزيز عزمهما. وقد أتت السيدة نهو إلى الولايات المتحدة وظهرت مرّات عديدة على التليفزيون حيث تصريحاتها التي في غير محلها والمخزية زادت نفور الرأي العام الأميركي من نظام شقيق زوجها. في ذلك الوقت، كانت تروّج إشاعات من كل نوع في سايغون، إبتداءً من اتصالات مزعومة يقوم بها نهو مع هانوي من أجل تسوية الوضع من وراء ظهر الأميركيين، حتى الزعم بأن عداءَ الأميركيين المكشوف للشقيقين نغو.

شجّع المسؤولين العسكريين الفيتناميين على تحضير انقلاب جديد.

في أول تشرين الثاني ذهب الأميرال هاري فيلت، الذي كان بزيارة لسايغون، إلى ديم، برفقة كابوت لودج. وفي ختام هذه الزيارة البروتوكولية، طلب ديم لقاءً قصيراً خاصاً مع السفير. فقد سَلَّمَ بأنه ربما كان متصلباً جداً وأعلن استعداده لكسب عطف الأميركيين من جديد عن طريق إجراء إصلاحات. لكن كان هناك أمر مستحيل أن يفعله: التخلّص من نهو. وتمنى على كابوت لودج استخراج رأي لانسدال وكولبي اللذين يعرفان شقيقه. وعندما وصلتنا الرسالة التي تتضمن هذه المعلومات، كان قد فات الأوان.

فما أن غادر فيلت سايغون، حتى اجتمع الجنرالات الفيتناميون الجنوبيون في مقر القيادة العامة وبدأ الانقلاب. ووجهوا الدعوة إلى لوسيان كونين للانضمام إليهم، من أجل إبلاغ وكالة الاستخبارات المركزية بسير العمليات. والأحداث التي حصلت معروفة ولا حاجة لتكرارها الآن. لكنني أصرّ على واقع أن القرار الأميركي بصدد تلك الأحداث اتّخذ في البيت الأبيض وليس في المقر العام لوكالة الاستخبارات المركزية. إن التعليمات إلى محطة سايغون، والتي نفذت بحرفيتها، كما أكّد في وقت لاحق كابوت لودج والبيت الأبيض، انحصرت بوجود العمل كلياً بإمرة السفير. وعلمنا أن مِنِه «البدين» هو الذي حَرَّضَ على اغتيال ديم ونهو. كما علمنا أيضاً أنّ إعدام الكولونيل لي كوانغ تونغ، قائد القوات الخاصة نُفِّذ بموافقة كل القادة العسكريين الذين كانوا يغارون جميعاً من استقلاليته.

وصل النبأ إلى واشنطن في أول تشرين الثاني، نحو الساعة الثانية صباحاً، فاتصل بي مسؤول الحرس في لانغلي هاتفياً من أجل موافاته إلى المقر العام. لم أُفاجأ إذ أن التقرير بلغ حدّ المقاطعة وكانت لدينا مؤشرات عديدة تدل على أن الجنرالات سيتحركون قريباً. وفي ٢٩ تشرين الأول كان الرئيس كينيدي قد دعا إلى جلسة لمجلس الأمن القومي من أجل دراسة الوضع. وشهدنا خلالها الجدل، الذي أصبح كلاسيكياً، بين مندوبي وزارة الخارجية الذين رأوا أن نظام ديم يجب أن يزول لأنه عاجز عن مواصلة الحرب، وبين ممثلي وزارة الدفاع (ووكالة الاستخبارات المركزية) الذين كانوا يفكّرون أن ديم هو أفضل من أي شخص آخر، وأن المصلحة الحقيقية للولايات المتحدة هي تلافي الانعكاسات التي يمكن أن تحصل على الحرب في الأرياف نتيجةً للتغييرات في بنية سايغون السياسية. وكالعادة، تردّد الرئيس أمام الحجج المتناقضة وبتأثير من أقرب مستشاريه قرّر التريث بانتظار معلومات إضافية عن الوضع الفيتنامي.

لكن اللعبة كانت قد بدأت، والنظام أصبح بخطر. وعقد الرئيس جلسة جديدة

لمجلس الأمن القومي، طلب خلالها مني ماكّون استعراض جغرافية سايغون، واستعدادات القوات، ووصف تلك التي تتيح استقصاءاتنا الاعتقاد بأنها متورطة في العمل. واستناداً إلى الانقلاب الفاشل في سنة ١٩٦١، أشرت إلى أنّ ولاء الحرس الجمهوري هو أمر مؤكد، وأن القضية الأساسية تكمن في ولاء القوات المرابطة خارج سايغون، وخصوصاً وحدة مدرعة ترابط في شمال شرق المدينة. في سايغون، كان دييم ونهو يفكّران التفكير نفسه، فأمضيا ساعات بالقرب من الهاتف محاولين كسب مساندة قادة الوحدات المرابطة خارج منطقة سايغون. وعندما أدركا أن هذا الأمر مستحيل، غادرا القصر، ثم استسلما، حيث اغتالهما أحد مساعدي مِنِه البدِين.

بعد أن أمضيت معظم الليل في وكالة الاستخبارات المركزية، ذهبت إلى ماكّون من أجل اطلاعه على الأمر ثم ذهبنا سوياً إلى البيت الأبيض، وفي سيارته، اعترفت أمامه بأن موت الشقيقين نغو قد أحزنني شخصياً. لقد عرفتهما جيّداً، وإنني أكنّ الاحترام للاثنين على حدٍ سواء، بالنسبة لنهو، كنت أحد الأميركيين النادرين الذين يكنّون له الاحترام. لكن الوقت لم يكن من أجل التعبير عن المشاعر؛ يجب إبلاغ الرئيس ومجلس الأمن القومي، وتقديم وصف لمجرى الأحداث، وتسمية من يبدو أنه سَيَسُدُ الوضع في سايغون.

بعد الاجتماع، طلب مني ماكّون الذهاب برفقته إلى المكتب البيضاوي حيث تمنى موافقة الرئيس على المهمة التي يريد إيكالَها إليّ على الفور: الذهاب إلى سايغون لاستطلاع الوضع. إن كينيدي الذي كان يبدو تعباً ومتأثراً لموت دييم، وافق على الفور، رغبةً منه الانسحاب بأسرع وقتٍ من المأزق الفيتنامي. ورأيت من واجبي أن أقدم بعض الايضاحات. كوني أعرف كل الجنرالات المسؤولين عن الانقلاب، كنت أعرف في الوقت نفسه أنهم جميعاً يعرفون العلاقات الوثيقة التي أقمتها مع نهو ودييم، لذا ربما رفضوا مقابلتي. لذا فإنني أعد بأن أبذل كل ما بوسعي، لكنني لست قادراً على ضمان نجاح جهودي. لقد أبدى كينيدي تفهمه لي وتمنّى لي حظاً سعيداً.

وفي اليوم التالي، وأثناء الرحلة الطويلة إلى سايغون، أخذت أفكر بنوع الاستقبال الذي سيخصني به كابوت لودج والجنرالات. في الحقيقة إن استقبالهم جميعاً لي كان وديّاً، فقد انحنى السفير طائعاً أمام رغبة الرئيس ولم يوفر أي مديح بصدد الانضباط الذي أبدته محطة وكالة الاستخبارات المركزية بتنفيذها أوامره خلال الأحداث. أما الجنرالات فقد اعتبروني كصديق للفيتنام وليس للشقيقين نغو، وسرعان ما اقتنعوا بأن وكالة الاستخبارات قادرة على مساعدتهم أكثر مّما ساعدت دييم ونهو على مواجهة ضرورات الحرب في الأرياف، والفوضى السياسية السائدة في سايغون على حدٍ سواء. وتظاهر مِنِه البدين شخصياً بالتسامح والصداقة، لكن ذلك لم يؤثر مطلقاً على الحذر الذي أبديته

تجاهه. وقد قمت أيضاً بجولات استطلاع في أوساط أخرى محاولاً إدراك المشاكل الجديدة التي ستطرح أمامنا. إن العملاء «الأحاديي الجانب» لوكالة الاستخبارات المركزية عرّفوني على بعض الأشخاص الذين يتصلون بهم من رجال السياسة في المعارضة، الذين مع سرورهم جميعاً بسقوط نظام دييم الاستبدادي، كانوا يتساءلون كيف يمكنهم أن يلعبوا أي دور في ظل نظام الجنرالات. كما أجريت مناقشة مطولة كانت غامضة كلياً، مع أحد أبرز الكهنة، أقنعتني بأن المنطق البوذي، إذا ما كان له وجود، فإنه بالنسبة غريب جذرياً.

لقد اهتميت بصورة خاصة بآفاق مستقبل المعركة ضد الشيوعيين في الأرياف، التي تقرّر مصير سايغون في النهاية. تلك الآفاق كانت سيئة. فبرنامج القرى الستراتيجية كان مفتتاً. فقد جرى إهماله بسبب انشغال القصر منذ حزيران بالأزمة البوذية والعلاقات الأميركية. وفي الوقت نفسه، أدرك الشيوعيون أن الخطر الرئيسي ضد مشروعهم يكمن في هذا البرنامج، فركّزوا جهودهم ضده. وأخيراً، لأن فكرة القرى الستراتيجية نفسها ارتبطت بعمق باسميْ نهو ودييم، لذا أخطرت الحكومة الجديدة وقف البرنامج. وباختصار فإن الشيوعيين بعد أن سجلوا نقاطاً خلال الصيف والخريف، ضاعفوا جهودهم لاستغلال الشلل الناجم عن الإطاحة بدييم وقتله، وهذا أمر وصفه مسؤول جبهة التحرير الوطنية، نغوين هووتو بأنه «هِبَةٌ من السماء». ومن خلال لقاءاتي بالطغمة العسكرية تبيّن لي شيئاً فشيئاً بأنها لن تستطيع القيام بأي مشروع ديناميكي في الأرياف. أما بالنسبة للجانب الأميركي، فمع كل التقدير والاحترام لشجاعة وحساسية كابوت لودج السياسية، أدركت جيداً أن مختلف أجهزة الوجود الأميركي، مع غياب أية فكرة أساسية أو رئيسية داخل الحكومة الفيتنامية الجديدة، يمكن أن تنهمك بإنجاز أهدافها الخاصة بها، بدون أي تنسيق أو مراقبة شاملة. إن لودج شخصياً لم يكن لديه ميل لتفاصيل الإدارة والتوجيه التي كان لها أهمية كبيرة في المتاهة البيروقراطية التي أنشأها الأميركيون في الفيتنام.

وزيادة في تشاؤمي، كنت أرى بشكل سيىء ما يمكن أن تفعله وكالة الاستخبارات المركزية بالذات. إنّ أول تشرين الأول لم يكن يوم الإطاحة بدييم فحسب. بل قمنا، إذا ما تجرأت أن أقول، بتغيير كل أسلوب عملنا: تطبيقاً لتوصيات تايلور بعد هزيمة خليج الخنازير، بدأ تنفيذ عملية «سويتشباك». فقد سَلّمت وكالة الاستخبارات المركزية لوزارة الدفاع الإشراف على كل العمليات شبه العسكرية الواسعة النطاق. وكنت قد وافقت على هذه العملية وشاركت بوضع التفاصيل الإدارية لتسليم نشاطاتنا للبنتاغون. إن عدداً كبيراً من مشاريعنا الشخصية كان قد دمج في برنامج القرى الستراتيجية، إلاّ أنني كنت أعتقد أنّ إرشادات عملائنا، الذين أصبحوا يعرفون جيداً المناطق الريفية والسلطات

الفيتنامية المحلية، يمكن أن تؤدي إلى تلافي الكثير من الأخطاء السياسية في عمل الفرق الأميركية الجديدة. لكنني سرعان ما أدركت أن للعسكريين مشاريعهم الخاصة التي لا صلة لها مطلقاً بالإرشادات والتجربة السياسية لوكالة الاستخبارات المركزية.

بالنسبة لعملياتنا ضد الشمال فإنني لم أنتظر وقت تسليم مسؤوليتها إلى العسكريين، لأنني استنتجت أنها كانت فاشلة. فالمجموعات التي أرسلناها إلى الشمال بطريق الجو أو البحر منيت بفشلٍ ذريع. إنّ مساعدي روبرت مايرز، وهو صديق شخصي لي، كان يعرف الشرق الأقصى جيداً، لذا عارض بسرعة الاستمرار في هذا المشروع. وتأكيداً لموقفه ذكّرني بالفشل الذي منيت به مثل هذه العمليات في كوريا والصين، وحتى في أوروبا الشرقية، لأن الإشراف الذي يمارسه الشيوعيون على السّكان هو غير الاحتلال الألماني أو الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، وإن العمليات على طريقة مكتب الاستخبارات الستراتيجية، التي نجحت في ذلك الحين، لم تعدْ تجدي نفعاً اليوم. وكان مايرز على حق؛ وقد شرعت بوضع ستراتيجية جديدة، تتمحور بصورة رئيسية حول الدعاية وتعتمد على التأثير الطويل الأجل للبرامج الإذاعية، وتوزيع المناشير وغيرها، من أجل استمالة سكّان شمال الفيتنام شيئاً فشيئاً إلى فكرة أنّ التعايش السلمي والتطور الاقتصادي للشمال والجنوب ضمن إطار سياسة تعاون، هو أمر أسمى من العنف والأعمال المسلّحة.

في طريق العودة، توقّفت في هونولولو للمشاركة في مؤتمر عقده ماكنمارا في مقر قيادة المحيط الهادىء من أجلِ تحديد مجمل الإجراءات الجديدة التي تفرض نفسها في الفيتنام. لقد جرى الحديث مطولاً عن عملية «سويتشباك»، وبصورة خاصة، عن تسليم وكالة الاستخبارات المركزية مسؤولية النشاطات الموجهة ضد الشمال إلى البنتاغون. وقد قلت لماكنمارا إن تَسَلّلَ مجموعاتٍ إلى شمال الفيتنام لم يكنْ ناجحاً ولا يمكن أن ينجح. استمع إليّ بكل برودة ولم يأخذْ باعتراضاتي. إنّ الرغبة في ممارسة الضغط على شمال الفيتنام بدأت تكبر، وفي ذلك الاجتماع إنما سلك العسكريون الأميركيون طريق التصعيد التي أدت إلى الغارات المكثفة. إن فشل وكالة الاستخبارات المركزية كان بسبب صغر نطاق العمليات التي يمكن أن يقوم بها جهاز مدني. وعن طريق توسيع العمليات، وهو أمر يستطيعه فقط العسكريون، إنما كان ماكنمارا على اقتناع بإمكانية إحباط المجهود الحربي للفيتناميين الشماليين. واقتصرت مشاركة وكالة الاستخبارات المركزية في هذه النشاطات على الدعاية السياسية، وألحقت لهذا الغرض الكثير من عملائها بالجيش.

يوم الجمعة ٢٢ تشرين الثاني، تلاشت كل مشاكلنا أمام مأساة لا مثيل لها: اغتيال كينيدي في دالاس. كنت في مكتبي في لانغلي برفقة مايرز عندما وصل النبأ، وأخذنا نفكر

بالنتائج الكبيرة التي سيحدثها في العالم هذا العمل المجنون. بالطبع لم أفكّر أبداً في ذلك الحين بالنتائج التي يمكن أن يحدثها على وكالة الاستخبارات المركزية بالذات، التي أرغمت على الدفاع عن نفسها ضد النظريات الجنونية التي اتّهمتها بلعب دور في هذا الاغتيال. إن سنوات من التحقيقات المعمقة التي أعقبت ذلك برهنت براءتها، ومعرفتي الخاصة بوكالة الاستخبارات المركزية وبالوطنيين الأميركيين الذين تستخدمهم كافية من أجل التأكيد بأن الأمر لا يمكن أن يكون على خلاف ذلك. وبالنسبة للادعاءات القائلة بأن أعمال وكالة الاستخبارات المركزية ضد كاسترو حملت الديكتاتور الكوبي على الرد بهذا الشكل، تبيّن أنها كانت مجرّد خيال.

الحق يقال، إن وكالة الاستخبارات المركزية لم تعرف رئيساً أفضل من جون ف. كينيدي. فقد كان يتفهم الوكالة ويعرف أن يستخدمها بفعالية، من أجل أن يفهم العالم بصورة أفضل والتأثير عليه سراً. وطبعاً إنه موضوع في غير محله التفكير بما كان يمكن أن يفعله كينيدي في الفيتنام لو بقي حياً. لكنني لا أزال على قناعة بأنه على الأقل، كان أدرك تماماً عدم جدوى القيام بحملة عسكرية كلاسيكية ضخمة ضد حرب العصابات. وعلى الرغم من تردده أمام الآراء المتناقضة لمستشاريه بصدد دييم، فإنني أعتقد اليوم، استناداً إلى تفضيله العمل السياسي وتقنيات التخريب المضاد، إنه لو بقي كينيدي في المكتب البيضاوي خلال السنوات الحاسمة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٨، لكنا قمنا بسرعة وبفعالية أكبر بحرب شعبية حقيقية على مستوى القرى. وهل كنا انتصرنا أو خسرنا؟ هذه ليست مشكلة، بل كنا تلافينا توريط مليون جندي أميركي، والخسائر التي لحقت بهم.

لكن الأمر الذي لا يقبل الجدل أيضاً هو أن ليندون جونسون وَرِثَ في الفيتنام فوضى لم تكن له يدٌ في صنعها. فقد كان يُلَمّحُ، منذ أن كان نائباً للرئيس، وكلّما سنحت له الفرصة، انه من الأفضل لنا بقاء دييم وليس ذهابه. وسرعان ما أدركنا أنه على حق، عندما تبيّن لنا ضعف طغمة مِنه البدين وتردّدِها وعجزها عن الحكم مؤكّدة على هذا النحو الغلط الكبير الذي ارتكبناه عندما ركّزنا كل انتباهنا على نقاط ضعف ومساوىء نظام دييم، دون أن نناقش مطلقاً من يستطيع الحلول محله.

وفي الأرياف، رأينا أن الأشهر الستة من الأزمة قد حملت ثمارها المُرّة، وفوجئت واشنطن بالتوقف الكامل لبرنامج القرى الستراتيجية.

خلال الأشهر التالية تغيّرت شيئاً فشيئاً طبيعة المسائل التي كانت تناقش في واشنطن. لقد غاب دييم، وتفاهم الجميع حول ضرورة تقديم كل دعم ممكن للحكومات التي تعاقبت بوتيرةٍ سريعة، كما اتفق الجميع على ضرورة التمسك بإشاعة الأمن في القرى كما كان من المزمع تحقيقه في برنامج القرى الستراتيجية. لكن بدأت تظهر مشكلة

جديدة، أخذت شيئاً فشيئاً تتقدّم على غيرهـا: كيف يمكن أن نضرب الشمـال بقسوة من أجـل إرغامـه على الامتنـاع عن تقديم دعمـه للحرب الـدائـرة في الجنـوب؟ حـول هـذه القضية، توزّع مستشارو جونسون في معسكرات اختلفت عن تلك التي كـانت قائمـة بين أنصار وخصوم دييم في زمن كينيدي. العسكريون كانوا من مؤيدي نقل الحرب إلى أرض «العدو الفعلي» أي إلى فيتنام الشماليـة. أما المـدنيون من وزارة الخـارجية ووكـالة الإنمـاء الـدولية ووكـالة الاستخبـارات المركـزية فكـانوا من أنصـار ضرورة تـركيز كـل الجهود في الجنوب. وعلى هذا النحو بدأت عدة أشهـر من النشاط المحمـوم، في واشنطن وسـايغون على حدٍ سواء. وبذلت محـاولات يائسـة لضمان حـد أدنى من الاستقرار لحكـومة جنـوب الفيتنام، وجرى بناء ستراتيجية متلاحمة في الأرياف بين كل الأجهزة الفيتناميـة والأميركيـة التي تقوم بتنفيذ برامجها الخـاصة، وخـلال كل ذلـك الوقت، استمـر النقاش الـلامتناهي الذي كان يقلق المسؤولين: هل يجب قصف الشمال أم لا؟

من تلك الحقبة المضطربـة، ما زلت أحتفظ في مخيلتي بصـورة واضحة جـداً لوزيـر الدفاع روبرت ماكنمارا، وذلك في قاعة مؤتمرات مقر قيادة الفيتنام للمسـاعدة العسكـرية في سايغون، خلال إحدى الزيارات العديدة التي كان يقوم بهـا إلى هناك. فكـان الضباط الواحد تلو الآخر يقف لتقديم تقرير وماكنمارا يسجل ملاحـظاته بحميـة وبيده اليسـرى. كان يدون، ويدون سيلاً من الإحصاءات، كما لو أنه كان على اقتنـاع بأن وصـول المزيـد من الرجال والمعدات سيؤثر حتماً على المدى الطويل على سير هذه الحرب.

في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٤، أطاح الجنـرال نغوين خـانه، الـذي رأيت فيه خليفـة محتملة لدييم لدى مغادرتي سايغون سنة ١٩٦٢، بمنِه البدين وزمرته بدون مقاومة مما أثـار ارتياح الأميركيين. إنّ خانه شخصياً كانت لديه نقاط ضعف سرعان ما بدأت تـظهر فيـما بعد. لكنّ مشاكله الشائكة كـانت بالـطبع الأخـذ في الحسبان سيـل الآراء المتناقضـة التي بدأت تظهر حوله من الأميركيين، والتعامل مع البوذيين الذين تبيّن أنه من الصعب كسب رضـاهم كما كـان الأمر في أيـام دييم، والعثـور عـلى مـا يكفي من الفيتنـاميـين من أجـل المشاركة في المشاريع العديدة التي بدأها الأميركيون. ولم نـدهش أمام عجـزه عن السيطرة على وضع تحول بسرعة إلى انقلابـات متعاقبـة فاشلة أو نـاجحة حتى تـوصّل قـادة الجيش الفيتنامي إلى التفاهم حول تشكيل مجلس للقوات المسلحة بقيـادة نغوين فـان ثيو ونغـوين كاوكي من أجل تحقيق استقرار حكومي معين يتيح مواصلة النضال ضد الشيوعيين.

إن الفوضى التي سادت باستمرار في سايغون وإشـراف عسكريـين كلاسيكيـين على مختلف البرامج التي بدأتها وكالة الاستخبارات المركزية في الأرياف، كان لها بالطبع نتـائج مأساوية على الأرض. لقد سبق أن رأينا توقّف برنامج القرى الستراتيجيـة. لكن يجب أن

أتحدث عن النهاية المحزنة التي وصل إليها برنامجي لمجموعات الدفاع المدني غير النظامية. في البداية، أهمل العسكريون كلياً الوجه السياسي والدفاعي للتجربة، التي كان هدفها الرئيسي دمج كل القرى في منطقة ما بنظام واحد، يبنى انطلاقاً من القاعدة، تشرف عليه سايغون. لقد قرّروا على العكس من ذلك تشكيل وحدات هجومية لحرب العصابات تقاتل على حدود منطقة الهضاب العليا. وبالتالي فإن الاحترام الذي أبدوه للمقاتلين الممتازين وكانوا من الجبليين، والاستخفاف الذي أظهروه تجاه الفيتناميين وضعا حداً للكارثة: تمرّدت القبائل الجبلية ضد سايغون وطالبت باستقلالها الذاتي، إذ كانت مقتنعة بأنها ستحصل على مساندة الولايات المتحدة في مبادرتها هذه.

وبسبب خيبة أملها من كل هذه الهزائم، خصوصاً وأن العسكريين كانوا يلعبون فيها دوراً متعاظماً باستمرار، تحوّلَ اهتمام الدوائر الحاكمة في واشنطن إلى اتخاذ إجراءات رادعة ضد الشمال، والتخلي شيئاً فشيئاً عن ضرورة بناء جنوب قوي. ومن جهة أخرى، فإن ضعف الحكومة الفيتنامية، بالإضافة الى نوع من التصلّب لدى الأميركيين في عدم التراجع أمام الشيوعيين، كل ذلك حمل جونسون على أن يستبعد عملياً الفيتناميين عن كل المناقشات والتفتيش عن وسائل أميركية بحتة تقريباً من أجل خوض الحرب.

ونتيجة لذلك كانت حرب الفيتنام كما عرفناها. ففي خريف سنة ١٩٦٤، اكتشف مُخبرونا الطلائع الأولى للقوات الفيتنامية الشمالية النظامية (وليس رجال المقاومة أو الكوادر المتسللة) التي كانت تعبر طريق هوشي مِنِه باتجاه الجنوب. فقد كانت هانوي قد استخلصت أنّ الوقت قد حان من أجلِ إطلاق رصاصة الرحمة على الجنوب. لقد حسبت ذلك دون أن تأخذ بالاعتبار عاملاً مهماً في المعادلة: عناد ليندون جونسون التكساسي، الذي رفض قبول هذا الوضع، وبدأ حملة قصفٍ مكثّفٍ على الشمال عُرِفَت باسم «رولينغ ثاندر»، وأرسل على عجل إلى جنوب الفيتنام وحدات مقاتلة من الجيش الأميركي من أجل حماية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

إنّ نفوذ وكالة الاستخبارات المركزية لم يكنْ له تأثير أبداً على هذه الأحداث. فمجمل نشاطاتها شبه العسكرية أصبحت من مسؤولية البنتاغون، وفي مجال الاستخبارات، فإن سرعة الأحداث السياسية، من حركات تصحيحية، وانقلابات، وتعديلات ألخ، كانت تُقدّم عنها الصحافة تقاريرها بعدبضع ساعات على الأكثر من إبطال محطة سايغون. وفي نهاية الأمر، مُنيت بالفشل محاولات الوكالة للعمل بالتعاون مع الأجهزة الفيتنامية لمجرّد واقع أنّ قادة هذه الأجهزة كانوا يتغيّرون مع كُلّ انقلابٍ جديد وأصبح همها الوحيد بالطبع التنبؤ بشخصية القائد التالي.

خلال كل تلك الفترة كنت رئيس مجمل قسم الشرق الأقصى. الحرب كانت

مشتعلة في لاوس، وكان المطلوب منّا القيام بعمليات ضد البر الصيني. ومن وقت لآخر، كانت تندلع انتفاضة في تايلاند والفيليبين. وأخيراً اشتعلت أندونيسيا وسفكت فيها الدماء، وكان وراء كل هذه الأعمال الحزب الشيوعي الذي كان عددياً أكبر حزبٍ في العالم الحر، بعد أن اغتالَ قادة الجيش بموافقة ضمنية من سوكارنو، وقبل أن يتعرّض هذا الحزب بدوره لمجزرة أثناء أعمال القمع.

لقد استخلصت من هنا أيضاً دروساً كثيرة، وأدركت على سبيل المثال، بسرعة أنه ليس بصدد التقارير التي تحال إلى المقر العام من قِبَل محطةٍ ما، إنما يمكن الحكم على نوعية عملها. وقد استعدت ذكرياتي كتلميذ واعتمدت أسلوب تدوين الملاحظات من أجل اختيار أفضل التقارير، التي لا يمكن أن تصاغ إلاّ باستخدام تقنيات التجسس المتقنة وتصنيفهًا بحرف «أ» والسيئة بحرف «ف». ووضعت فيها بعد بيانات تنوه بنوعية الاستقصاءات التي أتاحت لي في الأشهر التالية تحفيز عمل كل الموظفين. كما تعلمت أيضاً أنه مهما كان من السهل البدء ببرامج جديدة عندما يكون لها حاجة، فإنه من الصعب بالمقابل خفض عدد العاملين في مناطق كتايوان وكوريا، التي كان لها أهمية حاسمة في وقتٍ من الأوقات، ثم فُقِدَت هذه الأهمية فيها بعد.

وأثناء زيارة إلى اليابان، تعلّمت أيضاً أهمية الجولات التفتيشية بين الموظفين، ذلك لأنني اكتشفت في كل الأكشاك، كتاباً موّلناه نحن بمبالغ كبيرةٍ يباعُ إلى جانب عشرات الكتب المماثلة، وهذا يعني أنّ الأموال التي أنفقناها ذهبت هدراً، وبالتالي فإنّ هذا التمويل الذي قدّمناه يصبح أمراً خطيراً إذا ما كُشِفَ النقاب عنه. كما تعلّمت أيضاً أنّه من السهل جداً التجسس على أصدقائنا أكثر من أعدائنا في آسيا، وقد اضطررت لوقف بعض العمليات ضد قائدٍ سياسي حليفٍ خوفاً من أن تؤدي زلّةُ لسانٍ من قبل «زبائننا» في واشنطن إلى تحذير الشخص الذي نراقبه. لقد أسعدني الاشتراك في تنشئة جيلٍ جديدٍ من كوادر وكالة الاستخبارات المركزية، واخترت على سبيل المثال، عميلاً خَدَمَ في ظروفٍ صعبةٍ وخطيرةٍ في جبال لاوس، وجعلت منه مساعدي وأصبحت أطلعه على خفايا سياسة واشنطن.

إنّ أهم درسٍ تعلمته هو قبول نمط حياة الموظفين بكل تنوعها. فمن الممكن جداً أن يعيش رئيس محطةٍ حياةً يمكن أن تكون في نظري ماجنة. كما أنّه من الممكن أيضاً أن يستخدم هذه الحياة من أجل إقامة علاقات ودية وحميمة مع قادة البلاد التي يعمل فيها والحصول على هذا النحو على معلوماتٍ فائقة الأهمية. وأذكر على سبيل المثال ذلك «السكير» الذي كان يرافق في جلسات السكر رئيس الدولة شخصياً، وهو يحمل على الدوام آلةَ تسجيلٍ صغيرة أو لاقطَ صوتٍ حساسٍ جداً. وأخيراً تعلمت أن أحترم وأقدر

تفاني العديدين من موظفي وكالة الاستخبارات المركزية، وزوجاتهم، الذين قبلوا العمل في أمكنة بعيدة جداً، خطيرة وغير مريحة، وذلك خدمةً لوطنهم وكسب تقدير رفاقهم في الوكالة.

وبالطبع، لم يكنْ كل شيء خالياً من البهجة. كان هناك أنخاب كحول الأرُز مع رؤساء القبائل، والألعاب المرهفة للموظفين الصينيين، والمناقشات النظرية التي كانت تطول في الليل الأندونيسي، وحفلات الكوكتيل في سيلانغور كلوب التي تعود بنا إلى أجواء كولالمبور. لقد ارتوى حبي للسفر من الجولات التي لا تحصى عبر شبه جزيرة ماليزيا، وجاوا أو هونشو؛ لأنني كنت أريد أن أبرهن لعملاء قسم الشرق الأقصى ولأصدقائهم المحليين أن رُؤَسَاءَهُم يريدون أنْ يعرفوا ويطلعوا على الأمكنة التي يعملون فيها.

لكنّ الفيتنام بالطبع كانت شغليَ الشاغل. فقد وضعت نظاماً للتبديل الدوري لعملاء وكالة الاستخبارات المركزية العاملين في هذا البلد وقدّمته إلى جون ماكّون شارحاً له أنني أريد أن أوزّعَ بعدالةٍ أكثر الوظائف الخطيرة والدقيقة لموظفي الوكالة. فنظرَ إليّ ماكّون بعينيه الفولاذيّتين محدّقاً وقال لي بهدوء:

- حضرة السيد كولبي، إنّ الرئيس يعتبر الفيتنام بمثابة أكبر مهمة لبلادنا وهو يريد أن يرسلَ إلى هناك أفضل رجالنا. لذا أرجو منك أن ترسلِ إلى هناك أفضل الرجال وأكثرهم كفاءة وإبقاءَهُم في مراكزهم، ولا أريد أن أسمعَ مرةً أخرى الحديث عن قصة توزيع المسؤوليات مع رجالٍ أقل كفاءة.

بعد ذلك بوقتٍ قليل، إنفجرت قنبلةٌ إرهابية ضخمة في السفارة في سايغون وقد ذهبت إلى المطار لاستقبال رجالِ ونساءِ وكالةِ الاستخبارات المركزية العائدين، بعد أن شوّهَهُم ذلك الإنفجار. وأكّدت لهم بأنّهم سيجدون عملاً عندنا.

لقد بذلت محطة سايغون جهوداً ضخمة من أجل تحسين عمليات استطلاعنا ضد العدو في الأرياف، مع إعطاء الأفضلية لجهاز الفيتكونغ السياسي وليس للوحدات العسكرية التي كانت تركز عليها قيادة الجيشين الأميركي والفيتنامي. ومن أجل جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول البنية التحتية السياسية للشيوعيين في الفيتنام، من لجانٍ ولجان فرعية في المقاطعات، ومسؤولين، ومنظّمين، ومناضلين، ووحدات محلية لرجال المقاومة والإرهابيين المكلفين «فرض احترام القانون» الشيوعي، واغتيال رؤساء القرى، وتجنيد الشبان، وتلغيم الطرقات وإلقاء القنابل اليدوية وسط الأسواق من أجل إظهار قوتهم وعجز الحكومة عن حماية الشعب، سعت وكالة الاستخبارات المركزية إلى إقامة تعاون وتبادل معلومات بين كل المشاركين في المجهود الحربي من أميركيين وفيتناميين،

مدنيين وعسكريين. فقد أشرفتُ على بناء وتمويل مركز وطني للتحقيقات في سايغون، برعاية قيادة الأجهزة السرية الفيتنامية، حيث كان يجري التحقيق مع الأسرى والهاربين الشيوعيين، وحيث كان الفيتناميون يحصلون على التنشئة الضرورية ويتعلّمون التقنيات الخاصة بهذا النوع من النشاط.

وأول ما سأقوله إن التعذيب لم يردْ مطلقاً في عداد هذه التقنيات: إنّه أمرٌ مرفوضٌ أخلاقياً، وهو مصدر سيء للاستقصاءات؛ إذْ أنّ الذي يخضعُ للتعذيب، إمّا يقرر أن يقول ما يعتقد أنّ معذّبه يريد سماعه، وإمّا أن يقاوم حتى الموت علماً منه بأنْ لا أملَ أمامه للإفلات من هذا المصير في مطلق الأحوال، وهذا موقفٌ إلتزمه الكثيرون من رجال المقاومة الفرنسيين الذين عذّبهم الجستابو. لا يمكن إنكار حصول حالات تعذيب في الفيتنام، من قبل الفيتناميين والأميركيين على حدٍ سواء، لكنّ الذي لا يمكن إنكاره أيضاً هو أن وكالة الاستخبارات المركزية استخدمت كل نفوذها من أجل وضع حدّ لهذا النوع من الممارسات. إنّ دروس التنشئة كانت تتناول مختلف التقنيات التي أثبتت فعاليتها أثناء التحقيقات مع أسرى الحرب، وهي تقنيات تستخدمها الشرطة العصرية والتي تكمن في إقناع الأسير بأننا نعرف الكثير مما يريد أن يقوله، والقيام بدور الرجل «اللطيف» و«الشرير»، أي الحمّام السكتلندي الهادف إلى إنهاك دفاعه وجرّه إلى الثقة بالرجل «اللطيف» حقداً أو خوفاً من «الشرير».

لقد أنشأت مراكز من هذا النوع أيضاً في المقاطعات، في حين وضعت أجهزة الاستخبارات العسكرية برنامجاً لترجمة وتحليل وحفظ الوثائق المصادرة من العدو. وعندما بدأ توزيع نتاج هذين البرنامجين المتكاملين، بدأ المسؤولون يدركون شيئاً فشيئاً دور البنية التحتية الشيوعية في الحرب. وطالبت وكالة الاستخبارات المركزية دون كلل أن تؤخذ من الآن فصاعداً هذه البنية التحتية بعين الاعتبار، مهما كانت غير نظامية، في تقدير قوات العدو، التي كان يقوم بها عادة الجيش وفقاً للفيالق والتسليح.

ومع استمرار تدهور الوضع كانت وكالة الاستخبارات المركزية تفتش عن حلول تتيح تدعيم وضع الحكومة ولو بعض الشيء في الأرياف. وسرعان ما حصلت على تفويض يخولها العودة إلى العمليات شبه العسكرية، لأن المسؤولين في واشنطن أصبحوا على استعداد، أمام تصاعد القوى الشيوعية، والهزائم المتلاحقة «للتهدئة» للقبول بكل نشاط يتيح عرقلة هذا التدفق. وهكذا فعندما اكتشف بير دو سليفا الذي عينته كبديل لجون ريتشاردسون على رأس محطة سايغون، أثناء جولة في مقاطعة بنه دنه الساحلية، وجود مشروع مهم للسلطات المحلية في منطقة كيتون، قرّرت أن أشاهده شخصياً بمناسبة زيارتي القادمة الى الفيتنام. لقد نما هذا المشروع في تفكير موظف فيتنامي اسمه نغوين

بي. إن مجموعة من شبّان المنطقة، المسلحين للدفاع عن النفس، إنطلقوا بمغامرةٍ مزدوجة: من جهة، كانوا يحاولون تعبئة سكان قريتهم من أجل تنظيم جهاز للدفاع الذاتي ضد القوات الشيوعية، ومن الجهة الأخرى حاولوا بناء تعاونية لصيد الأسماك وتبريدها وإرسالها إلى مناطق بعيدة تكون فيها الأسماك غالية الثمن. بالطبع كان هذا المشروع يشبه إلى حدٍ كبير تلك «القوة الشعبية» التي نظمها شقيق دييم في نفس هذه المنطقة الوسطى من الفيتنام والتي ساندتها وكالة الاستخبارات المركزية في سنتي ١٩٦٢ و١٩٦٣. لقد التزمت جانب الحذر الشديد من مجرد التلميح إلى ذلك وبدأت على الفور بوضع وكالة الاستخبارات المركزية في خدمة مشروع نغوين بي. وحَلَلْنا مشكلة الأسلحة وأجهزة اللاسلكي التي تتيح طلب المساعدة في حالة التعرض لهجوم شيوعي مكثف، وطريقة استخدام البرامج الأميركية والفيتنامية الموجودة لدعم هذه المحاولة، وضرورة بناء مركز للتدريب وضمان الأجر للعاملين، إذا ما كان هناك رغبة في توسيع المشروع. وكان دوسيلفا قد أقنع السفير، وتحت اسم فرق العمل الشعبي، لم أجد أنا أيّة صعوبة في إدراج هذه المحاولة المتواضعة على النطاق المنطقي، على اللائحة الطويلة للبرامج التي كانت واشنطن توافق عليها يومياً.

ونظمت محطة سايغون رحلات إلى بِنه دِنه للموظفين الفيتناميين من مقاطعات أخرى، من أجل أنْ يشاهدوا على الأرض عمل فرق نغوين بي، وما إذا كان هذا النوع من العمل يمكن أن ينتشر في مناطقهم. وجرى بناء مركز وطني للتنشئة في منتجع فونغ تو البحري، حيث بدأت طائرات شركة الطيران الأميركية بنقل آلاف المجندين وتلقينهم أن دورَهم هو سياسيٌ بصورةٍ رئيسية، وأن أسلحتهم هي للدفاع عن النفس فقط وأن نجاحهم يكمن بردة فعل القرويين الآخرين وليس بعدد القتلى من العدو. ورفضت رمزياً فكرة اعتماد أي زي معين. وقد سجّلَ البرنامج نجاحاتٍ لدرجةٍ حملت حكومة رئيس الوزراء نغوين كاوكي إلى اعتماد شعار «التطور الثوري» وأبدلت اسم فرق العمل الشعبي باسم فرق التطور الثوري. وفضلاً عن ذلك أنشأت وزارة التطور الثوري التي كلفت إدارة البرنامج بصورة مشتركة مع وكالة الاستخبارات المركزية. وخوفاً من أن يحاول رئيس الفريق فونغ تو من استخدام الـ ٤٠ ألف عامل في الحركة لبناء حزب سياسي، أبدلته الحكومة بنغوين بي، الذي وُضِعَ تحت الإشراف الدقيق للوزارة. واستمرت وكالة الاستخبارات المركزية بتقديم مساعدتها اللوجستية والمالية للمشروع، في حين بَذَلَت الوزارة كلّ جهدٍ للتنسيق بين البرامج الريفية الأخرى للحكومة مع برامج فرقها الخاصة.

ولكن بما أن نشاطات الوكالة كانت متعدّدة في سنة ١٩٦٢، فإننا قمنا بدعم كل

المبادرات المحليةْ التي بَدَتْ مهمةً بالنسبة لنا. ففي الدلتا مثلاً طَرَحَ رئيس مقاطعةٍ بارعٌ فكرة إرسال فرق إلى قرى المنطقة من أجل تلقي شكاوى السّكان. ونتيجة لذلك أُلغي عَدَدٌ من التجاوزات والظلم. وما أن اقتنع الفلاحون بأن هذه الفرق تعمل بفعالية من أجلهم، حتى انتقلوا إلى المرحلة التالية التي كانت تكمن في طرح الأسئلة حول نشاطات وهويات الشيوعيين في المنطقة، من أجل مساعدة جهاز الإستخبارات في المقاطعة على مكافحة البنية التحتية للفيتكونغ. وبفضل مساعدة وكالة الاستخبارات المركزية، اتسع هذا البرنامج شيئاً فشيئاً أيضاً حتى شملَ مناطق أخرى. وفي بعض المناطق الأخرى أنشأ قادة مقاتلين وحداتٍ لمقاتلة الإرهابيين. وهنا أيضاً قدّمت وكالة الاستخبارات المركزية دعماً مباشراً على نطاق المقاطعة. لكنّ هذه الوحدات، التي كانت تعمل خارج الإجراءات الإدارية العادية، سرعان ما أحيطت بهالةٍ من السرية وحفظت الصحافة الأميركية من اسمها - الفرق المعادية للإرهابيين - المغزى السيىء لكلمة «إرهابي». ثم أعيدت تسميتها بشكلٍ آخر هي وحدات الاستطلاع الإقليمية، إلاّ أنّ أعمالاً سيئة ارتكبت خلال المعارك أفسحتَ المجال للاعتقاد بأن وكالةِ الاستخبارات المركزية قرّرت بكل وقاحة محاربة الإرهاب بالإرهاب. إنني آسفُ اليومَ كثيراً لأنني لم أطالبْ بصورةٍ حازمة أكثر ممّا فعلت بأن تفرض وكالة الاستخبارات المركزية انضباطاً أكثر دقة داخل هذه الفرق المؤلفة من مقاتلينا. فقد حصلت تجاوزات وأعمال عنف، ولكن يمكن أن نقول إن أعمالاً أفظع إرتكبها الجيش الفيتنامي، وأتصور أنّ الروس والصينيين تحدّثوا أحياناً بنفس هذه اللغة بصدد رجال المقاومة والفيتناميين الشماليين.

لقد شاركت أجهزة أخرى عديدة وكالة الإستخبارات المركزية في حماسها للعمل في الأرياف. فبعد نكسات سنة ١٩٦٤، أخذ عدد أنصار هذا النوع من العمل يزداد باستمرار خلال سنة ١٩٦٥. وأدرك رجال المارينز بسرعة أنّ رجالَ المقاومة الشيوعيين في القرى المحيطة بدانانغ يشكلون خطراً عليهم وعلى القوات النظامية المرابطة على المرتفعات لذا بدأوا القيام «بدوريات مختلطة» تضم بعض رجال البحرية مع الوحدات الفيتنامية التابعة للقوات الإقليمية. وعلى الرغم من عداء الأوساط العسكرية، الأميركية والفيتنامية واصلت وكالة الإنماء الدولية وبعثة المستشارين البريطانية بكل شجاعة محاولة بناء شرطة ريفية على الطريقة الماليزية. وعندما عين لودج سفيراً للمرة الثانية، سنة ١٩٦٥، أصبح المحامي المتحمس عن التهدئة بالإضافة إلى لانسدال وبعض قدامى العاملين في وكالة الاستخبارات المركزية الذين تحدوهم هذه الفكرة. إنّ القيادة العسكرية نفسها بدأت تحذو حذو الحركة إذ أنشأت قسماً لمساندة برنامج التطور الثوري، هدفه تحسين الأوجه العسكرية الصرفة لهذه المحاولة في المناطق الريفية. لكن الأكثر اقتناعاً، والأكثر أهمية

بالنسبة لأنصار العمل الريفي، كان الرئيس جونسون بالذات. فحرصاً منه على قيام توازن مع المجهود العسكري الضخم للولايات المتحدة، كان يَطّلِعُ باستمرار على نجاحات «الحرب الأخرى» وهو التعبير الذي كان يقصد به عادة الجهود الرامية إلى تحسين حياة السّكان الفيتناميين.

ومن أجل تلافي التناقضات الإدارية وتنازع الصلاحيات الذي يستتبعه مثل هذا النشاط المحموم والمتعدد، وخصوصاً بعد سفر السفير تايلور، الذي كان دائم الحزم مع مختلف الهيئات والأجهزة الموجودة على الأرض، عقد مؤتمر في كانون الثاني ١٩٦٦، ضَمّ كل قادة «الحرب الأخرى» من سايغون وواشنطن على حدّ سواء. كما اتّخذ الرئيس جونسون خلال تلك السنة مجموعةً من القرارات التي حسنت الأمور إلى حدّ بعيد، إذ كان لا يزال هناك ميل للتشديد على التقديرات الإحصائية أكثر من المنجزات السياسية الحقيقية لهؤلاء وأولئك.

إلّا أنّ التغيير الرئيسي حقّقه روبرت كومير. لقد فوجئت في آذار سنة ١٩٦٦، عندما عيّنه جونسون مستشاراً خاصاً للرئيس للشؤون الفيتنامية، وكلفه بصورةٍ خاصة إعطاءَ زخمٍ جديد «للحرب الأخرى». فقد وصل ذات يومٍ إلى وكالة الاستخبارات المركزية وطلب إطلاعه فوراً على برامج وأفكار وإمكانيات الوكالة، مؤكداً حصوله على الصلاحيات الكاملة من الرئيس، وأنه من المستحيل معارضة طلباته. وبسرعةٍ تبينت لي العيوب المعروفة لهذه الشخصية الذكية والمثيرة: كان شرساً يُعَبّرُ عن رأيه بصراحةٍ قاسية، ويعبد الإحصائيات وتخطّى بتفاؤله كُلّ الحدود. وقد اعتبرت تعيينه بمثابة أفضل نبأ في حرب الفيتنام. لقد أدرك أهمية الحرب على نطاق القرى ووضعه كمستشار للرئيس جعله في منأى عن وجهات النظر المجتزأة والنزاعات المحلية التي اتسمت بها العلاقات القائمة بين مختلف الأجهزة المشاركة في العمل. وأحياناً، كنت أقع ضحية طاقته التي لا تنضب التي كان يواجه بها مختلف البيروقراطيات المدنية والعسكرية، خصوصاً عندما قال لي ـ وكان محقاً ـ إذا كانت وكالة الاستخبارات المركزية تأمل كسب الحرب بمفردها، وبوسائلها السرّية، فآمالها هذه مجرّدُ أوهام.

كومير، ذهب إلى أكثر من هذا الحد أيضاً في العمل، فقد حلّ رابع المستحيلات، لأنه اعترف بالطبع السياسي للعمل المناسب في الفيتنام، وخصوصاً في الأرياف، واستطاع إرضاء العسكريين إذ منحهم القيادة لوحدهم وهذا أمر طالما طالبوا به، لكنه أضاف إلى مهمتهم طابَعاً مدنياً، تمثّل بتعيين مساعد مدني مسؤول عن التهدئة لدى القائد الأعلى الجنرال ويستمورلند. إنّ التصميم التنظيمي المعقد الذي رسمه بقي تحت المسؤولية العامة للسفير الجديد ألسْورث بانكر.

وفي سبيل شكره على وضع مثل هذه الستراتيجية، قام الرئيس بإرسال كومير إلى الفيتنام في أيار سنة ١٩٦٧ من أجل أن يتأكد من كيفية عمل الماكينة الجديدة والمعقدة على الأرض. وكمساعد ويستمورلند، برتبة سفير، إستطاع أن يحقّق ما عجزت عن تحقيقه سنوات عديدة من النزاعات المستمرة. فالإقليميون الفيتناميون الذين دُمِجوا بالجهاز العسكري الاميركي، زُودوا ببنادقَ جديدةٍ من طراز إم ـ ١٦ التي خلّصتهم من عقدة النقص التي عانوا منها طويلاً مع بنادق أك ـ ٤٧ التي يستخدمها رجال المقاومة. إن هؤلاء المدافعين المدنيين عن القرى الذين دُمجوا بالجيش الأميركي أُطلق عليهم الاسم الهجين «العمليات المدنية ومساندة التطوّر الثوري» (C.O.R. D. S.).

في خريف سنة ١٩٦٧، كان بالإمكان الاعتقاد بأن الحرب بدأت أخيراً تسير في اتجاهها الصحيح. وكان قد مَرّ بالنسبة لي خمسُ سنواتٍ وأنا على رأسِ قسمِ الشرق الأقصى و٨ سنوات على انهماكي بصورةٍ خاصة بشؤون الفيتنام. لقد شهدت فيها خيبات أمل وما يمكن أن أسمّيه أيضاً بعض الأخطاء المشؤومة لكنّ الأمورَ استقامت في النهاية ويعود ذلك إلى حدّ كبير لفضل كومير، إذْ ارتدت المعركة الشكلين، الريفي والسياسي، اللذَين أتاحا وحدهما مواجهة الشيوعيين. وعندما اقترحَ عليّ ريتشارد هلمز نقلي من منصبي، قبلتُ هذا الاقتراح بكلّ ترحيب. لقد كنت أعرف أن آخرين كانوا على استعداد للحلول مكاني، مع تشوّقي للقيام بمغامرات جديدة. وأمام دهشتي الكبيرة، عدت مع ذلك إلى الفيتنام.

٨ ـ حرب الشعب

حَلّ ريتشارد هلمز محل جون ماكّون على رأس وكالة الاستخبارات المركزية. وكان ماكّون قد بقي في منصبه من أجل تصريف الأعمال لبعض الوقت بعد اغتيال كينيدي. لكنّني سرعان ما لمست غياب الوفاق بين ليندون جونسون وبينه. فخلال إحدى اجتماعات الحكومة، دفعني ماكّون لأن أعرض على الرئيس الجديد صورة ما عن المنشآت الفيتنامية، وتبيّن بكل وضوح أنّه لم تكنْ هناك أيّة رغبة لدى جونسون في درس الوثيقة كما كان يفعل كينيدي لأنه اكتفى بالطلب مني بكل خشونة بتلافي قلب فنجان قهوته على ركبتيه. وقبل استقالته في نيسان ١٩٦٥، أُبدِلَ ماكون أولاً بوليام رابورن، وهو أميرال متقاعد اكتسب شهرةً بإشرافه على بناء غواصات بولاريس. وقد حاول أن يُدخِلَ إلى الوكالة تقنيات جديدة للإدارة، أثارت إلى حدّ ما إعجابي الشخصي، إلاّ أنه لم يكن مثقفاً، وما لبث مسعاه البسيط والمباشر أنْ أثار السخرية التي تحولت بسرعة إلى حركة تمرّد. لذا أضطرّ الأميرال أن يعودَ إلى التقاعد. وفي حزيران ١٩٦٦، أقسم هلمز اليمين في البيت الأبيض. وكان الأول بعد دالس من «أعضاء العائلة» الذين تسلّموا إدارة الوكالة.

فقبل تعيينه بسنة، أي عندما كان نائباً للمدير، قال لي هلمز: «ستحين ساعتك». وفي نهاية سنة ١٩٦٧، استدعاني إلى مكتبه واقترح عليّ رئاسة قسم الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. لقد فهمت بكل وضوح أنّ «ساعتي اقتربت وأنّ المدير الجديد أعطاني الفرصة لإثبات جدارتي في أصعب الميادين، ألا وهو الاستقصاء حول المجتمعات الشيوعية الأكثر انغلاقاً، وأن أبرهن أنّ جدارتي هذه لا تقتصر على الأعمال السياسية وشبه العسكرية فحسب.

بيد أنّ أسباب اقتراحه هذا كانت أكثر تشعباً. فكونه هو اختصاصي في الاستخبارات، علق أهمية منذ تعيينه على تطوير هذا الفرع من نشاطاتنا على حساب الفروع الأخرى. لكن قبل ذلك ببضعة أشهر، كانت مجلة «رامبار» قد نشرت تحقيقه

الكبير حول نشاط الدعاية السرية لوكالة الإستخبارات المركزية عبر العالم، مرفقاً بلائحة مفصلة لكل المؤسسات، والمنظمات، والأسماء المستعارة والرجال الذين كنا نستخدمهم كواجهة. إنّ أكثر ما أثار الصدمة لدى الرأي العام هو استخلاص الانطباع بأن وكالة الاستخبارات المركزية تخالف قوانينها الداخلية، بعملها داخل الولايات المتحدة بالذات. لذا فرضت على الجميع ضرورة كتمان نشاطات الدعاية السرية التي تقوم بها الوكالة. وكان في تلك الفترة نفسها أيضاً أن طلبت لجان الميزانية في الكونغرس أن تدون النفقات الضرورية للعمليات شبه العسكرية التي كانت تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية في الفيتنام ولاوس منذ الآن فصاعداً في ميزانية الدفاع، بشكل إذا ما كانت فيه هذه العمليات معزولة، تبقى على الأقل طي الكتمان. لقد قرّر هلمز التشديد على عمليات الاستقصاء الصرفة عن طريق المفاضلة الشخصية وليس إحساساً بالجو العام. إن أهمية هذا الأمر لم تكن في أي مكان آخر أكبر مما هي بالنسبة لأوروبا الشرقية، لذا قبلت هذا العرض بكل طيبة خاطر. وبدأت على الفور أتعلّم اللغة الروسية، والتعرف إلى مهمتي الجديدة قبل أن أترك منصب الشرق الأقصى في نهاية كانون الثاني سنة ١٩٦٨.

سرعان ما أخذت بعين الاعتبار أن القضايا الرئيسية للقسم الجديد لم تكن موجودة في أوروبا الشرقية بل في واشنطن. فقد كان هناك مدرستان تتجابهان في الواقع على الأرض. إنّ القسم الذي ترأسته كان يشدّد على اكتشاف مصادر للاستقصاء وراء الستار الحديدي، أي التحقيق مع الهاربين والمرتدين من الشرق والانهماك في المشاكل الإدارية التي لا تحصى والناجمة عن التعاون مع مختلف الأجهزة السرية الحليفة، وبصورة رئيسية في مجال التجسس العسكري ضد الاتحاد السوفياتي. والمدرسة الأخرى كانت تضم أعضاء قسم مكافحة التجسس، بإدارة أحد قدامى معارفي الإيطاليين، جيمس انغلتون. كانت مهمتهم تحدي لجنة أمن الدولة (K. G. B.). إنّ انغلتون ورجاله كانوا يخوضون حرباً في كل لحظة ضد الجواسيس السوفيات خارج الولايات المتحدة. أما في الداخل فإنّ هذه المهمة هي من مسؤولية مكتب التحقيقات الاتحادي (F. B. I.)، إلّا أن الجهازين كانا يعملان بالتعاون الوثيق ويتعاضدان بكل ما هو ممكن.

إذن كان التناقض شاملاً تقريباً بين هاتين المدرستين. إن قسمي كان يقوم بالاستقصاءات والعمليات التي كانت مكافحة التجسس تعتبرها مسربة حتماً من الكا. ج. ب، إذ أن الروس كانوا يتعمدون تسريب معلومات مدبّرة في إطار برنامج واسع لاستفزاز وخداع الولايات المتحدة. وبالنسبة لأنغلتون، كان كل عملائنا مع كل اتصالاتهم وراء الستار الحديدي يتحركون بعلم من الكا. ج. ب. وان كل المرتدين الذين يستطيعون الهرب كانوا في الواقع مرسلين من قبل هذا الجهاز، ولم يكن أحد في

منأى عن الشكوك، حتى داخل الوكالة نفسها. وسندرك مدى هذه المشكلة عندما نعرف أن أنغلتون لم يصدقْ أبداً حقيقة الخلاف الصيني ـ السوفياتي الذي كان يرى فيه سيناريو متعمداً وضع بالتواطؤ بين الشريكين رغبة منهما في جعل الولايات المتحدة تتخلى عن حذرها.

كنت أعرف بالطبع أن الكا. ج. ب لم توفّر جهودها من أجل إحباط عملياتنا وكنت أول من أخذ هذا العامل بعين الاعتبار في تقديرنا للمعلومات التي كانت تصل إلينا. فقد رأيت أنا شخصياً وبأم العين الرسائل المزورة لوزارة الخارجية التي كانت الكا. ج. ب: توزعها على رؤساء الدول الأفريقية من أجل إقناعهم بعداء أميركا لهم. وغالباً ما استطعنا كشف مرتدين كاذبين ورفضنا خدماتهم. كما إننا لم نتجاهل أيضاً أن الكا. ج. ب. كانت تراقب ديبلوماسيّينا في أوروبا الشرقية وتزرع منازلَهم بأجهزة التنصت من أجل أن تتأكد أنهم غير مكلفين في الحقيقة القيام بمهمات تجسسية. وأخيراً من كيم فيلبي إلى أوتو جون كنّا نعرف الكثير عن الروس، إستطاعوا شراء عملاء لهم من رجال أجهزتنا الخاصة وأجهزة حلفائنا.

إذن أدركت على الفور أن التخوف لدى عملائنا من أن يكتشفوا من الكا. ج. ب كان الشغل الشاغل الذي كرّسنا له أفضل قسم من وقتنا وجهودنا من أجل توفير الحماية ضد مثل هذا الاحتمال، لدرجة أهملنا معها اكتشاف مصادر جديدة للمعلومات والتخطيط لنشاطات هدفها الحصول على معلومات سرية نحتاجها حول السوفيات وحلفائهم. وقد بدا الأمر كأن المجابهة بين الكا. ج. ب. ووكالة الاستخبارات المركزية هي التي تفوقت على المجابهة الحقيقية، الاتحاد السوفياتي ـ الولايات المتحدة. وعلى هذا النحو رفضت العروض التي تقدّم بها العقيد أوليغ بنكوفسكي، إذ اعتبرته أجهزتنا مجرّد رجل استفزازي، فتوجه إلى الإنكليز من أجل أن يعطي للغرب المعلومات القيمة التي كانت في حوزته.

لكن قبل أن يتوفر لي الوقت لتناول «الأمور الجدية» والتقدم ولو قليلاً في دراسة قواعد اللغة الروسية، عادت الفيتنام من جديد وغيرت مجرى حياتي. فقد استدعاني هلمز مجدّداً إلى مكتبه. وكان عائداً من «غداء يوم الثلاثاء» الذي كان يجمع حول الرئيس جونسون ـ مستشاريه الرئيسيين، والمرارة بادية على وجهه؛ لأن بوب كومير واجهه بحيلة خبيثة. وقال لي: أثناء الغداء، إلتفت إليّ الرئيس فجأة وباغتني بالقول إن كومير سيكون بحاجة «لهذا الرجل، كولبي» كمساعد له على رأس العمليات المدنية ومساندة التطوّر الثوري. إن لهجة الرئيس كانت لا تقبل الجواب. فالذي أزعج هلمز كون كومير لم يتحدّث معه بصدد هذا الموضوع أولاً، وإن الرئيس أهمل كل المشاريع التي كانت توضع

بالنسبة لي على رأس القسم السوفياتي. وختم قائلاً إنني آسف لما يحصل وطلب مني إبداء رأيي.

لقد حاولت دراسة الأمر وسط هذه الدهشة. بالطبع إن القسم الروسي كان مهمة كبيرة، بالنسبة للوكالة وبالنسبة لمستقبلي المهني على حدّ سواء، لكن عليّ أن أعترف أنه لم تكنْ لديّ جدارة خاصة لأكون على رأسه. وفي المقابل، إن الحماس الكبير الذي بذلته خلال سنوات من مهمتي في الفيتنام، وواقع أنني دافعت دائماً وبالتحديد عن نوع العمل الذي بدأ ينجح فيه كومير، كل هذه الأمور كانت كافية لتبرير هذه الوظيفة الجديدة. على الصعيد الشخصي، كان عليّ أن أذهب هذه المرة بمفردي إلى سايغون، تاركاً بربارة والأولاد؛ إلاّ أنّ المزيد من العمل والقلق الذي خلّفه ذلك لزوجتي كان أيضاً من نصيب نساء كل أولئك الذين لم أتردّد أنا شخصياً أمام إرسالهم في مهمات إلى الفيتنام كلما كانت تدعو الوكالة لذلك. وأخيراً من أجل تسلم مهماتي الجديدة، كان من المفروض أن أستقيل من وكالة الاستخبارات المركزية، من أجل إظهار أن الأمر لا يتعلق بنشاط من وراء الستار؛ وفي الوقت نفسه، يصبح مستقبلي المهني غير واضح. وعندما بدأت أفكر بالحسنات والسيئات، وجدت نفسي عاجزاً عن إعطاء هلمز الجواب فوراً. وبما إنني كنت بالطبع أريد استشارة بربارة بصدد قرار سيكون له مثل هذه النتائج بالنسبة لها، طلبت من المدير إعطائي مهلة حتى يوم غد. وأثناء الحديث الذي أجريته نفس ذلك المساء مع زوجتي، سرعان ما بدا أن واجبي هو أهم من أي اعتبار آخر، وأن خبرتي، إذا وضعت في خدمة مبادرة كومير الفيتنامية المهمة، فإنها ستكون خدمة كبيرة للبلاد. هذا كان الجواب الذي أبلغته في اليوم التالي إلى هلمز، مع الإشارة إلى أننا لا يمكن أن نعارض أي قرار رئاسي. لقد شكرني ووعدني بأن يستقبلني من جديد وبكل سرور بعد عودتي.

إذن تركت وكالة الاستخبارات المركزية لصالح الحسنات. وطلبت إجازة دون راتب تتيح بقاء اسمي في اللاوائح حتى ألتحق من جديد بالوكالة بعد انتهاء مهمتي. ثم أكملت فيما بعد مختلف الإجراءات الإدارية، التي جعلتني موظفاً في وكالة الإنماء الدولية وتتيح لها فصلي للعمل على رأس برنامج العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري في سايغون. إذا كنت أشدّد على هذه النقطة بصورة خاصة، فذلك من أجل أن أوضح ما أفسح المجال للاعتقاد فيما بعد، بأن برنامج العمليّات المدنية ومساندة التطور الثوري كان نوعاً من الغطاء لنشاط وكالة الاستخبارات المركزية. في الواقع، كان هذا البرنامج ثمرة تعاون بين وكالة الإنماء الدولية والجيش، اللّذين قدّما له معظم الأموال والكوادر. واستعداداً مني لمهمتي الجديدة ذهبت إلى واشنطن للمشاركة في وضع الميزانية التي ستقدمها وكالة الإنماء الدولية فيما بعد إلى الكونغرس. وشهدت المصاعب التي اعترضت وكالة الإنماء الدولية

من أجل أن تجد التنسيق بين نشاطاتها العادية التي تتحمل كامل مسؤوليتها وبين نشاطات العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري التي كانت تزودها بالأموال والمعدّات والموظفين دون أن يكون لها أي صلاحية في الإدارة التي كانت في يد كومير. كما لمست المصاعب التي اعترضت البنتاغون بصدد العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري ومزجها الغريب بين المشاريع المدنية والعسكرية. إنّ العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري بالذات، لم تكنْ تملك لا الأموال ولا الموظفين، وجاءت ثمرة لكل الأفكار التي قدمها كومير من أجل كسب الحرب في الأرياف. فكلما كانت تتكوّن فكرة جديدة لدى كومير كان يكلف هؤلاء أو أولئك بتنفيذها وتقديم ما هو ضروري لها. إن مهمتي الخاصة لم تكنْ مساعدته شخصياً فحسب، بل مساعدة مختلف محدثيه على تخطي المصاعب القانونية التي كانت تعترضهم في الجو الخاص جداً لحرب الفيتنام. على كلّ حال كان بإمكاننا الاعتماد على الدعم الذي يقدّمه لنا الرئيس جونسون، والسفير بانكر والجنرال ويستمورلند.

لقد اتفقت مع هلمز على ترك رئاسة قسم الشرق الأقصى في نهاية كانون الثاني، وأن أخصص شهر شباط للاطلاع على مهمتي الجديدة، وأن أذهب إلى سايغون في أول آذار وهذا ما حصل على الرغم من إصابتي بكسر في قدمي أثناء التزلج على الجليد مع عائلتي. لقد فكّوا لي الجبس عشية سفري. لكن أمراً أكثر خطورة حصل: هجوم رأس السنة الفيتنامية، الذي أثّر على كل مجرى الحرب اللاحق في الفيتنام.

إنّ هجوم رأس السنة الفيتنامية منذ أن حصل في سنة ١٩٦٨، كان موضع دراسات وتحليلات ومناقشات لا تحصى. ومع مرور الزمن، نستطيع القبول باستنتاجات صحافي أميركي كان موجوداً في الفيتنام: «تكمن سخرية هجوم رأس السنة الفيتنامية في واقع أن الفيتناميين الشماليين والفيتكونغ منيوا بهزيمة خطيرة في ميدان المعركة، إلاّ أنهم لم يحرزوا فعلاً النصر السياسي على الولايات المتحدة»(*).

لقد شهدنا بالفعل تحولاً حقيقياً لدى الرأي العام الأميركي، وأدركت واشنطن أخيراً أن التصعيد العسكري الأميركي لا يشكل الرد المناسب على الوضع في الفيتنام، وتخلى الرئيس جونسون عن إعادة ترشيح نفسه، وبدأت عملية تخفيض عدد القوات الأميركية الموجودة في الفيتنام، وشرع ببذل الجهود المتعاظمة من أجل زيادة مسؤوليات الفيتناميين الجنوبيين، وكان لذلك نتائج مباشرة بالنسبة لي، إذ أعطيت الأولوية لبرنامج التهدئة المدعوم من قبل العمليات المدنية ومساندة التطوّر الثوري. وقبل سفري إلى سايغون قلت لبربارة ولأصدقائي إن همي الأول سيكون الحصول على الأسلحة من أجل

(*) Don Oberderfer, Tet, P. 329 - 330

الفلاحين الفيتناميين، ومساعدتهم على تنظيم دفاعهم الذاتي. إنّ نجاحات الحركة المعادية للحرب في الولايات المتحدة استوجبت عملاً سريعاً جداً في هذا المشروع لأنّه كان من المؤكد أن المساعدة الأميركية ستبدأ بالتناقص بعد ذلك. وبدأ السباق ضد الزمن: هل ستكون الفيتنام قادرة على الدفاع عن نفسها بمفردها قبل أن تنسحب الولايات المتحدة من الحرب نتيجة لضغط الرأي العام؟ فلو أثبتت الفيتنام أنها قوية لدرجة تتيح لها استئناف النضال على حسابها، عندها كان بالإمكان المحافظة على برنامج الدعم المالي واللوجستي من قبل الولايات المتحدة. وبعد انسحاب الـ ٥٥٠ ألف أميركي المجهزين جيداً، توجب على الجيش الفيتنامي بذل جهودٍ كبيرة من أجل حماية البلاد من القوات الفيتنامية الشمالية. لكنه لم يكن يأمل بذلك إلاّ بشرط رفع كل مسؤولية عنه في الأرياف عن طريق وضع برنامج يستطيع في إطاره الفلاحون المسلحون الدّفاع عن نفسهم وتصفية رجال حرب العصابات.

عندما وصلت إلى سايغون، كانت تنتظرني مهمة أكثر إلحاحاً: مواجهة نتائج هجوم رأس السنة الفيتنامية. البلاد كانت مدمرة والفوضى قائمة في كل مكان. إنّ معظم المدن الكبرى والقرى في المقاطعات كانت شبه محروقة أو مدمّرة. ومئات الآلاف من اللاجئين دون مأوى، وتوقّفت في معظم المناطق التقليات والأسواق وغيرها من الخدمات الأساسية. فقبل الانتقال إلى أي مشروع آخر كان من الواجب إصلاح ما هو مدمّر، وإيجاد مساكن وطعام للاجئين - في كل ذلك كان على العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري أن تتعاون بصدده مع الفيتناميين.

إن الأشهر الأولى من عملي مع كومير خُصّصَت «لعملية ريكوفري» - إعادة بناء المدن، وتوزيع المواد الغذائية والمعدّات، وتصليح الجسور وخطوط نقل الكهرباء ألخ. وقد أقيمت مخيمات لإيواء اللاجئين بعد إخلائهم من المعابد والمباني العامة. وشرعنا بتوزيع الإسمنت وألواح التنك من أجل إعادة بناء القرى المدمّرة. وبمساعدة ومشاركة من المؤسسات والجمعيات الخيرية - كاكيرز، والكاثوليكية الخ - حصل الجياع على مواد غذائية. وأخيراً بمساعدة مختلف وحدات الهندسة نُفِّذَت عمليات نزع الألغام وتصليح شبكة الطرقات، وإعادة بناء الجسور، والمدارس، والمستشفيات، والأسواق.

لقد نفذ كل ذلك مع تخوف مستمر من هجوم جديد يشنه الفيتكونغ لذا تطلب مجمل العمليات المدنية وجود حماية عسكرية دائمة. ومن أجل مراقبة حسن سير البرنامج، وفي الوقت نفسه من أجل التعرف على مختلف أوجه مهمتي الجديدة، سافرت عبر البلاد بأسرها، وزرت مختلف عواصم المقاطعات والمناطق، واتصلت بأصدقاء سابقين كما تعرّفت على أصدقاء جدد، وعلى هذا النحو تعرّفت على الرجال المتفانين، من عسكريين

ومدنيين، الذين شغلهم كومير داخل العمليات المدنية ومساندة التطوّر الثوري. وكان عدد المدنيين في ذلك الحين ٨٠٠ والعسكريين ٣٠٠٠، ثم ارتفع الرقمان على التوالي إلى ١٢٠٠ و٦٠٠٠ خلال السنوات الثلاث التالية. وقد رابط ٦٠٠ في سايغون، ووزع ١٥٠ في كل من المناطق العسكرية الأربع الموجودة في البلاد، وزهاء ألف في الـ٤٤ مقاطعة و١٥٠٠ آخرين جرى توزيعهم في البلدات والقرى في ٢٤٠ ناحية. إنّ أحد أبرز هؤلاء الرجال وأكثرهم تفانٍ هو دون جدل جون بول فانن.

كان قد وصل إلى الفيتنام في الستينات كمستشار عسكري للجيش الفيتنامي الجنوبي. إن متطلباته العالية وصراحته سرعان ما أدّت به إلى انتقاد نظام ديم صراحة، والنتائج التي سجّلها الجيش وتفاؤل رؤسائه. فبعد أن انتقد علناً تفاهة تصرف الفيتناميين أثناء معركة آب باك في كانون الثاني ١٩٦٣، طلب التقاعد من الجيش الأميركي قبل بلوغ السن القانونية. إلّا أنّ تفانيه الشخصي ورغبته في القتال بالشكل المناسب إلى جانب الفيتناميين حملته للعودة سنة ١٩٦٤، هذه المرة كموظف في وكالة الإنماء الدولية.

سبق لي أن التقيته في واشنطن، وفي تلك المناسبة لم يوفّر أي نقد لبرنامج التطور الثوري الذي كان يراه أقل فعالية مما تتصوره وكالة الاستخبارات المركزية. وقد أجبته، إنني مع فهم تحفّظاته، أعتقد أن البرنامج يشكل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. وعندما علم بتعييني، تخوّفَ من أن أكون قد حافظت على بعض الحقد من تصريحاته في ذلك الحين. فعندما وصلت كان على رأس العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري في منطقة سايغون. إنه لم يتغير: شديد الوثوق بنفسه، مقتنعاً على الدوام بصحة ما يقول، مع المحافظة على كل صراحته وعدائه للروتين واحترامه لتسلسل الرتب. لكنّ كومير وأنا كُنّا نعرف تفانيه اللامحدود، وجرأته وطاقته، وتفهّمه لتفاصيل الوضع الفيتنامي والعلاج اللازم له. وعلى متن طائرته الهليكوبتر أو فوق دراجته كان دائم التجول في منطقته وعلى اتصال وثيق بكل أفراد برنامج العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري والإدارة الفيتنامية. وخلال إحدى رحلاتي الأولى برفقته، ذهبنا ليلاً إلى إحدى القرى المجاورة لبيان هوا، واطلعنا على الجهود المبذولة في سبيل الدفاع الذاتي والحماية ضد الشيوعيين. وبعد أن فتّشنا مختلف المراكز الأمامية حيث كان شبان من المنطقة يقومون بالحراسة، تسلّمت سيفاً من رئيس القرية.

ـ فسألني فانن، هل تعرف من أي شيء مصنوع هذا السيف؟

وبينما أنا أقلّب السيفَ بين يدي، استطرد قائلاً:

إنّه مصنوع من أحد لوالب سيارة جيب. هذه هي الأسلحة الوحيدة التي يمتلكها هؤلاء الناس. وبها يحاربون ضد الشيوعيين. ومع ذلك يحاربون.

ثم أخذ الكلام رئيس القرية وقال إن أعز رغبة لدينا هي الحصول على سلاح حقيقي - بنادق، ورشاشات - من أجل أن نستطيع حماية قريتنا.

بالطبع لم يفعلْ فانن ذلك بالصدفة، فكان يعرف قناعتي ويعرف أن هذه الرحلة سترسّخها. كان الواجب تسليح الفلاحين، وهم قدّموا إليّ للتوّ برهاناً جديداً. وهو أيضاً كان على قناعة مثلي بالأولوية المطلقة لعمليات إعادة البناء. فما إنْ بدأت هذه العمليات على نطاقٍ واسع وحصل مليون فيتنامي على إعانات ومساعدة مؤقتة تتيح لهم الصمود حتى العودة إلى ديارهم أو نقلهم إلى أمكنة جديدة، حتى كرّستُ كُلّ اهتمامي لقضية دفاع القرى الذاتي.

إنّ فكرة تسليح السكان استناداً إلى قاعدة التطوع أو أي نظام آخر يطلبه قادة كل قرية، كانت مجرد جنون خالص بنظر العديد من المسؤولين الفيتناميين والأميركيين. فالفوضى والنقص في التدريب ستكون من ميزات هذه القوات التي لا تتقاضى أي أجر. كما تخوّف البعض من انتقال هذه الأسلحة، طوعاً أو بالقوة إلى أيدي الشيوعيين. وتنبأ البعض الآخر بأنها ستكون خدمةً لمجموعات المعارضة السياسية ضد الحكومة. والبعض أيضاً قال إنّ توزيع السّلاح دون تمييز سيؤدي إلى مضاعفة الجرائم بين الناس.

مقابل كل واحد من هذه الاعتراضات، كان المطلوب مني العثور على جواب مقنع. هذه الأسلحة ستنتقل إلى أيدي الشيوعيين، لكنّهم ليسوا بحاجةٍ لها لأنهم يملكون عدداً كبيراً من بنادق أك - ٤٧ الهجومية، المتفوّقة على تلك التي نزمع توزيعها. لن يشكّل القرويون المسلّحون وحدات هجومية فعّالة جداً في النضال ضد الشيوعيين، هذا ليس هدفنا. فالمقصود هو جعل السكّان يشاركون بنشاط في الحرب بدلاً من تركهم يتجنّدون مع رجال المقاومة الشيوعيين. وعن طريق توزيع البنادق فقط وليس المسدّسات، نتلافى الهجمات المسلحة وأعمال السلب. لكن حجتي الأساسية، كانت تلك التي استخدمها كومير بنجاح من أجل إقناع الرئيس نغوين فان ثيو والقائلة بأنه من أجل التصدي للتحدي الشيوعي يتوجّب على الحكومة الفيتنامية الاعتماد على دعم قوي من شعبها. هل هناك وسيلة أفضل ترمز إلى الثقة والارتباط المتبادل بين الشعب والحكومة من تقديم الأسلحة إلى هذا الشعب من حكومته؟ إن حادثاً بسيطاً كلّفني جرحاً صغيراً في كبريائي أكّدَ لي مع ذلك أن حجحي أقنعت في نهاية المطاف معارضي فكرتي. وعلماً مني بأن رئيس الوزراء في ذلك الحين، تران فان هونغ، كان في السابق أستاذاً في التعليم أيام الفرنسيين، وأنه كان من أكثر المعارضين حزماً لإقامة جهاز الدفاع الذاتي، قرّرت أن أوجه إليه رسالة بفرنسيتي الضعيفة بعض الشيء. وذات يوم فيما بعد، التقيته خلال احتفالٍ رسمي، وكنت قد علمت بردّة فعله على رسالتي ورجوته عذراً على لغتي الفرنسية.

فأجابني ـ لغتك الفرنسية رديئة جداً، لكنّ حججك جيدة.

إذن وافق على قرار الرئيس ثيو: يجب القيام بالتجربة. كما أن الصدفة خدمت برنامجنا. نذكر أن كومير كان قد قرّر تحديث وإعادة تجهيز الوحدات الإقليمية الفيتنامية إذْ زوّدها ببنادق م ـ ١٦ الهجومية. إن هذه الوحدات الإقليمية ـ التي كانت تسمى على نطاق المقاطعة القوات المنطقية، وعلى نطاق الناحية القوات الشعبية ـ كانت تشكّل نوعاً من الحرس الوطني أو الميليشيا المؤلّفة من جنود يتقاضون أجرَ مهمّتهم الدفاع عن مناطقهم الخاصّة. فمنذ الأشهر الأولى لمهمته، استطاع كومير نقل إدارة المساعدة الأميركية لهذه الوحدات من يد هيئة الأركان إلى يد العمليات المدنية ومساندة التطوّر الثوري. والآن بعد أن أقنع الإدارة بتحديث أسلحتهم، استطعنا تقديم الأسلحة القديمة التي كانت مع الوحدات الإقليمية إلى الفلاحين. وفي الوقت نفسه، بدأنا تدريب القرويين المسلحين الذين أصبحوا فيما بعد نوعاً من قوات الإسناد.

وبلغ عدد قطع الأسلحة التي وُزّعت أكثر من ٥٠٠ ألف قطعة. لكن هذا التوزيع لم يحصل دون تمييز. وهنا أيضاً استخدمنا الستراتيجية القديمة للمارشال ليوتي. جرى اختيار بلدة أو مجموعة قرى لتكون نواة للبرنامج الذي يأخذ في الاتساع «كنقطة الزيت» انطلاقاً من هذه القاعدة حتى يشمل المناطق المجاورة وسكّانها. ومن أجل وضع الأمور على الطريق، إستخدمنا فرق التطوّر الثوري التي كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد نظّمتها والتي دُمِجَت فيما بعد بالعمليات المدنية ومساندة التطور الثوري. إنّ هذه الفرق من المدربين والمقاتلين الذين يتقاضون أجراً، وزعت في القرى التي وقع عليها الاختيار من أجل تدريب الفلاحين على استخدام السلاح والمبادىء الأساسية للدفاع الذاتي: كيفية بناء مركز للحراسة، ومدّ الأسلاك الشائكة، والقيام بدوريات الاستطلاع، الخ. وفي الوقت نفسه، كان أعضاء آخرون من الفريق يعلمون تقنيات زراعية جديدة هدفها تحسين جمع الأرز، ومساعدة الفلاحين على بناء منازلهم، وتحسين نظام الري، وبناء المدارس التي بدأ التعليم فيها أساتذة أصلهم من أقرب مدينة، بالاختصار كلّ الأمور الهادفة إلى تحسين أمن وظروف حياة الفلاحين. وما إن كانت قرية ما، تصبح قادرة على الاهتمام بشؤونها الخاصة، حتى كان الفريق ينتقل إلى قرية أخرى حيث يبدأ فيها من الصفر.

في بداية الصيف، توصّل كومير وأنا إلى الاستنتاج بأنّ عملية «ريكوفري» قد حقّقت معظم الأهداف التي حدّدتها لنفسها. وذلك على الرّغم من محاولة الشيوعيين بتجديد هجوم رأس السنة الفيتنامية في شهر أيّار. وقد أثبت الفيتناميون الجنوبيون أنهم قادرون على التّصدي للهجمات الشيوعية، كما أن الضعف النسبي لهجوم شهر أيار برهن أن العدوّ قد ضَعُفَت قدرته. إذن، كان الوقت قد حان كي تأخذَ الحكومة المبادرة وتنتقل

إلى الهجوم المعاكس، وفرض ستراتيجية قادرة على تقديم نتائج دائمة بدلاً من تأمين فترة راحة للعدو يستطيع خلالها الاستعداد لشن هجوم جديد. والستراتيجية التي وقع عليها الاختيار كانت التهدئة، وهذا يعني تنظيم حملات للمشاركة في برنامج للأمن والتطور يحرم العدو من كل قاعدة شعبية في صراعه ضد الحكومة.

لقد فتشنا في وقت من الأوقات على اسم آخر غير «التهدئة»، لأن المقصود لم يكن إرغام السكان على الهدوء، بل على العكس تعبئة مشاركتهم النشيطة. وفيما بعد تخلينا عن هذا الأمر، لأننا أردنا تلافي التعابير الجوفاء من نوع «التطور الثوري»؛ وفكرنا استخدام تعبير «التطوّر الريفي» لكن بدا لنا أن هذه الكلمات توحي بأنّ المشروع هو زراعي أكثر من اللازم. ومع مرور الزمن، أعتقد اليوم أن إسماً كودياً بسيطاً جداً كان يمكن أن يفي بالموضوع.

ومن أجل تطوير الستراتيجية التي كنّا من أنصارها، كلّفني كومير التحضير لعقد اجتماع في أيلول لقيادة الفيتنام للمساعدة العسكرية، التي تضم القادة الرئيسيين من عسكريين ومدنيين العاملين في الفيتنام. وأثناء ذلك الاجتماع شدّدت على وصف الحرب في الأرياف والعدو الذي نواجهه. إنّ الحاضرين الذين تعوّدوا سماع الأحاديث عن عدد رجال هذا الفيلق الشيوعي أو ذاك، وطرق المساندة، اللوجستية التي تربط هانوي بالجنوب عبر كامبوديا ولاوس، والأهداف الواجب قصفها في الشمال. إستمعوا إليّ وأنا أصف بنية وعمل حزب لاو دونغ وفرعه الجنوبي، وجبهة التحرير الوطنية، والحكومة المؤقتة والتحالف القومي للقوى الديمقراطية الذي ظهر بعد هجوم رأس السنة الفيتنامية. كما أشرت إلى أن هذه التنظيمات، مع كونها لم تحصل على تأييد السكان الكثيف، كما كانت تتوقع، إلاّ أنها يمكن أن تشكّل على الأقل البنية السياسية التي سيستخدمها الشيوعيون في كل مفاوضات محتملة لوقف إطلاق النار أو لمعاهدة سلام. وأكّدتُ فيما بعد أن هذه اللّجان السياسية على مختلف المستويات، من القرية إلى الأمة، هي التي تُشَكّلُ القوة الحقيقية في تنظيم العدو. إنّ اللّجان والوحدات العسكرية الصرفة ليست سوى أحد أشكال هذه البنية وخاضعة لها كلياً وعلى كافة المستويات. فإذا ما أدركنا على هذا النحو تنظيم العدو، سرعان ما سنرى أنّ المهمة الرئيسية لحكومة سايغون كانت تحدّي كل أوجه المبادرة الشيوعية، وخصوصاً الأوجه السياسية، وليس التركيز على تدمير الجهاز العسكري بواسطة عمليات الدهم والتمشيط أو الغارات الجوية.

لقد كان من الملائم إذن التعاون إلى أقصى حد مع الحكومة الفيتنامية من أجل مساعدتها على إحياء السلطات المحلية في القرى، وإظهار وجود أمل فعلي بصدد تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعب، وإثبات أنه من الممكن الضمان المستمر لأمن

الفلاحين بمشاركتهم الخاصة وبالتعاون مع الوحدات الإقليمية، في حين أنّ مهمة الجيش تقتصر على التصدي للقسم الأكبر من قوات العدو. وأخيراً، من أجل المساعدة في اكتشاف الأعضاء السريين لجهاز العدو بين السكان، الذين كانوا يهدّدون كل من يبدي ميولاً مؤيدة للحكومة بين الفلاحين، جرى تنظيم ٤ «حملات» أتاحت وضع هذه الستراتيجية. حملة «مطاردة» تطرد خلالها قواتنا النظامية قوات العدو من المناطق التي تحتلها وتدمّر قواعدها؛ وحملة «استرداد» تكمن في أن تقوم الوحدات الإقليمية وغيرها من مظاهر الوجود الحكومي باحتلال المناطق التي يهدّدها العدو؛ وحملة «تهدئة» من أجل تحصين المراكز السكنية الرئيسية وخطوط مواصلاتها ضد هجمات العدو؛ وأخيراً، حملة «سياسية» هدفها إقامة الشرعية الديمقراطية عن طريق انتخابات بلدية، إقليمية، وقومية، وكسب الدعم الشعبي للنّضال ضد الخطر الشيوعي. وفي ختام حديثي، اقترحت، وبكلام طنان، الشروع بهذه الحملات بسرعة من أجل أن تبدأ بتقديم نتائج ملموسة منذ شباط ١٩٦٩، ذكرى هجوم رأس السنة الفيتنامية.

عسكري بين الحضور، استمع إليّ بانتباهٍ خاص وبتفهمٍ أكبر. وشكرني على العرض الذي قدّمته ثم قال لكومير بأنني أقنعته، وأنه سيناقش هذه الأمور مع الرئيس ثيو. إنه كرايتون أبرامز، الذي خلف ويستمورلند في قيادة القوات الأميركية في فيتنام. وقد اشتُهِرَ بصورةٍ خاصّة كأحد أفراد قوات المدرّعات التي اجتازت فرنسا مع باتون خلال تلك المعركة الخاطفة التي حرّرت من بين ما حرّرت أصدقائي رجال المقاومة في إيون. وكونه اختصاصيا في المهمات الصعبة، هو الذي قاد القوات التي كلّفها كينيدي فرض حظرِ التمييز العنصري في جامعة آلاباما. فبعد هجوم رأس السنة الفيتنامية جرى تعيينه قائداً أعلى لمنطقة هوي حيث جرت أشرس المعارك. وبعد أن خلف ويستمورلند، توجّب عليه بسرعة أن يثبت أنه أحد الأميركيين الأكثر انفتاحاً على ستراتيجية التهدئة وعلى الدور الذي يجب أن يلعَبه الشعب الفيتنامي وعلى الأخص الفلاحون.

لقد حصلنا على موافقة أبرامز، ورسمنا خلال بضعة أسابيع من العمل الدؤوب، الخطوط الكبرى لبرامجَ كان كومير قد استطاع إقناع ثيو بإقرارها تحت عنوان عام «حملة التهدئة المسرّعة». إنّ الميزة الرئيسية للحملة كانت تكمن في تنفيذ مجموعة من الأهداف المحدّدة التي سيعلنها الرئيس أمام الشعب: عدد القرى التي سيشملها البرنامج، والأسلحة الموزّعة، وعدد أعضاء الفيتكونغ الذين جرى اكتشافهم والقبض عليهم، ألخ...

وفي منتصف هذا النشاط الدؤوب، تسلّم كومير رسالة من البيت الأبيض يعلمه فيها ليندون جونسون بعدم إعادة ترشيح نفسه للانتخابات وباقتراب نهاية ولايته. ولم يَبْقَ

أمامه سوى تقديم الشكر إلى كل الذين ساعدوه جيداً، وكومير في طليعتهم. وعندما شغر منصب السفير في تركيا، تذكّر ليندون جونسون أن الشرق الأوسط هو مكان يفضله كومير لذا عيّنه في أنقرا. ويوم ٦ تشرين الثاني، ودّعت بوب كومير وشكرته على كُلّ ما بذله في سبيل «برنامجنا». وبعد مرور بضعة أيام على ذلك، منحني الرئيس جونسون رتبة سفير حتى أستطيع تَسَلّم السلطات التي أحتاج إليها محل كومير.

لقد اتسعت الحملة، وأشرف عليها الرئيس ثيو شخصياً من الجانب الفيتنامي. فقد أنشأ مجلساً مركزياً للتهدئة والإنماء وضع مباشرة تحت سلطة رئيس الوزراء وكلّفه العمل بالتعاون الوثيق مع هيئة أركان العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري في سايغون. وبدأ القيام بجولات تفتيشية متكرّرة في المقاطعات، طالباً مني مرافقته دائماً من أجل إظهار أن الأميركيين مهتمون مثله بهذا المشروع؛ وهي حقيقة استطاعَ الجنرال أبرامز من جانبه إفهامها للمسؤولين العسكريين الأميركيين. لقد قررتُ من جهتي أن أقضي كحدٍ أدنى ليلتين في الأسبوع في المقاطعات، برفقة فرق العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري المحلية، من أجل مناقشة مشاكل ونجاحات الحملة الجارية، مع المستشارين الأميركيين والمسؤولين الإقليميين الفيتناميين. وذات مساء حول قنينة ممتازة، أخبروني أكثر من أية زيارةٍ رسمية عن قريةٍ زرتها فوجدت أمامي شباناً أميركيين متفانين قلباً وقالباً في سبيل مهمتهم، البعض منهم يتكلّم بطلاقة اللغة الفيتنامية. كُلّ شيءٍ كان يدل على أنّ الحكومة الفيتنامية أخذت المبادرة وأن البرنامج أمام فرصٍ جيدة للنجاح.

ومع استمرار اتساع الحملة، توقّعنا عملاً ونتائج طويلة الأجل. وكان الدستور الجديد قد نصّ على إجراء انتخابات عامة سنة ١٩٦٧، إلّا أنّ الظروف الأمنية جعلتها مستحيلة في أكثر من نصف القرى البالغ عددها ٢٢٢٤ قرية ريفية. وتولّد لديّ الشعور بأن هذا الميدان ممتازٌ للنشاط الحكومي إذ يُبيّن بوضوح أمام السكان الريفيين الفرق بين أساليب الحكومة وأساليب الشيوعيين. وقد أضفت إلى مجمل العناصر الأخرى لبرنامج التهدئة مجموعة من الأهداف الرامية إلى تعزيز السلطات المحلية، تتضمّن بصورةٍ خاصة إجراء انتخابات حيث أمكن في كل البلدات والقرى، ومنح البلدية صلاحية قيادة القوات الشعبية (التي كانت حتى ذلك الحين من صلاحية قيادة الناحية العسكرية). ومن جهةٍ أخرى، أطلقتُ برنامجاً لتنشئة مسؤولي القرى على النطاق الوطني، نُفّذَ في مركز فونغ تو، الذي أداره دائماً صديقي القديم نغوين بي. وكان الطلاب لا يتعلمون الواجبات التي ستوكل إليهم فحسب، إذ أنهم سيصبحون ليس مجرّد موظفين لدى الحكومة المركزية، بل الممثلين والقادة الطبيعيين لِناخِبيهم. وكل فوجٍ يتخرّج، كان يستقبلهِ الرئيس ثيو الذي هو أيضاً كان يُسَلّمُهُ الرسالة نفسها، مستغلاً المناسبة لعرض سياسته الشخصية أمام

مسؤولين محليين أتوا من كل مناطق البلاد.

بيد أن البرنامج الذي كان له أعمق دوي يمكن أنه الأبسط بينها. فقد كان يكمن في منح المسؤولين المنتخبين عن القرى، مخصّصاتٍ تتيح لهم تنفيذ مختلف برامج التطور المحلية. وخلال زيارة إحدى المجموعات الريفية الساحلية، لاحظت أن المدرسة فقدت سطحها خلال أحد الأعاصير، وأن الفلاحين بدلاً من أن يصلحوا الأضرار، بدأوا ينهبون ما تبقى من المواد الصالحة للاستخدام. وعندما تحريت عن سبب هذا الموقف، تبيّن لي أن المدرسة ملك للحكومة، وأنه من واجبها بالتالي القيام بالتصليحات وفي محاولة لتغيير الحالة النفسية هذه، الملازمة لتاريخ الثقافة الفيتنامية، قرّرت أنه فوراً بعد انتهاء الانتخابات، تستطيع البلديات الحصول على أموالٍ لاستخدامها عند اللزوم في كل ما يتعلق بتحسين البنية التحتية المحلية. ولحظ البرنامج على إجراء مناقشة عامة لمختلف المقترحات كما حظّر صراحة على مسؤولي المقاطعة أو الناحية التدخل في الشؤون القروية الخاصة. وفي أثناء دروس التنشئة في فونغ تو، أعْرَبَ المسؤولون المحليون عن دهشتهم الكبيرة، لفكرة أنه سيصبح بمقدورهم من الآن فصاعداً، اتخاذ قرارات هامّة. وخلال إحدى اللقاءات المنطقية لمسؤولي المقاطعات، سررت جداً عندما بدأ رئيس الوزراء بحزم هؤلاء الموظفين الذين رأوا في هذا الأمر طوباوية مدمّرة، إذ كانوا يقولون إنّ الأموال التي لن تبتلعَها مشاريع عقيمة ستذهب مباشرة إلى جيوب المسؤولين البلديين. فقد قال رئيس الوزراء: لقد عقدت الحكومة العزم على تطوير الديمقراطية في الأرياف، وهي تطلب التعاون دون أي نية مبيّتة من موظفيها في المقاطعات الذين فرضت عليهم التمييز بين حقوق السلطات القروية وبين الأخطاء والتجاوزات المحتملة التي يمكن لنظام مراقبة وتفتيش جيد منعها. لقد حصل بالطبع أن بُدِّدَت أموالٌ أو اختُلِسَتْ، إلاّ أنّ الهدف الفعلي الذي حدّده البرنامج ـ تنشيط وتحفيز مغزى التبعات الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين، قَدْ تَمّ تحقيقه.

إنّ وضع برنامج سنوي للتهدئة لسنة ١٩٦٩، ثم لكل سنة من السنوات التالية، ثبت أنه وسيلة ممتازة بالنسبة للحكومة الفيتنامية، من أجل جمع مجمل عناصر برنامجها في ستراتيجية قومية هدفها في الوقت نفسه خوض الحرب وتطوير البلاد. وبما أن البرنامج القومي كان يتضاعف بالعديد من البرامج البلدية، فقد وجد ثيو في ذلك فرصةً للتشديد على البرامج الأكثر أهمية وتثقيف الإدارة وتعليمها فن تنسيق نشاطاتها المتعددة والمتميزة، والتأكّد من أنّ مختلف الأجهزة الأميركية تعمل بتناسقٍ جيد لدعم هذا البرنامج. أما المشاريع الأخرى للعمليات المدنية ومساندة التطوّر الثوري، فقد دُمجت دون أية مشكلة بالبرنامج القومي للتهدئة؛ إسكان اللاجئين بعد عودتهم إلى قراهم؛ والتوسيع التدريجي

للمنطقة الأمنية التي تدافع عنها الوحدات الإقليمية، وحملات الدعاية الهادفة إلى إقناع بعض الأعداء بأن عرض العفو الذي تقدّمت به الحكومة ليس خدعة، وتكييف فرق التطور الثوري مع مهمات أكثر سياسية (كما كان متوقّعاً في الأصل) من مجرّد الدفاع العسكري عن القرى، وتوزيع رجال شرطة مدربين جيداً في المناطق الريفية ووضعهم تحت السلطة المباشرة لرئيس القرية، هذه كانت الأوجه الرئيسية لتلك المشاريع الأخرى التي نفّذتها العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري ضمن ستراتيجية قومية أوسع.

وبنفس الطريقة، أتاحت البرامج السنوية دمج نشاطات مختلف الوزارات الفيتنامية والهيئات الأميركية التي تساندها في ستراتيجية واحدة شاملة مع إقناع الموظفين بأنّ الأمر يتعلّق هنا بالسياسة الرسمية للرئيس ثيو وليس بأية نزوة بيروقراطية سايغونية. ومن المنجزات التي يمكن وضعها في رصيد هذا البرنامج، سأكتفي بسرد برنامج «الأرز الأعجوبة» الجديد الذي زاد الإنتاج إلى حدّ كبير بعدما تعلّم الفلاحون استخدام الأسمدة الجديدة وأساليب الري الجديدة؛ والإصلاح الزراعي الجريء الذي حقّقه ثيو، والذي بفضله حصل المزارعون على ملكية الأرض مجّاناً؛ وإنشاء التعاونيات ومصارف التسليف الزراعي؛ وتنشئة وتعيين المعلّمين؛ وبناء المستشفيات في المقاطعات والخدمات الطبية على النطاق المحلي؛ وإقامة نظام أفضل للإعلام بين القرى؛ وتحديد معاشات تقاعدية لقدامى المقاتلين، وأرامل وأيتام الحرب؛ ووضع قوانين متميزة للأقليات في الهضاب العليا، ووضع برنامج للتطور المنفصل في هذه المناطق يكون من مسؤولية الموظفين الجبليين وليس الفيتناميين وحدهم فحسب.

إنّ كلاً من هذه المنجزات شأنها شأن منجزات أخرى عديدة متعلقة بالمدن، كانت موضوع مفاوضات منفصلة مع زملائي في وكالة الإنماء الدولية وغيرها من الأجهزة الأميركية، إلّا أنّ الموضوع العام بقي منحصراً في الصيغة الثلاثية التي تصوّرها كلاي ماكماناواي، مسؤول التهدئة في العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري، والتي وافق عليها الرئيس ثيو فوراً: الدفاع الذاتي، والحكم الذاتي، والتطوّر الذاتي. إنّ هذه الصيغة الثلاثية لم تطبّق على كلٍ من القرى الصغيرة فحسب، بل على مجمل الفيتنام، وهي التي حاول مبدأ نيكسون الجديد أنْ يسيرَ بها نحو «الفتنمة».

٩ ـ خطة فنيكس ـ حقائق وأكاذيب

من بين كل البرامج التي تألفت منها العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري، كانت عملية «فنيكس» هدفاً لدعايةٍ واسعة ولفتت الكثير من الانتباه، مما جعلني أكرّس فصلاً خاصاً لقد كان هدفها اكتشاف وتدمير الجهاز السرّي الذي أنشأه الشيوعيون في الجنوب، أي البنية التحتية للفيتكونغ. وقد ارتبط اسمي بهذه الخطة بشكل وثيق أكثر من غيرها، وقد ارتأيت عدم الاعتراض، ذلك لأنني لست خجلاً من الأعمال التي نفّذتها تحت إشرافي. لكن في تفكير الجمهور، أصبحت فنيكس أيضاً مرادفاً لوكالة الاستخبارات المركزية، مما ساهم في السمعة السيئة التي ما زالت تعاني منها الوكالة حتى اليوم. لهذا السبب سأحاول إظهار الحقيقة.

من الصحيح تماماً أنّ وكالة الاستخبارات المركزية قادت المعركة ضد البنية التحتية للفيتكونغ. وعلى سبيل المثال، فقد وضعت وكالة الاستخبارات المركزية نصب أعينها، بالتعاون الوثيق مع قسم مكافحة التجسس في الشرطة الفيتنامية والأجهزة السرية الفيتنامية، التسلل إلى البنية التحتية للفيتكونغ من أجل معرفة نمط تنظيمها وعملها. إن الأوجه الرئيسية لنشاطنا في هذا المجال كانت على النحو التالي: التحقيق مع الأسرى، قطع طرق المواصلات، تحليل وترجمة الرسائل المصادرة، وأيضاً دراسة مضمون الدعاية المقروءة والمسموعة.

إلّا أنّ وكالة الاستخبارات المركزية لم تكن قادرة بالطبع على القيام بكل شيء، والمسؤولون الأميركيون ـ كومير أكثر من أي مسؤول آخر ـ طلبوا أن تدمُجَ الوكالة نشاطاتها في خطةٍ أوسع، تتعاون في إطارها كل الأجهزة والهيئات المشرفة على هذا العمل. وعلى هذا النحو وضع برنامج أطلق عليه اسم «استغلال وتنسيق المعلومات (exploitation et coordination du renseignement) الذي انضمت إليه الأجهزة الفيتنامية في كانون الأول سنة ١٩٦٧ بموجب مرسوم من رئيس الوزراء. هكذا نشأ فنيكس، وباللغة الفيتنامية «فونغ هوانغ». إن هجوم رأس السنة الفيتنامية، ثم عملية «ريكوفري» أدّيا إلى

تأجيله، وعندما بدأ كومير وأنا التفكير من جديد بالتهدئة، حرّكنا الخطة، التي جعل مني ماضي في وكالة الاستخبارات المركزية مسؤولاً عنها. لقد دمجتها في مجمل مشروع العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري ـ بالطبع مع مشاركة وكالة الاستخبارات المركزية، لكن بالطريقة نفسها كأي هيئة أو جهاز آخر، أميركي أو فيتنامي، مدني أو عسكري. إذنْ لم يكن الأمر متعلّقاً بخطةٍ لوكالة الاستخبارات المركزية. وفي تموز سنة ١٩٦٨ نشر الرئيس ثيو مرسوماً اشتركت بصياغته، شُكّلَت بموجبه لجان فنيكس على كل المستويات ـ القومي والمنطقة، والمقاطعة وحتى الناحية ـ وتوجّبَ على مجمل الأجهزة المعنية أن تعين فيها مندوبين، والتي كان عليها في إطار حملة التهدئة المسرّعة تحديد معايير للعمل الواجب تنفيذه ـ عدد أعضاء البنية التحتية للفيتكونغ الواجب أسرهم، أو وضعهم خارج المعركة أو إقناعهم الاستفادة من العفو والانتقال إلى جانبنا.

الأحداث كانت كافية بالطبع لإثبات وجود بنية تحتية للفيتكونغ، إلّا أنّ هذه الإثباتات كانت تتوقّف تقريباً عند هذا الحد. كنا نعرف أن الأمر يتعلّق بتنظيمٍ واسع، يعزى إلى التقديرات الأكيدة تقييمه بأكثر من ٧٠ ألف عضو. أما نشاطاته فكانت، إغتيال رؤساء القرى والموظفين المحليين، كما علمنا أن الألغام التي كانت تنفجر بوسائل النقل المكتظة بالفلاحات الذاهبات إلى السوق كانت من عمل أعضائه، ولم نكنْ نجهل أنه كان يحصل على الرجال والتموين من القرى المنعزلة وأنه كان يعقد اجتماعات للدّعاية في القرى البعيدة جداً.

وكنا نعرف أيضاً أن عمليات التمشيط لم تكن فعالة في القتال ضدهم، ولا الدوريات الليلية في مزارع الأرز بحثاً عمّن ينتهكون نظام منع التجول. وكانت ستراتيجيتنا الأساسية تهدف إلى جعل السكان يشاركون في المجهود الحربي، لذا فإن كل تجاوز، وكل غلطة، وكل عقاب في غير محله كان يمكن أنْ يؤدي إلى تأخير وعرقلة وإحراج نجاحنا. وكان من الأفضل لسمعتنا في الأرياف ترك ١٠ متهمين يفلتون من أنْ نعاقبَ بريئاً واحداً.

لقد كان همنا الأول ضمان التأكد من صحة الاستقصاءات التي كانت تصلنا عن البنية التحتية للفيتكونغ، إذ كانت ضعيفة في البداية. لذا حدّدنا مجموعة من المعايير والإجراءات الصارمة جداً، لفصل الإستقصاءات الكاذبة عن الصحيحة. وزادت العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري إلى حدٍ كبير من عدد أفراد مجموعات مستشاريها، ابتداءً من المستوى الوطني حيث ساعدوا مسؤولي فنيكس على تحديد مبدأ ووضع قواعد للعمل، إلى المستوى المحلّي حيث ساعدوا السلطات على وضع ملفات كاملة ودقيقة حول المشتبه بهم. وفصل الحالات التي كنا نمسك حولها إثباتات أو شبهات

جـديـة، عن الملفّـات المشكـوك بـأمـرهـا. وجـرى تـوزيـع المشتبهـين إلى ٣ فئـات: «أ» للمسؤولين وأعضاء الحزب، «ب» للكوادر الأخرى، و«ج» لأعضاء القـاعدة والمتعـاطفين معهم. واتّخذ قرار بـالتخلي كليـاً عن المشتبهين من «د»، لأن عمليـة فنيكس هي موجهـة ضـد قادة وكـوادر البنية التحتيـة للفيتكونـغ وليس ضد المتعـاطفـين معهم. وطبعت هـذه الملفـات على أوراق خـاصة، ومن أجـل تسهيل العمـل عليها، قـرّرنـا الحصـول عـلى ٣ وشايات من مصادر مختلفة، قبل أن يجري تسجيل اسم المشتبه في الملف.

إن مـراكز فنيكس في النـواحي حسّنت بسـرعـة محفـوظـاتهـا حـول البنيـة التحتيـة للفيتكـونغ، حيث أصبـح بمقدورهـا وضع لـوائح سيـاسية لمنـاطقها، عـلى غرار اللوائـح العسكرية للقوات المتواجدة على الأرض. وواقع أن قيادة البرنامـج أصبحت من مسؤولية العمليـات المدنيـة ومسانـدة التطور الثـوري، وَفَرَ بعض الفـوائد لـوكـالـة الاستخبـارات المركزية. وبعد تخلّصها من عددٍ كبـيرٍ من المسؤوليات الإداريـة، استطاعت الـوكالـة مثلاً التفرغ للتسلل إلى الجهاز الشيوعي بفعالية أكبر. وسرعان ما لاحظت تحسناً فعلياً في هـذا المجال، سواء بالنسبة لـذكريـاتي كرئيس للمحـطة، أم بالنسبـة للنتائـج التي تم إحرازهـا عندما كنت على رأس قسم الشرق الأقصى. لقد أصبح لدينا عـدد متعاظـم من المخبرين الذين لهم مكانتهم بين الشيوعيين، على نطاق المقاطعـة أو الناحيـة. إن هؤلاء الفيتناميـين الشجعـان خاب أملهم أمـام وحشية قـادتهم الذين أتـوا من الشمال. فـالبعض منهم كان يسعى لضمان فوائد ماديـة أو غيرهـا، لهم أو لعائـلاتهم؛ والبعض الآخر كـان يبدّل كُـلّ شيء وينتقل إلى جانب المنتصرين.

لكن فنيكس لم يكن هدفه بالطبع كتابـة مذكـرات أكاديميـة حول بنيـة وعدد أفـراد الجهاز السرّي الشيوعي. إن الأمر الأساسي الذي كان يرمي اليه هو القتال ضدهم. وهنـا ارتكبنا خطأً آخر ذائع الصيت: لم يتضمّن فنيكس مطلقاً وحدات قتالية، وبالتالي، فإنه لم يستطعْ أبداً خوض عمليات مباشرة ضد الفيتكونـغ. بل اكتفى بنقـل الاستقصاءات التي كـان يجمعها إلى مختلف الأجهـزة والهيئات التي تملك القـوى الضروريـة من أجـل مقـاتلة الفيتكـونغ والتي من مسؤوليتهـا القيـام بعمليـات من هـذا النـوع. إنّ هـذا المسؤول عن الفيتكونغ في قرية ما، تعتقله الشرطة، وذاك الآخر يستقبل موظفين فيتناميين أتوا ليقترحوا عليه الاستفادة من العفو، ومقر قيادة عام آخر لرجال المقاومـة تطوقـه، وتهاجمـه فرقـة من القـوات الإقليمية. وفي نهايـة كل من هـذه العمليـات، كـانت الـوحـدات المسؤولـة عن سلوكها، توجّه تقريراً إلى مركـز فنيكس المحلي: عـدد الكوادر المعتقلين، أو الـذين عبّروا عن توبتهم، وعدد رجال المقاومة الأسرى أو القتلى. وكان فنيكس بدوره يوجّه تقريـراً إلى المقر العام في سايغون: كذا عدد من رجال البنية التحتيـة للفيتكونـغ جـرى تحييدهم لـذا

يجب أن يشطبوا من ملفات فنيكس. وهكذا نرى أن الصورة المنتشرة لدى الرأي العام (وخصوصاً الرأي العام الأميركي) عن منظمة مستقلة قامت وحداتها المسلّحة بإحراق الأرياف وإغراقها بالدم، هي صورة خاطئة قطعاً.

لكن هناك تهمة أخرى وُجّهت بإصرار ضد فنيكس وضدي أنا بصورةٍ خاصة: من أجل تدمير البنية التحتية، نظّمنا وأشرفنا على حملة اغتيالات منسّقة ذهب ضحيتها ٢٠ ألف إنسان، من ضمنهم الكثير من الأبرياء. يا لهذه الكذبة المريعة. فمنذ سنة ١٩٦٩، وزّعت تعميماً ضد أعمال القتل وغيرها من النشاطات المرفوضة بعد أن علمت أن عضواً من العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري تقدّم بطلبِ نقل خوفاً من اشتراكه في عمل يتنافى مع مبادئه الأخلاقية. وإليكم هذا النص بكامله:

إن «الهدف من برنامج فنيكس هو تقديم الاستشارة والدعم إلى الحكومة الفيتنامية في مجهودها للقضاء على نفوذ وفعالية البنية التحتية للفيتكونغ في جنوب الفيتنام، في إطار برنامج فونغ هوانغ. فالبنية التحتية للفيتكونغ هي جزء لا يتجزأ من المجهود الحربي المبذول ضد الحكومة من قبل الفيتكونغ وحلفائهم الفيتناميين الشماليين. ويتعلق الأمر بشكل لا يقبل الجدل بمنظمة غير قانونية، أكان ذلك أمام قانون فيتنام الجنوبية أم أمام قوانين الحرب البرية على حدٍ سواء، والتي يراعيها جيش الولايات المتحدة.

إن العمليات الموجّهة ضد البنية التحتية للفيتكونغ تتضمّن: جمع الاستقصاءات الهادفة إلى تحديد هوية هؤلاء الرجال، والدعاية من أجل إقناعهم ترك الفيتكونغ والانضمام إلى الحكومة، أو أسرهم أو اعتقالهم وتسليمهم إلى اللّجان الأمنية في المقاطعات التي تصدر بحقهم عقوبات ينص عليها القانون، وأخيراً، عندما لا تجدي أية وسيلة نفعاً، تستخدم القوة ـ من الجيش أو الشرطة ـ من أجل منعهم من مواصلة نشاطاتهم غير القانونية. إنّ لدينا تنشئة مركَّزَة حول أَسر الأشخاص وحول التفتيش عن معلومات بوسائل وأساليب تحقيق ماهرة وقانونية. فالمطلوب من الموظفين الأميركيين المشاركين في برنامج فنيكس مراعاة نفس المعايير الأخلاقية كأولئك الذين يقودون العمليات العسكرية الكلاسيكية ضد العدو. ويتوجّب عليهم بالتالي عدم اللجوء إلى الاغتيالات أو إلى أيّة وسيلة تتنافى مع قواعد الحرب البرية، لكن بإمكانهم بالمقابل، استدعاء القوة العسكرية ـ في حدود الواجب ـ من أجل اعتقال أو أسر أو تصفية أعضاء البنية التحتية للفيتكونغ في الفيتنام الجنوبية.

وعندما يتصل الموظفون الأميركيون بفيتناميين تتعارض نشاطاتهم مع قوانين الحرب البرية، يتوجّب عليهم قطعاً عدم المشاركة في هذه النشاطات. كما يتوجب عليهم أبداً استنكارهم أمام الفيتناميين المسؤولين عن هذه الأعمال وتوجيه تقرير إلى رؤسائهم

الأميركيين من أجل الاتصال بالحكومة الفيتنامية واتخاذ الإجراءات المناسبة.

هناك أشخاص ينفرون شخصياً من عمليات الشرطة، أي العمليات العسكرية العادية، على الرغم من طابعها القانوني وجوازها الأخلاقي. فهؤلاء المعترضون، يمكن بموجب القانون، إعفاؤهم من بعض النشاطات العسكرية. إن القانون لم ينص على مثل هذه الأحكام في ما يتعلق بنشاطات الشرطة التي يقوم بها الجيش الأميركي. فكل من يرى مع ذلك أن نشاطات برنامج فنيكس تتنافى مع ضميره له أن يطلب على هذا الأساس نقله الذي سيلبى دون أي عقوبة.

يتبيّن انني منذ سنة ١٩٦٩، وضعت الأمور في نصابها بكل حزم. فإذا بقي هناك حتى اليوم بين الناس المضللين من يتهمني شخصياً بتحمل مسؤولية ٢٠ ألف عملية اغتيال، فهذا لم يعدْ شأني الآن، إذ أنني شهدت علناً ـ بعد قسم اليمين ـ على عكس ذلك. وبالضبط أثناء إدلائي بشهادتي أمام لجنة تحقيق في الكونغرس سنة ١٩٧١، إنما ذكرت هذا الرقم عشرين ألفاً، فقد أعلنت بالفعل أنه من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧١، وفي إطار برنامج فنيكس، اختار ١٧ ألفاً من كوادر الفيتكونغ العفو، وقُتل ٢٠ ألفاً آخرين. لقد استخدمت عبارة «قتلوا» وليس «اغتيلوا» كما أوضحت أن ٨٥٪ منهم سقطوا أثناء معارك ضد القوات الأميركية أو الفيتنامية وأن ١٢٪ فقط سقطوا قتلى أثناء عمليات للشرطة أو قوى الأمن. وأضفت أيضاً، أنه ضمن هؤلاء الأخيرين، هناك أغلبية كبيرة قتلت أثناء اعتقالهم لأنهم حاولوا الهرب أو مقاومة القوة التي أتت لاعتقالهم. وأوضحت أن فنيكس لم يكن هدفه قطعاً اغتيال كوادر البنية التحتية للفيتكونغ، وهذا ما بيّنته في تعميمي سنة ١٩٦٩.

بيد أن ملفات لجنة التحقيق كانت تتضمن نوادر مريعة. فلدى البحث تبيّن أن هذه الحوادث وقعت سنة ١٩٦٧، أي قبل وجود فنيكس، وبما أنها حصلت في وقت سابق فإن أعضاء أجهزة مخابرات الجيش الأميركي هم الذين يتحملون مسؤوليتها وليس أعضاء برنامج فنيكس. وهذا الكلام أصبح رمزاً لكل أوجه الحرب السلبية. وأيضاً عندما سئلت فجأة، أليس من المحتمل أن يكون فيتناميون أو أميركيون قد قاموا بأعمال قتل أو تجاوزات عسكرية في إطار برنامج فنيكس، قلت إن التأكيد في هذا المجال صعب، لكن ربما يمكن التسليم بمثل هذه الإمكانية. لقد تشبثت هذه الصحافة بهذا الرفض لإعطاء تكذيب قاطع وحوّلتْهُ إلى اعتراف في عناوينها. بعد قسم اليمين شعرت بالتزام قول الحقيقة. وبما أننا كنا نقاتل عدواً مميتاً، تصرّفنا على أفضل نحو لمقاتلته بالوسائل المناسبة والفعالة. فهل كان من الممكن أن أقسم يميناً قاطعاً، بأنه لم ترتكب أية تجاوزات في أي مكان؟

وبالمقابل فقد أكدت أن فنيكس كان يشدّد في الواقع على تصفية التجاوزات واعتماد جو من الشرعية والتصحيح في النضال ضد البنية التحتية للفيتكونغ. ومن أجل تحسين دقة استقصاءاتنا وزيادة حماية الأبرياء، وضع فنيكس سلسلة من الإجراءات الهادفة لتوضيح الوضع القانوني لكل من أوقفوا ثم اعتقلوا في إطار المعركة ضد البنية التحتية للفيتكونغ. لذا جعلنا منذ البداية من فنيكس برنامجاً عاماً، وليس مجالاً للنشاط السرّي لأجهزة المخابرات ومكافحة التجسس.

إن انطلاقته، وأساليبه، وأهدافه، كانت موضوع خطاب لرئيس الوزراء. فعندما كانت وحدات محلية تعتقد أنها اكتشفت متهمين، كانت تعلّق صورَهم وأسماءهم في القرية طلباً لمعلومات جديدة حولهم من قبل السكان الذين يمكن أن يتعرّفوا إليهم. فالكوادر المعروفة كانت توجه إليهم الدعوة بواسطة الملصقات للاستفادة من قانون العفو وتسليم أنفسهم إلى السلطات التي تضمن عدم معاقبتهم. ولم تحصل أية عملية ضد البنية التحتية للفيتكونغ على النطاق المحلي دون إبلاغ رؤساء القرى المنتخبين من أجل أن يكون بإمكانهم عند الضرورة تصحيح أخطاء محتملة.

وبالنسبة لأعضاء البنية التحتية للفيتكونغ المعتقلين أو الموقوفين في إطار خطة فنيكس، فإن مصيرهم كان يخضع إلى حدٍ كبير لقانون اعتقال كبير الشبه بقانون معمول به في إيرلندا الشمالية، وكان قد استخدم قبل ذلك في الهند وماليزيا. (وهو موجود في الولايات المتحدة بمادة غير معروفة جيداً لقانون سنة ١٩٥٠ حول الأمن الداخلي). إن أعضاء الفيتكونغ الذين لم يُحَوّلوا للمحاكمة أمام محكمة عسكرية بسبب جريمة معينة، أو بسبب ظروف اعتقالهم، كانوا يُسَلّمون إلى العسكريين الفيتناميين كأسرى حرب، حيث كان يمكن أن يبقوا بموجب هذا القانون قيد الاعتقال لمدة سنتين دون محاكمة. وفيما بعد كان من الممكن تمديد مدة اعتقالهم بقرار من اللجنة الأمنية في المقاطعة.

لقد حدّدنا أيضاً في إطار برنامج فنيكس مدة اعتقال السجناء من الفيتكونغ كما يلي: الفئة «أ» كانت تحكم تلقائياً بالسجن لمدة سنتين، والفئة «ب» سنة وأكثر، والفئة «ج» أقل من سنة. وفي حال إعادة درس جديدة لاوضاعهم كانت عقوبة الفئة «أ» تمدّد دائماً، أما الفئة «ب» فكانت تمدّد بمقدار النصف والفئة «ج» أقل من الربع.

وجرى أيضاً تحديد مهلة معينة لمختلف مراحل الإجراءات القانونية ـ التحقيقات وغيرها ـ تزيل التأخير الذي كان يؤدي إلى بقاء أعضاء الفيتكونغ مدة طويلة جداً في زنزاناتهم. كما جرى تحسين تركيب لجان المقاطعات، التي كانت تتألف في الأساس من عسكريين ورجال شرطة وموظفين فقط. فقد التقيت وزير العدل ذات مرة وطلبت منه تعيين القضاة الجدد (وفقاً لتقليد يتبعه القضاء الفرنسي) في المقاطعات من أجل تأمين

المضمون القانوني لاجتماعات اللجان الأمنية. وكان يوجد في الفيتنام ٢٠٠ محام كعدد إجمالي، لذا فإن كل أمل بتأمين دفاع قانوني لكافة الفيتكونغ المعتقلين كان مستحيلاً. وللخلاص من هذا الوضع جرى تشكيل اللجنة الأمنية في المقاطعة من رئيس المقاطعة، ومن قاضٍ ومن الرئيس المنتخب لجمعية المقاطعة. أما أعضاؤها من رجال الشرطة والموظفين الآخرين، فقد اقتصر دورهم على الاستشارات دون المشاركة في القرارات. ولو لم نكافح في الوقت نفسه تقليد المماطلة بالمعاملات الموروثة عن الإدارة والقضاء الفرنسيين، والذي كان يؤدي إلى إطالة مدة اعتقال المشتبه بهم، لما قيض لأي من هذه التغييرات أن يكون فعالاً.

لكن هل جرى اتباع كل هذه التوجيهات؟ وهل تحسن الوضع؟ وهل تغير عن السابق عمل جهاز بيروقراطي وحشي ووقح؟ للإجابة على هذه الأسئلة أقول: إنني كنت أعتقد وما زلت حتى الآن، أنه كان من واجبنا بذل المستطاع من أجل تحسين الأمور دون إخضاع مساعدتنا لاتقان مستحيل ولا الوقوع في إفراط معاكس ثم القول إننا نغسل أيدينا من الأخطاء التي ارتكبها حلفاؤنا وليس نحن بالذات. لقد وجهت إلى فنيكس خلال كل المدة التي استغرقتها انتقادات من قبل أولئك الذين وجّهوا إليّ اللوم على التساهل الذي أبديته تجاه برنامج معاييره الأخلاقية، ليست أبداً على مستوى المعايير التي كنت أطالب بها أنا بالذات للشعب الأميركي، (مثلاً، حق الإنسان الذي لا يعلى عليه في محاكمة علنية بواسطة محام)، وكذلك أولئك الذين لاموني على «الأوهام التي كانت تحيرني، والتي أتاحت للعديدين من الفيتكونغ الإفلات من شباكنا والعودة إلى نشاطهم الإرهابي والإجرامي في حين كان بإمكاننا تحييدهم إلى الأبد.

إنه لمن السهل توزيع التعميمات التي تشجب وتُحظّر الاغتيالات، والأسهل من ذلك الموافقة على نشرها، لكن الأمور تختلف في الممارسة؛ وليست بمثل هذه البساطة أبداً. لقد أبلغني أحد مرؤوسي، أن أحد رؤساء ناحية في المقاطعة التي كان مسؤولاً عنها هو شخصياً، قتل بكل برودة أعصاب سجينة، إذ أطلق عليها النار من مسدسٍ، فنقلت هذه القضية إلى وزير العدل الذي عزل هذا الرئيس وعاقبه. وقد اشتكى مسؤول المقاطعة في ذلك الحين، أن رئيس الناحية هذا كان أفضل رئيس في مقاطعته وأن العمل الذي قام به له ما يبرره، إذ تعرّف على امرأةٍ كانت متورطة في هجومٍ إرهابي ضد أفراد عائلته. إنّ هذا النوع من الأمور كان سائداً جداً.

إذن أستطيع القول إنه كما كانت الحالة خلال حملتي ضد الحزب الشيوعي الإيطالي، فإن أهداف ووسائل برنامج فنيكس كانت مقبولة أخلاقياً. هذا مع عدم إنكاري حصول أخطاء وتجاوزات. إلاّ أنني أؤكّد أن المسؤولين عن فنيكس بصورةٍ عامة،

وأنا بصورةٍ خاصة، بذلنا كل ما هو ممكن من أجل وضع حدٍ لها، وإنّنا سجّلنا في هذا المجال نجاحاً لا بأس به. وفي سنة ١٩٦٩، كتب صحافي هو بيتر كانن في «الوول ستريت جورنال» تقريراً عن عملية إعدام تعسفية لمشبوه اعتقل في الدلتا، لكن بعد مرور سنة على ذلك، أي في شباط ١٩٧٠، عندما كنت أدلي بشهادتي حول برنامج فنيكس أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، اعترف صحافي آخر هو روبرت كيزر في «الواشنطن بوست»، بأنه لم يعثر على أي دليل لعمليات اغتيال، إذن، النجاحات كانت فعلية. وأخيراً، ليس من النزاهة بمكان، أن لا نأخذ بعين الاعتبار تصريحات الكوادر الشيوعية الصادرة في حينه، والتي جاء فيها أن القضية التي يعملون من أجلها، عاشت أحرج أوقاتها حقّاً أثناء عملية فنيكس.

ومن ضمن نشاطات العمليات المدنية، ومساندة التطور الثوري، كان هناك أيضاً برنامج الأمن العام لوكالة الإنماء الدولية، الذي اندرج في إطار مجهود أوسع لهذه الهيئة في محاولة لتحسين أجهزة الشرطة في البلدان المتخلفة عن طريق تزويدها بالمعدات والتنشئة الحديثة. وفي الفيتنام كان الأمر يتعلق بنشاط هام، ارتكز جزئياً واقتدى بالتجربة البريطانية في ماليزيا وغيرها. إن قسماً ضئيلاً من الأموال المخصّصة لهذا البرنامج، كانت تذهب إلى مصلحة السجون الفيتنامية. فقبل هجوم رأس السنة الفيتنامية، كانت وكالة الإنماء الدولية تشدد بصورة خاصة على تحسين ظروف المعتقلين في السجون الفيتنامية، التي خلفها المستعمر الفرنسي. وعندما استأنفت العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري قيادة هذا البرنامج، شدّدنا على الشكل الاستشاري لمهمتنا وعلى ضرورة إصلاح الإدارة في مصلحة السجون. وكان مستشارونا يزورون السجون بانتظام، ويتدخلون كما فعلت أنا شخصياً، عندما كان يبدو لهم هذا الوضع أو ذاك، غير متوافق مع المعايير التي وضعناها. (أطلقت سراح صبي يبلغ من العمر ١٢ سنة، وشخصاً أعمى).

ومع ذلك، فقد أفلت منا وضعاً فاضحاً بصورةٍ خاصة. بينما كان أحد أعضاء الكونغرس يقوم بجولة في الفيتنام، زارَ ضمن جولته مقر قيادة سجن جزيرة كون سون، الذي كان مخصصاً للفيتكونغ الخطيرين. فوجد هناك في حالةٍ مذرية، زنزانات مكتظّة بالمساجين المقيدين ـ في حين أصيب بعضهم بالشلل ـ وأخذ صوراً تبدو أنها تشير إلى وجود زنزانات تحت الأرض. إنّ لا شيء يمكن أن يبرر وجود مساجين في مثل هذا الوضع اللاإنساني، لا حالة الإدارة، ولا اتساع المهمات التي كان على العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري مواجهتها، ولا أيضاً كون الفيتنام في حالة حرب، ولا حتى واقع وجود السجن تحت إدارة الفيتناميين وليس الأميركيين.

بالطبع إنّ هذا النوع من الأعمال لا يمكن تلافيه في زمن الحرب، ولا أشك في

حصول حالاتٍ أخرى مماثلة اكتشفت أو بقيت غير معروفة. وما إن كانت تكتشف مثل هذه الحالات، كانت تثار على الفور حملات عالمية من الاستنكار، في حين أن التجاوزات المماثلة التي كان يقوم بها العدو كان يغض النظر عنها تقريباً.

كل أسبوع كنت أدعو معي في جولاتي التفتيشية أحد المراسلين الصحافيين العديدين المقيمين في سايغون. والشيء الوحيد الذي كنت أطلبه منهم: عدم ذكر أسماء الفيتناميين والعاملين في العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري الذين كانوا يطلعونا على الوضع في مناطقهم، ونناقشهم حول مائدة الغداء، بصدد نجاحات الحرب وبرامجنا المختلفة. وهؤلاء الصحافيون كانوا يعرفون أين كنا نفشل، والمصاعب التي نواجهها، والنجاحات التي أحرزناها، إذْ كانوا يزورون مناطق حُرّرت للتو من العدو، ويسيرون على طرقاتٍ أعيد فتحها بعد إزالة الألغام عنها؛ ومع ذلك، فلم يكتبوا أي مقالٍ تقريباً يتحدّث عن التغييرات التي أحدثتها برامجنا في حياة سكان الأرياف.

لقد أجابني أحدهم، بأنه لم يشاهدْ أي شيء «مثير». فأجبته بالطبع، إذا ما فكرنا فقط بأحداث اليوم السابق، لكن تلك الامرأة في القرية التي زرناها، ألم تحصل في حياتها تغييرات «مثيرة» منذ السنة الماضية؟ لقد كانت تعيش في مخيم للاجئين، خوفاً من هجمات محتملة بمدفعية الهاون. وكانت ترفض العودة إلى القرية مع عائلتها خوفاً من أن يستولي العدو على أبنائها ومزروعاتها. لكنّها قبلت العودة إلى قريتها الآن، التي تقوم بحمايتها وحدة إقليمية، وأبناؤها بالذات يشاركون بمجموعة للدفاع الذاتي، واقترعوا بأصواتهم في الانتخابات البلدية، وشاركوا في مناقشة أدت إلى بناء جسر على أحد الأنهر، بتمويل خاص من الحكومة. وأخيراً، أصبح زوجها مالكاً للأرض التي يعملان فيها معاً. بالطبع لم يكن كل شيء كاملاً، بقيت لديها مخاوف، إذ يمكن أن يتهم فنيكس أحد أبنائها بالانتساب إلى البنية التحتية للفيتكونغ، فذهبت إلى أحد المستشارين البلديين الذي وعدها أن يهتم بالأمر. إن كل هذا لم يكن «مثيراً» بالنسبة لقراء الصحف الأميركية. أليس أكثر «إثارة» على كل حال، من أجل منافسة صور الحرب التي كان التليفزيون الأميركي يعرضها طوال النهار.

إن هذا النوع نفسه من المشكلات، كان يمنعنا دائماً من عرض مجمل برنامج التهدئة أثناء جلسات مختلف لجان الكونغرس. ففي حزيران ١٩٧٠ قدّمت أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ تصنيفاً لكل موظفي العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري من أعلى هرم المسؤولية حتى القاعدة. وقد استغرقت هذه الشهادات أسبوعاً، إلّا أن انتباه أعضاء مجلس الشيوخ وكل الصحافيين، تركّز على برنامج فنيكس. وفي نيسان ١٩٧١ أدليت بشهادة أمام السيناتور إدوارد كينيدي بصدد برنامج اللاجئين الذي استطاع إعادة

مليـون ونصف مليون فـلاح إلى قراهم الأصليـة، وقَدّمَ مسـاعـدة لإعـادة مليـون ونصف مليون آخرين، ودفع مساعدة قصيرة الأجل لأكثر من مليـوني لاجيء. ومع ذلـك تناولت الأسئلة النجاحات الإجتماعية التي يمكن للفيتنام أن تحرزها، في حين أن بعض المعارضين المتصلبين للحرب، أخـذوا يعلنون استنكـارهم. وأخيـراً في تمـوز سنـة ١٩٧١، عنـدمـا رفضت التأكيد بعد قسم اليمين، أنّ أحداً لم يقتلْ تجنياً في الفيتنام، فإن الصحافة جعلت من ذلك اعترافاً بأننـا كنّا مسؤولـين عن عمليات اغتيـال. من المعروف أن القنينـة يكون نصفها ملآن بالنسبة للمتفائل، ونصفها فارغاً بالنسبة للمتشائم. وبالنسبـة لي، كوني عـلى كل حال، لم أبالغ أبداً بنجاحاتنا. إلاّ أنني رفضت دائماً التقليل من شأن فشلنا وأخطائنا، كما أنني رفضت دائماً إنكار حصولها. من هنا ربما نشأ خطأ الأميركيين حول ما هو «مثير».

على كل حال إنّ النجاحات التي أحرزتها التهدئة في الأرياف الفيتنامية، كانت أمراً لا يمكن إنكاره. فكنت غالباً ما أتخلى عن طائرة الهليكوبـتر لأتنقّل بـزورق، وعن السيارة لأتنقـل على دراجـة ناريـة وأصبحت جولاتي التفتيشيـة رحلات ريفيـة ممتعة وليس مهمـة خطرة إلى معسكر صغير محصن. وبقيت نصيراً متحمساً للتطور السياسي، وأقنعت الرئيس ثيو، بعد أن أصبحت كـل القرى تملك مجلسـاً بلدياً منتخبـاً، بإجـراء انتخابـات لمجالس المقـاطعات التي كـانت حتى ذلك الـوقت، بمثابـة مجالس استشـارية مؤلفـة من الوجهـاء. وأجريت هذه الإنتخابات وأتاحت فعلاً اكتشاف مواهب سياسية جديدة.

عنـدها بـدأت دراسـة حلول مختلفـة، ليس للمعضـلات الـريفيـة في البـلاد، بـل لمعضـلاتها العـامة، والبحث عن وسـائل لتحـويل الفيتنـام إلى نظام سيـاسي ثابت، يضم الشيوعيين، ويستبعد قيام نظام فردي متسلّط على غرار نظام دييم. وبقدر مـا كانت هـذه الأمور تتخطى إلى حدٍ بعيد «التهـدئة»، كنت أطلع السفـير على كـل ما يـدور في رأسي. وعلى هذا النحو، تقدّمت بمقترحات مختلفة، منها مثلاً بناء حزب على الطريقة الأميـركيـة ـ أبدى ثيو اهتماماً بذلك، لكنّه كان شديد الخضوع للعسكريين، ولا يتجرّأ عـلى معارضـة رغبتهم ـ أو مشاركة جبهة التحريـر الوطنيـة في الحياة السيـاسية، لكن عـلى نطاق القـرى فقط، التي يمكن لأعضـاء الفيتكونـغ المشاركـة في انتخابـاتها. لكنّنـا كنّا قـد دخلنـا عصر كيسينجر، وأعتقد بأنّ هذا الاقتراح لم يلقَ آذاناً صاغية.

وقد ارتأيت أيضاً أنّه من الأهمية بمكان، اكتسـاب تفهم فعلي من قبـل الرأي العـام الفيتنامي، من أجل أن نعرف ما إذا كانت برامجنا تُعطي التأثير السياسي الذي وضعت من أجله. لذا وضعنا نوعاً من إجراءات الاستفتاء، وأرسلنا على عجل إلى الأرياف، بإشراف العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري، فيتناميـين جرى اختيـارهم بدقـة، من أجل أن يناقشوا مع الفلاحين ويحصلوا على رأيهم حـول كل المـواضيع تقـريباً، إبتـداءً من القوات

العسكرية المتواجدة حتى «مطامحهم» بالنسبة للمستقبل. وقد حصلت على موافقة الرئيس ثيو، شرط إعطائه نسخة عن النتائج التي لن تذاع علناً. لقد كان لدى الفلاحين آراء جيدة حول الجيش الأميركي والجيش الفيتنامي أكثر ممّا كنّا نتصور، وآراء سيئة حول الشرطة؛ وكانوا يجهلون عملياً وجود برنامج فنيكس، إلاّ أنّ ثقتهم كانت تتعاظم بأمن المناطق الريفية، وكذلك تشوّقهم للسلم. وطلب تحرير بعض الأسئلة السياسية الخالصة في هذا الاستفتاء وإليكم أهم الأجوبة عليها:

- من هي الشخصية التي يجب أن تنتخب إلى سدة الرئاسة؟
- رجل قادر على توفير الوحدة لجنوب الفيتنام.
- ما هي أهم قضية؟
- الوحدة الوطنية.
- من سيكون المرشح المحتمل للرئاسة؟
- ثيو يتقدّم كثيراً على مِنِه البدين ونغوين كاوكي.

لقد فهمت بسرعة أن العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري لم تكن مهتمة كثيراً بهذا النوع من التجربة السياسية. إن العمل السياسي السرّي لم يكن من ضمن اختصاصاتها، وقد أصبح من الضروري الآن، بعد بداية مفاوضات باريس مع هانوي وجبهة التحرير الوطنية، أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر عديدة سهت عن بالي كلياً. وهكذا، فقد وجّهت جهودي الأساسية نحو ما أسميناه «الدفاع عن القرى والتطور المحلي». ونحو نهاية سنة ١٩٧٠، بدأنا نجني ثمار الستراتيجية التي اخترتها لتطبق بصورةٍ أخص في منطقة الدلتا، التي كنت قد وضعتها تحت مسؤولية الجنرال جون بول فانن. وخلال زياراتي الأسبوعية كان جون يرافقني كل مرة إلى مسافةٍ أبعد في المناطق التي كان يحتلها العدو حتى سنة ١٩٦٩. وبمناسبة عيد رأس السنة الفيتنامية في سنة ١٩٧١، إجتزنا الدلتا على دراجةٍ نارية، وكل ما شاهدناه على ضفتي نهر باساك، كان مزارع أرز غنية، ومواطنون يتبادلون الزيارات بمناسبة العطلة مع أصدقائهم ووحدة عسكرية أميركية صغيرة من سلاح الهندسة، تعمل على تزفيت الطريق من أجل تسريع الحياة التجارية للمنطقة في المستقبل. وقد بلغ حماس جون درجة أنه وعدني عدم انتقاد الجيشين الأميركي والفيتنامي أمام الصحافيين، بعد أن أنقذته عن حق من طرد جديدٍ من الجيش بسبب عصيان الأوامر.

وفي مناطق أخرى من البلاد، أحرزنا نفس هذه النجاحات. ففي هوي مثلاً، رافقنا صديقي العزيز رئيس المقاطعة، السفير البريطاني وأنا دون مواكبة، في نزهةٍ بسيارة الجيب، وأمضينا منتصف الليل، في الريف. كل شيء كان هادئاً، لكن مجموعات من

الرجال المسلحين اعترضتنا من أجل التحقّق من هوياتنا وسيارتنا. كانوا لا يرتدون أيّ زيّ محدّد؛ إنهم أعضاء مجموعة من الدفاع الذاتي، وقد أدركنا ذلك السفير البريطاني وأنا، وتنفّسنا الصعداء عندما أشاروا إلينا مواصلة الطريق. وفي سايغون أيضاً أتاحت لي جولة تفتيشية برفقة رئيس بلديتها، أن أشاهد عبر المدينة «المراكز الأهلية» التي أنشأتها العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري، التي اشترك فيها بنشاطٍ، عددٌ كبير من سكان المدينة وهم يعرضون خدماتهم الثقافية، والرياضية والاجتماعية. وأثناء اجتماعات الحكومة التي كانت تعقد برئاسة ثيو، والتي منحت حرية الدخول إليها، أخذ الكلام يتضاءل أكثر فأكثر عن القضايا الأمنية والإجراءات الضرورية لتحسين القوات الإقليمية، وانتقل إلى مناقشة بناء شبكة طرقات أفضل، وتأسيس تعاونيات جديدة للفلاحين الذين نزحوا عن قراهم الأصلية في المنطقة المنزوعة السلاح، وبدأوا استصلاح أراضٍ جديدة.

إن الإجراء الحقيقي الناجح للتهدئة لم يتخذ إلّا بعد سفري، خلال الهجمات الشيوعية في سنة ١٩٧٢ و١٩٧٥. لقد أثبتت سنة ١٩٧٢، إننا كسبنا حرب العصابات، إذ أن هجمات الشيوعيين اقتصرت على القوات النظامية التي تدعمها الدبابات والمدفعية والصواريخ. ففي كل مكان، انعدم نشاط رجال المقاومة عملياً، على عكس ما حصل خلال هجوم رأس السنة الفيتنامية. وعلى هذا النحو، استطاعت حكومة سايغون نقل فرقٍ بكاملها، كانت مرابطة في الدلتا، من أجل الاشتراك في المعركة التي دارت إلى الشمال من العاصمة. وحصل الشيء نفسه في سنة ١٩٧٥، والبرهان على ذلك هو رواية القائد الأعلى للهجوم المظفّر للقوات الفيتنامية الشمالية الجنرال فان تيان دونغ الذي خصّص فيها أمكنة قليلة جداً من المديح اللبق «لمواطنيه في الجنوب»، من رجال المقاومة، الذين كان دورهم في النصر أقل من متواضع. يا لسخرية التاريخ أن يكون رد الفيتناميين الجنوبيين وحلفائهم الأميركيين، على الحرب الشعبية التي شنّها الشيوعيون ضد ديم، حرباً عسكريةً كلاسيكية؛ وفي النهاية، عندما كان ثيو يخوض حرباً شعبية أعلنها ضد الشيوعيين، قُتل خلال هجوم عسكري كلاسيكي. وأثناء سقوط سايغون لم يكنْ رجال المقاومة الحفاة أول من دخل إلى القصر الرئاسي، بل الجنازير الفولاذية لدبّابة فيتنامية شمالية مجهزة بمدفع ضخم.

لقد قال روبرت كينيدي ذات يوم، إنه جرى ارتكاب ما فيه الكفاية من الأخطاء في الفيتنام، لدرجةٍ حصل كل واحد على نصيبه منها. وبالطبع فإن سقوط سايغون لا يمكن فهمه إلّا عبر سلسلة من الأخطاء المأساوية التي أدّت كلها إلى الانحلال. لكنّني أعتقد بوجودٍ مسبق لسبب أساسي لم يكذب نفسه أبداً: صعوبة إدراك أميركا بهذه الثقافة الغريبة بصورة جذرية التي أدّت بها إلى المطالبة بمعالجة المعضلة الفيتنامية بأساليب ووسائل

يمليها الأميركيون. فمن كينيدي إلى نيكسون وكيسينجر، مروراً بجونسون وماكنمارا، لم يأخذْ أي قائدٍ أميركي بعين الاعتبار العزم الشديد للفيتناميين، في الجنوب والشمال على حدٍ سواء، على أن يقرّروا بأنفسهم، وبحرب أهلية إذا ما دعت الضرورةمصير بلدهم. إنّ التسرّع الأميركي للوصول في أسرع وقتٍ ممكن إلى حلّ جزئي، أدّى بالولايات المتحدة نفسها، بعد سحب قواتها من هناك، إلى وقف المساعدة المادية لحليفها السابق. ومرةً أخرى، أستشهد بكلامٍ للجنرال دونغ حول هذا الأمر: عندما قرّر الكونغرس تخفيض المساعدة العسكرية الأميركية إلى حكومة ثيو، وجد هذا الأخير نفسه مرغماً على خوض «حرب فقيرة»، في حين أنه كان منذ سنوات يخوض الحرب على الطريقة المميزة لأميركا الغنية.

يا لها من سخافة إعادة كتابة التاريخ بعد فوات الأوان، من أجل تغيير مسيرته. لكن إذا كانت الاستقصاءات تكمن فعلياً في تكوين معلومات تساعد المسؤولين السياسيين على اتخاذ قراراتهم، فمن الأهمية بمكان أيضاً، من أجل استخلاص الدروس للمستقبل، محاولة عزل قرارات اتخذت في الماضي وكانت نتائجها سلبية جداً. وهذه لائحة شاملة للأخطاء التي أدّت حسب رأيي إلى ترجيح كفة الميزان: القرار الذي اتّخذه ترومان حول وقف المساعدة الأميركية إلى قومي هوشي منه، حلفاء مكتب الاستخبارات الستراتيجية؛ عملية «سويتشباك» التي نقلت إلى مسؤولية القيادة العسكرية، العمليات شبه العسكرية التي كانت حتى ذلك الحين من مسؤولية وكالة الاستخبارات المركزية، الإطاحة بديم وبمشاركة نشيطة من الولايات المتحدة، وإبداله بسلسلة من الزمر العسكرية؛ التفتيش المطوّل جداً عن نجاح عسكري كلاسيكي، بواسطة تصعيد التورّط البري والجوي، إذ كان من المفروض منذ البداية خوض حرب من الطراز الشعبي، أي القرى الستراتيجية أو التهدئة؛ وأخيراً، أزمة الثقة المشهورة للشعب الأميركي تجاه قادته الذين أشبعوه إحصائيات متفائلة باستمرار كذّبتها أحداث مأساوية ومثيرة.

إلاّ أنّ الدرس الذي استخلصته، أو بالأحرى تعلمته من جديد، في الفيتنام، شأنه شأن المناقشات الشيقة التي حصلت خلال كل تلك الفترة مع عائلتي وأصدقائي، أثناء الإجازات نصف السنوية التي كنت أمضيها في الولايات المتحدة، هو أنّ الجواب الذي يعطى لقضية ما مهما كانت، يجب أن يرضي مجمل الرأي العام الأميركي وليس الدوائر المغلقة لقادته؛ ذلك لأن سياسة الولايات المتحدة تحددها وتقودها في نهاية المطاف إرادة الشعب الأميركي وأن كل برنامج يتناقض مع هذه الإرادة سيتعرض عاجلاً أم آجلاً للتنديد ثم الرفض.

١٠ ـ العودة إلى الوكالة ـ الشيلي ـ ووترغيت

في ربيع سنة ١٩٧١، ساءت صحة ابنتنا البكر كاترين الجسدية والعقلية، وهي التي كانت تعاني منذ نعومة أظفارها، ونتيجة لعمليةٍ جراحية، من داء النقطة، لدرجةٍ جعلت بربارة تطلب مني العودة إلى الوطن. وكان برنامج التهدئة في ذلك الحين يعطي كل مؤشرات النجاح الأكيد، إذ أن مناطقَ بأسرها في مؤخرة البلاد تخلّصت من رجال المقاومة، وأعيد بناء القسم الأكبر من شبكة الطرقات، وعادت الأسواق والمدارس لتعمل من جديد في كلّ مكانٍ تقريباً، لكنني فهمت أن واجبي الأول يدعوني الآن لأكون إلى جانب عائلتي. وكوني أصرّ هنا على هذه التفاصيل الصعبة من حياتي الشخصية، فذلك من أجل أن أشجب بشدّة، وأن أكذّب بحزمٍ، كلّ الشائعات الخسيسة التي روّجتها الصحافة والتي ربطت بشكلٍ من الأشكال بين وفاة ابنتي المسكينة في سنة ١٩٧٣، وبين نشاطاتي الفيتنامية على رأس فنيكس.

إنّ عودتي المفاجئة إلى واشنطن، خلقت لي بعض المشاكل في حياتي: للمرة الأولى أترك عملاً قبل أن أجد غيره. رسمياً كنت لا أزال موظفاً في وزارة الخارجية وإحدى الإمكانيات المتوفّرة لي كانت خلافة صديقي القديم السفير وليام سوليفان على رأس الأجهزة الفيتنامية التابعة للوزارة. هذا الأفق لم يكن مغرياً أبداً؛ فكل جهود حكومة نيكسون في ذلك الحين كانت موجّهة نحو الانسحاب التدريجي للقوات الأميركية، وفكّ الارتباط هذا كان سيؤدي إلى نهاية سريعة لمهماتي. وبالتالي، فإنّ آفاق العمل في وزارة الخارجية لم تكنْ جيدة بالنسبة لي، علماً إنني موظف فيها «أنزل بالمظلة» من وكالة الاستخبارات المركزية. لذا فمن الطبيعي جداً أن أعود إلى حبي الأول، ومعرفة ما إذا كان لدى الاستخبارات المركزية شيئاً تقدّمه لي يعدني بالخير العميم.

لقد استقبلني هلمز بكل المحبة والاحترام اللّذين ميّزا دائماً علاقاته مع قدامى المؤسّسة، وأخذ يجدّد لي شكره على قبولي الذهاب إلى الفيتنام، قبل ثلاث سنوات ونصف السنة من ذلك. وكان له مائدة محجوزة في «الأوكسيدانتال» فدعاني إلى الغداء معه حيث

اقترح عليّ أمراً، إذ كان يؤكد أنّه لم يتخلّ عن مشاريعه بالنسبة لي، فإنه كان مفاجأة لأنـه بدا لي حقاً وقتها أنه طريق مهني مسدود.

في داخلي كنت أصبو إلى منصب نائب المدير لشؤون التخطيط، إذ أستطيع على هذا النحو وضع اللمسة الأخيرة على حياتي كاختصاصي في العمليات السرّية. عقلانياً، كنت أعرف أن لا جدوى لهذا الأمل الآن. إن صديقي القديم ديسموند فيتزجيرالد،كان قد توفي بأزمة قلبية وهو يشغل هذه المهمات فخلفه توم كراميسين منذ أقل من ٤ سنوات. ونظراً لقيمة كراميسين المهنية، وإدارته النبيهة للعمليات السرّية وإخلاصه التام لهلمز، كان من الواضح أن هذا الأخير لا يريد إبداله في المستقبل المنظور. فالمنصب الذي اقترحه عليّ كان إذن المدير الإداري لمراقبة الميزانية. وفي الترتيب الإداري فإن المدير المراقب للميزانية هو الشخصية الثالثة في وكالة الاستخبارات المركزية، بعد المدير العام ونائبه. إلاّ أنني كنت أعرف أن المسؤوليات الكبيرة تقع على عاتق نواب المدير الأربعة المكلفين بالتخطيط، والتحليل والتكنولوجيا والمساندة. لذا فإن منصبي بدا خالياً من أية فرصة لتطوير مفاهيمي حول الاستخبارات، إذ ظننت أنه يقتصر على مراقبة صيانة مبنى المقر العام في لانغلي.

لقد طلبوا مني الاختيار بين أفضل الشرّين. من جهة، منصب لا مستقبل له في وزارة الخارجية، ومن الجهة الأخرى، بعد حياةٍ بأكملها لرجل نشيط، وجدت نفسي أمام خطر الانزلاق في رمال إدارة روتينية جداً. بقيت متحيّراً لعدّة أيام، ثم بالاتفاق مع بربارة، قرّرت نهائياً العودة إلى الوكالة، التي أعرفها جيداً وحيث يمكن أن تظهر إمكانيات جديدة، كلما أحيل أشخاص إلى التقاعد.

وعلى الرغم من الحماس الخجول الذي قَبِلتُ به هذا المنصب، فإنني اليوم لست نادماً أبداً على قراري. إذ أن منصب مراقب الميزانية أتاح لي أكثر من أي منصب آخر إلقاءَ نظرةٍ شاملة على أجهزة الاستخبارات، وقضاياها، ومنجزاتها، وتعقيداتها التي لا تصدق، وإمكانياتها اللامتناهية. فهل كانت لدى هلمز مشاريع بالنسبة لي؟ أعتقد ذلك. على كل حال لم يجدْ لي أفضل من هذا الجسر بين العالم الضيّق للعمليات السرّية، والعالم الواسع جداً للاستخبارات الحديثة.

سرعان ما اكتشفت أن جواسيس ورجال مقاومة من زمن مكتب الاستخبارات الستراتيجية قد بنوا مؤسسة واسعة ذات خبرة في التحاليل ونشر أشكال لا تحصى من المعرفة. فمنذ التوسع القوي الذي نجم عن الحرب الباردة وحرب كوريا، لم تطرأ أية زيادة كبيرة على ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية. وبما أن الوكالة كانت قد تخلّت عن قسمٍ كبيرٍ من برامجها لوزارة الدفاع ـ خصوصاً في ميدان النشاطات شبه العسكرية، كما

نذكر ـ تطوّرت إلى حدٍ كبيرٍ فيها أجهزة الاستقصاء والتحليل، وأصبحت الآن تتطلب الآن تقنيات إدارة لمؤسسة حديثة ضخمة، تسيّر أعمال آلاف الموظفين عبر العالم، وتحوز على ميزانية تبلغ عدة مئات الملايين من الدولارات. ومن جهةٍ أخرى، كان المطلوب من وكالة الاستخبارات المركزية أن تتعاون مع أجهزة استخبارات تابعةٍ لعدة وزارات: وزارة الخارجية، والخزينة، والعدلية، ولا سيّما وزارة الدّفاع، التي تضم الجيش، والبحرية، والجيش الجوي، التي يحوز كلٌ منها على جهازه السري الخاص. وبطلبٍ من جيمس شليسينجر الذي كان نائباً لمدير الميزانية في ذلك الحين، أوصى الرئيس نيكسون بأن يكون مدير وكالة الاستخبارات المركزية على رأس كل هذه الأجهزة. لكن سرعان ما جرى التخلي عن هذه الفكرة بسبب الضغوط الإدارية في واشنطن. فوزير الدفاع ميلفين ليرد ألمح على الفور، أنه لن يترك لهلمز مهمة الإشراف على مختلف أجهزة الاستخبارات العسكرية. وريتشارد هلمز الذي يعرف القوة التي كان يمثلها ليرد، لم يَسْعَ إلى مواجهةٍ مباشرةٍ معه. لكنّ توصيات شليسينجر كان لها نتيجة هامة. إن برامج مختلف الأجهزة الموجودة أصبحت في متناول بعضها البعض، وبصورةٍ خاصة بالنسبة لي؛ وقد أتاح لي منصبي الجديد ليس الاطلاع على مختلف أوجه عمل وكالة الاستخبارات المركزية فحسب، بل أيضاً على عمل كل أجهزة الاستخبارات الأميركية الأخرى.

وهكذا علمت أنه خلال السنوات العديدة التي أمضيتها في أدغال جنوب شرق آسيا، حصلت ثورة تقنية حقيقية قلبت رأساً على عقب عالم الإستخبارات. بالطبع، كنت أعرف مآثر طائرة ـ يو ٢، وذلك بسبب الدور الذي لعبته الصور التي التقطتها طائرة التجسس هذه، في بداية أزمة الصواريخ في كوبا. ولكن في إطار اطّلاعي على هذه الأمور، لُفِتَ نظري إلى عالم العلم التخيّلي للأقمار الاصطناعية، والرادارات، وأجهزة الالتقاط والكشف الإلكترونية، والتصوير بواسطة الأشعة ما تحت الحمراء والعقل الإلكتروني القادر على أن يجمع بدقة لامتناهية معلومات لا تحصى، ابتداءً من أعالي الفضاء حتى أعماق المحيط. إنّ معالجة وتحليل هذه المعلومات تقدم كل ما يستطيع تقديمه أمهر جاسوس، إلى رئيس دولة متطلب جداً من أجل أن يكون مطلعاً على وضع القوات العسكرية، وتقدم العلم والتقنية، والمشاكل السياسية والاجتماعية لكل عدو محتمل.

لم يسبقْ أن جرى الإصرار كثيراً على أهمية هذه النجاحات التكنولوجية المذهلة. ولم يعدْ الأمر يتعلّق بتجهيز الجواسيس بآلات متقنة باضطراد، بل بتغيير جذري لمهنة عميل الإستخبارات إذْ أُضيفَت كمية لا يمكن تصورها من المعطيات الجديدة للمواد التي ينطلق منها المحلّلون من أجل تزويد القادة بالملفّات التي يحتاجونها لأجل تحديد مسار سياستهم. واستطراداً فإنني أقول بأن هذا لا يعني «الاستغناء عن الجاسوس». بيد أن أهداف

التجسس قد تغيرت فعلياً. وبالطبع، فإن الأقمار الاصطناعية القادرة على أن تطلعنا مثلاً، على الكمية والنوعية الدقيقة للمعدات العسكرية الموجودة في الاتحاد السوفياتي، جعلت غير مجدية المهمة المستحيلة أصلاً، والكامنة في التسلل إلى كل المؤسسات العسكرية المهمة في روسيا. فالجواسيس أصبح بإمكانهم الآن التفرّغ للمهمات التي لا تستطيع إنجازها أية آلة، أي محاولة الاتصال بالمنظمات السرّية العاملة في المجتمعات المغلقة، والتنبؤ بالاتجاهات الجديدة التي ستسلكها الأبحاث العلمية، ألخ.

وفضلاً عن ذلك، أرغمت هذه التكنولوجيا الجديدة مختلف أجهزة الاستخبارات في البلاد على التعاون في ما بينها، إذ أن الميزانية حظرت بالفعل أن يكون لدى كل جهاز مثل هذه المعدات المكلفة جداً، وخصوصاً التجسس بواسطة جهاز الأقمار الاصطناعية. لذا يكفي تأمين توزيع المعطيات التي جمعها هذا الجهاز على مختلف الأجهزة التي تحتاج إليها. وقد نشأت الخصومات والمنافسات فقط حول قضية أي جهاز سيشرف على تسيير هذه المعدّات أو تلك. وبهذا الصدد، استطاع ريتشارد هلمز إبقاء وكالة الاستخبارات المركزية في القمة، عن طريق تشجيع الباحثين اللامعين للوكالة على تجديد وتعديل تقنيات الاستقصاء الحديثة على الدوام وباستمرار.

وفي مجال العمل السري، فإن النشاطات السياسية وشبه العسكرية، أصبحت كما رأينا، في مرتبة ثانية بعد الاستقصاءات بكل ما لهذه الكلمة من معنى. لكن طرأ تعديل آخر مهم: القرار حوى تركيز نشاطات الوكالة من الآن فصاعداً على «الأهداف الصعبة» وبعبارةٍ أخرى، البلدان الشيوعية. وحصل كل عملائنا على تعليمات جديدة. يتوجّب عليهم من الآن فصاعداً، أنْ يركّزوا على المجتمعات المغلقة في أوروبا وآسيا، جهوداً كانوا يوزّعوها حول أسهل الأهداف، مثل البلدان المحايدة، أي الحليفة للولايات المتحدة. وبدأنا جني ثمار هذه السياسة الجديدة. ولم يسبقْ أنْ كانت عمليات التجنيد وراء الستار الحديدي ووراء ستار القصب بمثل هذه الجودة. وبدأت تصلنا من أوروبا الشرقية وثائق سرّية من معاهدة فارصوفيا تعرض ستراتيجية موسكو في مواجهة محتملة مع منظمة حلف شمال الأطلسي. ومن الصين كان يرسل لنا، أعضاء في الحزب الشيوعي الصيني، التوجيهات السرّية إلى الكوادر، والتي تشرح الخصومات بين المجموعات التي كانت تمزّق بكين. وأخيراً من داخل الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية والعالم الثالث كان عملاء تسللوا إليها يرسلون لنا معلومات عن نوايا القادة.

وأثناء استعراض كل هذه المنجزات الكبيرة استعداداً لتسلمي مهماتي الجديدة، اكتشفت مع ذلك أموراً شغلتني. وعلى هذا النحو، ففي منهجية العمل السري، كان التفنن بالوسائل يتجه إلى تمويه الأهداف. سأشرح ذلك: قبل التفكير بجمع

الاستقصاءات، يجب الاهتمام بتجنيد العملاء الذين هم مصدرها. وهذا ما أطلقنا عليه اسم «الاستقصاء الوظيفي»، والمقصود بذلك معرفة أذواق، وعادات ومواقف أولئك الذين يمكن أن يصبحوا عملاءنا، واكتشاف الوسائل المختلفة للاتصال بهم. غالباً ما كان هذا العمل يتحول إلى هدف بحد ذاته. وكانت تبذل جهود كبيرة، وطاقة ضخمة من أجل معرفة أدق تفاصيل تنظيم السفارات الشيوعية عبر العالم، وتجنيد مواطنين محليين يمكنهم الاتصال بموظفيها ألخ. وبالمقابل كنت أعرف أن جهوداً كبيرة كانت تبدّد من الجهة الأخرى إذ أن جيمس أنغلتون وفريقه في مكافحة التجسس كانوا يعملون في الوقت نفسه لضمان حماية هذه الجهود من اختراقات الكا. ج. ب.

وبوصفي مراقباً للميزانية، لم أكن بالطبع «بحاجة لمعرفة» تفاصيل كل هذه العمليات المعقدة، إلّا أنني كنت أملك ما فيه الكفاية من العناصر من أجل أن أرى بوضوح أن قسماً كبيراً من جهودنا كان يذهب هباء منثوراً. فبدلاً من التشديد على تجنيد شيوعيين، كنّا نضيّع وقتنا في دراسة حتى أصغر تفاصيل حياتهم الخاصة، وكنّا نتلهى بالمباريات بين وكالة الاستخبارات المركزية والكا. ج. ب، بدلاً من السعي لاكتشاف ما كان يحصل في دوائر موسكو السياسية.

لقد وفرت لي مهماتي الجديدة أيضاً الفرصة من أجل الاتصال للمرة الأولى مع الوجه الأساسي الثالث، أي « المدرسة» الثالثة لوكالة الاستخبارات المركزية: التحليل. فعندما كنت في الفيتنام، علمت أن المحللين كانت لديهم الجرأة ـ وبعد النظر ـ إذ كانوا يعتبرون أنه من الصعوبة بمكان كسب الحرب، أكثر مما كان يتصور ذلك البنتاغون والبيت الأبيض، لأن الغارات الجوية لن ترغم الشمال على الركوع ما لم يجرِ التغلب على نقاط الضعف القائمة في الجنوب، على الرغم من النجاحات السطحية، لكنني انتهيت إلى التساؤل ما إذا كان رأي المحللين قد تجمّد وما إذا كانت الموضوعية التي أظهروها هي مجرّد آراء جامعية مسبقة تعتبر أن كل مشاريعنا الفيتنامية، مهما كانت، مصيرها المحتم هو الفشل. لقد خالجني شعور دائم بأن المحللين كانوا بطيئين جداً في تحليل التغييرات الفعلية التي حققتها التهدئة في الأرياف، وقد حملت مسؤولية ذلك لنفوري الشخصي من «مدح» منجزاتنا على الأرض. كما أنني اكتشفت بفضل مهماتنا الجديدة أن عدداً من تقارير التحليل كانت تكتفي بسرد ما يعتبره كاتبوها بمثابة حقائق مجردة ودائمة بدلاً من المساهمة في مهمات التقرير الصعبة التي كانت تواجه القادة الأميركيين.

إنّ نزعة المحللين هذه لإعطاء امتياز لأساليبهم المهنية لدرجة التغاضي عمّا يمكن أن يناقض استنتاجاتهم الخاطئة، تجلت كلياً، على ما يبدو، في قضية تموين رجال المقاومة «الفيتكونغ» عبر «كمبوديا» الأمير سيهانوك المحايدة. إنني لست متحيزاً مطلقاً في هذه

القضية، لكن بالنسبة لكل من يعرف ولو قليلاً منطقة جنوب شرق آسيا، تبدو له كمبوديا أنها الطريق الطبيعي لنقل الإمدادات إلى رجال المقاومة الفيتناميين، مع أو بدون موافقة الأمير. بيد أن المحللين تمسّكوا بأنهم لا يملكون أية «براهين ملموسة» عن أن نقل إمدادات يمكن أن يحصل عبر لاوس، وأن الأمير سيهانوك شأنه شأن الفيتناميين الشماليين، ما كان ليريد المخاطرة بتعريض حياده للإحراج. ومن المعروف أنه بعد سقوط الأمير، كانت «البراهين الملموسة» متوفرة بكثرة.

وأعتقد أنني اكتشفت ظاهرة لها نفس هذه النزعة في الحماس الذي تجلّى لدى المحللين من الجيل الجديد تجاه الدماغ الالكتروني. فقد كانوا يعتقدون على ما يبدو أن الجواب على أكثر الأسئلة تعقيداً يمكن الحصول عليه من مجرد معالجة كمية مكدّسة من المعطيات المعينة لقيم تعسفية. وكانت لدي أيضاً شكوك تجاه الموقف المعارض، وهو رفض كل تحليل آلي، وتفضيل التفكير انطلاقاً من أحداث منتقاة لها تأثير على معضلات أكثر شمولية. ومن جهة أخرى لم يكنْ لدي أي حلّ أقترحه في ذلك الوقت. لكنني قلت في نفسي، هناك إمكانيات لمن يريد أن يوقظ معظم محللينا من كبوة اكتفائهم الذاتي، وجعلهم يعيدون النظر ببعض أساليبهم دون مس كفاءاتهم الحقيقية.

بوصفي مدير الإدارة، لم أكن أطّلع كثيراً على استنتاجات محللينا إلاّ أنني سرعان ما اكتشفت أن بإمكاني التأثير على عملهم، عن طريق الموافقة أو رفض شراء هذا الجهاز الالكتروني أو ذاك. وهكذا اكتشفت أيضاً، أنّ دروساً تدريبية حول إمكانيات استخدام العقل الالكتروني، كانت على وشك أن تتوقف بسبب عدم توفر من يريد حضورها. وقد اعتبرت هذا الوضع مؤسفاً بصورةٍ خاصة، فتدبرت الأمور حيث وفرت ما فيه الكفاية من الأموال من أجل تمديد الدروس هذه لبضعة أشهر والدعاية لها بين محللينا الجدد. وحصلت على نتائج جيدة بسرعة؛ إذ عادت الدروس تغص بروادها. وسنحت لي الظروف باقتراح عقد لقاء في نهاية كل أسبوع يضم كل موظفي الوكالة المتخصصين بالشؤون الأندونيسية. إن خبراءنا السياسيين والعسكريين الاقتصاديين والجغرافيين، كانوا يجتمعون ويتخاطبون مع العاملين في النشاطات السرية الذين عاشوا وعملوا في ذلك البلد، وكذلك مع شغيلتنا التقنيين والعلميين. وكم كانت دهشتي كبيرة، عندما علمت أن معظم هؤلاء الناس لم يلتقوا في السابق أبداً. وكان هذا الاجتماع في أساس تغيير المواقف والأساليب.

وبما أنّ الوكالة كُفّتْ يَدُها كما هو معروف في مجال العمل السياسي وشبه العسكري، فإنها كانت لا تعمل في هذا الميدان إلاّ بطلب مباشرٍ من هذا السفير أو ذاك، أي من البيت الأبيض بالذات. وعلى هذا النحو، انطلقت في أحد مشاريعها الذي أثار

الجدل الكثير، وكان ذلك بطلب شخصي من الرئيس نيكسون.

فمنذ سنة ١٩٦٣، بدأت وكالة الاستخبارات المركزية في إطار برنامج مماثل للبرنامج الذي كلفت تنفيذه في إيطاليا خلال الخمسينات، دعم الأحزاب الديمقراطية والوسط والقوى السياسية التي تعارض تسلم الشيوعيين بدعم من كاسترو، للحكم في الشيلي. وخلال الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٦٤، أنفقت وكالة الاستخبارات المركزية مثلاً حوالى ٣ ملايين دولار من أجل تأمين نجاح الديمقراطي المسيحي إدواردو فراي .وفي السنوات التالية، وبشكل مماثل جداً لما حصل في إيطاليا خلال العقد السابق، خصّصت الوكالة قروضاً أكبر أيضاً من أجل دعم فراي والديمقراطية المسيحية وغيرها من الأحزاب الديمقراطية الأخرى، ضد اليسار في الشيلي بقيادة سلفادور اللندي. وعلى عكس ما حاولت فعله في إيطاليا، خصصت هذه الأموال بصورة خاصة للدعاية والدعم الانتخابي المباشر وليس من أجل بناء منظمات ديمقراطية على المدى الطويل. لكنّ الهدف المقصود كان نفسه بالتمام، زيادة دعم الأحزاب الديمقراطية والوسط.

وخلال الانتخابات الرئاسية في سنة ١٩٧٠، التي كانت نهاية حكومة فراي في سانتياغو ، اتّخذ مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة قراراً سخيفاً؛ فبدلاً من دعم أحد المرشحين غير الشيوعيين لخلافة الرئيس فراي - جورج اللساندري عن الحزب القومي ورادوميرو توميك عن الحزب الديمقراطي المسيحي - وممارسة الضغط على الآخر لسحب ترشيحه، وجدت وكالة الإستخبارات المركزية نفسها ملزمة بتوجيه كل جهودها ضد الماركسي اللندي، إذ كُلّفت أنْ تنظّم ضد هذا الترشيح حملة دعائية واسعة. بالطبع إنّ هذه الستراتيجية كانت أقل كلفة، ولكن أقل فعالية أيضاً، فذهب النصف مليون دولار تكاليف هذه الحملة هباءً منثوراً. لقد انقسمت الأصوات الديمقراطية بين اللساندري وتوميك ففاز اللندي بـ٣٦٪ من الأصوات.

ثارت ثائرة نيكسون. لقد كان مقتنعاً بأن فوز اللندي سينقل الشيلي إلى معسكر الثورة الكوبية المعادي لأميركا، وأنّ باقي أميركا اللاتينية لن يتأخّر في أن يحذو حذوه. وبعد عدّة أيام من المناقشات، في واشنطن وسانتياغو، استدعى نيكسون ريتشارد هلمز إلى المكتب البيضاوي للاجتماع مع هنري كيسينجر الذي كان وقتها مستشاره لشؤون الأمن القومي، ومع وزير العدل جون ميتشل. وزوّده بأمرٍ واضح جداً وهو منع اللندي من تسلّم مهامه. وأطلق على هذا المخطّط إسم «السبيل الثاني» لتمييزه عن نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية الأخرى في الشيلي، وترتكز هذه العملية على واقع أن دستور الشيلي ينص على أن المرشح إلى الرئاسة إذا ما حصل على أغلبية بسيطة في الانتخابات يصبح بحاجةٍ لاقتراعِ النواب من أجل تأكيد هذا الانتخاب. والمطلوب من وكالة

الاستخبارات المركزية أن تضمن بكافة الوسائل، ومن ضمنها اللجوء إلى العسكريين، من أجل أن لا يؤكد الكونغرس في الشيلي انتخاب اللندي. وكما قال هلمز فيما بعد «إذا كان هناك رجل حمل في مزودته عصا الماريشال، فهذا الرجل كنته أنا بالذات أثناء خروجي من المكتب البيضاوي ذلك الصباح».

وتلقى هلمز توجيهاً رئاسياً ثانياً: لا يجب على أي شخص من خارج وكالة الإستخبارات المركزية، ولا حتى سفير الولايات المتحدة في سانتياغو، ولا وزير الخارجية ولا وزير الدفاع، ولا أي شخص آخر، أن يعرف بوجود عملية «السبيل الثاني». وتبّين أنّ هذا الأمر هو بالتمام من صلاحيات الرئيس. وشرعت وكالة الاستخبارات المركزية بالعمل. فأرسلت إلى الشيلي مجموعة عمل لم تتصل بمحطة سانتياغو وقامت خلال ٦ أسابيع بعمل محموم كانت تقدمه عن التقارير إلى المقر العام في واشنطن فقط. واتصل عملاؤنا بالمسؤولين السياسيين والعسكريين من أجل اختيار أولئك المستعدين لمعارضة اللندي، ومن أجل أن يحدّدوا معهم المساعدة المالية، والأسلحة والمعدات الضرورية لقطع الطريق على اللندي ومنعه من الوصول إلى الرئاسة. وخُصّصَت مبالغ من أجل رشوة العدد الكافي من النواب كي يقترعوا ضد اللندي. لكن هذه الأموال لم تنفقْ لأن الأمرَ كان مستحيلاً. والأمل الوحيد المتبقي إذن هو الجيش، لكن كل شيء كان متعلّقاً بقائده الأعلى الجنرال رنيه شنيدر، الذي أعرب بكل وضوح عن رأيه، بأن الجيش يجب أن يحترم الدستور ويضمنه. إذن يجب قتل هذا الرجل. ونظّمت محاولة فاشلة لاختطافه: أصيب بجروح وهو يقاوم مهاجميه وتوفي متأثراً بجراحه. إن فشل هذه المحاولة ألغى مؤقتاً كل بادرة أمل لاستخدام الجيش. وفي النهاية تسلّم اللندي مهام منصبه ووضعت وكالة الاستخبارات حدّاً لعملية «السبيل الثاني».

عندما تسلّمت مهماتي، كانت عملية «السبيل الثاني» أصبحت بالطبع قصةً قديمةً، ولم أسمع عنها أي شيء بالطبع، وفقاً لتوجيهات الرئيس القاضية بإبقائها طي الكتمان. إلّا أنني علمت مع ذلك أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت موجودة بنشاط في الشيلي، لأنّ المبالغ التي كانت تخصّصها لهذا البلد كانت تمثل قسماً كبيراً من ميزانيتها. وما إن تسلّم اللندي منصبه، حتى بدأ بسحق المعارضة التي كانت وكالة الاستخبارات المركزية تبذل كُلّ جهد لدعمها آملة بأنها ستفوز في انتخابات ١٩٧٦ وتحرم اللندي وكاسترو من الانتصار. كان المطلوب دعم أحزاب الوسط، والصحف والعسكريين المعارضين، والمجموعات النقابية والمنظمات الطلابية. وفي بداية ١٩٧٣، أتاح دعم المرشحين المعادين لأللندي إدخال أكثرية من المعارضين للرئيس الماركسي إلى مجلس النواب. ولو تم الحصول على صوتين آخرين لكنّا سجّلنا أغلبية الثلثين التي تتيح عزله. وهكذا ضاعف مجلس

النواب، والمحكمة العليا، والمراقب العام للميزانية، من هجماتهم العلنية ضد انتهاكات الدستور التي كان يقوم بها اللندي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المساعدة التي قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية خلال كل تلك الفترة، كانت تذهب، على عكس ما كان سائداً لدى الرأي العام في الخارج، إلى مجموعات سياسية من الوسط وليس إلى اليمين المتطرف. فمن أصل ملايين الدولارات التي أنفقتها وكالة الاستخبارات المركزية في الشيلي، حصلت منها أكبر مجموعة يمينية «باتريا إي ليبيرتاد» على ٣٨ ألف دولار فقط في إطار عملية «السبيل الثاني» في سنة ١٩٧٠، ثم ٧ آلاف في سنة ١٩٧١ وانتهى الأمر فيها بعد. وأخيراً، لم تشارك وكالة الإستخبارات المركزية مطلقاً في الانقلاب العسكري سنة ١٩٧٣. فقد تلقّت محطة سانتياغو في شهري أيار وحزيران سنة ١٩٧٣ تعليمات دقيقة تلزمها تعليق كل اتصال مع العسكريين في الشيلي تلافياً للتورّط في أي انقلاب محتمل. إن هدف وكالة الاستخبارات المركزية، وجهدها الفعلي، تناول دعم القوى السياسية من الوسط، القادرة على إلحاق الهزيمة باللندي في انتخابات سنة ١٩٧٦.

ليس المقصود تبرئة وكالة الاستخبارات المركزية من كل مسؤولية في الشيلي، بل المقصود وضع نشاطاتها في أفقها الصحيح. فالأمر الذي لا يقبل الجدل، هو أنه في إطار عملية «السبيل الثاني»، وتلبيةً لأوامر مباشرة وصريحة من الرئيس نيكسون حاولت وكالة الاستخبارات المركزية، تدبير انقلاب عسكري في الشيلي سنة ١٩٧٠. بيد أن الأمر القابل للنقاش هو أنها حُمّلت سلفاً قسطاً من المسؤولية عن الأحداث اللاحقة، حتى عندما كانت تحاول البقاء بعيدةً سنة ١٩٧٣. والصحيح أيضاً أن الدعم الذي قدّمته الوكالة إلى مختلف المجموعات والمنظمات التي كان يقمعها اللندي كان لها فعل مُعَمّم التوتر في المجتمع الشيلي. وأخيراً، فالأمر الذي لا يقبل الجدل أيضاً هو أن السياسة الرسمية للولايات المتحدة كانت معادية لأللندي، وكانت تسعى لتحريض الرأسمال الخاص ضد الشيلي، وتجميد القروض الدولية التي كان يستفيد منها هذا البلد، وأن العسكريين الأميركيين كانت لهم بصورةٍ دائمة علاقات قوية مع زملائهم في الشيلي. لكن كل ذلك لا يكفي من أجل أن يجعل من وكالة الاستخبارات المركزية كبش المحرقة المسؤول عن كل أخطاء النظام العسكري الراهن في الشيلي. إنّ مثل هذه الصورة ليست خاطئة وظالمة فحسب، بل وخطيرة، لأنها تساهم في التنكر للولايات المتحدة في العالم، وتحمل في طياتها خطر حرمان بلادنا من إحدى أهم أدواتها لمواجهة المعضلات التي يمكن أن تنشأ في المستقبل. إن الاستخدام الصحيح لهذه الأداة، يتعلق بالفهم الواضح لما يمكن أن تفعله ولما هو مستحيل عليها، وباختصار ما يمكن أن تنفّذه عندما تعمل في سبيل قضية أو

مجموعة معينة، وليس ضد هذا الخصم أو ذاك.

إن مهماتي كمراقب للميزانية، كان يمكن أن تجعل مني في وكالة الاستخبارات المركزية، كما في أية إدارة أخرى، شخصية ذات سطوة. وحتى لا أصدم نواب المدير الأربعة، وأثير لديهم مقاومة صامتة تتحول إلى خصومات ومنافسة داخلية، لجأت إلى أسلوب التفتيش، لا المراقبة لميزانياتهم المختلفة. وعلمت أنّ إحدى أهم مصاعب عملية الميزانية تكمن في أن مختلف الأجهزة عليها أن تتقدم بطلباتها المالية للحصول على القروض قبل عدة أشهر سلفاً، والدفاع عنها داخل الوكالة ضد البرامج المنافسة، ثم في الخارج، أمام الكونغرس وجهاز الميزانية. وكان كل مكتب يحاول وضع ميزانيته بأرقام أكبر، كي يستطيع مواجهة أوضاع غير متوقعة يمكن أن تنشأ في المستقبل، في حين أن كل أجهزة المراقبة والإشراف، وبالدرجة الأولى الكونغرس، كانت تطالب بأقصى درجة من الدقة من أجل أن تستطيع تحديد أهلية كل طلب. وبعد تقديم القروض، فإن الصعوبات لم تكنْ تنتهي هنا. كما أن كل مسؤول كان يحاول توفير قسم من الأموال التي تخصص له كي يكون قادراً على مواجهة حاجات جديدة محتملة. إلاّ أنّ هذا المسعى الطبيعي والمفيد تماماً كان يؤدي في نهاية كل ميزانية إلى نشاط محموم من إنفاق المبالغ المتبقية كي لا يردها إلى الخزينة. وكانت هناك شكوك حول المشاريع التي كان يجري اختيارها على عجل في مثل هذا الجو من أن تكون ذات مصلحة مغرضة.

لقد اكتشفت بنجاح وسيلة أخرى. فقد تبيّن لي، أولاً، أن دوائر المحاسبة كانت بفضل العقل الإلكتروني تقدم كل شهر حالة مفصلة تبين نسب المبالغ المنفقة فعلياً على كل نشاط، والنشاطات التي تحتاج إلى مبالغ جديدة قبل نهاية السنة، والتي على العكس من ذلك، لن تستهلك كل المبالغ المخصصة لها. لذا أخذت أعقد اجتماعات شهرية، نقرر خلالها نقل المبالغ المعنية. وخلال السنة الأولى، أتاح اعتماد هذا الإجراء الجديد، توفير ٢٠ مليون دولار إضافية، استخدمها نائب المدير، وألغت نشاط الدقيقة الأخيرة الذي كان يحصل في آخر كل سنة مالية. وقد بلغت هذه النتيجة دون التدخل في اتخاذ القرارات، ثم اكتفيت بالتفتيش الشهري، دون اقتراح أي عمل.

إحدى مهماتي الأخرى كانت إعداد ميزانية الوكالة، وتقديمها إلى الكونغرس ودوائر ميزانية الأمة. وعلمت بهذا الصدد، أن إجراءات إدارية وحكومية دقيقة جداً، حلّت محل تساهل السنوات الأولى للوكالة. فقد روى لي سلفي ريد وايت القصة التالية: عندما ذهب برفقة ألن دالس إلى رئيس لجنة الميزانية في مجلس الشيوخ، من أجل تقديم طلب للحصول على قرض لبناء مقر عام جديد في لانغلي، دهش السيناتور عندما شاهد التصاميم: «هكذا إذن، مبنى جميل، أتصور أنه سيكلف حوالى ٢٥ مليون دولار.

ـ فأجابه دالس: يمكن أن يكلف أكثر بقليل سيدي الرئيس، حوالى ٥٠ مليوناً في الواقع.

ـ لمثل هذا البناء الجميل، سيكون مبّنى جميلاً!».

على هذا النحو انتهى الاجتماع، وحصلت وكالة الاستخبارات المركزية على المبالغ التي طلبتها.

كان وايت يحب هذه القصة، لأنها تبيّن جيداً كيف انقلبت الأمور رأساً على عقب بالنسبة لتحديد ميزانية الوكالة بعد تلك الأيام الذهبية. لقد أصبح من المطلوب الآن تقديم توقعات مفصّلة موزعة على كل جهاز وكل برنامج. وأصبح موظفو الميزانية شأنهم شأن النواب، لا يوفرون دراسة أي بند عن كثب، من أجل قبوله أو رفضه. وحاولت الوكالة أن تكون دائماً على مستوى، من أجل خلق الانطباع الملائم لدى هؤلاء المدقّقين. ومن أجل ذلك، كان من الضروري كشف النقاب عن نشاطاتها، والإجابة بصراحة على أسئلة نواب الأمة. إن هذه الاجتماعات كانت تعقد وراء أبواب مغلقة، وأمام لجان خاصة، كان ينتخبها الكونغرس من أجل مناقشة ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية، إلاّ أن كل الذين شاركوا في هذه الجلسات، يشهدون على أن تمويل نشاطاتنا أصبحت الآن تخضع لدراسة دقيقة، شأنها شأن كل الفروع الأخرى في الإدارة والحكومة. وأخذ تصلب الكونغرس هذا يتضح أكثر تجاه الوكالة، بقدر ما كانت سمعة هذه الأخيرة تنحرف؛ أي كما رأينا بعد هزيمة خليج الخنازير. لكن هذا التصلب اشتد بوضوح خلال حرب الفيتنام. لقد ظهرت الأزمة أيام جونسون، وتفاقمت في عهد نيكسون، مما أدّى إلى نفور قسم كبير من السكان من الأجهزة الحكومية بصورةٍ عامة، ودفع الصحافة إلى إبداء المزيد من العداء تجاهها، وبالطبع لم تنجُ وكالة الاستخبارات المركزية من كل ذلك. وبسبب السرية التي تحيط بعملها، أصبحت هدفاً سهلاً أكثر من غيرها. وسرعان ما بدت كرمز للأساليب السرية المشكوك بأمرها التي لازمت حكومتي جونسون ونيكسون.

لقد تبينّ لي أن الوكالة لن تستطيع الصمود طويلاً أمام تصاعد الشكوك والعداء اللذين تتعرض لهما. وأثّر ذلك إلى حدٍ خطيرٍ على معنويات موظفيها، وأصبح من الصعب تجنيد شبان جامعيين لامعين، مما أثّر على مقدرة الوكالة في تنفيذ مهماتها. وأصبح من المفروض فعل أي شيء، قبل أن تفقد الوكالة كل فعالية. وبنظري كان «هذا الشيء» يكمن في رفع غطاء السرية إلى حدٍ ما، الذي أحاط دائماً بالوكالة ونشاطاتها من أجل تخليصها من نقد الرأي العام ـ والأهم من ذلك الحصول على تفهمه.

لقد تغير الزمن. إن السرية التي كانت تفرضها وكالة الاستخبارات المركزية حول نفسها، وفقاً للقانون الذي اقترع عليه الكونغرس يوم تأسيسها، لم تعد تولد الشعور بأنها

أداة ضرورية لممارسة الاستقصاءات، بل خدعة تستير الأخطاء والتجاوزات. وهذه السرية بحد ذاتها، أخذت تعزز هذا الرأي، إذ عدم وجود معطيات حول النشاطات الفعلية لوكالة الاستخبارات المركزية، كان يطلق العنان لكل مخيلة واسعة. لذا ارتأيت أن الأسهل والأسلم هو جعل الشعب ونوابه، وكذلك أجهزة إعلامه يطلعون بصورة أفضل على نشاطاتنا الحقيقية. وباختصار ما كان مطلوباً بالنسبة لنا هو حملة إعلامية وتثقيفية.

بالطبع لم تكن القضية سهلة؛ فقد كانت هناك ـ كما هو اليوم ـ أسرار ضرورية جداً لحسن سير جهاز استخبارات فعّال، كما كانت هناك أيضاً في ماضي وكالة الاستخبارات المركزية أمور سيساهم كشف النقاب عنها في المساس بسمعتها وصب المياه في طاحونة أخصامها، إذ سرعان ما اكتشفت أن العالم السري والمقسّم جيداً إلى دوائر مستقلة كما هي وكالة الاستخبارات المركزية منذ زمنٍ طويل لم يخلُ من نشاطات مشكوك بأمرها، أي صراحةً مخالفة للقانون.

لقد كنت حساساً بصورةٍ خاصة تجاه نقطة: هي الاغتيالات. فبعد مرور عدة أشهر على إدلائي بشهادتي حول برنامج فنيكس في شهر تموز ١٩٧١، نشرت مجلة «باراد» التي تدخل يوم الأحد إلى بيوت ملايين الأميركيين مقالاً قالت فيه: إن وكالة الاستخبارات المركزية هي «الوكالة» الوحيدة لحكومة الولايات المتحدة «المخولة» تنفيذ عمليات اغتيال. بالنسبة لي كان ذلك من ضروب الإشاعات الصحافية الكاذبة، الهادفة إلى تدمير سمعة وكالة الاستخبارات المركزية أمام الشعب ونوابه. وقد علّمتني تجربتي الشخصيةأن الوكالة، التي لم تغتل أياً كان في الفيتنام، حظّرت وبقرار مني بالذات، عندما كنت مديراً للعمليات المدنية ومساندة التطور الثوري لأسباب أخلاقية، وعملية على حدٍ سواء، مثل هذه الأعمال الشنيعة. واقتناعاً مني بأنّ موقفي يعكس بهذا الصدد فلسفة كل موظفي الوكالة، قررت أن أكتب إلى مجلة «باراد» لأقول: إن وكالة الاستخبارات المركزية ليست «مخوّلة» تنفيذ عمليات اغتيال فحسب، بل هي تعارض بكل شدة هذا النوع من النشاطات. ومن أجل تركيز بياني هذا على حجج تتخطى بتجربتي الشخصية في برنامج فنيكس، قمت بتحقيق صغير؛ عندها علمت أنه من الصعوبة بمكان توضيح مثل هذا الموضوع.

إنني أعرف جيداً الوجه الفيتنامي لهذه المسألة؛ إلاّ أنني قلت في نفسي، إن مقالاً لجاك أندرسون، نشر قبل بضع سنوات، كان قد ألمح فيه إلى أن الوكالة أرادت اغتيال كاسترو. فكم من مرة حاولت وكالة الاستخبارات المركزية القيام بشيء ما ضده (وقد جرى الحديث كثيراً عن هذه الأمور في عهد الأخوين كينيدي)، ومع ذلك فإن الديكتاتور الكوبي لا يزال حياً، في حين أننا لا نستطيع قول الشيء نفسه عن باتريس لومومبا مثلاً.

وقد أكّد لي أحد أصدقائي الذين عملوا في أفريقيا، أنّ مقتل الثوري الكونغولي، لم يكن من عمل الوكالة وأن النشاطات التي كان من الممكن تنفيذها في تلك المنطقة من العالم، جرى التخلي عنها منذ مدة طويلة. كما علمت أن مقتل تروخيليو، لم يكن من فعل وكالة الاستخبارات المركزية. إلاّ أنني كنت قد خطوت خطوتي الأولى، وكل محاولاتي للمناقشة اصطدمت بتحفظات عنيدة. ومع ذلك فقد قرّرت أن بإمكاننا توضيح الأمور بالنسبة للمستقبل، فأعددت تعميماً يعلن أن وكالة الاستخبارات المركزية لا تمارس ولا تشجع في أي حال، أي شكل من أشكال الاغتيال السياسي. وعندما قدّمته إلى هلمز، وقّع عليه دون أي تردد، مبرهناً على هذا النحو، أنه يؤيد كلياً رأيي حول هذا الموضوع. ثم أرسلت رسالة إلى «باراد» مفصلة جداً، بعيدة عن التكذيب الجارح الذي كنت أزمع نشره، قلت فيها إنّ التأثير الضار لما كتبته المجلة لم يكن ذا شأن.

لكن بالصدفة، أطلعت على حصول مثل هذه النشاطات المشكوك في أمرها. فقد زارني مدير الأمن ذات يوم في مكتبي وقال لي كلمةً بالسر، كان بادي الانزعاج، وقال إنه يريد أن يكشف النقاب عن شيء، حتى لا أكون المسؤول الوحيد المطلع على عملية اعتبرها دقيقة جداً، وتحمل في طياتها خطراً كبيراً. لقد تلقّى أمراً بمراقبة صحافي بارز كان قد نشر قبل ذلك بقليل، معلومات تتعلّق ببعض الشؤون السرية. وهذه الأمور لا يمكن أن تصل إليه إلاّ عن طريق تسريبها من البيت الأبيض. وكلّفت وكالة الاستخبارات المركزية كشف مَنْ مِنْ أعضاء الحكومة يمكن أن يكون في أساس مثل هذه التسريبات.

على الفور، بدا لي كما بدا لمدير الأمن، أنه إذا ما وصلت هذه العملية إلى الجمهور، فإنها ستثير حملة رهيبة من الاحتجاج ضد وكالة الاستخبارات المركزية، هذا مع علمنا بأن العملية لم تكنْ غير قانونية. إن مدير الوكالة مخوّلٌ في أحد مواد النظام الداخلي، «حماية مصادر وأساليب الاستقصاءات من كل إعلان غير مراقب». وهذا أمر غامض بما فيه الكفاية لتبرير العملية المعنية. فطلبت من محدّثي أن يقدّرَ معي بسرعة، عدد الأشخاص الذين سيطّلعون على هذه العملية داخل الوكالة، بمن فيهم الموظفون الإداريون والتقنيون، والأمناء ألخ. توصّلنا إلى عدد إجمالي ناهز الخمسين؛ فقلت إذن، مهما اتّخذنا من إجراءات، فإن هذه القصة ستصبح عاجلاً أم آجلاً، عناوين كبيرة في الصحف.

وهذا ما حصل بالطبع.

عملية أخرى كانت تنفّذ في تلك الحقبة نفسها، أثارت الكثير من الأسئلة بين موظفي الوكالة، لدرجةٍ تحولت معها إلى مشكلة إدارية، ممّا اضطرّني الاهتمام بها. إنّ عدداً من زملائنا الشبان، كانوا يعرفون أن برنامجاً سرياً جداً يجري تنفيذه في قدس

أقداس الوكالة ـ قسم مكافحة التجسس ـ وأن هذا البرنامج يتعلّق بالحركة المعارضة للحرب في الفيتنام. فهذا الأمر كان يطرح أمامهم العديد من الأسئلة، وبالدرجة الأولى: هل تورّطت وكالة الاستخبارات المركزية أم لا في نشاط تحظره عليها بشدة أنظمتها الداخلية، أي التجسس والاستقصاء على الأراضي القومية؟ وأعلنوا أنهم يريدون تلافي أيّ خطرٍ يُعَرِّضُ الوكالة من جديد لحملةٍ من الهجمات والانتقادات، كما حصل في السابق. ومن أجل تهدئة قلقهم دعوتهم للاطلاع على عملية كاوس، التي شغلتني كثيراً فيما بعد.

يعود تاريخ هذه العملية إلى سنة ١٩٦٧، أي إلى عهد حكومة جونسون. لقد اضطرّ الرئيس وقتها لمواجهة تصعيد سريع في الحركة المعادية للحرب، التي تميزت بمظاهرات، واضطرابات، وأعمال إرهابية. ومع شعوره بأنه سيحاصر داخل البيت الأبيض، استدعى هلمز وكلفه اكتشاف أيدٍ أجنبية محتملة وراء الحركة المعادية للحرب أو أيّة مجموعة من المنشقين السياسيين والمعارضين الراديكاليين الذين يشاركون فيها. وعهد هلمز بهذه العملية إلى جايمس أنغلتون رئيس قسم مكافحة التجسس، من أجل أن تبقى ضمن سرية تامة. ووفقاً لتعليماتٍ من الرئيس، أعفيت العملية من المراقبة العادية، المالية والمنهجية على حدٍ سواء. وقد أقامت المجموعة المسؤولة عن العملية علاقات وثيقة جداً مع مكتب التحقيقات الاتحادي، المسؤول عن التّحريات حول الأوجه القومية الصرفة لتوجيهات الرئيس. إن جونسون ـ ثم نيكسون ـ أصرّا بشكلٍ قاطع على اكتشاف «اليد الأجنبية» في هذه القضية. وبقدر ما كان هلمز يقدم لهما استنتاجات سلبية، كانا يصرّان عليه مواصلة التحقيق، لكن دون التوصّل إلى نتيجة حتى من قبل العقول الإلكترونية.

هلمز كان يعي تماماً مخاطر عملية كاوس. إذ عند أول تسريب إلى الصحافة، ستتهم وكالة الاستخبارات المركزية بأنها تقوم بنشاطات فوق الأراضي القومية، والعمل ضد الحركة المعادية للحرب بحد ذاتها، وليس ضد اتصالات محتملة مع الخارج. لذا كانت توجيهاته صريحة جداً: العمل على كشف اتصالات محتملة لمنشقين أميركيين مع الخارج، وليس التجسس على المنشقين أنفسهم. ولكن كما برهنت لجنة روكفلر فيما بعد، تخطت العملية إلى حدّ بعيد تلك التعليمات. فالتعاون الوثيق مع مكتب التحقيقات الاتحادي، وبذريعة أن هؤلاء الناس يمكن أن يقيموا نفس الاتصالات مع الخارج، جمعت وكالة الاستخبارات ملفات كبيرة تتعلق بمواطنين أميركيين. وفضلاً عن ذلك، ومن أجل إرسال عملاء إلى الخارج يستفيدون من تغطية مقبولة، تسلّلت وكالة الاستخبارات المركزية إلى مجموعات من المنشقين السياسيين الأميركيين. وأرسل بعض المتسلّلين تقارير

إلى الوكالة حول النشاطات الأميركية للمجموعات التي تسلّلوا إليها.

إن هلمز عندما عهد بعملية كاوس إلى مكافحة التجسس، كان يزمع بالطبع إخفاءها عن العالم الخارجي، وعن باقي وكالة الاستخبارات المركزية أيضاً. لكن عندما عدت إلى لانغلي لتسلّم مهماتي كمدير إداري، كان قد مرّ ٤ سنوات على استمرار العملية، وكانت تفاصيل سيرها أصبحت معروفة في الواقع من الجميع. وهنا أيضاً، ساورت زملاءنا الشباب شكوك جدية بالنسبة لشرعية العملية، وقرّروا أن يفاتحوني بذلك.

لقد بدا لي أمراً حيوياً جداً بالنسبة لمعنويات الوكالة، أن يبدأ أكبر المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية تهدئة موجة الشكوك بين موظفينا. لذا تكفّلت أنا بوضع وصف مفصّل لعملية كاوس، كي أكون قادراً على عرضها، وإضفاء الصبغة القانونية على أهدافها وأساليبها. فإذا كانت العملية قد تجاوزت أحياناً قوانين وكالة الاستخبارات المركزية، فإني آمل بأن هذه المبادرة ستكون كافية لإعادتها إلى الطريق القويم ـ أمل عزّزته أيضاً، بكتابة تعميم طلبت بموجبه إبلاغي بكل حالة حصل فيها تجاوز للقانون. وفضلاً عن ذلك، أملت أن يؤدي هذا التدبير حتماً إلى إعادة تقويم لما كانت تمثله العملية، لأتبيّن بكل وضوح بالطبع، أن الحركة المعادية للحرب لم تُحرَّكْ من الخارج، وهذا أمر حاول هلمز مرّات عديدة إقناع الرئيس به، وتكلّل تكتيكي بالنجاح: في سنة ١٩٧٢، وجّه هلمز أمراً بأن يخصص الجهاز المعقد لعملية كاوس من الآن فصاعداً، للنضال ضد خطر أكبر من حركة المعارضين للحرب، ألا وهو الإرهاب الدولي. في هذا المجال، لا يمكن أن يكون هناك أي شك حول قانونية هذه المهمة بالنسبة لوكالة الاستخبارات المركزية. لكن داخل كاوس بالذات، كما علمت بعد مرور زهاء سنتين على ذلك، اعتبر بعض العملاء توجيهات هلمز الجديدة بمثابة تصريح للتستير، أي كتفسير مقبول بالنسبة للرأي العام يتيح لهم بكل هدوء مواصلة تجسسهم على أوساط المنشقين الأميركيين.

على كل حال، وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها، تبين لي أن عملية كاوس أفلتت كلياً من يدي، وأنني لم أعد قادراً على تصحيح ما هو بحاجة لذلك. كانت مُجَزّأة جداً، وسرية جداً، لدرجة لم أستطع التدخل بها. وكل الضمانات التي أعطيتها لزملائي الشباب، لم تكن ذات شأن للتخفيف من شكوكهم وقلقهم. وأزمة الثقة في الحكومة التي نشأت عن حرب الفيتنام، بدأت تصل إلى أجهزة الاستخبارات.

ولم يطل الوقت، حتى حصلنا على برهان جديد. إن أحد أصدقائنا من أصحاب دور النشر، أرسل إلينا في الواقع نسخة عن ملخص لكتاب كان فكتور مارشتي، الموظف السابق في وكالة الاستخبارات المركزية، يوزعه في أوساط دور النشر بحثاً عن مشترٍ. إن

مارشتي الذي بدأ كمحلل، وصل إلى منصب مساعد إداري لنائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية. وعلى هذا النحو حصل على معظم مبادراتنا السرية جداً. وقد كتب كتابه بالتعاون مع جون ماركس، وهو أيضاً موظف سابق في أجهزة الاستخبارات والأبحاث في وزارة الخارجية، حيث اطلع على نفس هذا النوع من الملفات السرية. وهذان الرجلان، كانا قد تعهدا خطياً مثلنا جميعاً، على احترام سرية المواد التي يطلعان عليها أثناء ممارستها لمهامها. لكن يبدو أنهما قرّرا عدم الالتزام بالقسم؛ إذ أن ملخص كتابهما يبيّن نيتهما على كشف النقاب، في سبيل الانتقاد، عن عدد من نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية، ومنها نشاطات تناولت أجانب تتعلّق سمعتهم، وبالأحرى أمنهم ببقاء هذه الأمور طي الكتمان.

جمع هلمز مستشاريه الرئيسيين لمناقشة الإجراءات التي نستطيع اتخاذها. وقد استنتجنا بسرعة أنه من المستحيل ملاحقة هذين الشخصين بعد نشر الكتاب، لأن الدعوى ولو ربحناها، لن تؤدي إلاّ إلى كشف المزيد من التفاصيل الأكثر سرية من تلك الموجودة في كتابهما. وبالنسبة لمنع نشر هذا الكتاب عن طريق التذرع بالأخطار التي يلحقها بأمن الدولة، فإن هذه محاولة تتطلب عملاً شاقاً، وستُحدث سيلاً من الدعاية وتحرّض مجمل الصحافة ضدنا.

لم يكن أمامنا سوى إمكانية واحدة: فتح شكوى أمام العدلية من أجل إرغام موظفينا السابقين على احترام تعهدّهما عندما دخلا إلى وكالة الاستخبارات المركزية، بعدم نشر أي شيء قبل الحصول على موافقة مسبقة من وكالة الإستخبارات المركزية من أجل المحافظة على سرّية المعلومات التي اطّلعا عليها في إطار ممارستهما للوظيفة. كنّا نعرف أن المعركة ستكون قاسية لكن هلمز قرّر خوضها بموافقتنا جميعاً. فإذا ما خسرنا، فإن ذلك سيكون برهاناً ساطعاً على ضعف الحماية القانونية لأسرارنا، ممّا قد يدفع الكونغرس إلى اتخاذ إجراءات جديدة.

لقد أحالت وزارة العدلية القضية أمام المحاكم، وكسبنا الدعوى، بعد محاكمة طويلة وصلت إلى الاستئناف. وقرّرت محكمة الاستئناف أولاً أن يعرض علينا مارشتي نص كتابه. وعندما فعل ذلك كنت قد أصبحت مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية فأمرت أجهزتنا بأن تتتبع بكلّ دقة القاعدة وتضع لائحة كاملة بكل المواضيع التي تحميها السرية عندما كان مارشتي يعمل عندنا. وهكذا وضعنا لائحة بـ ٣٠٠ موضوع. ثم التقى محامونا مع مارشتي ومحاميه الخاصين من أجل التوصل إلى اتفاق حول التعديلات البسيطة والتغييرات الصغيرة التي تتيح رفع السرية، مثل عدم ذكر أسماء الأشخاص أو البلدان مثلاً. وإثباتاً لنيّتنا الحسنة كنّا قد قرّرنا التخلي عن بعض اعتراضاتنا خلال المفاوضات،

حول مواضيع على غرار شركة الطيران الأميركية، إذ كانت قد أصبحت معروفة بصورة عامة، ولم تعدْ من الأسرار. كما كنا على استعداد أيضاً للقبول بفكرة أن مارشتي حصل على بعض الأسرار من خارج وكالة الاستخبارات المركزية، وفي هذه الحالة، فهي غير مرتبطة بالتعهد معنا. لكن بقي عدد من المواضيع، يجب أن نكون حازمين بصددها. وكنا نأمل أن مارشتي سيقتنع، كما فعل عديدون قبله، بواقع أننا لا نسعى إلى مراقبة الآراء أو الأفكار بل إلى حماية أسرار غالية.

بيد أن مارشتي كان متصلباً؛ لا يمكن تغيير كلمة واحدة، ففي ٥٠٪ من الحالات تخلت وكالة الإستخبارات المركزية عن اعتراضاتها، لأن الأسرار فقدت أهميتها، أولاً لأن مارشتي كان قادراً على البرهان بأنه حصل عليها من مصادر أخرى. لكن حول الـ ١٥٠ موضوعاً الباقية، أصبحت المجابهة محتمة. فقد رفضنا التراجع وطرحنا الخلاف من جديد أمام المحاكم. وأحرزنا نجاحاً جديداً. بيد أن هذا النجاح كان إلى حدّ ما، انتصاراً على طريقة بيروس، إذ أن مارشتي وماركس نشرا كتاباً وردت فيه مقاطع بيضاء هي التي أمرت المحكمة بشطبها وبالحرف الأسود وهي المقاطع التي كنّا قد طلبنا شطبها قبل العودة عن قرارنا. وما من شك في أن حملة الدعاية الضخمة التي تمحورت حول «رقابة» مزعومة من قبلنا، قد زادت إلى حدٍ بعيد مبيعات الكتاب.

وأتحدّث هنا على سبيل الذكرى في هذا السياق عن مأثرة موظف سابق آخر في الوكالة هو فيليب إيج، الذي استطاع البقاء خارج متناول المحاكم الأميركية عندما نشر قصّته الخاصة في انكلترا. وقد أرفقها بلائحة حسب الترتيب الأبجدي لكل الأشخاص الذين أقام معهم اتصالات في إطار نشاطاته في وكالة الاستخبارات المركزية معرّضاً عدداً منهم للخطر.

وفي هذا الجو المثقل، إنّما انقضت علينا فجأة قضية ووترغيت. لقد سمعت الحديث للمرة الأولى عن عملية السطو على محتويات مقر الحزب الديمقراطي من الإذاعة يوم السبت ١٧ حزيران سنة ١٩٧٢. كنت عائداً للتو من جنازة جون بول فانن، التي شاركت فيها في مقبرة هارلينغتون الوطنية، برفقة كومير. وأعترف أنني ككل المواطنين الآخرين، لم أعلّقْ أيّ اهتمام على ما بدا لي يومها كمحاولة سطو من المرتبة الثالثة. ولكن ما إنْ سمعت في نشرة الأنباء المسائية، أنّ بعض المشاركين في العملية، هم من الذين عملوا سابقاً في وكالة الاستخبارات المركزية، وبالطبع، إبتداء من يوم الأحد، عندما بدأ إعلان أسماء لعملاء سابقين لنا مثل جايمس ماكورد، وهوارد هانت، أدركت أنّ مصاعب جديدة ستظهر أمام الوكالة. ونظراً للعداء الشامل الذي كان سائداً وقتها لدى الرأي العام تجاه الوكالة، توقّعت ظهور عناوين صحافية جديدة مثيرة. ولكن بقدر ما كان الموضوع جديداً

بالنسبة لي ولأغلبية المواطنين على حد سواء، قلت في نفسي، إن لكل يوم همومه الكافية، وإنّ كل ذلك يمكن تأجيله حتى اجتماع القادة الذي كان يعقد كل يوم اثنين في لانغلي.

إنّ ووترغيت كانت بالطبع في مركز المناقشات خلال ذلك الاجتماع، وأول ردّة فعل لهلمز كانت الإعراب عن الدهشة والاستغراب بالنسبة لتلك الأحداث. فاتصالاته الرئيسية مع البيت الأبيض كانت تحصل دائماً بواسطة كيسينجر، لذا كان يجهل كل شيء عن تصرّفات الثنائي هالدمان - أرليخمان. وقد اطمأن فيها بعد، عندما حقّق معنا كلّ بدوره، وتبيّن له أننا نحن أيضاً فوجئنا، وبالتالي، فإن وكالة الاستخبارات المركزية لم يكنْ لها أيّة علاقة بالقضية، على الرغم من أصول بعض المشاركين فيها. إنّ بعض الذين كانوا جالسين حول مائدة المؤتمر ذاك الصباح، كانوا يعرفون أن هانت كان يستخدمه البيت الأبيض لتدبير مكائد - يحتمل أن تكون دنيئة - سياسية سرّية، لأنه كان بالطبع ميالاً إلى الدسائس، ولهذا السبب أُخرج من كوادر الوكالة. وكانوا يعرفون أيضاً أنّ ماكورد مشترك في لجنة إعادة انتخاب الرئيس. وقد أتاح كل ذلك طرح الكثير من الأسئلة، إلاّ أنّ كل واحد أعرب عن الشعور بأن القضية لا تعني وكالة الاستخبارات المركزية لا من قريب ولا من بعيد، وإذا كان هناك من خطأ يتوجب العقاب، فعلى البيت الأبيض وأجهزته الاهتمام بذلك.

بيد أن الجميع أعربوا بالطبع أيضاً عن فكرة أنه بسبب هانت، وماكورد، مارتينيز والآخرين، يمكن توريط وكالة الاستخبارات المركزية على الرغم من أنفها في حملة صحافية تبيّن أنّ عملية نهب ووترغيت بمثابة عملية من عملياتنا. ومن أجل تلافي ذلك، اقترح هلمز قواعد لستراتيجية وأفقنا عليها جميعاً. يجب أن تبقى الوكالة بعيدة بقدر ما تستطيع. «الهدوء، ولا أية كلمة للصحافيين التي يمكن أن يستخدموها على كل حال من أجل توريطنا؛ ابقوا بعيدين بقدر ما تستطيعون عن هذه الورطة». هذه كانت تقريباً إرشادات هلمز الذي كلفني تنسيق جهود الوكالة في هذا الصدد.

مهمتي الأولى كانت الإجابة على طلبات استقصاء من مكتب الكسندريا التابع لمكتب التحقيقات الاتحادي، المكلف التحقيق بعملية السطو على ووترغيت والذي يريد أن يعرف الوضع الحالي والسابق، بالنسبة لوكالة الاستخبارات المركزية، للأشخاص الذين اعتقلوا. من هنا نشأت المشكلة الأولى: كيف أستطيع إعطاء معلومات لمكتب التحقيقات الاتحادي عن نشاطات لأعضاء سابقين في وكالة الاستخبارات المركزية، دون أن أكشف النقاب بذلك بالذات عن عمليات شاركوا فيها وعن أشخاص كانوا على اتصال بهم. كان علينا في الوقت نفسه حماية أسرارنا المشروعة، وتلافي أي تورط في قضية لا شأن لنا فيها قطعاً، ومع ذلك الإجابة على طلبات قانونية من جانب مكتب التحقيقات

الاتحادي. وبينما أنا أفكر في هذه المشكلة دخل إلى مكتبي كارل واغنر، المساعد الإداري لنائب المدير فيرنون والترز، وأخذني على حدة ليقول لي، إن لديه أموراً سيطلعني عليها. فهو يذكر أنه قبل سنة من ذلك، أتى هوارد هانت لمقابلة الجنرال كوشمان، الذي كان نائباً للمدير في ذلك الحين، وطلب المساعدة من وكالة الاستخبارات المركزية في مهمة كلفه بها البيت الأبيض. وارتدت هذه المساعدة شكل الشعر المستعار مع مستلزماته الأخرى، استخدمها هانت فيما بعد. لقد لبّت وكالة الاستخبارات المركزية هذا الطلب، على حد قول واغنر، لأنه دعم بمخابرة هاتفية من جون أرليخمان شخصياً مع الجنرال كوشمان. كل ذلك مسجل على آلة التسجيل السرّية المجهز بها مكتب نائب المدير، والتي عملت خلال كل المدة التي استغرقتها زيارة هانت. وأضاف واغنر، بعد مرور عدّة أسابيع، أوقفت الوكالة مساعدتها إلى هانت، الذي أصبحت طلباته غريبة باضطراد، إذ أشار حينها أن وكالة الاستخبارات المركزية تترك نفسها تتورّط في قصة خاصة يحيكها «سمكرية» البيت الأبيض.

لقد كانت ضربة مؤلمة. وهكذا تبيّن إذن أن هناك علاقة موضوعية بين وكالة الاستخبارات المركزية ونشاطات هانت، مع كون أنها قطعت قبل سنة ومع كون شخصية رفيعة مثل جون أرليخمان كانت سبب هذه العلاقة. وهذا النوع من القصص بالضبط، كانت تنتظره الصحافة. لذا ذهبت برفقة واغنر إلى مكتب هلمز، الذي مثلي أنا لم يرَ أيّة ضرورة لإعلام مكتب التحقيقات الاتحادي بهذه الأمور التي لا علاقة لها مطلقاً مع عملية السطو على ووترغيت. وقال هلمز مرة جديدة، إننا سنجيب على كل طلبات الاستقصاء التي يقدمها المحققون حول الأشخاص المتورطين في قضية ووترغيت وكذلك على كل الأسئلة المتعلقة مباشرة بالقضية. لكنّنا لسنا ملزمين إثارة مسائل لا يستفيد منها المحققون حول قضية لا تعنيهم، ويمكن في المقابل أن تؤكد لدى الرأي العام، الفرضية السخيفة حول مشاركة معينة لوكالة الاستخبارات المركزية بعملية السطو على ووترغيت.

إنّ أحد تقاريري الأول إلى مكتب التحقيقات الاتحادي تحدّثتُ فيه عن علاقة الوكالة مع أوجينيو مارتينيز، الذي عمل لحسابنا في أواسط الستينات، والذي خلال حصول الأحداث، كان لا يزال يتقاضى بدل أتعاب قيمتها مئة دولار في الشهر، مقابل تزويدنا بمعلومات عن نشاطات المنفيين الكوبيين. وعن سؤاله حول العلاقات التي كان يقيمها هانت مع شركة مولين، وهي مؤسسة للعلاقات العامة وجد اسمها في مفكرته، أجبت بأن هذه المؤسسة خوّلت وكالة الاستخبارات المركزية باستخدامها كغطاءٍ لاثنين من عملائنا في الخارج. أحدهما كان لا يزال في منصبه في ذلك الحين. وسرعان ما تحقّقت في وقت من أن تقوم الصحافة بزج اسم وكالة الاستخبارات المركزية دون أي مسوغ قانوني

في هذه القضية. إذ قبل ذلك بعدة أيام وبعد أن أرسلت التقريرين إلى مكتب التحقيقات الاتحادي في الكسندريا، نشرت المعلومات التي تضمناها في الصحف، مع التشديد بشكلٍ مغرض على كلمة «أتعاب»، ومع وصف شركة مولين بأنها واجهة «لوكالة الاستخبارات المركزية». حتماً حصل تسريب، إلاّ أنني قرّرت الاستمرار في الإجابة على مكتب التحقيقات الاتحادي، ولكن إلى المقر العام في واشنطن، حيث كنت آمل بأن يحترموا أسرارنا المشروعة، وأن لا يحاولوا توريط الوكالة زوراً في فضيحة ووترغيت.

وهذا الأمر لم يكنْ سهلاً! وبالفعل، كما علمنا فيما بعد من أشرطة التسجيل في البيت الأبيض أن الرئيس نيكسون كان قد قرّر استخدام وكالة الاستخبارات المركزية لخنق الفضيحة التي كانت تكبر وأدّت في النهاية إلى استقالته. وفي يوم ٢٣ حزيران وافق على خطةٍ، أُلزمت فيها الوكالة بعرقلة تحقيق مكتب التحقيقات الاتحادي. وفي ذلك اليوم استدعى كلاً من أرليخمان وهالدمان هلمز ونائبه الجديد الجنرال فيرنون والترز إلى البيت الأبيض. وبدأ أرليخمان بالقول إن الرئيس قلق من فكرة أن يؤدي تحقيق مكتب التحقيقات الاتحادي ـ الذي عثر في ذلك الحين في المكسيك على أثر للمبالغ التي دفعت إلى الذين قاموا بعملية السطو ـ إلى كشف النقاب عن بعض العمليات السرّية المشروعة لوكالة الاستخبارات المركزية في الخارج. فأجابه هلمز بأن ذلك مستحيل. إلاّ أنّ أرليخمان وهالدمان ألزما والترز ـ وليس هلمز، كما سنلاحظ فيما بعد ـ الذهاب إلى مدير مكتب التحقيقات الاتحادي بالوكالة باتريك غراي، من أجل أن يقول له إنّ تحقيقات أجهزته تُعرّض للخطر بعض عمليات وكالة الاستخبارات المركزية في المكسيك. وفي السيارة التي عادت بهما إلى لانغلي، طلب هلمز من والترز الاقتصار في حديثه مع غراي على الطلب حول ما إذا اكتشف مكتب التحقيقات الاتحادي في المكسيك أي شيء يمكن أن يورّط الوكالة، عليه أن يعلم فوراً وكالة الاستخبارات المركزية. إن والترز الذي كان قد تسلّم منصبه قبل ٦ أسابيع، قابل غراي وكرّر أمامه بكل أمانة قول هلمز. وما إن انتهت المقابلة، عاد إلى لانغلي، وطلب مني بحث الملفات من أجل أن يحدّدَ أياً من عملياتنا المكسيكية يمكن أن تتعرّض للخطر. وبعد التحقق من هذا الأمر لدى الأجهزة المسؤولة، أبلغت والترز يوم ٢٤ حزيران، أن مثل هذا الاحتمال يبدو غير وارد. كان ذلك يوم السبت، وفي يوم الإثنين التالي في ٢٦ حزيران، قام والترز بإبلاغ جون دين، المسؤول عن التنسيق حول قضية ووترغيت مع البيت الأبيض، أنّ تحقيق مكتب التحقيقات الاتحادي لا يشكّل خطراً على أي من عملياتنا المكسيكية. وبهذا الشكل، اقتنع والترز بأنه أزال آخر الشكوك التي يمكن أن تكون قد تركتها مقابلته مع غراي لدى هذا الأخير. لكن في ٥ حزيران، وأمام دهشته الكبيرة، تلقّى مخابرةً هاتفية من غراي،.

قال فيها إنه من أجل تعليق التحقيق لمدة طويلة، يجب الحصول على طلب خطي من وكالة الاستخبارات المركزية. فأجابه مستغرباً، أن وكالة الاستخبارات المركزية لن تقدّم حتماً مثل هذا الطلب، لا شفهياً ولا خطياً، ذلك لأن وكالة الاستخبارات المركزية أبلغت صراحة لِدين أنها ليست متخوفة من أي شيء، ويبدو أن دين نسي إبلاغ ذلك.

وبعد استئناف التحقيق، تلقيت طلب استقصاء أكثر تفصيلاً حول العلاقات التي كانت تقيمها وكالة الاستخبارات المركزية مع هوارد هانت. ووفقاً لتكتيكنا، كتبت مذكرة خاصة وجهتها شخصياً إلى غراي بتوقيع والترز (هلمز كان غائباً)؛ قلت فيها إنّ الوكالة زوّدت هانت سنة ١٩٧١ ببعض وسائل الماكياج والتنكر بطلب «من شخصية من خارج الوكالة لكنه يتمتع بكل الصلاحيات الضرورية». وكان لديّ سببان لعدم ذكر اسم أرليخمان: أولاً، من أجل تلافي ذكر اسم كان يبدو في مركز قضية ووترغيت، في حين أن الاستعارة حصلت قبل سنة من ذلك، ولم يكن هناك أي دليل على الترابط بين القضيتين. ثم تلافياً لكشف النقاب عن وجود آلات تسجيل سرية، هي وحدها، التي تؤكّد حصول الاتصال الهاتفي من قبل أرليخمان. هذا التحفظ لم يكن في محله وقد ندمت على ذلك فيما بعد. وبالفعل تسرّع التحقيق حول ووترغيت بعد مرور عدة أشهر، واتسع حتى شمل كل نشاطات «سمكرية» البيت الأبيض، وأحال غراي مذكرتي إلى وزارة العدلية التي استدعتني، ولبّيت هذا الاستدعاء برفقة محامي وكالة الاستخبارات المركزية جون ورنر، وقابلت نائب وزير العدل هارولد بترسون، والنائب العام إيرل سيلبرت. ومن ضمن الأمور التي طلبا الاطلاع عليها، معرفة من الذي دعم طلب مساعدة هانت من وكالة الاستخبارات المركزية. بدأت بالإجابة، أنّ الأمر يتعلّق بشخصية من خارج الوكالة لكنّها مخوّلة بإصدار أوامر إلينا. ثم قلت إن الأمر صدر عن البيت الأبيض. وفي النهاية طرح عليّ سيلبرت السؤال مباشرة فأجبته أنّ الشخص المعني هو أرليخمان.

وصل هذا الحديث إلى مسامع أرليخمان الذي استدعانا، بعد قليل، هلمز وأنا إلى البيت الأبيض بحضور دين، وأكّد بأمانة واضحة، أنّه يستغرب الأمر كثيراً لأنه كان خارج واشنطن يوم حصول المخابرة الهاتفية مع كوشمان. فأجبته بأنني لا أعرف شيئاً أكثر مما قاله لي كوشمان شخصياً، وقد كلّفت نفسي حتى بالقول لكوشمان أن يتصل به. لكن حتى أبرهن أنني لم أَبُحْ باسمه نتيجة لأي شعور من العداء تجاهه، أمام بترسون وسيلبرت قلت له (وقد كتبت ذلك في تقرير إثر المقابلة)، إنّني بذلت كل ما في وسعي لتلافي ذكر اسمه.

وعندما جمعت كل معطيات الموجودة حول المساعدة التي قدّمتها الوكالة إلى هانت سنة ١٩٧١، جلبوا إليّ عدداً من الصور السلبية. كان هانت قد طلب من المختبرات

التقنية لوكالة الاستخبارات المركزية تظهيرها مع فيلم صَوّرَهُ بواسطة آلة تصوير زوّدته بها الوكالة. إنّ الشخص الذي كلف بهذا العمل كان قد أخذ نسخاً من هذه الصور قبل تسليمها إلى هانت. ومما تبيّنه هذه الصور، مبنى مكاتب تقف أمامه سيارتان، يمكن قراءة نمرتي تسجيلهما. وعلى المبنى لوحة تحمل اسم طبيبين. كل ذلك لم يعنِ أيّ شيءٍ بالنسبة لي، واكتفيت بذكر وجود الصور في التقرير الذي وجهته إلى مكتب التحقيقات الاتحادي الذي لم يحرّكْ ساكناً.

بعد مرور بضعة أشهر أخذت الفضيحة تتسع، وأخذ يساورني القلق حول المغزى المحتمل لهذه الصور. فطلبت إلى أجهزتنا السعي لمعرفة مكان البناية، والطبيبين، والسيارتين اللتين كانتا متوقفتين أمامها. في كانون الثاني ١٩٧٢، تلقّيت تقريراً يقول إنّ البناية تقع في ضواحي لوس أنجلوس وإنّ السيارتين تخصّان الطبيبين المذكور اسميهما على اللوحة، وهما من الاختصاصيين المشهورين في علم النفس. أحد الطبيبين اسمه لويس فيلدينغ. كل ذلك لمْ يعنِ لي شيئاً بالطبع في ذلك الوقت، ولكن بعد أسبوع أو اثنين من التفكير، أرسلت الصور إلى مكتب التحقيقات الاتحادي، مرفقة بالمعلومات التي استطعنا الحصول عليها. لكن توجّب عليّ الانتظار حتى محاكمة دانيال السبورغ في أيار سنة ١٩٧٣، حتى أعرفَ مغزى هذه الصور. كان هانت وليبي قد التقطا هذه الصور عندما كانا يحضّران عملية السطو على عيادة الطبيب فيلدينغ، من أجل الحصول على الملف الطبي لدانيال السبورغ.

يجب أن أضيف إلى هذا الجزء من الرواية أن دين كان يعرف أهمية هذه الصور قبل محاكمة السبورغ بمدة طويلة، إذ في بداية سنة ١٩٧٣، وخلال حديث تظاهر فيه بالعصبية، طالب بإعادة كل المواد التي قدّمتها وكالة الاستخبارات المركزية إلى مكتب التحقيقات الاتحادي (ومن ضمنها الصور)، إلى الوكالة، إلاّ أن هذا الأمر لم يحصلْ لأنّ المطلوب كان بقاؤهما في محفوظات مكتب التحقيقات الاتحادي. ودون أن يكون لدي فكرة عمّا يمكن أن يكون وراء ذلك، عارضتُ صراحةً هذا الطلب الذي بدا لي دون مبرّر. ولم تكنْ هذه المرة الأولى التي يقابل بها دين بالرفض من قبلنا. وبعد اعتقال مرتكبي عملية السطو على ووترغيت بوقتٍ قصير، أتى إلى والترز، واقترح عليه أن تدفع الوكالة كفالة المعتقلين. إن ستراتيجيتنا كانت تكمن في تلافي توريط الوكالة في هذه القضية دون إبداء أي عداء تجاه البيت الأبيض، فرفض والترز الطلب، شارحاً أن الوكالة ليست لديها مخصّصات لعملية من هذا النوع، لذا يتوجّب عليها طلب تحويل من لجنة الميزانية في الكونغرس.

بيد أن ستراتيجية «توازن المسافات» هذه كانت سلاحاً ذا حدّين؛ لأن الوكالة

ظهرت بمظهر أنّها ترد بسوء نية قصوى على الأسئلة التي تطرح عليها، مما عزّز الحذر والشكوك التي كانت عرضةً لها. ومن جهة أخرى، فإن كل اعتراف كان ينتزع على هذا النحو من الوكالة، كان يفسّر بكثيرٍ من الإثارة في الصحافة، نتيجةً لواقع الشك في أن وكالة الاستخبارات المركزية تعرف الشيء الكثير ولا تريد أن تقول إلّا القليل. وانطلاقاً من هذا الواقع، فإنّ الإشاعات التي كان يرتّبها البيت الأبيض، والقائلة بأن وكالة الاستخبارات المركزية هي المتهم الحقيقي، كانت تلاقي آذاناً صاغية لدى الجمهور الواسع. وعلى المدى الطويل تلطخت حتماً سمعة وكالة الاستخبارات المركزية.

بيد أن الستراتيجية التي اعتمدها هلمز منعت بالفعل على المدى القصير الصحافة من الاطلاع على بعض الروابط التي كانت قائمة بين وكالة الاستخبارات المركزية و«سمكرية» البيت الأبيض، من أجل شن حملة جديدة قوية ضد الوكالة. كما خلصت الوكالة من التورّط في مكائد نيكسون وفريقه الذي كان يحاول خنق الفضيحة للإفلات من العقاب. لقد تصرّفتُ جيّداً لدرجة أنّ «الواشنطن بوست» التي لا يمكن مجرّد الشك بأنها متساهلة تجاه الدولة بصورةٍ عامة وتجاه الوكالة بصورةٍ خاصة، كتبت في إحدى افتتاحياتها: إنّ وكالة الاستخبارات المركزية «هي الجهاز الوحيد الذي قال كلا».

ودفع ريتشارد هلمز ثمن هذا الرفض. ففي بداية كانون الأول، استدعي إلى كمب دايفيد من قبل الرئيس. الجميع في لانغلي اعتقدوا أن الأمر يتعلّق بمناقشة ميزانية الوكالة، التي كانت في ذلك الحين تعاني من بعض المصاعب الإجرائية. وقبل ذهابه عقدنا جلسة عمل حَضرَ خلالها هلمز كل الحجج التي تسهّل إقرار الميزانية التي تقترحها، لكنّ ذلك كان مضيعةً للوقت. فلقاء كمب دايفيد لم يكن له أية صلة بالميزانية. لقد تناول في الواقع الستراتيجية التي اعتمدها هلمز بحذر، والتي منعت فريق نيكسون من استخدام الوكالة كغطاء لأعماله السيئة. لذا أرسل نيكسون، ريتشارد هلمز إلى سفارة طهران وعيّن جيمس شليسينجر خلفاً له على رأس الوكالة.

١١ ـ أسرار العائلة

انقضّ جيمس شليسينجر على وكالة الاستخبارات المركزية كالإعصار، وكان مروره على رأسها الأقصر ـ أربعة أشهر بالضبط ـ لكن الأبرز. وعندما عُيّنَ مديرا لوكالة الاستخبارات المركزية، كان رئيساً للجنة الطاقة الذرية. لكن كما سبق لنا ورأينا، كان قد صاغ بأوامر مباشرة من الرئيس نيكسون، تقريراً حول مجمل أجهزة الاستخبارات. إذن لم يكن حديثاً في المهنة عندما أقسم اليمين في شباط ١٩٧٣؛ بل على العكس من ذلك. فإنه لم يكن يعرف وكالة الاستخبارات المركزية جيداً فحسب، بل أيضاً كان لديه ما يكفي من الوقت من أجل التفكير بالخلل الموجود ووضع بعض الأفكار لمعالجته. حَلّ في لانغلي بخطوات ثابتة، وبتصميم، وبعنادِ البولدوغ، من أجل تنفيذ أفكاره والقيام بموجة تغيرات لم يسبق لها مثيل في عالم الاستخبارات بصورةٍ عامة وفي وكالة الاستخبارات المركزية بصورةٍ خاصة. بنظري مبادرته تكلّلت بالنجاح.

لقد بنى أسلوبه بأكمله حول فكرة أن مدير وكالة الاستخبارات المركزية، يجب ان يلعب دوراً أساسياً راجحا على رأس مجمل أجهزة الاستخبارات وليس في الوكالة لوحدها. إن إحدى التوصيات الرئيسية في تقريره كانت السعي لدى الكونغرس من أجل الاقتراع على قانون جديد لإعادة تنظيم الأجهزة السرّية يمنح مدير وكالة الاستخبارات المركزية حق الاهتمام بإعادة التنظيم هذه، وتكليف نائب المدير بالمهمات اليومية لإدارة وكالةِ الاستخبارات المركزية. إلاّ أنّ نيكسون لم يأخذ بهذه التوصيات، إذْ لم يكنْ مهتماً بفتح «صندوق باندور». لكنه عاد واعترف بقيمتها عندما أرسل توجيهاً رئاسياً إلى المدير، الذي كان ريتشارد هلمز وقتها، يأمره فيه بأن يلعب من الآن فصاعداً «دوراً قيادياً» على رأس مجمل الأجهزة السرّية، حيث سيكون مسؤولاً عن الميزانية الشاملة وتنسيق نشاطاتها.

لقد رأينا كيف أوقفت معارضة ملفين ليرد هذا الإصلاح. لكنّ شليسينجر ليس هلمز. وكذلك إيليوت ريتشاردسون وزير الدفاع الجديد ليس ليرد. وتسلّم مدير وكالة

الاستخبارات المركزية بالطبع رئاسة مجمل الأجهزةَ السرّية الأميركية.

وبالنسبة لنشاطات وكالة الاستخبارات المركزية بالذات، كان شليسينجر من أنصار إعطاء أولوية كبيرة لمهمات الاستقصاء والتحليل عن طريق استخدام أحدث التكنولوجيا العسكرية التي تزيد إلى حدّ كبير إمكانياتنا في هذا المجال. واعتباراً منه، إن الوجه التحليلي لعمل وكالة الاستخبارات المركزية، هو بصورة رئيسية في خدمة الاستخبارات الحديثة، قرّر أن يقلب رأساً على عقب قسم التحليل. فوجد فيه الكثير من الرجال الشغوفين بعملهم، والراغبين في تقديم مساهمة ذات قيمة في السياسة القومية، ممّا غيّر بسرعة فكرته الأولى حول المحلّلين، إذ كان يعتقد أنهم منحبسون في برج عاجي، ويعملون من خلال موقف سلبي بصورة أساسية. لقد أخذ يستمع بانتباه إلى هؤلاء الخبراء، مشجّعاً الشّبان على المشاركة، ومناقشاً بحرّية معهم على قدم المساواة، ومستخدماً أفكارهم من أجل توضيح أفكاره أمام مجلس الأمن القومي. وقد أدهشته إحدى مستحدثات هلمز: منصب النائب الخاص للمدير للشؤون الفيتنامية. وأنشأ منصب نائب خاص للشرق الأدنى، عَيّنَ فيه خبيراً قادراً على تزويده باستمرار بأحدث تطورات هذا الوضع المعقّد.

إنّ التأثير الذي مارسه شليسينجر على الوكالة، ربّما كان أكثر من أفكاره حول دور مدير وكالة الاستخبارات المركزية، أو حول أهمية التحليل والتكنولوجيا، إذ كان يكمن في إيمانه الراسخ بضرورة إصلاح الأسس ذاتها «الاستخبارات». فمنذ جرى تعيينه في كانون الأول سنة ١٩٧٢، وبدأت أطلعه على سير الأمور في مكتبه في جيرمانتاون، في لجنة الطاقة الذرية، تناول بإلحاح القضية التالية. سيكون لنا مناقشات لا تحصى حول ضرورة تغيير مفهوم «الجهاز السري». لم يخفِ أنه شديد الحذر من دور ونفوذ العاملين السريين داخل وكالة الاستخبارات المركزية. لقد كان لديه شعور أن الوكالة أصبحت تحت سيطرتهم تافهة ومبتذلة. ومن جهة أخرى، قال هناك الكثير من هؤلاء «العجزة» في المؤسسة، شغلهم الشاغل أن يساندوا بعضهم بعضاً، والتلهي بلعب دور الجواسيس والحديث عن ذكريات الأيام المجيدة لمكتب الاستخبارات الستراتيجية وعن مآثرهم في مطلع الحرب الباردة. وحسب رأي شليسينجر، المعروف بصراحته، فإنهم مجرد «أناس بدون فائدة». هؤلاء هم المسؤولون عن المبالغة في الحواجز القائمة بين مختلف «مدارس» الوكالة، وهي حواجز لم تكن غير فعالة فحسب، بل كانت نتيجتها نشاطات هوجاء وأخطاء فظة. وكان عاقداً العزم على معالجة هذا الوضع، وبهذه المبادرة إنما بدأت أتعاون بصورة وثيقة معه.

كنت قد اقنعت شليسينجر باكراً جداً أن منصبي كمدير إداري مراقب للميزانية

يجب أن يلغي من بين مناصب الوكالة. إنّ غموض وضعي كان يمنعني من أن ألعب دوراً رئيسياً حقيقياً للديوان، إذ ليس له مكان من جهة أخرى بين المدير ونوابه. وقد قلت له تقريباً هذه الكلمات: إن الناس الذين سيخلقون لك أكثر المتاعب هم الموظفون السريون، وأنا أحدهم. لقد تعمدت معهم بالنار، إنني أعرفهم، فاترك لي الاهتمام بهم.

كان كراميسين قد ترك الوكالة إثر هلمز، فعينني شليسينجر نائب المدير لشؤون التخطيط، وهو المنصب الذي كنت أحلم به بعد عودتي من الفيتنام، اعتقاداً مني بأنه سيكون ذروة حياتي في وكالة الاستخبارات المركزية. وبما أن شليسينجر كان يرغب في الوقت نفسه أن أستمر في مساعدته في مجمل مهماته، قبلت تعييني كأمين «للجنة إدارية» تضم كل نواب المدير.

لقد كان همي الأول عندما قبلت رئاسة قسم التخطيط هو تغيير اسمه. ونتيجة للرغبة في تغيير جو السرية الذي كان يحيط بالوكالة، فإنه من المناسب تغيير الاسم الأخرق والمخادع لنائب المدير لشؤون التخطيط بنائب المدير لشؤون العمليات. وبنفس هذا الأسلوب علّق شليسينجر يافطة تشير إلى الجميع أن المقر العام في لانغلي هو لوكالة الاستخبارات المركزية. إنّ هذه اليافطة كانت موجودة منذ عهد كينيدي، أثناء تدشين مبنى لانغلي، إلّا أن روبرت كينيدي رأى أنه من غير المناسب أن يقوم جهاز سرّي بمثل هذه الدعاية، فأنزلت اليافطة؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أنها استبدلت في وقتٍ من الأوقات بأخرى كتب عليها «مكتب شبكة الطرقات»، وكانت تشير أيضاً في اتجاه أهم جهاز للاستخبارات في الولايات المتحدة. وعندما قرّر شليسينجر إعادتها، كان يبرهن رمزياً على أن قدسية السرية قد ولى زمنها. وأدرك العديدون من موظفي الوكالة بأن «كل شيء قد انتهى»!.

من جهةٍ أخرى، كان شليسينجر عاقداً العزم على فصل عددٍ كبير من موظفي الوكالة. إن حملة من التسريح، والإقالة، والإحالة على التقاعد أرغمت ٧٪ من الموظفين على ترك وكالة الاستخبارات المركزية. وحصل قسم كبير من هذه الإقالات في قسم العمليات الذي أنا رئيسه، وحيث اكتشف شليسينجر الكثيرين من الأشخاص الذين أصبحوا «دون جدوى». وقد كنت متيقظاً معه، ونظراً للمستوى المنخفض الذي وصلت إليه النشاطات السرية، كان من المناسب إعادة تنظيم قسمي، وتخفيض عدد رجاله ونفوذه إلى حدّ كبير. وبوصفي سكرتير لجنة الإدارة، كلفت بمهمة إبلاغ الذين أنهيت خدماتهم، وسرعان ما بدأ القدامى يخافون من اتصالي هاتفياً بهم. وأثناء تنفيذ هذه المهمة الصعبة، كنت مستنداً إلى اعتبار واحد: كنت أعرف أنني سأكون أقل إزعاجاً من شليسينجر لو كان

محلي واغتنمت الفرصة لتخفيف الصدمة بالنسبة لزملائي القدامى، إذ وفّرت لهم إحالة مبكّرة إلى التقاعد، أو نقلهم إلى وظائف أخرى غير تلك التي كانوا يشغلونها، تمهيداً لتركهم الوكالة.

لكن أمام دهشتي الكبيرة، نجا أحد القدامى من عملية التطهير هذه: جيم أنغلتون. بصراحة كنت قد طلبت من شليسينجر إحالة أنغلتون إلى التقاعد، عارضاً أمامه مرةً أخرى الشعور الذي يخالجني منذ زمنٍ طويل، بأن استمرار وجوده في العمل كمتواطىء بارع هو أمر أصبح أخطر من أي شيء آخر على الوكالة. لكنّ شليسينجر كان متردّداً. لقد كان معجباً إلى حدّ ما ببراعة أنغلتون الثقافية التي لا تقبل الجدل، وكان يتساءَل ربما أنّ نظرياته المعقّدة يمكن أن تتضمن بعض الحقيقة. كما أن تصلب أنغلتون الشديد الذي بقي نصيراً للحرب الباردة، ربما أعجبت إلى حدٍ ما عدو الشيوعية اللدود، شليسينجر. لقد رفض دائماً فصل أنغلتون لكنّه خولني إدخال تعديلات كبيرة إلى جهازه ونشاطاته.

هناك قضية كانت تتطلب حلاً سريعاً. في سنة ١٩٥٢، كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد اعتمدت برنامجاً لمراقبة البريد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، إذ كانت تفتح بعض الرسائل. وعلى مرّ السنين، أصبح هذا البرنامج ذا أهمية كبيرة، ومن مسؤولية موظفي مكتب الأمن، الذين كانوا ينقلون النتائج إلى قسم أنغلتون لمكافحة التجسس، ثم من هناك إلى مكتب التحقيقات الاتحادي. وكانت هذه العملية موضوع النقاش مع العديد من مدراء البريد. وفي بداية سنة ١٩٧٣، طرحت القضية من جديد أمام مدير وكالة الاستخبارات المركزية. إنّ المفتش الرئيسي في البريد لتلك الحقبة سبق له أن عمل في الماضي في وكالة الاستخبارات المركزية، لذا كان يعرف جيداً مداخل ومخارج هذه القضية. فطلب من وكالة الاستخبارات المركزية وضع حدّ لها، أو على الأقل الحصول على موافقة من «أعلى مستوى». وبوصفي سكرتير لجنة الإدارة، كُلّفت تحضير هذا الملف لشليسينجر.

لقد أزعجني أمران في هذه القضية. في البداية، واقع أن فتح البريد يشكل جريمة اتحادية، وهذا الأمر تأكدت منه لدى مراجعتي القانون. ثم على الرغم من إصراري، رفض قسم مكافحة التجسس بعناد إعطائي أي برهان كان، على ما إذا كانت هذه العملية قد قدّمت نتائج ذات قيمة في الماضي. لذا نصحت شليسينجر وضع حد لهذه العملية. فجعل جايمس أنغلتون منها قضية، واقترح طلب موافقة نيكسون مباشرة إذا ما دعت الضرورة. وخلال الاجتماع الذي نوقشت فيه هذه القضية، أدركت أن شليسينجر كان لا يريد تخطي رأي أنغلتون. وقد توصّلنا إلى حلٍ وسط: «تعليق» البرنامج. وهذا كان

كافياً بالنسبة لي، إذ أن المفتش الرئيسي للبريد، لن يفتح البريد دون الحصول على «موافقة من أعلى مستوى»، كما أن أنغلتون لم يخسرْ شيئاً.

وبنفس ذلك الأسلوب، وحتى لا أصطدم بأولئك الذين بنوه، أدخلت سلسلة من الاصلاحات الإدارية على قسمي، واستغلّيت إعادة التنظيم هذه، من أجل التخفيف من حدة الحواجز القائمة بين الاستقصاء والنشاط السرّي، ومن أجل التخلّص من بعض عملائنا وموظفينا المقصرين في عملهم. وكان يوجد تحت تصرف القسم جهاز تقني أُحيط منذ زمنٍ طويل بسريةٍ مطلقة. وهذا الجهاز هو الذي كان يزوّدنا بالتجهيزات الالكترونية الدقيقة التي يستخدمها عملاؤنا في الخارج، كما كان يقدّم لنا دراسات حول تطبيق العلوم والتقنيات في مهمات عملائنا السرّيين. وتبين لي أنه من المنطقي نقل هذا الجهاز إلى إدارة العلم والتكنولوجيا. وبالمقابل وكطريقة للتعويض، قبل شليسينجر أن يضعَ تحت صلاحيتي قسماً كان حتى ذلك الحين مستقلاً، ومهمته القيام باستقصاءات على أراضي الولايات المتحدة من بين السكان الذين كان يطلب منهم تزويد الحكومة بالمعلومات التي يمكن أن يحصلوا عليها.

على الرّغم من هذه التغييرات، واصلت تسيير الإدارة بنفس الروح مثل كراميسين، معطياً الأفضلية «للأهداف الصعبة» في العالم الشيوعي، ومشدّداً على الأساليب «الاحترافية». وبدأ بحماس حقيقي في قيادة مجمل عمليات وكالة الاستخبارات المركزية في الخارج. اجتماعات في أثينا، وجولات تفتيشية في فيينا وبرلين، ولقاءات في بانكوك.

وقد استغليت هذه النشاطات في محاولة لاطلاع موظفينا الجدد عليها، هؤلاء الذين كنت أعتمد عليهم في الحلول محل الذين فصلهم شليسينجر، وكذلك محل الذين دخلوا إلى وكالة الاستخبارات المركزية في الأربعينات والخمسينات بسبب اقترابهم من سن التقاعد. وقد اعتدت أن أتناول الغداء مرةً أو مرتين في الأسبوع في مطعم لانغلي الواسع، برفقة أربعة أو خمسة من موظفينا الشبان الذين كانوا يحدّثوني عن آمالهم وهمومهم.

لقد سنحت لي الفرصة من أجل تنفيذ البعض من «أفكاري الراسخة» ابتداء من المستحدثات التقنية من أجل الحصول على استقصاءات مادية حول أخصامنا، حتى التجسس الاقتصادي. لقد توجّبَ علي تخصيص وقت كبير من أجل الدفاع عن ما بدأ شليسينجر بتنفيذه والنضال ضد الضجة والإشاعات من كل نوع التي كانت تروج في كواليس لانغلي حول التخفيض الكبير لعدد الموظفين ونهاية أيام العمل السري الجميلة. إنّ المنصب الذي كنت أتمناه وصلت إليه، وقد أسعدني ذلك كثيراً وبدأت أحلم بالمستقبل بكل ثقة.

وخـلال زيارتي إلى بـانكوك في مـطلع أيار سنـة ١٩٧٣، قرأت في الصحف روايـة قلبت حياتي الخاصة وحياة وكالة الاستخبارات المركزية رأساً على عقب. ففي أثناء محاكمة دانيـال ألسبورغ بسبب تسليمـه وثائق البنتـاغون المشهـورة، كشف النقاب عن أن عيـادة الطبيب النفسي الدكتور فيلدينغ، قد تعرّضت للسطو من قبل هـوارد هانت بمعـدّات زُوِّدَ بها من وكالـة الاستخبارات المـركزيـة، وأن ملف ألسبورغ الـذي تم الحصول عليـه بعد عمليـة السطو هـذه، جرى تسليمـه إلى الوكـالة، التي استخلصت منـه «تحليلاً نفسـانياً» لحساب البيت الأبيض. لم أصدّقْ ذلك. فكيف لم أسمع أبـداً بهذه القصـة عندمـا كُلّفت شخصياً تحضير الملف الكامل لعلاقات وكالة الاستخبارات المركزية مـع ووترغيت؟ وازداد قلقي أكثر من ردات فعل شليسينجر إذْ كنت أكّدتُ له، في الأيام الأولى لتسلمه منصبه في لانغـلي، بأنني أطلعتـه على مجمـل ما يجب أن يعـرفه عن عـلاقات وكـالـة الاستخبـارات المركزية و(ووترغيت).

لقد تثبّت من ذلك لدى عودتي؛ وأولاني شليسينجر ثقته إذ قـال لي بأسلوب أثّـر فيّ كثيراً، إنّه يفترض أنني فوجئت مثله بالخبر. ثم أعلن فيما بعد أنه على استعداد لأن يقلب المؤسسة رأساً على عقب وأن «يطرد الجميـع إذا ما دعت الحـاجة» وأنـه مصمّم على إلقـاء الضوء على كل النشاطات المخالفة أو المشكوك بـأمرهـا التي حصلت في الماضي ولم نـطّلع عليها بعد، تلافياً لانفجارها فجأةً في وجهنا. لـذا كتب تعميماً نشر يـوم ٩ أيار: «أسـرار العائلة» في وكالة الاستخبارات المركزية كانت على جدول الأعمال.

إنّ تعميم شليسينجر الذي وجّه إلى كل المـوظفين، السـابقين والحـاليين، في وكـالة الاستخبارات المركزية، يبدأ على النحو التالي: «. . . لقـد تحدّثت الصحـافة مؤخّـراً، في عدد كبير من المقالات المفصّلة جداً، عن نشاطات مزعومة لوكالة الاستخبـارات المركـزية لها علاقة بالسيد هوارد هانت وأفراد آخرين». وأضاف المدير: «أتمنى أن يفهم كل موظفي وكالة الاستخبارات المركزية موقفي تجاه هذا النوع من القضايا؛ إنني سـأفعل كـل ما هـو بإمكاني لمنع تخطّي نشاطات الوكالة بأيّ حالٍ من الأحوال حرفية قوانينها الشرعية؛ واتخـذ هذا الموقف لأنني مُصمّم على فرض احترام القانـون، لأن هذا هـو أفضل شكـل لتسهيل المساهمات المشـروعة والضـرورية التي تستـطيع أن تقـدمها وكـالة الاستخبـارات المركـزية بفضل عملنا، إلى أمن الـولايات المتحـدة. لذا أوجـه الأمر إلى كـل مسؤولي وكالتنـا بأن يطلعوني فوراً على كل نشاط، حالي أو سابق، يمكن اعتباره مخالفاً لقوانين الوكالة». وبعد أن أمر بالتالي «كل شخص يعمل حاليـاً في وكالـة الاستخبارات المـركزيـة أن يطلعـه على نشاط من هذا النـوع على علم بـه» دعا كـل الموظفـين السابقـين في الوكـالة الـذين تلقوا تعليمات بدت لهم بشكلٍ أو بآخر، متناقضة مع قـوانين وكـالة الاستخبـارات المركـزية،

عليه المبادرة فوراً بإطلاع مدير الوكالة على شكوكه». لقد شاركت في صياغة وتوزيع هذا التعميم، وكون المفتش العام وموظفوه أصبحوا بتصرفي، كُلّفتُ أيضاً بتنفيذه.

وكانت النتيجة الأولى من مكتب الأمن الذي أطلعني على وجود رسائل كان قد وجهها إلى الوكالة جيمس ماكّورد، وهو أحد المشاركين في عملية السطو على ووترغيت، يلمّح فيها إلى أن البيت الأبيض سيحاول تحميل وكالة الاستخبارات المركزية المسؤولية. ومن جهة أخرى، كانت مصادر مختلفة قد أكّدت أن شارل كولسون كان يسعى لترويج إشاعة، أن وكالة الاستخبارات المركزية دَبّرَت كل هذه القضية من أجل إلحاق الضرر بريتشارد نيكسون. وكما في قضية التحليل النفساني، كانت هذه المرة الأولى التي أسمع بها الحديث عن هذه الرسائل، وعلى الفور طلبت إعداد ملف كامل وتقديمه إلى شليسينجر. إلّا أن هذا الأخير، الذي بدأ يحذر الوكالة، جلب أشخاصاً من أنصاره لمساعدته في التحقيق، وقد أطلعه أحدهم على قضية الرسائل قبل أن يسنح الوقت لي شخصياً أن أطلعه عليها. فهل أعتقد أنني أنا أيضاً أحاول خداعه؟ لم يبرهن ذلك، لكنّه دخل في غضب عنيف، علمنا بعده أنه نتيجة لنصائح محامي وكالة الاستخبارات المركزية. «نسي» الموظفون المسؤولون عن هذه الرسائل، والقانون يخوّلهم ذلك، كشف النقاب عنها أمام وزارة العدلية ومكتب التحقيقات الاتحادي. هذه كانت ستراتيجية هلمز؛ من أجل تلافي توريط وكالة الاستخبارات المرتَرية في فضيحة ووترغيت، وصلنا إلى تلافي توريط مديرها الجديد في شؤونها الخاصة، لقد حان الوقت بالطبع من أجل أن تكتشف الوكالة أساليب جديدة كي لا تتحول الحماية الضرورية لأسرارنا تجاه الخارج إلى سرّية لا مبرر لها حتى داخل أجهزتنا.

لقد جمع مكتب المفتش العام ملفاً كبيراً مؤلفاً من ٦٩٣ صفحة، هو اللائحة الكاملة لكل نشاطات الوكالة التي تتناقض أو يمكن أن تكون مناقضة لقوانينها؛ وعلى هذا النحو، أطلع المدير على ما سمي «أسرار العائلة». ومن ضمن ما شملت، وفي مرتبة جيدة، عملية كاوس، ومراقبة المخابرات التلفونية وغيرها العائدة لصحافيين أميركيين، وكل العلاقات التي أقامتها الوكالة مع المتواطئين في ووترغيت و«سمكرية» البيت الأبيض. (حول هذا الموضوع الأخير، مع كل سرور شليسينجر وأنا شخصياً، لم يتضمن الملف أي إشارة لمراقبة البريد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة)، وعن بعض الحالات الغريبة أو المأساوية لتجارب قامت بها الوكالة في مجال المخدرات، ومن ضمنها قضية رهيبة بصورة خاصة. توفي أحد موظفي وكالة الإستخبارات المركزية نتيجة لانهيار عصبي طويل بعد أن أعطي رغماً عنه عدّة جرعات من L. S. D. (في مجال المخدرات لم تكن اللائحة كاملة، لأن المحفوظات دُمّرت على ما يبدو سنة ١٩٧٢). وأظهر هذا الملف حالات عديدة

شاركت فيها الوكالة في نشاطات أجهزة أخرى تابعة إدارياً لمكتب المخدرات ومختلف أجهزة الشرطة. وأخيراً في ملحق أكثر سرّية أيضاً قدّم المفتش العام ملخصاً لدراسة من سنة ١٩٦٧، تؤكّد أنّ وكالة الاستخبارات المركزية تورّطت في مختلف مخطّطات ومحاولات الاغتيال ضد كاسترو، ولومومبا، وتروخيليو.

إنه من غير الممكن التأكيد بالطبع أن الـ٦٩٣ صفحة قد استوفت كل القضية، لأن المحفوظات ربما كانت غير كاملة، أو غير موجودة أو لا يمكن الوصول إليها. إلاّ أنّ اللائحة كانت طويلة بما فيه الكفاية حتى تفسح المجال للتفكير بأنها تضمنت معظم النشاطات الخطيرة المشكوك بأمرها التي قامت بها الوكالة. هل كان ذلك نتيجة لانحرافي المهني؟ على كل حال تولّد لدي الشعور بأن هذه اللائحة التي تمتد على مدى ٢٥ سنة من الابتزاز لم تكن رهيبة. بالطبع لم يكن هناك أي مبرّر لبعض الأعمال التي تضمنتها، كما أن عدداً من بينها كان مخالفاً للأخلاق مع أن الأنظمة الداخلية لَمْ تلحظها بوضوح. لكنني أعرف جيداً الأساليب التي يستخدمها عدد من الأجهزة السرية الأخرى في العالم. وغالباً ما كنت أسمع مسؤولين في الحكومة يطلبون من وكالة الاستخبارات المركزية أن تكون «أكثر فعالية، وبلا شفقة أكثر من العدو إذا اقتضى الأمر»، وكنت أعرف جيداً المصاعب التي تعترض فرض انضباط في جو السرية والمغامرات الذي يخيم حتماً على جهاز مثل جهازنا، ذلك حتى لا نقول في نهاية المطاف إن اللائحة كان يمكن أن تكون أطول، وأكثر خطورة، والوضع ميؤوس منه أكثر. الأمر البارز مثلاً هو أنّ مراقبة المواطنين الأميركيين داخل الولايات المتحدة، كانت ستطال فقط بعض الموظفين الحاليين أو السابقين في وكالة الاستخبارات المركزية وخمسة صحافيين مشتبه بأن لهم مخبرين داخل الحكومة بالذات، وأن البريد المراقب كان الذي يأتي فقط من الاتحاد السوفياتي، وأحياناً من الصين وكوبا، وأن مراقبة الهاتف ألغيت عملياً سنة ١٩٦٥ عندما أمر الرئيس بذلك، وأن نيكسون أرغم في نهاية المطاف على تنظيم فريق من «السمكرية» في البيت الأبيض لأن وكالة الاستخبارات المركزية رفضت القيام بالمهمات التي طلبها منها.

إن هذا الاستنتاج المتفائل نسبياً نسيَ مع الأسف! أن يأخذ بعين الاعتبار عاملاً أساسياً: من أجل الحكم على خطورة هذه اللائحة، فإن الرأي العام لا يملك أي مقياس مطلق. وسيستند إلى ما يعرفه ويعتقد أنه يعرفه عن وكالة الاستخبارات المركزية. إن لائحة مثل هذه لمخالفات وتجاوزات ارتكبها الجيش أو مكتب التحقيقات الاتحادي، أو الشرطة سينظر إليها من خلال ما يعرفه الجمهور أو يعتقد أنه يعرفه عن هذه الأجهزة المختلفة. فمهماتها، ونجاحاتها والقوانين التي ترعى سلوكها معروفة جيداً وتستفيد من دعاية واسعة؛ السينما والتليفزيون عمّما مآثرها، وتجاوزاتها ومخالفاتها ـ مجزرة ماي لاي،

بالنسبة للجيش مثلاً ـ ينظر إليها عبر الخدمات التي تقدمها والعمل الذي تنفذه. فلا وجود لمثل هذه الأمور بالنسبة لوكالة الاستخبارات المركزية. إن الحماس الذي أحيطت به في البداية، حل محله منذ زمن طويل الحذر المريب الذي عزّزته أكثر أيضاً بعض الأساطير المروجة في روايات التجسّس الرخيصة الثمن. إن الوكالة لا تملك عملياً أي رأسمال من العطف حتى تقاوم الهجمات التي تتعرض لها. لذا لم يكن أمام قادتها سبيل آخر سوى تصحيح أخطاء الماضي ومنع تكرارها حتى لا يجري استغلالها في حملة للرأي العام يمكن أن تؤدي إلى تدمير وكالة الاستخبارات المركزية نهائياً في نظر الجمهور. وبعد أن أحصينا أخطاءنا بقي علينا القيام بتثقيف الجمهور، رافعين قدر الإمكان السرية عندما تكون دون مبرّر ولا فائدة لها بالنسبة لنجاح نشاطاتنا.

وما انْ شرعنا بهذه العملية، حتى حصل انعطاف مفاجيء ومدهش في حياتي. فعندما كان شليسينجر يوزّع تعميمه في ٩ أيار، تلقيت مخابرةً هاتفية من ألكسندر هيغ، الذي حل محل هالدمان المستقيل بسبب فضيحة ووترغيت، من مديرية البيت الأبيض.

بادرني بالقول، هل تسمعنا سكرتيرتك؟

كان ذلك إجراءً متبعاً في كل الدوائر القيادية في واشنطن وأجبته بالإيجاب.

أرجو أن تطلب منها عدم الاستماع إلينا.

فوجئت بعض الشيء بهذا الطلب، لكن هيغ وأنا كنا قد أصبحنا صديقين في الفيتنام وقرّرت تلبية طلبه. إن ما قاله لي وقتها فاجأني كلياً. فوزير العدلية ريتشارد كليندينست الذي تورّط في ووترغيت، أُرغِمَ على الاستقالة، وايليوت ريتشاردسون وزير الدفاع من المتوقع أن يحل محله، وجيم شليسينجر سيخلف ريتشاردسون.

وختم قائلاً لذا يرغب الرئيس في أن تصبح مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية يا بيل.

لقد حبست أنفاسي لبضع ثوان. لماذا اختارني الرئيس؟ لم يكنْ يعرفني جيداً. لقد التقينا مرة واحدة، أثناء زيارة إلى سايغون، عندما كنت على رأس العمليات المدنية ومساندة التطور الثوري. وكان ذلك في أثناء احتفالٍ رسمي وكنت بين عشرات الناس الآخرين. ومن جهة أخرى، لم أكتشف أبداً سبب اختياري. وقد قلت في نفسي، يمكن أن نيكسون قد سمع عني كلاماً عندما كنت أعمل في الفيتنام، وأن هيغ، وشليسينجر ونائب المدير فيرنون والترز، الذين كانوا أقرب مني إلى البيت الأبيض، ربما هم اقترحوا عليه اسمي. إن التوتّر الذي نشأ بسبب ووترغيت لم يكنْ قد خفّ بعد، ومن المحتمل أن نيكسون رأى أنه من الأفضل تعيين شخصية غير سياسية على رأس وكالة الاستخبارات المركزية.

لكن مهما كان سبب تعييني، فإنني كنت مسروراً ومنشرحاً وأخذت أتمتم كلمات الامتنان، وإنني سأحاول أن أكون جديراً بالشرف الذي أوكل إليّ.

ـ تماماً يا بيل، الرئيس يرغب في أن تحضر اجتماع الحكومة يوم ١٠ أيار. فهو يريد خلاله إعلان تعيينك وتعيين شليسينجر.

عندما أفكر بذلك اليوم، أعترف أن ترقيتي إلى مدير لوكالة الاستخبارات المركزية لم تكنْ احتفالية جداً. وخلال اجتماع الحكومة، صباح اليوم التالي، وبعد تسيير بعض الأعمال، رأيت نيكسون يتكلم سراً مع هيغ، الذي مرر إليّ ورقة مكتوب عليها: «هل كان لك أية علاقة مع ووترغيت يمكن أن تثير مشكلة؟». فرددت على هيغ بحركة سلبية برأسي. لم يسبقْ لي أبداً أن رأيت تحقيقاً أمنياً يجري بمثل هذا الاسخفاف! ثم بعد ذلك بقليل، قلت في نفسي، ماذا كان سيحصل لو كان ردي إيجابياً؟ على كل حال بعد وقت قصير من ذلك أعلن الرئيس تعيين شليسينجر وتعييني. وكان إيليوت ريتشاردسون أول من هنأني.

إن الشكل الارتجالي لترقيتي إلى هذه المسؤوليات الرفيعة لم يتوقّف هنا. فاختيار الرئيس يجب أن يثبّت باقتراع في مجلس الشيوخ، على أن تسبقه جلسة أمام لجنة القوات المسلحة. وبما أن جون ستنيس سيناتور الميسيسيبي رئيس هذه اللجنة كان في المستشفى، لذا فإنني لم أمثلْ أمامها قبل شهر تموز، ومجلس الشيوخ اقترع على تثبيتي في أول آب. وهكذا بعد تثبيتي، لم يَبْدُ أن أحداً كان مهتماً بضرورة قسم اليمين حتى أتسلّم مهمّاتي الجديدة. وقد استدعيت إلى البيت الأبيض في أيلول.

وخلال كل تلك الفترة التي امتدّت لـ ٤ أشهر كان وضعي غريباً. لقد أعلن تعييني في بداية أيار، والجميع أصبحوا على علم بأنني سأصبح على رأس وكالة الاستخبارات المركزية. إلّا أنّه كان من المستحيل بالنسبة لي شكلياً قبول هذه المسؤولية وبالأحرى ممارستها قبل أداء قسم اليمين رسمياً، ولمدةٍ وجيزة من الوقت، في حين كان شليسينجر ينتظر تثبيت تعيينه. واستمرينا في العمل معاً وكأنّ شيئاً لم يحصل في الوكالة. لكن شليسينجر ترك في حزيران ووجدت نفسي رسمياً تحت سلطة نائب المدير، الجنرال والترز، الذي أصبح مديراً بالوكالة بانتظار أدائي قسم اليمين. فلو كان هناك شخص آخر غير والترز، الذي أوجه إليه التحية في هذه المناسبة، لتحوّلَ الوضع بكلّ سهولة لأمر لا يحتمل. إلّا أننا اتفقنا بكل سهولة حول واقع أن بإمكاني جيداً أن أعمل له، (كما فعلت عندما كنت مديراً إدارياً ثم نائباً للمدير لشؤون العمليات)، وأنّ هو بالذات يستطيع أن يعمل لي (كما حصل بعد أدائي قسم اليمين)، فالأمر الأساسي هو أن لا تتضرر الوكالة ولا صداقتنا من هذه المرحلة الانتقالية.

فما أن أُعلن تعييني، حتى أصبحت أسرار العائلة بالطبع شغلي الشاغل. ففي ٢١ أيار قدّم لنا المفتش العام أول ملخّص. وكنا قد اتفقنا شليسينجر وأنا على ضرورة إبلاغ رئيس لجنة مجلس الشيوخ، ورئيس لجنة مجلس النواب بذلك مع التشديد على أننا مصممون على أن لا تتخطى وكالة الاستخبارات المركزية حدود قوانينها المشروعة. كما كنا نأمل في أن يساعدنا الرئيسين على هذا النحو منع تحول جلسة تثبيتي إلى مهرجان معادٍ لوكالة الاستخبارات المركزية. إذن ذهبت إلى السيناتور ستنيس، الذي استقبلني بلباس النوم في المستشفى، وبعد حديث قصير، خوّلني إطلاع نائب الرئيس سيمينغتون. ثم زرت إدوارد هيبرت رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب. لقد تناول هؤلاء الرجال الثلاثة الأمور بكل هدوء وبدا لي أن الماضي قد انتهى وأن أسرار العائلة يمكن أن يطويها النسيان. حصل كل ذلك دون أن نأخذ بعين الاعتبار نائب ميشيغان لوسيان ندجي وهو ديمقراطي ليبيرالي النزعة، الذي كان هيبرت قد اختاره لترؤس اللجنة الفرعية للأجهزة السرية.

لقد أدركت أن ندجي جدّي إلى حدٍ كبير أمام مسؤولياته الجديدة. فطلب قراءة الـ٦٩٣ صفحة التي تضمنها الملف وكان يطرح أسئلة دقيقة جداً، لا سيما حول أمور يمكن أنها تركت غامضة. وطلب مني كل أنواع الضمانات حول واقع أن نشاطات من هذا النوع لا يمكن أن تتكرر في المستقبل. ثم انتقل إلى السؤال الذي كان يرعبني: أليس من الضروري اعتبار نشر التقرير بمثابة تحذير ضد أي محاولة للوقوع في نفس الأخطاء؟ لقد كان ندجي يمثل تماماً الموقف الذي أصبح موقفاً للكونغرس في الأسابيع والأشهر التالية. فتحت ضغط زملائهم الأصغر سناً، وتحت ضغط الصحافة والرأي العام، أصبح النواب الأكبر سناً لا يصدّقون بيانات الوكالة، وأخذوا يطالبون بتنفيذ ممارسة حق الرقابة، الذي يمنحه الدستور إلى ممثلي الشعب على كل أجهزة الحكومة. وأشدد على القول إنني لم استسلمْ لهذا الوضع فحسب، بل وسرعان ما اعتبرت أنه يتجاوب تماماً مع ديمقراطيتنا. لكنني طلبت بأن لا تطبق هذه القسوة على الماضي. ثم دافعت أمام ندجي بأن نشر أسرار العائلة، في مثل الجو الذي كان سائداً سنة ١٩٧٣، يمكن أن يصيب الوكالة بجرح قاتل يحرم إلى الأبد البلاد من الخدمات التي يمكن أن تقدمها لها. وبعد أن حصل على ضمانة صريحة جداً بأنني سأبذل كل جهدي ومهما كلف الثمن لتلافي تكرار أخطاء الماضي، قبل ندجي بكل ذكاء وشجاعة (عانت منها حياته السياسية فيما بعد) حججي.

وعلى هذا النحو لم تدرجْ أسرار العائلة على جدول أعمال لجنة مجلس الشيوخ للقوات المسلحة التي دعاها سيمينغتون للانعقاد في تموز للاستماع إليّ قبل الاقتراع على تثبيتي. ولم تكنْ التجربة سهلة. إذْ ظهرت ملصقات مغفلة على كل جدران واشنطن

وخصوصاً السواتر التي كانت تحيط بورش بناء المترو العتيد. ومن هذه الملصقات واحد يبدو فيه آس البستوني وفوقه صورة للمتملق وليام كولبي، المتهم باغتيال ٢٠ ألف فيتنامي. وفي الوقت نفسه أخذ الهاتف يدق في بيتنا (لأنني أصررت على إبقاء رقم هاتفي مدرجاً في دليل الهاتف كأي شخص آخر) في كل ساعة من الليل والنهار. إنّ متحدثين مجهولين يكيلون سيلاً من الكلام البذيء والتهديدات على مسامع كل من كان يرد على الهاتف. وقد واجهت بربارة والأولاد بشجاعة كبيرة هذا الأمر، حتى ذلك اليوم الذي سمعت فيه صغيرتنا كريستين، ١٣ سنة، من يؤكد: «سنسلخ جلد والدك!». وفي غمرة هذه المشاعر المتناقضة التي استولت علي في تلك الحقبة توفيت عزيزتنا كاترين مخلصة نفسها من هذا العذاب. لقد خطّرت على زملائي في وكالة الاستخبارات المركزية اتخاذ أي تدبير، وحتى ولو كان لتحديد هوية مدبري هذه الحملة غير النبيلة. لقد مَزّقَ البعض من زملائي عدداً من هذه الملصقات، إلاّ أنني ارتأيت أنه من الأفضل تجاهلها، وكم كنت مرتاحاً عندما لاحظت أن الصحافة لم تأتِ على ذكرها أبداً. ومع ذلك فقد قرّرت أن أعمل ضد أحد المزعجين الذي استمر بتهجّماته بواسطة الهاتف لمدةٍ طويلةٍ، بعد أن توقف كل الآخرين. كان الهاتف يدق في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل، لكن الرجل كان يبقى صامتاً. كنا نسمع فقط صوت تنفسه على الطرف الآخر من الخط. سألت اختصاصيي الأمن لدينا، ما هي الوسائل التي يلجأ إليها المواطن العادي في مثل هذه الحالات المزعجة؟ فكان الجواب أن شركة الهاتف تملك الوسائل لمعرفة من يطلب رقماً معيناً إذا ما زُوّدَت بالساعة المحددة للاتصال. في اليوم التالي دونت التوقيت وبعد أن أبلغته للشركة، أرسل لي إسم المشترك الذي كان يتلهى على حسابي. ومرّةً أخرى أمرت مرؤوسيّ بعدم التدخل: كنت لا أريد تطويل لائحة النشاطات غير المشروعة لوكالة الاستخبارات المركزية ضد مواطنين أميركيين. وما أنْ دقّ جرس الهاتف ورددت، فهمت أنني مع الرجل الصامت، واكتفيت بالقول له: «صباح الخير، يا سيد أنتيل!» ففوجىء بهذا القول وتوقف عن الاتصال نهائياً. وأعتقد أنّ هذا الرجل عاش في خوف متواصل من أعمال القمع التي لن تتأخر وكالة الاستخبارات المركزية على اتّخاذها ضده.

تجربة قاسية جداً كانت تنتظرني في قاعة اجتماعات لجنة مجلس الشيوخ بالذات. لقد افتتحت الجلسة أمام كاميرات التليفزيون. أول جاسوس للولايات المتحدة يقدّم أوراق اعتماده علناً. وفتح سيمينغتون نار الأسئلة، لكن سرعان ما أدركت بأنه يريد إعطائي فرصة التعبير عن بعض الحقائق المفيدة: تقدّم وكالة الاستخبارات المركزية تقاريرها باستقلالية تامّة بصدد المسؤولين السياسيين. وهي ليست مُخوّلة جمع المعلومات إلاّ في الخارج. وإذا ما طُلِبَ منها القيام بعملية معينة غير مشروعة، فإن استقالتي ستكون

فورية. فرددت: «إننا لا نريد إقامة جهاز استخبارات مشابه لما هو قائم في بعض البلدان الأخرى. فجهازنا سيكون أميركياً ومتلائماً مع القواعد الدستورية للديمقراطية الأميركية. . . » لقد بدا متأثراً بأجوبتي، على استعداد للاقتراع على تثبيتي.

عندها هاجمت مجموعة من الشهادات عن عملية فنيكس والدور الذي لعبته في الفيتنام. إلاّ أن الشيء الأصعب حصل في الجلسة المغلقة. لقد أمضى السيناتور إدوارد كينيدي فترة بعد الظهر بأكملها يطرح عليّ أسئلة. وموضوعاه الرئيسيان كانا عملية فنيكس ودور وكالة الاستخبارات المركزية في فضيحة ووترغيت. حول النقطة الأولى لم أجدْ أبداً صعوبة في تكرار ما قلته مرّات عديدة وبعد أدائي القسم بهذا الصدد. وكنت مرتاحاً جداً للفرصة التي توفّرت لي من أجل وضع الأمور في نصابها. أما النقطة الثانية فقد كانت أكثر صعوبة بوضوح. ألم أشترك في وضع وتنفيذ ستراتيجية ريتشارد هلمز حول «إبعاد» الوكالة عن القضية؟ ألم أعلن أنني «راوغت» حتى لا أبوح باسم أرليخمان أمام وزير العدل؟ ولكن وأنا أخضع لمثل هذا التحقيق المزعج، ازددت إعجاباً بالقواعد الديمقراطية لبلادنا، التي تفرض على الجواسيس بالذات الخضوع لمراقبة ممثلي الشعب والتي تلزمني بصورةٍ خاصة، بالتعهد علناً بقيادة الوكالة وفقاً للقانون. وفي النهاية اقترع على تثبيتي بـ٨٣ صوتاً ضد ١٣ صوتاً من ضمنهم كينيدي شخصياً. إن الشكوك التي أبداها مجلس الشيوخ بدت لي مشروعة تماماً. وكتبت إلى السيناتور كينيدي رسالة أعربت فيها عن الأمل بأن تسنح لي الفرصة من أجل أن أثبت له بأنه كان مُخْطِئاً. فأجابني بكل لياقة موجّهاً إليّ تمنياته بالنجاح.

لقد أعلنت استعدادي لتلافي تكرار أخطاء الماضي. ولم يبقَ أمامي سوى اتخاذ الإجراءات التي تتيح لي تنفيذ ذلك فعلياً. وبعدما راجعت الـ٦٩٣ صفحة من أسرار العائلة كلا على حدة، وبعد استشارة كل نواب المدير، أضفت مجموعة من التوجيهات الداخلية التي نشرتها في ٢٩ آب.

«لا يحق لوكالة الاستخبارات المركزية مطلقاً اللجوء إلى الاغتيالات السياسية، كما ستمتنع عن تسهيل أو اقتراح أو تقديم أية مساعدة كانت من أجل تنفيذها بواسطة آخرين (. . .) وعندما تحقق حول اتصالات محتملة لمنظّمات أميركية مع الخارج، فإن جمع الاستقصاءات يجب أن يركّز بكل وضوح على المنظّمات والأفراد الأجانب، ولن يتناول سوى عرض على من يتصلون بهم من الأميركيين».

وقد تضمّنت توجيهاتي حظراً صريحاً لفتح البريد، ولاختبار أي مخدر على أي كان دون علمه، كذلك التعاون مع الأجهزة الأخرى في الحكومة أو الإدارة عندما يتخطّى هذا التعاون الأنظمة الداخلية للوكالة.

بعد كل هذا شعرت بأنني مستعد لأن أقسم في المكتب البيضاوي في البيت الأبيض اليمين الذي سيلزمني «بالدفاع عن دستور الولايات المتحدة... دون أيّة تحفظات ضمنية أو علنية».

لقد جرت المراسم في ٥ أيلول. وبعد أن أقسمتُ اليمين، طلب مني الرئيس نيكسون، الذي كان بادي الانشراح، بأن أُطلعَهُ على الأحداث الخارجية قبل أن يقرأ تقارير عنها في الصحف. ثم قدّمَ لي شليسينجر، وكيسينجر، والأميرال مورير رئيس هيئة الأركان التهاني وأمنياتهم بالنجاح. وأخيراً توفّرت لي الفرصة من أجل تنفيذ بعض الأفكار التي تكونّت لديّ عبر زهاء ٣٠ سنة من العمل في الأجهزة السرّية.

١٢ ـ مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية

بوصفي أصبحت مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية، كان عليّ من أجل تنفيذ مهمتي لدى المسؤولين عن السياسة القومية، الذين يحتاجون لمعلوماتي، أن أكون الأفضل إطلاعاً بين كل موظّفي الحكومة الأميركية، لذا قرّرت أن الوقت قد حان من أجل إصلاح «المجلس القومي لتقييم الأوضاع». فقد خَفّضَ الذهاب إلى التقاعد عدد أعضائه من ١٢ إلى ٦ أعضاء. وكنّا نختارهم تقليدياً من بين المسؤولين الرئيسيين لمختلف أجهزة الاستخبارات، بالإضافة إلى بعض السفراء والضبّاط العاملين الذين كانوا يقدّمون وجهة نظر العالم الخارجي في مناقشات المجلس. وكانت لديّ فكرة أن أطبق بالنسبة للعالم بأسره، ما كان يريد أن يفعله هلمز بالنسبة للفيتنام، وشليسينجر بالنسبة للشرق الأوسط. وعلى الرغم من المقاومة المفهومة للمستشارين الـ٦ الآخيرين، قرّرت حل المجلس وإبداله بـ١٢ مساعداً، تحت مسؤوليتي المباشرة، كلٌ منهم مكلف بدراسة إحدى المسائل الرئيسية التي يتوجّب عليّ مواجهتها.

على هذا النحو نشأ «الناشيونال أنتليجانس أوفيسر». وقد اخترت ١١ رجلاً وامرأة كي يصبحوا الخبراءالذين أحتاجهم حول مواضيع مثل الصين، والاتحاد السوفياتي، وأوروبا، وأميركا اللاتينية، والأسلحة الستراتيجية، والقوات المسلحة الكلاسيكية، والاقتصاد، ألخ.. وكنت مرتاحاً جداً من هذا العمل. لقد كنت على اقتناعٍ بأنني لن أستطيع القيام بمهماتي دون مساعدة «الناشيونال أنتليجانس أوفيسر»، وخصوصاً منذ أن اضطررت لتخصيص قسم كبير من وقتي لتحقيقات الكونغرس. وكل مساء وصباح كان أحدهم يمرّ إلى مكتبي من أجل إطلاعي على هذا الحدث أو ذاك، أو على أمر لفت انتباهه وسط كمية المعلومات التي كانت ترد كل يوم إلى لانغلي، يمكن حسب رأيه أن يشكل خطراً غير متوقع، أو وجهاً جديداً لقضيةٍ معقّدة.

وبعد أن أدّيت القسم، قرّرت أيضاً تنفيذ أحد الإصلاحات الذي تقدمت به تكراراً إلى آلن دالس قبل زهاء عشرين سنة. لذا جمعت معاونيّ وطلبت منهم دراسة

إمكـانية أن نقـدم بشكل صحيفـة عرضـاً شامـلاً للتقاريـر اليـوميـة التي تصيغهـا وكـالـة الاستخبارات المركزية، بما يتيح في آن إبـراز أهم المواضيـع وتوفـير الفرصـة للقارىء من أجل الاختيار بين القراءة السريعة للعناوين الكبيرة أو الدراسة المعمقة للمقالات، فأُقرّت فكرتي بسرعة وبدأ التنفيذ. وقمت أيضاً «باستقصاء سريع للسوق». البعض من «زبائننا» أعجب بالفكرة، والبعض الآخر لم تعجبْه كثيـراً. أما كيسينجـر فقد قـال: يجب أن أشعر بأنني حرّ في اتّخـاذ المبادرات التي أعتبـرها جيـدة (وأضاف بـالتالي أن هـذا الأمر لم يعجبْـه قطعاً، لكن ذلك لا يمكن أن يكون سبباً لوضع حدّ للتجربة لأن لها أنصاراً عديدين).

بعد مرور عدة أسابيـع، صدر إذن العـدد الأول من «ناشيونـال أنتليجـانس دايلي» التي يمكن أن تكون الصحيفة التي لها أصغر عدد من القراء في العالم (زهاء ستين)، وأكبر عدد من المحررين والمراسلين (كل أجهزة الاستخبارات في البلاد) وأسوأ صحيفة بالنسبـة للدعايات (لا وجود لها لأن مضمونها سرّي جـداً بمجمله). لقد أصبـح بإمكـاني الآن أن أكون متأكداً من أن المسؤولين الـرئيسيين في الحكـومة بـدأوا يحصلون على تقـاريرنـا حول مجمـل المسائـل العالميـة الكبيرة، وليس عـلى مجرد مـوجز للمـواضيـع التي تهمهم بصـورةٍ خاصة. ومن جهةٍ أخرى، توفرت لدي إمكانية تكوين ملفـات وافية حـول عدد لا يحصى من القضايا التي يمكن أن أناقشها فجـأة، أمام هـذه اللجنة أو تلك في الكـونغرس. وقـد رأيت أن قضية تقديم استقصاءاتنا هـذه ترتـدي أهمية أوليـة، لأن أفضل استقصـاءات في العالم لا يمكن أن تكون ذات فائدة، إذا مـا بقيت مكدّسـة على مكتب الـرئيس، بدلاً من أن تـوسع معلومـاته حـول الشؤون العـالميـة. وقـد اعتـدت أن أشـارك قـدر الإمكـان في اجتماعات التحرير التي كانت تعقد كل مساء، معيّناً على خارطة جـدارية كبيـرة للمناطق التي يبدو أنها بحاجة لتغطية أفضل أو لمعلومات إضافية.

وفي هـذا الأسلوب نفسه، حـاولت أن أقدم معـظم استنتاجـاتنـا بشكـل خـريـطة توضيحية أو حتى رسوم. وشرعت بمجموعة اختبـارات بحثاً عن أسـاليب للتعبير بـواسطة حساب الاحتمال عن انفجار نزاع في الشرق الأوسط، مثلاً، أو في أي وضـع آخر ممـاثل وفي الوقت نفسه، كان من الواجب تلافي خلق الانطباع بأن هـذه الدّقـة ليست مخادعـة. كـما وجدت أيضـاً وسيلة لوضـع حدّ لأقـدم مناقشـة كانت تخلق المعـارضـة بـين مسؤولي الاستخبارات ومسؤولي السياسة. فالأولون بالاستناد إلى وجود تقـرير واحـد يقولـون بعد حصـول حدثٍ مـا: «إننا تنبـأنا بـه»، في حين أن السيـاسيين كـانوا يتـذمّـرون من عـدم تحذيرهم في الوقت المناسب، لأن التقرير المقصود بقي غارقاً في كومـة الوثـائق المتناقضـة. لقد قرّرت بالاتفاق مع «الناشيونال انتليجـانس أوفيسر» إنشاء شكـل جديـد من التقاريـر «مذكرة إنذار» كنت أوجهها شخصياً إلى أعضاء مجلس الأمن القومي بشكل لا يتذمر معه

أحد، بأنه لم يكن على علمٍ بالأمر، مهما كانت التقارير الأخرى الموجودة لديه. وبعد مرور سنة على ذلك سجلتْ هذه العملية نجاحاً واضحاً، إذ أتاحت للمسؤولين اتخاذ التدابير الضرورية لتلافي هذا الحدث أو ذاك المناقض لمصالحنا.

هناك مجال لم أحصل فيه على اليد الطولى. إنّ ميل كيسينجر إلى السرية أدّى به باستمرار إلى الاحتفاظ بأهم المعلومات، بشكل كان يعترض عليه محلّلونا دائماً. فكيف يمكن أن نطالبهم بتحليل جيد لمشاكل الخارج إذا منعناهم من معرفة ما يقوله الآخرون من الخارج للحكومة الأميركية، وموقف هذه الأخيرة تجاههم؟ إن العلاقات المباشرة التي كان يقيمها كيسينجر مع أعلى المسؤولين السوفياتيين ومفاوضاته مع الفيتناميين الشماليين، وبالطبع رحلاته المكوكية إلى الشرق الأوسط، كل ذلك لم يصلْ منه شيء قطعاً إلى لانغلي. كنت أفهم جيداً سخط محلّلينا لكن لم يكنْ لدي أي آمال في التغيير. إن تكرار التسريبات في واشنطن، وأهمها قضية وثائق البنتاغون، حملت كيسينجر على بذل أقصى الجهود لحماية الأسرار التي كان يعتبرها ضرورية لخوض هذه المفاوضات أو تلك، مهما كلّف الثمن. وأعترف أنني كنتُ مُرغماً على إعطائه الحق، إذ منذ حصول قضية مارشتي وايج، لم أتجرأ على التأكيد بأن وكالة الاستخبارات المركزية بالذات هي محصّنة ضد التسريبات.

وبما أنني كنت مهتماً بتقديم الاستقصاءات، كان علي بالطبع أن أوصلها إلى من هم بحاجة إليها. هنا أيضاً فرضت ضرورة التغيير نفسها. إن الجنرال دانيال غراهام، نائبي في الوكالة والأجهزة السرية الأخرى، أتى إليّ ذات يوم ليقدم تقريراً عن جولة تفتيشية قام بها في أوروبا. فبعد أن زار إحدى القواعد الجوية، طلب مشاهدة الوثائق السرية التي تعرض على الطيارين من أجل تقديم شرح لمهماتهم. فعرضت عليه وثائق مرسومة بقلم الرصاص تمثل الأهداف الواجب ضربها. وقيل له إنّ هذه الوثائق أعدت بالاستناد إلى الصور التي تلتقطها الأقمار الاصطناعية، وهي ذات طبيعة سرية أكثر بكثير مما يستدعي عدم عرضها على الطيارين. يا لهذه الإهانة بحق الطيارين بالذات، الذين يضحون بحياتهم من أجل تنفيذ مهمات تفتخر بها استخباراتنا، لذا قرّرنا على الفور تغيير هذا الإجراء. بوصفي مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية، لم أستطع أنْ أحقق كل ما يرضيني حول هذه النقطة. إنّ معظم الصور التي تلتقطها الأقمار الاصطناعية هي في متناول كل من يحتاج إليها إلاّ أنّ بعضها أحيط بسرّية كبيرة نتيجة لتحذير من ديبلوماسيينا: لن تسامحنا بعض البلدان إذا أرغمناها على الاعتراف بأن أسرارها العسكرية السرّية جداً لا تعدو كونها أسراراً كراكوزية.

ومهما كانت الاحتياطات التي تتخذها من أجل تقديم تحليلات محايدة سياسية

وتهدف بصورة خاصة إلى توفير مقومات اتخاذ القرار أمام المسؤولين، فهناك مخاطر كبيرة من أن يأخذ منها هؤلاء ما يؤكد آراءهم، وأن يحاولوا جَرّ المسؤولين عن أجهزة الاستخبارات إلى جانبهم. وقد تأكد كل ذلك جيداً بخصوص جزيرة دييجو غارسيا. ففي سنة ١٩٧٤ طرحت قضية معرفة ما إذا كان على البحرية أن تزيد إلى حد كبير التجهيزات التي تملكها في هذه الجزيرة في المحيط الهندي. إنّ القوة البحرية السوفياتية ازدادت في المنطقة وأصبح من الضروري على الولايات المتحدة أن تزيد قوتها الخاصة بالمقابل. لقد طلب مني السيناتور سيمينغتون الإدلاء بشهادتي حول الموضوع أمام لجنة القوات المسلحة التي من الضروري الحصول على موافقتها لكل زيادة في المخصصات الأميركية في الجزيرة. لقد أوجزت خلال جلسة سرية كل المعلومات التي كانت في حوزتنا حول النشاطات البحرية السوفياتية في المنطقة، مرفقاً عرضي هذا بصور ووثائق أخرى سرية جداً كانت لدينا. وقد انحصرت شهادتي أمام اللجنة بفكرتين كبيرتين: منذ عدة سنوات والوجود البحري السوفياتي يزداد ويتعزز باستمرار في المحيط الهندي ويبدو أن هذه الحركة ستستمر؛ وزيادة القوة السوفياتية كان يقابلها دائماً زيادة في القوات الأميركية. وفي نهاية الجلسة، أعلن سيمينغتون أن معظم المعلومات التي قدمتها لا تبدو ذات طبيعة قابلة للتوتر، لذا طلب مني نشرها. ووافقت فوراً، مكتفياً الاحتفاظ بالصور والوثائق السرية. وقال لي بسذاجة، لمرةٍ واحدة تتيح أعمال أجهزتنا للبلاد تكوين واتخاذ قرار. وفي الواقع، سرعان ما وجدت نفسي وسط معركة سياسية وبين ناري الفريقين المتواجدين.

إنّ أنصار توسيع دييجو غارسيا، الذين من عدادهم شليسينجر والرئيس، أخذوا على عاتقهم القسم الأول من شهادتي. لكن المعارضين وفي طليعتهم سيمينغتون، رأوا أن القسم الثاني يؤكد أن كل تحسين سيؤدي إلى تفاقم التنافس القائم في تلك المنطقة. وعلى الفور طلب مني «توضيح» شهادتي من أجل أن أبرهن بأنني لست «معارضاً» للتوسيع. وهذا ما فعلته بكل طيبة خاطر لأنني كنت كذلك. وقد استشهدت بعدة مقاطع من إفادتي، كرّرت فيها الاستنتاجين. إلاّ أن سيمينغتون سرعان ما اتّهمني بـ«تصحيح» شهادتي وحرمانه بحقارة من حجته الفضلى ضد توسيع دييجو غارسيا.

ولكن مهما كانت أشيائي الشخصية المفضلة، كان هناك مهمة رئيسية تستقطب قسماً كبيراً من اهتمامي: تحسين مجمل أجهزة الاستخبارات في البلاد والعلاقات التي تقيمها في ما بينها. هذا ما كان قد طلبه شليسينجر في تقريره سنة ١٩٧١، وما حاول تحقيقه عندما كان مديراً. فمن الآن و لاحقاً، أصبح العمل أكثر سهولة إذ أن المعرقل الرئيسي للدور القيادي المطلوب لمدير وكالة الاستخبارات كان دائماً في الماضي وزير الدفاع. ومع شليسينجر بالذات في وزارة الدفاع، فإن توصياته الخاصة ستطرح الأقل من المشاكل.

لقد استخدمت كل نفوذي، عبر مختلف الأجهزة القائمة، من أجل تسهيل الاتصالات والمناقشات بين مختلف البنيات التي يتألف منها عالم الاستخبارات، وتشجيعها على العمل معاً، وتكليفها القيام ببعض النشاطات والحكم على النتائج التي يتم الحصول عليها. وعلمت بسرعة ما سيعرفه كل المسؤولين في واشنطن ذات يوم أو آخر: مقابل كل ساعة نقضيها لاتخاذ قرارات سياسية هامة، كنّا نمضي عشرة أيام في تحريك الإدارة لجعلها تسير في الاتجاه الصحيح. إنّ عدد، وشمولية وتنوع مهماتي، إذا كنت أريد أن آخذ على محمل الجدية دوري كزعيم لمجمل أجهزة المخابرات في البلاد، هو أمر منهك فعلاً. يتوجب علي تخصيص عشرات الساعات لسماع هؤلاء وأولئك: ذاك الملحق البحري بحاجة لطائرة هليكوبتر شخصية، تلك الوحدة من الاستخبارات لا تستطيع الاستغناء عن ثكنة جديدة في كوريا، وبرنامج الإنصات بواسطة الأقمار الاصطناعية سيكون بحاجة للتغيير في غضون خمس سنوات، فهل يجب اختيار الأقل كلفة أم الأكثر توفيراً مع القبول بتضييع ٦ أشهر؟ وأخيراً، على الرغم من وضوح التوجيه الرئاسي لسنة ١٩٧١، تعلمت أين هي حدود سلطتي الخاصة. إن العسكريين دون أي معاداة لي، لم يكونوا على استعداد أبداً للخضوع كلياً لسلطتي. فتداخل نشاطاتهم، الملازمة لبنيات الجيش بالذات، جعلت مجرّد وهم كل محاولة من قبلي نفرضها عليهم.

ومرةً أخرى أيضاً، قرّرت تنفيذ «فن الممكن». في مرحلة أولى وضعت لائحة بكل المواضيع الهامة التي ارتأيت أنه واجبنا العمل عليها وطلبت من كل المسؤولين في مختلف أجهزة الاستخبارات في الولايات المتحدة الإعراب عن موقفهم بصدد هذه اللائحة. وعلى هذا النحو، بعد مناقشة وتعديل اللائحة أصبح اسمها «كي انتليجانس كواستشنز» التي تناقش، انطلاقاً منها، مختلف الأجهزة المساهمة التي قدّمتها في حل المسائل. ثم شرعنا فيما بعد، بترقيم هذه المساهمة حتى نتوصل لمعيار أول للحكم على مستوى مشاركة الأجهزة في حل كل مسألة. وقد أتاح هذا الأسلوب توفير درجة كبيرة من الدقة بالنسبة لمخصصات الميزانية التي سرعان ما أثارت عدداً من التحفظات والمقاومة السلبية التي تعرف الإدارة سرها؛ وفضلاً عن ذلك فإن المرحلة الرابعة المتوقعة كانت تقويم النتائج التي تم الحصول عليها، والتي كلف بها الناشيونال انتليجانس أوفيسر. فقد تخوف مسؤولو كل جهاز بالطبع من تخفيض مخصّصاتهم إذا ما اعتبرت النتائج التي تم الحصول عليها غير مرضية، لكن خبراء مسائل الإدارة أكّدوا لي أنه يتوجب من ٣ سنوات إلى خمس سنوات حتى يصبح بالإمكان اعتماد إصلاح بنيوي. وقد اعتبرت ذلك مرضياً، إذ أنني استطعت السير في الاتجاه الصحيح، وقلت في نفسي ان من سيخلفني ربما اعتمد أسلوباً جديداً.

على كل حال، كان يجب عليّ التفكير بإدارة الوكالة. إن الإجراءات التي كنت قد

اتخذتها في الإدارة الإدارية بدت لي كافية، واعتبرت أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت بحاجة لبعض الراحة بعد إعادة التنظيم العميقة التي كان سببها إعصار شليسينجر. ومع ذلك فقد تطلب الأمر اتخاذ بعض القرارات، في اتجاه عدالة عنصرية أوسع، في سياسة التوظيف عندنا. لقد كانت الوكالة تستخدم عدداً قليلاً جداً من الزنوج في المناصب المسؤولة، لذا قررت تسهيل توظيفهم وترقيتهم. وبالأسلوب نفسه، توجب علي تسهيل ترقية موظفاتنا، اللواتي بقين حتى تلك الفترة في مناصب ثانوية. وقد سررت شخصياً بحل بعض الحالات الفردية، وخصوصاً عندما رأيت الوضع العام يتغير بسرعة.

وبالمقابل كان هناك قضية لم أملك سرعة الخاطر لأحلها، لكنني سرعان ما ندمت على عدم حسمها. في حينه كنت قد أوصيت شليسينجر التخلص من جيم أنغلتون، وتخليت أنا بالذات عن فعل ذلك عندما توفرت لدي الإمكانية. كانت الأجهزة السرية قد عانت ما فيه الكفاية من تخفيض عدد موظفيها لدرجة أنني تخوّفت من أن يؤدي أي اضطراب جديد إلى نتيجة وخيمة. لقد خفّضت إلى درجة كبيرة مسؤولياته، وقرّرت الاكتفاء بذلك حتى الآن. وخلال الأحاديث الطويلة التي أجريتها معه، حاولت بكل نيّة طيبة فهم وقبول نظرياته المشهورة: القوة الخارقة للكا. ج. ب. الموجودة في كل مكان، التي استطاعت بمهارة شيطانية، اختراق كل الأجهزة السرية لحلفائنا وتوزيع المرتدين الكاذبين في كل مكان والعملاء الاستفزازيين الذين تستخدمهم من أجل التأثير على السياسة الأميركية وعرقلتها. أعترف أن ذلك كان مستحيلاً. ليس تفسيرات أنغلتون كانت مستحيلة فحسب، بل وأيضاً استنتاجاته التي كانت تفتقر بصورة جذرية لما يثبتها. وفي الوقت نفسه حاولت دون جدوى اكتشاف بعض النتائج الملموسة في ميدان مكافحة التجسس. إنني لم أتهم أنغلتون وفريقه القيام بأعمال مخالفة، بل كنت فقط عاجزاً عن تصور ما يمكن أن يفعلوه.

لكن ما بدا لي باطلاً هو اكتشاف أن تخرّصات جيم كانت تلحق فعلاً الضرر ببعض عملائنا السريين الممتازين. لقد أطلعنا أحد المرتدين مثلاً أنّ الروس يقيمون اتصالات مع عميل لوكالة الاستخبارات المركزية، يعمل في مدينة معينة. من أجل التمويه، وجّهت الشكوك إلى أحد عملائنا في المدينة المعينة. بيد أن التحقيق الدقيق لم يكشفْ قطعاً أية تهمة. ومع ذلك فقد نقل إلى مكان بعيد حيث بقي فيه عدة سنوات. وخلال زيارة إلى عاصمة أجنبية، أبلغني مسؤول أحد الأجهزة الحليفة، أن أنغلتون قال له إن رئيس محطتنا هو عميل سوفياتي. أمام هذه المفاجأة، وبعد أن استقصيت الأمر تبين لي أنه نتيجة لمجموعة من الصدف الغامضة، اشتبه بأمر هذا الرجل. والوقائع تعود لعدة سنوات خلت. وأثبت التحقيق الكامل البراءة التامة لهذا العميل، الذي كانت لديه نتائج

مهنية ممتازة. لكن أنغلتـون رفض دائماً قبـول نتائـج التحقيق. وبعد أن أطلعت عـلى كل عنـاصر الملف، بدأت بـدوري بتحقيق إضافي، ثم بعـد أن اقتنعت بالبـراءة المطلقـة بهذا الرجل، كتبت بوصفي مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية مـذكرة تثبت إخـلاصه التـام. وبعد أن أبلغت زميلي الأجنبي بنتائج هذه القضية، عقدت العزم هذه المرة عـلى التخلص من أنغلتون.

كان هذا الأخير مسؤولاً خارج إطار مكافحة التجسس عن عملية لها أهمية كبيـرة: علاقاتنا مع دولـة إسرائيـل. ففي هذا المجـال، كما في كـل المجالات الأخـرى التي كانت تحت سلطته، أقام حواجز قوية بين الأقسام. لكنّه كان قد قدّم مسـاهمة كبيـرة في التعاون بـين أجهزة البلدين السـرية خـلال كل السنـوات التي كانت تقيم الـولايات المتحـدة فيها عـلاقات خـاصة جـداً مع إسـرائيل. إلاّ أنّ الـزمن تغيّر، وكـون الشرق الأوسط أصبـح إحدى المعضلات الأساسية للسيـاسة الأميـركية الخـارجية، فـإن الحواجـز المصطنعـة التي أقامها أنغلتون بين مجمل عملائنا في المنطقة وإسرائيل فات أوانها.

لقد قرّرتُ إبلاغَ جيمس أنغلتون إعفـائه من مسؤوليـاته في هـذا المجال، أمـلاً أنه سيستغـل الفرصـة من أجل أن يـطلب التقاعـد، في نفس الشروط الملائمة الخـاصة التي منحها شليسينجر للذين اختاروا ترك الجهاز قبل التاريخ المحـدد في حزيـران ١٩٧٤. إلاّ أنه لم يطلب ذلك. لقد قرّر جيم المقاومة حتى الرمق الأخير. وأخذ يناقش بكل هـدوء أن مثل هذا الإجراء لا يمكن أن يحصل عن طريق الدوائر الكلاسيكيـة لإدارتنا. مـرةً أخرى تراجعت، متخوفاً من الإجراءات التي يمكن أن يتخذها أنغلتون بدافـع من كرامتـه المهنية وطبعه المتّقد لـو استمريت في تصلبي. لكنني كنت أعـرف أنه عـاجلاً أم آجـلاً يجب علي مجابهة الصعوبات والوصول إلى عزل مدير مكافحة التجسس.

على كل حال، العالم الخارجي حمل إليّ هموماً أخرى. ففي ١١ أيلول سنة ١٩٧٣، انتفض العسكريون في الشيلي ضد سلفادور اللندي، وهكـذا بدأت في العـالم بأسـره حملة من الاتهامات التي لا أساس لها ضد وكالة الاستخبارات المـركزيـة. والأخطر من ذلـك، ففي فجر يوم ٦ تشرين الأول، شنّت سوريـا ومصر هجومـاً منسقاً ضـد دولة إسـرائيل، واتهمت الأجهـزة السريـة، لبعض الأسباب، بـأنها كانت عـاجزة عن تـوقع هـذه القفـزة الجـديدة لأزمـة الشرق الأوسط. وقبـل عدة أشهـر من ذلك، كـانت أجهزة استخبـارات وزارة الخارجية قد وزّعت مذكرة حول الوضع، يستخلص منهـا أنه في حـالة عـدم تحقيق نجاحات سياسية وديبلوماسية هـامة، فـإن ظروف استئنـاف الحرب ستـزداد إلى حدّ كبـير خلال فصل الخريف. كما أن تقارير أخرى توقعت انتصاراً سريعاً لإسرائيـل في مثل هـذا النـزاع المحتمـل. في مـطلع تشـرين الأول غـرق المحللون وسط سيـل من المعـطيـات

المتناقضة. لقد تقدم المصريون حتى قناة السويس، لكن هذا التحرك حصل خلال المناورات السابقة. وبعض تقارير عملائنا السريين ألمحت إلى أن مصر وسوريا ربما شرعتا بالتعبئة. إلّا أنّ الأوساط الديبلوماسية كانت تردّد أصداء مطمئنة. وبعد بداية العملية، ضاعت «لجنة المراقبة» التي تضم مختلف الأجهزة في غياهب المناقشات النظرية وتوصلت إلى الاستنتاج بأنه لا يوجد «أي إثبات ملموس يتيح التأكيد أننا أمام هجوم منسق واسع النطاق يشارك فيه السوريون والمصريون». كانت غلطة كبيرة، كما برهنت النتائج فيما بعد.

قبل ذلك ببضعة أسابيع، في مساء ٢٤ تشرين الأول، كنت أتغدى مع بعض الأصدقاء في فرجينيا، تلقيت مخابرة عاجلة من وكالة الاستخبارات المركزية. أبلغت أن كيسينجر يريد أن أقابله على الفور في مكتبه في وزارة الخارجية (كان قد أصبح وزيراً للخارجية). فاعتذرت من الأصدقاء وتوجهت فوراً إلى مكان الموعد. وجدت هناك الأميرال مورير، الذي أبلغني أن اللقاء سيعقد في قاعة الاجتماعات تحت الأرض في البيت الأبيض. هناك أبلغنا أن بريجنيف وجه للتو رسالة جافة جداً إلى الرئيس نيكسون، يقترح فيها أن يرسل الروس والأميركيون قوات إلى الشرق الأوسط من أجل منع الإسرائيليين من سحق الجيش الثالث المصري. وأضاف الزعيم السوفياتي محذراً، إذا رفض الأميركيون فإن الروس سيتكفلون بذلك لوحدهم.

بقينا حتى الفجر، كيسينجر وشليسينجر ونحن، نناقش وسائل مواجهة رؤية القوات السوفياتية تدخل إلى الشرق الأوسط. وكان على أجهزة الاستخبارات أن تقول ما إذا كان الأمر ممكناً: أجبت نعم. هذا ممكن وليس من المستبعد أبداً عندها أن ينشأ خطر مجابهة بين الجنود الإسرائيليين والقوات الروسية الرمزية. وبالنسبة للسؤال عن بداية تنفيذ الخطة السوفياتية، قلت إن القوات المنقولة جواً أصبحت في حالة استنفار وأن طائرات النقل التابعة للجيش الجوي السوفياتي هبطت في قواعد يمكن أن تبدأ العملية منها بسرعة، لكن لا يبدو أن شيئاً آخر قد اتخذ حتى الآن. وبالإضافة إلى ما كنت أعرفه عند دخولي قاعة الاجتماعات، أخذت بالطبع أحصل على معلومات إضافية عن طريق المخابرات الهاتفية الطويلة مع غرفة العمليات في وكالة الاستخبارات المركزية ومع خبرائنا بشؤون الشرق الأوسط، وبالشؤون السوفياتية، الذين اجتمعوا وكانوا أيضاً على اتصال دائم مع مجمل الأجهزة السرية ولا سيما مع شبكتنا العالمية للتجسس الإلكتروني.

لقد سألني كيسينجر فيما بعد رأيي، في حال لو اتخذنا تدبير الإنذار رقم ٣ في كافة قواتنا عبر العالم، أيمكن أن يعتبر ذلك ردّة فعل مبالغ فيها؟ بكل صراحة أجبته كلا. خلال تلك الأزمة برهنت مجمل أجهزة الاستخبارات عن كفاءة ممتازة، وكان عليّ أن أبذل

جهداً لرفع أجهزتنا للتحليل إلى مستوى مماثل، إذا ما كنت أريد أن أبرهن أنني على الفكرة التي كونتها حول مهماتي.

وبين الأزمات ـ لم تكن قليلة من قبرص إلى البرتغال، فالتفجير الذري الهندي الأول إلى وصول حكومة يسارية في أوسترالية ـ واصلت وكالة الاستخبارات المركزية حياتها مع مهماتها اليومية التي لا تحصى. فكلما كانت تصلنا معلومات جديدة حول تقدم سوفياتي ما في ميدان التسلح الستراتيجي، كنا ندرسها بعناية فائقة من أجل أن نقرّر ما إذا كانت تشكل انتهاكاً لاتفاق سالت ٢ سنة ١٩٧٢. إنّ أهدافنا، وأغراضنا كانت تتغير باستمرار. ففي سنة ١٩٧٣ مثلاً كانت البرتغال هادئة جداً منذ زمن طويل، لدرجة فكّرنا فيها جدياً إغلاق محطتنا هناك. وفي سنة ١٩٧٥، عادت لتصبح مركزاً لأحد الصراعات الضارية على السلطة، من قبل أحد الأحزاب الشيوعية الأكثر تصلباً في أوروبا، وداخل منظمة حلف شمال الأطلسي بالذات. فطالما بقيت الهند الصينية ترتدي أهمية، فإنّ لائحة الكي انتليجانس كواستشنز كانت بالكاد تأتي على ذكر أفريقيا. وفي سنة ١٩٧٥ أصبحت القارة الأفريقية في مركز مشاغلنا. ومن جهة أخرى فإن عدداً من المواضيع الجذرية الجديدة كان يتصدر بين وقت وآخر واجهة الأحداث وكذلك مشاغلنا: الاقتصاد النفطي العالمي، والمفاوضات حول القانون البحري، وتضاعف الأخطار في الدويلات المتخلفة والمكتظة بالسكان في البحر الكاريبي.

وكما كنت أسافر إلى الفيتنام، أصبحت الآن أسافر عبر العالم بأسره. وكنت أقوم بزيارات خاطفة من أجل مقابلة المسؤولين الأجانب الذين يتعاونون مع وكالة الاستخبارات المركزية، وتأكيد دعمنا لهم والتشديد على الأهمية التي نعلّقها على المعلومات التي ينقلونها إلينا. وزرت أوروبا بأسرها من أجل تعزيز علاقاتنا مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وقمت بجولة تفتيشية رائعة في الشرق الأوسط من قناة السويس إلى مرتفعات الجولان، وفي إسرائيل.

وكان علي أيضاً تنفيذ الأوجه الاحتفالية والفخرية لمهماتي. لقاءات رسمية، واستقبالات في المقر العام في لانغلي، وتقديم الأوسمة لمن يستحقها من عملائنا. وقد سنحت لي الفرص أن أمنح وساماً لجاك دوناي، الذي عاد إلى مكانه بيننا بهدوء وشجاعة خارقين، بعد أكثر من ٢٠ سنة أمضاها في السجون الصينية.

إنّ أفضل ما أستطيع أن أفعله هو تقديم وصف ليوم من أيام عملي كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية. أستيقظ صباحاً في الساعة السادسة والنصف، أُلقي نظرة سريعة على الواشنطن بوست من أجل الإطلاع على الأنباء الخارجية التي تشكل عناوينها الكبيرة، والقضايا التي تهم الكونغرس وما يقوله كاتبو الافتتاحية عن الوضع السياسي في واشنطن،

وعلى ما يمكن أن يكون قد عثر عليه جاك أندرسون من رواية جديدة حول وكالة الاستخبارات المركزية. ثم بعض التمارين الرياضية، والدوش، فالفطور، وتكون الساعة قد أصبحت الثامنة. سائقي السيد غولواي يكون في انتظاري أمام سيارتي الشيفروليه الزرقاء المصفحة برفقة أحد رجال الأمن، ومعهم «النيويورك تايمز» و«الناشيونال انتليجانس دايلي». ألقي نظرة أولاً على هذه الأخيرة ثم على «النيويورك تايمز» من أجل الإطلاع فقط على الافتتاحية والقضايا السياسية المُلِحَة بنحو الثامنة والـ ٢٥ دقيقة نتوقف أمام الوكالة ثم أجتاز القاعة الرخامية إلى المقعد الخاص بي حيث ينتظرني رجل أمن آخر. أدخل إلى مكتبي حيث تكون إحدى سكرتيراتي قد أخذت من الخزنة كل الوثائق السرية التي حاولت ترتيبها في نظام تقريبي. سكرتيرة أخرى تحمل إليّ البرقيات الصباحية، مع الإشارة إلى تلك التي يجب الإطلاع عليها. وفي تمام الساعة التاسعة، أنتقل إلى قاعة الاجتماعات حيث يجتمع المسؤولون الرئيسيون في الوكالة، الذين يبلغ عددهم ١٢ (بالإضافة إلى الجنرال غراهام ممثل الأجهزة السرية الأخرى). يفتتح ريتشارد ليمان الاجتماع اليومي بملخّص عن الأنباء والأحداث الرئيسية التي حصلت بعد خروج «الدايلي» من المطبعة في الساعة السادسة صباحاً. نتبادل بعض الأفكار حول الأحداث الجارية في الشرق الأوسط أو في جنوب شرق آسيا.

ثم يستعرض بيل نيلسون هذه القضية أو تلك في إدارته (إدارة العمليات) وعلى سبيل المثال تلك المبادرة الذكية لأحد عملائنا في تايلاند والتي فشلت مع الأسف. كان المقصود توجيه رسالة إلى رئيس وزراء البلاد منسوبة إلى أحد القادة الشيوعيين السريين، بشكل يثير الخصومات بين المسؤولين داخل الحزب. لكن مع الأسف فإن التايلندي الذي كلّفه عميلنا وضع الرسالة في البريد، اعتبر أن الأمر يتعلق برسالة، فأرسل الرسالة بالبريد المضمون مع إشعار بالوصول إلى عنوانه الخاص. وانتشرت هذه القصة بسرعة في الأوساط الطلابية في بانكوك حيث جرى التنديد بمحاولات التدخل التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية. إنّ مدير الاستقصاءات إيد بروكتور حدّثنا فيما بعد، عن دراسة لمجلس الأمن القومي، الذي سيطلب مشاركة خبرائنا الاقتصاديين والسياسيين والعسكريين حول أميركا اللاتينية. كان إيد قد بدأ يتوقّع خلافات كبيرة في وجهات النظر بيننا وبين وزارة الخارجية. كما أعلن مدير العلوم والتكنولوجيا، كارل دوكيت أن مؤتمر اللجنة التنفيذية لناشيونال ركونيسانس أوفيس، التي سأرأسها غداً ستكون بالتأكيد صاخبة: ستحصل مواجهة بين مؤيدي وخصوم التخلي عن جهاز كشف إلكتروني جديد، لأن التضخم زاد إلى حدٍ كبير من تكاليفه. وأكد جاك بلاك من الإدارة الإدارية، أن الأدمغة الإلكترونية في الوكالة أصبحت تعمل فوق طاقتها وأنه من الضروري بحث شراء

معدّات جديدة بسرعة. كما أن المفتش العام، ومستشارنا للشؤون القضائية تخليا عن دورهما في الكلام. وأشار أحدهم إلى أن لجنة فرعية لمجلس الشيوخ، من المتوقع أن تعقد جلسة لها في الأسبوع التالي، ستكون بحاجة إلى الاستيضاح حول أحداث جنوب شرق آسيا، فطلبت من بروكتور الاهتمام بذلك. وفيما بعد، استعرض الجنرال غراهام الموقف الذي اعتمدته كل من الأجهزة السرّية حول موضوع إنشاء مركز للقيادة في البنتاغون يضم كل أجهزة الاستخبارات أثناء الأزمات. وأخيراً أعلن فيرنون والترز أن أحد أصدقائه الشخصيين جرى تعيينه مؤخراً على رأس أحد أجهزة الاستخبارات الحليفة.

في الساعة العاشرة، يجتمع مسؤولو كل الأجهزة السرية الذين يشكلون مجلس استخبارات الولايات المتحدة من أجل عرض وجهات نظرهم حول مشروع تحليل مقدرات الصين الشيوعية في ميدان الأسلحة المتقدمة خلال السنوات العشر القادمة. ثم ينتقلون إلى مناقشة استنتاجات دراسة مشتركة صاغتها أجهزتهم حول تصرف الأجهزة السرية خلال حرب يوم الغفران. وعند الظهر ترأست حفلة تعليق وسام لأحد عملائنا السريين، مكافأة لتصرفه الرائع في جبال لاوس؛ وقرأت ورقة مكتوبة بأسلوب غامض لحماية سرّ العمليات التي نفّذها. ثم أنزل إلى المطعم حيث تغدّيت برفقة أربعة محللين شبان، يعبّرون عن حماسهم في رؤية اختصاصهم يصبح من الاختصاصات الرئيسية اليوم. أعود إلى المكتب من أجل الاستشارة الأخيرة مع كاتبي البلاغ الذي سأتلوه أمام الاجتماع، المتوقع عقده الساعة الـ ١٥ لمجلس الأمن القومي بصدد جنوب شرق آسيا. وفيما بعد، أذهب إلى البيت الأبيض بالسيارة وأنتظر وصول كيسينجر. يفتتح الاجتماع بتلاوة بلاغي: الفيتناميون الشماليون يواصلون تعزيز وسائل الدعم اللوجستي للقوات الموجودة في الجنوب. ويشتدّ النقاش حول المائدة دون التوصل إلى أي استنتاج بالنسبة للتدابير الواجب اتخاذها. يطلب كيسينجر من محللي وزارة الخارجية أن يعدّوا له جدول احتمالات للاجتماع المقبل.

العودة إلى الوكالة، لكن عبر عرقلة سير كبيرة هذه المرة. وقد اعتدت أن أحمل معي بعض الملفات لدراستها في السيارة توفيراً للوقت، ثم يتلي ذلك سلسلة من الأحاديث الموجزة، مع مندوبي هذه الإدارة أو تلك، المخصصة لتسيير الأعمال اليومية: تعيين رئيس جديد لمحطة ما، إنشاء لجنة مكلفة تحسين إدارة الموظفين، ألخ. ثم استقبل سفيراً يستعد للسفر إلى مكان عمله الجديد. أتمنى له حظاً سعيداً وأقول له إن وكالة الاستخبارات المركزية تفاهمت جيداً على الدوام مع السفراء النشيطين. ومع التحية أيها المتفهم الجيد! أصبحت الساعة الـ ١٩، وغالباً ما تكون أكثر من ذلك، أنزل في المصعد للمرة الأخيرة. وأحمل معي في الطريق إلى البيت ملفاً كبيراً، سأهتم به بعد العشاء. إنني أفضل هذه

الأمسيات الهادئة على الدعوات إلى العشاء بين حلقات الديبلوماسيين في واشنطن.

هذا يوم من أيامّ عمل مدير وكالة الاستخبارات المركزية. لكن قبل كل شيء، ومهما فوّض نوابه العديدين، ومساعديه بقسم لا بأس به من مسؤولياته الإدارية، يتوجّب عليه تخصيص وقته وطاقته في محاولة لفهم العالم والقوى الموجودة والمتجابهة خوفاً من أن تؤثّر سلباً أم إيجاباً، على حياة الأميركيين. كما يتوجب عليه أن يعرف بكل دقة ملفاته، وتأكيد هذه المعرفة عن طريق الإيضاحات والأحاديث مع محللي الوكالة، كي يكون قادراً على الكلام بكل ثقة ودقة أمام مجلس الأمن القومي، وبحضور الرئيس، وأن يكون قادراً على دعم موضوعات وكالة الاستخبارات المركزية أمام وزراء من أمثال كيسينجر وشليسينجر.

لقد كان كينيدي يطلب باستمرار النصائح الشخصية لماكّون الذي لم يكن له مثيل في فتح طريقه وسط الزحمة للوصول إلى المكتب الرئاسي. وكان جونسون يستشير بانتظام هلمز خلال «غداء يوم الثلاثاء» (وكانت تحصل أحياناً يوم الجمعة). لكن نيكسون كان يفضل أن يقرر بمفرده، وأن يطالع التقارير المُفَصّلة التي كان يطلب إعدادها له، كما أن هلمز، ثم شليسينجر وأنا، لم نَرَه أبداً إلاّ في إطار الاحتفالات الرسمية والاجتماعات البروتوكولية. أذكر أنني تحدّثت معه شخصياً مرةً واحدة. فقد استدعاني بواسطة الهاتف وسألني عمّا يجري في الصين. وابتداءً من سنة ١٩٧٤، وبعد أن أخذت تتصاعد فضيحة ووترغيت أصبح منغلقاً على نفسه أكثر فأكثر. وأذكر بصورةٍ خاصة، اجتماعاً لمجلس الأمن القومي وكنت قد قدّمت أمامه بلاغاً عن بعض أوجه برنامج الصواريخ السوفياتية. كان يحدّقُ فيّ بعينين فارغتين، واقتنعت بسرعة أنه لم يسمعْ كلمةً واحدة مما كنت أقوله.

وعندما خلفه جيرالد فورد، كان معتاداً على المنشورات والتحاليل التي كنت أرسلها إليه يومياً عبر نيابة الرئاسة، وطلب الاستمرار بهذا الأسلوب. لكن تجاه فورد، كما كان الأمر تجاه نيكسون قبله، اقتصر موقفي دائماً على الحضور إلى المكتب البيضاوي عندما كنت أستدعى إليه دون أن أسعى لفتح طريقي وسط الزحمة إلى المكتب الرئاسي، وهذا أمر كان كيسينجر لا يتساهل أمامه أبداً.

أعتقد أن هذا الموقف كان خطأً مني، وأنا سعيد أن أعلن أنّ الرئيس كارتر كان يلتقي ستنانسفيلد تورنر مرةً كل أسبوع للحديث عن أجهزة الاستخبارات. إنّ هذه اللقاءات المباشرة وحدها تتيح لمدير وكالة الاستخبارات المركزية أن يكون على يقين أنه منسجم مع الحساسية الرئاسية، عندما يريد اتخاذ هذه المبادرة أو تلك. وفي عهد نيكسون كما في عهد فورد، كان علي دائماً الاتصال بكيسنجر الذي أبدى دائماً روح التعاون والمجاملة. إن ذكاءه كان يفرض نفسه على الجميع. كان يعرف التعامل مع السرّ بحيلة

ثعلب عجوز لكنه كان حازما لا يقبل الجدل في دفاعه عن امتيازات دولة كبرى. وكان يحاول دمج كل أعماله في إطار ستراتيجية عامة. ومنذ البداية، فإن المهارة التي أبداها تجاه الأوجه الخفية لمفاوضات سالت، مثلاً، والبراعة التي تناول فيها منظومات الأسلحة، والخيارات والإجراءات المختلفة، خلال جلسات مجلس الأمن القومي، أثارت دهشتي. وشيئاً فشيئاً، عندما اكتسبت شخصياً بعض المعرفة في هذا المجال، غالباً ما كنت أجد نفسي إلى جانب كيسينجر والجهود التي يبذلها في سبيل الانفراج، أما تصلب البنتاغون، الذي كان يريد أن تأتي كل التنازلات من السوفيات، كان يبدو لي غير مبرر. إنّ أفضل كلام للمجاملة بصدد جهاز استخبارات أتاني من كيسينجر، الذي كان بخيلاً جداً في المجاملات. فذات يوم بعد أن رَدّ لي تقريراً سرياً جداً كنّا قد أعدَدْناه له، قال لي:

ـ أعطني دائماً فرصاً للتفكير.

مهمة أخرى لا يستطيع مدير وكالة الاستخبارات المركزية تفويضها لأحد وهي تكمن في تقديم أجهزة الاستخبارات إلى الرأي العام. فبعد أن استنتجت أن بعض مضايقاتنا تصدر مباشرة من عدم تفهم الرأي العام لتقنيات الاستخبارات الحديثة، وبعد أن قرّرت أن الوقت قد حان لإصلاح عاداتنا القديمة حول السرية المطبقة، بدأت بإخراج أجهزتنا من الظل الذي كان يكتنفها وشرح ماهية عملها. في البداية استقبلت عدداً من الصحافيين، لم يكونوا بحاجةٍ أبداً لتثقيفهم، بل راغبون في أن يتعرفوا إليّ بصورة أوسع، وأن يسمعوا مني شخصياً كيفية قيامي بمسؤولياتي الجديدة. كل هذا كان تقليدياً إلى حد ما، بما في ذلك الغداء برفقة لجان تحرير صحف ومجلات رئيسية في الولايات المتحدة. وبعد نجاح هذه الاتصالات قرّرت أن أذهب أبعد من ذلك عندها بدأت تحصل حوادث مزعجة بالنسبة لي. ذات يوم دعوت مجموعة من الصحافيين إلى لانغلي في فكرة البدء بجولة أفق شهرية مع الصحافة حول الوضع العالمي. كانوا سيئي النية. وكانت هذه الدعوة الأولى والأخيرة. فلم يكن أحد من الصحافيين الموجودين يبدي أي اهتمام بالوضع العالمي؛ جميعاً كانوا يفتشون عن معلومات مثيرة حول وكالة الاستخبارات المركزية بالذات، وبدأت الأسئلة غير المعقولة تطرح. حاولت مواجهتها وتغيير اتجاهها، وأعترف بأنني شعرت ببعض التشوش. لقد سألني أحد الصحافيين ما إذا كانت الوكالة تلجأ إلى خدمات رجال الأعمال للقيام بعمليات في الخارج. واقتناعاً مني بأن هذه الممارسة القديمة في كل الأجهزة السرّية في العالم أصبحت معروفة تماماً، ولم تعد تشكل سراً أجبته:

ـ بكل تأكيد.

فتحمس الصحافي الفاشل:

ـ كم عددهم؟ بالآلاف؟
ـ لا، أقل من ذلك.
ـ بالمئات إذن؟ أم أقل من مئة؟
أجبته منزعجاً بعض الشيء:
ـ مئتان تقريباً، هذا كل شيء!.

كانت هذه الزيارة الوحيدة التي تحدثت عنها الصحافة إلى لانغلي. وقد اعتبرت ذلك درساً: تعلمت أن لا أذكر قطعاً أي رقم في حديث مع الصحافيين وتخليت نهائياً عن فكرة عقد مؤتمرات صحافية منتظمة في المقر العام لوكالة الاستخبارات المركزية.

على كل حال، لم تستطعْ بعض الجهود التي بذلتها في حقل العلاقات العامة، أن تضع حدّاً لموجة الانتقادات التي بدأت تتضخم بعد ووترغيت ثم انفلتت من عقالها بعد الإطاحة بالللندي. وجرت حملة منسّقة تتعمّد زرع فكرة لدى الرأي العام أن وكالة الاستخبارات المركزية متورّطة في أحداث الشيلي. ومع المماطلة في تحقيق مجلس الشيوخ حول الشركات المتعددة الجنسية، أراد الكونغرس أن يدرس بصورة خاصة العلاقات القائمة بين شركة «I. T. T» وبين سفارة الولايات المتحدة ومحطة وكالة الاستخبارات المركزية في سانتياغو. وخلال خريف سنة ١٩٧٣، واجه شليسينجر التحقيق، وبقيادته، شهدنا أمام لجنتي مراقبة وكالة الاستخبارات المركزية، دون أن نأتي مع ذلك على ذكر عملية «السبيل الثاني». وكان نفس الموضوع قد أثير خلال جلسات تثبيت ريتشارد هلمز في منصب سفير في إيران، وأبدت الصحافة بعض الاهتمام فيه، إلّا أنّ موت اللندي في ١١ أيلول سنة ١٩٧٣، حمل كل شيء إلى الصفحة الأولى في كل الصحف.

إنّ ميشال هارينغتون، نائب ماساشوستس، حاز على حق استدعائي يوم ١١ أيّار من أجل الإدلاء بشهادة حول الشيلي أمام اللجنة الفرعية للشؤون الأميركية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب. على الفور أعلنت أنني أرفض الحديث عن عمليات وكالة الاستخبارات المركزية إذْ هناك اتفاق يخولني عدم بحث هذه الأمور إلّا أمام لجنتي المراقبة (في مجلس الشيوخ ومجلس النواب) اللتين انتخبهما الكونغرس لهذا الغرض. واقتصرت الجلسة على مناظرة كلامية بين هارينغتون وبيني. وقد تمسّكت بأقوال فعلية مجرّدة حول الأحداث في الشيلي، في حين كان يطرح عليّ أسئلة حول دور وكالة الاستخبارات المركزية، وقد رفضت الإجابة عليها بكل صراحة. وبالتالي بدأ هارينغتون يمارس الضغط على لجنة المراقبة التي يرأسها ندجي كي تستمع إليّ بدورها. ودون أي حماس خاص، عقد ندجي بالفعل اجتماعاً سرّياً للجنة الفرعية لشؤون الاستخبارات في نيسان سنة ١٩٧٤.

لقد وجدت نفسي أمام خيارين. لا بأس إن أجبت على الأسئلة المتعلقة بالدور السياسي السري لوكالة الاستخبارات المركزية، قبل وبعد انتخاب اللندي ـ عملياتنا المسمّاة «السبيل الأول». لكن حصلت أيضاً عملية «السبيل الثاني». فهي لم تدمْ على كل حال سوى ٦ أشهر وتوقفت بعد تسلّم اللندي نهائياً لمنصبه، كما أننا حاولنا جاهدين تدبير انقلاب. والرئيس نيكسون كان قد أصدر أمراً إلى هلمز والوكالة حول إبقاء هذه الأمور وراء جدار من السرية التامة.

وبعد أن أدليت بشهادتي حول عملية «السبيل الأول» وأجبت عن أسئلة النواب في كل تفاصيلها، شعرت، في نفسي وضميري، أن الأمور لا يمكن أن تقف هنا. فقبل وبعد تثبيتي على حدّ سواء كنت قد تعهّدت بكل أمانة لدى النواب، ولدى ندجي شخصياً، بإطلاعهم على كل ما يحصل في وكالة الاستخبارات المركزية، بما في ذلك الأحداث التي لا مجال للشك فيها. كنت في وضعٍ حرج. وبعد تأجيل الجلسة، التقيت ندجي، بحضور محامي اللجنة، وكشفت له النقاب عن نشاطات قمنا بها في الشيلي حظّر علينا الرئيس نيكسون الحديث عنها لأي كان. وقد أوجزت له عملية «السبيل الثاني». فطلب مني التأكيد فقط على أن عملية «السبيل الثاني» توقّفت سنة ١٩٧٠، وأن شهادتي أمام اللجنة كانت صحيحة، وأن وكالة الاستخبارات المركزية لم تتورّط في انقلاب سنة ١٩٧٣. وفي طريق العودة إلى بيتي، قلت في نفسي، إذا كنت مرتاحاً لاحترام الدور الدستوري للكونغرس، إلاّ أنني انتهكت أمراً أصدره إليّ رئيسي الشرعي، رئيس الولايات المتحدة. وقد أضفت هذه المسألة إلى لائحة التناقضات التي كان عليّ أن أحلها بين الدستور الأميركي وتقاليد أجهزة الاستخبارات.

إلاّ أنّ الأمور لم تتوقّفْ هنا. واصل هارينغتون حملته مرتكزاً إلى قانون مجلس النواب الذي يقول إنّ أياً من أعضائه مخوّل الإطلاع على محاضر جلسات كافة اللجان. بعد بضعة أسابيع، أخطرني ندجي هاتفياً أنه مضطر فعلاً لتلبية طلب هارينغتون، لكنه طمأنني بأنه سيجعل هارينغتون يقسم اليمين للمحافظة على الطابع السري للملف. وهذا ما حصل. اعتقدت أن الأمور ستتوقف عند هذا الحدّ واستأنفتُ العمل. كنت قد قبلت خلال الصيف الاشتراك في «نقاش» حول وكالة الاستخبارات المركزية والعمل السري، على الرغم من العداء الواضح لمعظم المشاركين، آملاً في إسماع رد الوكالة على الادعاءات والمبالغات التي كانت متداولة في أوساط المعارضة.

وعلى هذا النحو، فقبل المناقشة بعدة أيام، كشف النقاب في «النيويورك تايمز» نتيجةً لعملية «تسريب» عن رسالة كتبها هارينغتون توجز كل شهادتي السرية. عاصفة حقيقية انفلتت من عقالها من جديد بصدد وكالة الاستخبارات المركزية والشيلي. ومع

ذلك التزمت تعهدي مما وفّر لي بكل ارتياح فرصة أن أصفه سياسياً، وبوجوده، بقولي هارينغتون الكاذب، لأنه نعتني بكلمة «مثير الاضطرابات» في وصفه لبرنامجنا في الشيلي. إنّ هذه الكلمة جالت حول العالم وعلى الرغم من التكذيب الذي وجّهته إلى «النيويورك تايمز» والبيان العلني من لجنة ندجي فإن الضرر كان قد حصل والأثر السياسي لهذه الكلمة كان كبيراً جداً.

كان لرسالة هارينغتون والعاصفة التي أثارتها، نتيجة صعبة بصورةٍ خاصة بالنسبة لي. فقد جرى التساؤل بالفعل ما إذا كان سلفي ريتشارد هلمز، الذي فعل الكثير من أجل تحضيري للمهمات التي أشغلها الآن، لم ينتهكْ القانون. فخلال جلسات تثبيته في منصب السفير في إيران، طرح عليه أعضاء مجلس الشيوخ بعض الأسئلة المحددة حول نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية في الشيلي. وعلى ضوء الاعترافات الأخيرة، أخذ البعض يتساءل حول ما إذا كان قد قال كل الحقيقة. وحتى داخل وكالة الاستخبارات، فإن أحد العملاء المطلعين على عملية «السبيل الثاني»، ورداً منه على تعميم شليسينجر ـ كولبي الذي طلب من كل الموظفين الذين على علم بنشاطات مشكوك في أمرها، إطلاع مدير الوكالة عليها، وجه إليّ مذكرة يقترح فيها ضرورة القيام بتحقيق هدفه تحديد ما إذا كان هلمز مسؤولاً أو لا، عن إدلائه بشهادة زور. يا ليتني وجدت السم القاتل على مكتبي.

وجدت نفسي سجين نزاع جديد بين الماضي والمستقبل. إن هلمز الخادم الأمين لرئيسه، ومهنته بذل كل جهد لحفظ السر الذي تلقى أمراً لحمايته. وجواباً على تعليماتي الصريحة فإن العميل الذي اقترح التحقيق كان هو أيضاً يقوم بواجبه. الموافقة على طلب هذا، يعني نكران الماضي؛ حماية ذاك، يعني إحراج المستقبل. في قرارة نفسي وضميري، كنت ولا أزال على قناعة تامة أن ريتشارد هلمز لم يفعلْ أي شيء يستحق المحاكمة. لكنّني أخذت بعين الاعتبار جيداً أن الاحتفاظ بالملف تحت إبطي، يعني في نظر كل موظفي وكالة الاستخبارات المركزية أن توجيهات شليسينجر وكولبي، وكل الكلام المعسول حول دخول الأجهزة السرية الأميركية عصراً جديداً، ليست سوى هباءٍ منثور، لأن تنفيذها يتعلق بي أولاً وآخراً. لذا طلبت من المفتش العام تكليف ٣ موظفين من الوكالة دراسة النصوص الأصلية لشهادة هلمز وإبلاغي استنتاجاتهم خطياً.

إنّ التقرير الذي رفعوه إليّ بعد بضعة أسابيع لم يسهّل الأمور أبداً لأنهم لم يتوصّلوا إلى أي استنتاج حاسم. وبعد الإعلان عن عجزهم تحديد ما إذا كان هناك تناقض بين الوقائع والشهادة، إقترح عليّ الثلاثي استشارة وزير العدل.

لا شيء يدعو للدهشة إذا قلت إنني بكل طيبة خاطر تخليت عن هذه النصيحة.

لقد توجّهت أولاً إلى محامي وكالة الاستخبارات المركزية، وطلبت منه إشعاراً خطياً. حسب رأيه، كان على يقين أن هلمز ليس مسؤولاً عن الإدلاء بشهادة زور، ولفت انتباهي إلى اتفاق معقود سنة ١٩٥٤، بين الوكالة ووزارة العدلية، يقول إنه نظراً للطابع السري المحتم لنشاطاتها، فإن وكالة الاستخبارات المركزية مخوّلة وحدها تقرير ضرورة إطلاع أو عدم إطلاع العدالة على الجرائم المحتملة التي تكتشفها. على هذا الأساس، كتبت شخصياً مشروع مذكرة، يعلن من جهة اقتناعي بأن هلمز ليس مسؤولاً، ومن الجهة الأخرى، إنّ هناك مجالاً لتطبيق اتفاق سنة ١٩٥٤، لأن محاكمة بهذا الصدد، ستكشف حتماً بعض مصادرنا وأساليبنا السرية. وفي الختام، اقترحت التخلي كلياً عن القضية.

لكن بقي أمامي شيء أخير: إحالة مشروعي إلى الموظفين الثلاثة الذين كلّفهم المفتش العام وضع تقرير، إذْ لا أريد أن أُوَلّدَ لديهم الانطباع أنني في النهاية قرّرت كتمان القضية. وبشجاعة كبيرة وإجماع رائع، ردّوا عليّ بأنّ الأمور لن تقف هنا. فلو افترضنا أن اتفاق سنة ١٩٥٤، سبق وأن كان له أية قيمة قانونية، فإنه افتقدها منذ زمنٍ طويل. وخلال الحديث الذي أجريته معهم، أدركت أنني إذا أصريت على فرض «حلّي»، سيكون هناك تسريبات عاجلاً أم آجلاً (ليس بالضرورة عن طريق محدّثيّ الثلاثة) ستولّد الاعتقاد بأننا سعينا إلى كتمان القضية. لذا طلبت موعداً مع وزير العدلية بالوكالة، لورانس سيلبرمان.

إلتقيته قبل عيد الميلاد بأسبوع واحد، وكنت لم أتخذ بعد أي قرار بالنسبة لملف هلمز، آملاً الاكتفاء باستشارة سيلبرمان حول صلاحية الاتفاق المشهور لسنة ١٩٥٤ بين وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة العدل. وقبل أن أنتهي من وضعه، قاطعني سيلبرمان:

- بيل، أنا حقوقي، فلا تكن أحمق. إنني أسخر من كل اتفاقات الماضي. فكل ما أستطيع قوله لك، إنه لا مجال اليوم للحديث قطعاً، أن تمنح وكالة الاستخبارات المركزية نفسها الامتياز غير المألوف في الحقوق، كي تقرر من طرف واحد ملاحقة أو عدم ملاحقة موظفيها. إنّها الحماقة بعينها. إنني أفهم تماماً الخطر الذي تشكله محاكمة علنية على أسراركم المشروعة. ويمكن أنّ بالإمكان اتخاذ قرار لتلافي مثل هذه المحاكمة. لكن ليس على وكالة الاستخبارات المركزية أن تقرّر ذلك. إن كل ما تستطيع وكالة الاستخبارات المركزية أن تفعله، هو لفت نظر وزارة العدلية إلى المخاطر المحتملة للمحاكمة. نحن نقرر، إذن لنبدأ بالأمور الجدية. عن مَنْ أو عن ماذا أتيت تحدثني؟

لم أكن قادراً على النقاش معه. وحتى أقول كل شيء، فإنني كنت من رأيه. وبكل

صراحة حدثته إذن عن القضايا التي أثارتها شهادة هلمز، مع التشديد جيداً حسب رأيي، أن لا وجود بالطبع لحنث بقسم اليمين. لقد استمع إليّ بانتباه ثم طلب تسليمه الملف. وبعد أن حصلت على تأكيد منه بالمحافظة على السرية الكبيرة لهذه الوثائق، وافقت على طلبه وذهبت بإجازة. وفي اليوم التالي اتخذت كل الإجراءات الضرورية من أجل تسليمه الملفات.

البعض لن يغفر لي. إنّ عدداً من المسؤولين في الوكالة ـ في طليعتهم هلمز وأنغلتون ـ قالوا إنني طعنت سلفي، والمحسن إليّ وصديقي بالظهر. أما أنا فمقتنع أنني قمت بواجبي. فلم نعد في سنة ١٩٥٤. إن الرئيس نفسه لا يمكن أن يعتقد أنه فوق الدستور. لقد أصبحنا في عصر ما بعد ووترغيت، وحتى داخل وكالة الاستخبارات المركزية بالذات، فإن زملاءنا الأصغر سناً لن يتغاضوا عن قرارات رؤسائهم. ومع ضغطهم عليّ من أجل إقناعي بأنني لا أتمتع بحق كتمان القضية، ولا استباق استنتاجات السلطات المختصة، فإن الموظفين الثلاثة الذين كتبوا التقرير شأنهم شأن من أثار المسألة، أرغموني على احترام القسم الذي أدّيته أمام الدستور، وأن أُبَرهِنَ أن تجديد أجهزة الاستخبارات الأميركية أصبح أمراً واقعاً.

ومن جهةٍ أخرى، كنت على كل حال، على قناعةٍ بأن هلمز ليس معرضاً لأي خطر حقيقي. فقد سبق لي أن قلت، أعتقد أنه غير مسؤول عن شهادة زور. إن هلمز الذي عاد من طهران لهذا السبب، مَثُل في كانون الثاني سنة ١٩٧٥ أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، وكانت مناسبة، كما كنت أتوقع، لوضع الأمور في نصابها. ولا يزال البعض حتى اليوم يقول إنه لم يكن من الضروري أبداً إحالة الملف إلى سيلبرمان. إنني أتقبل هذا اللّوم كثمن توجب عليّ دفعه من أجل بناء جهاز استخبارات يحترم الدستور.

لكن بقي عليّ عمل مرهق يجب أن أنفذه قبل عطلة عيد الميلاد: التخلص من جايمس أنغلتون. خلال جولتي التفتيشية في الشرق الأوسط، صدمت لمعرفتي أن مختلف محطاتنا في البلدان العربية لا يحق لها الاتصال بمحطة إسرائيل، بذريعة أن هذه المحطة هي حمى خاصة بمكافحة التجسس. إنها نقطة الماء التي جعلت الوعاء يفيض. وكان قراري نهائياً: يجب على جايمس أنغلتون أن يتقاعد قبل نهاية السنة.

لقد استدعيته إلى مكتبي، وقلت له إنني قررت أن أتحمل شخصياً منذ الآن فصاعداً مسؤولية العمليات الإسرائيلية، وإنني أعتبر من جهةٍ أخرى أن الوقت قد حان لتبديل مدير مكافحة التجسس. وبما أنني أتمنى بالطبع أن تستمر الوكالة من الاستفادة من ذكائه اللامع وخبرته الطويلة؛ هل سيقبل بأن يبقى مستشاراً على مدى الحياة؟ لقد رفض بالطبع. واعتقاداً مني أن يوماً أو يومين من التفكير يمكن أن يسهّلا عليه قبول ما هو محتم،

طلبت منه أن يعود إليّ في نهاية الأسبوع ليطلعني ما إذا اختار اقتراحي أم التقاعد. وفي اليوم التالي، ١٨ كانون الأول سنة ١٩٧٤، تلقيت مخابرة هاتفية هزت كلياً مجمل مشاريعي، ولم تفسد عليّ أعياد الميلاد فحسب، بل معظم السنة التالية أيضاً.

١٣ ـ المتهم

ـ آلو، هنا سيمور هرتش من «النيويورك تايمز». بين يدي قضية تتعلق بالنشاطات اللامشروعة لوكالة الاستخبارات المركزية داخل الولايات المتحدة. قصة أهم من ماي لاي! (منح مقابل ريبورتاجه حول ماي لاي جائزة بوليتزر).

حول كل القضايا المتعلقة بوكالة الاستخبارات المركزية، كان هرتش وأنا بصورة عامة في معسكرين متناقضين جذرياً، لكن لا يوجد لدي أي سبب يجعلني أشك في نزاهته المهنية. في بداية السنة، لمست وطنيته وتكتمه بصدد قضية تتعلق بالدفاع الوطني، وكنت مرتاحاً جداً لموقفه. إذن كان عليّ أن أقبل ما يطلبه مني ودعوته لزيارتي في مكتبي في لانغلي. ثم أبلغت برينت سكوكروفت، في البيت الأبيض، ونـدجي، في الكونغرس أنّ أمراً يجري تحضيره.

أتى إليّ هرتش يوم الجمعة صباحاً في ٢٠ كانون الأول. وقال لي إنه علم من عدة مصادر مختلفة أن وكالة الاستخبارات المركزية دبرت عملية «واسعة النطاق» ضد الحركة المعادية للحرب داخل الولايات المتحدة، عن طريق التنصت على الهاتف، والكسر والخلع، وفتح البريد، وغيرها من أشكال المراقبة التي مورست على المواطنين الأميركيين. لقد فهمت أنني أمام قضية مركبة من قطع وأجزاء مشوهة مستخلصة كيفما كان من لائحة «أسرار العائلة» الذائعة الصيت. فلم أسأله لا كيف ولا من أين حصل على معلوماته. أولاً، لأنني كنت أعرف جيداً أن صحافياً من وزنه سيبذل من أجل حماية مصادره الجهود نفسها التي نبذلها نحن، في أجهزة الاستخبارات. ثم لأنني تصورت كيف حصلت الأمور. لقد سَرّحَ شليسينجر أو أحالَ إلى التقاعد ألآف العملاء عندما كان مديراً للوكالة. إنّ عدداً كبيراً منهم أطلع بالطبع على هذا أو ذاك من أسرار العائلة. ونظراً للاشمئزاز الذي أثارته عملية كاوس في الوكالة، فإنّ رجلاً لديه قدرة هرتش لن يجد أية صعوبة في العثور على الوسائل التي أوصلته فيما بعد بكل لباقة إلى انتزاع أسرار من عدد من موظفينا السابقين: على كل حال، همي الأول في ذلك الوقت لم يكن بالطبع كشف

هوية المسؤولين عن التسريبات، بل إقناع هرتش بوجهة نظر أصح وأكثر عقلانية من مبالغاته عن الحقيقة.

ـ فقلت له لقد وضعت يدك على أمرين مختلفين خلطت بينهما وشوهتهما.

وأضفت قائلاً، أولاً هناك عملية كلفت الوكالة القيام بها من أجل معرفة ما إذا كانت الحركة الأميركية المعادية للحرب مدعومة أو تحركها دول أجنبية؛ والعملية بحد ذاتها، تدخل تماماً في إطار العمليات التي تسمح بها الأنظمة الداخلية لوكالة الاستخبارات المركزية. وعندما توصلنا إلى استنتاجات سلبية أوقفنا العملية. أما بالنسبة للأوهام حول فتح البريد، والتنصت على الهاتف ومراقبة المواطنين الأميركيين، فإنّ الأمر يتعلق بعمليات متمايزة تماماً لا علاقة لها أبداً بالحركة المعادية للحرب. فقد قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية في بعض الحالات النادرة، لأنها كانت مسؤولة عن مصادر وتقنيات الاستقصاء. فخلال ٢٨ سنة من وجودها، حصل أن تجاوزت الوكالة أحياناً بعض الشيء حرفية أنظمتها الداخلية. لكن المهم بالدرجة الأولى، هو أن الوكالة بالذات وضعت لائحة بهذا النوع من النشاطات سنة ١٩٧٣، صدرت على أثرها سلسلة توجيهات تلزم كافة الأجهزة التقيد بالقانون بكل دقة.

وفي الختام قلت من الخطأ أن تنشر مقالك بالشكل الذي تتوقعه. لقد وضعت يدك على بعض الأمثلة من التجاوزات. فالأمر لا يتعلق قطعاً «بعملية واسعة النطاق وغير قانونية داخل الولايات المتحدة». إن بعض الأخطاء التي ارتكبناها في الماضي، وضعت على لائحة منذ زمنٍ طويل وجرى تصحيحها. وبإمكاني التأكيد أن لا شيء من هذا القبيل يحصل الآن.

لكنّ هرتش بدلاً من أن يقتنع بحججي، رأى فيها تأكيداً لما رويَ له. ويوم الأحد ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٧٤، صدرت «النيويورك تايمز» وعلى صفحتها الأولى العنوان الكبير التالي: «عملية ضخمة قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية ضد معارضي الحرب وغيرهم من المنشقين في ظل رئاسة نيكسون» ثم الفقرة التالية: «حسب مصادر حكومية حسنة الإطلاع، قامت وكالة الاستخبارات المركزية بعملية تجسّس واسعة النطاق وغير قانونية في ظل رئاسة نيكسون، ضد معارضي الحرب ومجموعات أخرى من المنشقين في الولايات المتحدة، الأمر الذي يعتبر انتهاكاً مباشراً لأنظمتها الداخلية».

وعلى الفور بدأت عملية غليان في الصحافة والأوساط السياسية. فكل التوتر، والشكوك، وكل العداء الذي ظهر ضد وكالة الاستخبارات المركزية بعد هزيمة خليج الخنازير وتضخم مع الفيتنام ووُترغيت، بلغ ذروته فجأة في فكرة أن الوكالة أصبحت جستابو، يتجسس على المواطنين. وهذا ما أطلق عليه فيما بعد «سنة الاستخبارات»

بدأت للتو في واشنطن.

أعترف هنا أنني ما كنت أتوقّع النتائج المأساوية التي نجمت عن مقال هرتش. ولم تكن هذه المرة الأولى التي تحتل فيها الوكالة «الصفحة الأولى»، لكنّها صمدت في وجه كل العواصف. أليس هذا ما سيحصل من جديد إذا ما واجهنا الأزمة بهدوء وذكاء، وأن الهدوء والذكاء يكمنان حسب رأيي في مواجهة الأضاليل والمبالغات في مقال هرتش وإعلان الحقيقة للعموم. فبدلاً من نفي التجاوزات، عرضناها بالتفصيل، مبيّنين أنها كانت قليلة العدد نسبياً، وأنها حصلت على امتداد ٢٨ سنة من وجود الوكالة، ووُضِعَ حَدّ لها في سنة ١٩٧٣، وأنه لم يحصل أي شيء من هذا القبيل منذ ذلك الحين. إن تجربة ووترغيت المرة هي التي أملت عليّ اعتماد مثل هذه الستراتيجية. إذ أخذت بعين الاعتبار أن بقاءنا على «مسافة» من الفضيحة هو الذي أوجد جو الشكوك والإتهام الذي كنا نريد تلافيه. إذْ من الضروري التصرف على العكس من ذلك، والقول جهاراً، ودون أي تحفظ، إنّ عدداً من التجاوزات قد ارتكب، وَوُضِعَ حدٌ لهذا الأمر فوراً، وعدم الدخول في دوامة الاعترافات المجتزأة والمتعاقبة.

لكن عندما اتصلت بالبيت الأبيض، وجدت أنهم فوجئوا بوفرة معلومات هرتش، وأن هناك اتجاهاً مأساوياً يمكن أن تسلكه الأمور. وقد نصحني أحد المستشارين الاتصال بالرئيس الذي كان في طريقه إلى ڤاي، في كولورادو، لتمضية عطلة الميلاد. فوصَلَني الموزع الهاتفي في البيت الأبيض بالطائرة الرئاسية.

أكدت للرئيس فورد أن لا شيء مماثلاً لتأكيدات هرتش يحصل حالياً في وكالة الاستخبارات المركزية. وان المقال يكشف النقاب عن تجاوزات متفرّقة حصلت في الماضي البعيد، وأن الطريقة المصطنعة للربط بينها مضخمة جداً، وتتناقض مع الحقيقة. وفي الختام اقترحت تقديم مذكرة مفصّلة خطياً عمّا عرضته عليه بشكل موجز مرفقة بالبراهين، إنّ كل التجاوزات التي حصلت في الماضي وضعت على لائحة وجرى تصحيحها سنة ١٩٧٣.

شكرني فورد وطلب مني أن أحيل إليه هذا التقرير بأسرع ما يمكن. ولدى نزوله من الطائرة، وسط الصحافيين، أدلى بتصريح استند فيه إلى التأكيدات التي حصل عليها مني هاتفياً وقال إنه كلف كيسينجر أن يطلب مني تقريراً حول الموضوع.

لقد تطلب الأمر يومين من أجل إنجاز مواضيع أسرار العائلة المتعلقة بالموضوع. وكملحق أضفت التعاميم التي أمرت من خلالها الوكالة إبلاغها بكل نشاط من هذا النوع. بعد ذلك كتبت مقدمة أوضحت فيها أنني شطبت عدداً من أسماء الأشخاص والتفاصيل الدقيقة، حتى يصبح من الممكن إبلاغ هذا التقرير إلى الصحافة وتصحيح

المبالغات الفظة الموجودة في مقال هرتش. ووسط هذا العمل تلقيت مخابرة من جايمس شليسينجر. فذهبت إلى وزارة الدفاع من أجل أن أعرض أمامه التدابير التي سأتخذها من أجل مواجهة الأزمة. وكان شليسينجر في وضع يمكنه أكثر من أيٍ كان إدراك ما يحصل. فقد كان يعرف مداخل ومخارج عملية كاوس وكل النشاطات المخالفة للوكالة، إذْ هو الذي أمر بإعداد الـ٦٩٣ صفحة من أسرار العائلة. إذن كان يعرف ما هو المقصود من مقال هرتش. وأدرك بسهولة ما كان يجول في خاطري ووافق دون أيٍ تحفظ على الستراتيجية التي اعتمدتها. لكنه لفت نظري إلى واقع كنت قد تجاهلته كلياً: إن الرئيس فورد شأنه شأن نيكسون من قبله أو كيسينجر، لا علم له أبداً بوجود «أسرار العائلة» الذائعة الصيت.

نتذكر أن هذا الملف تضمن زهاء ٧٠٠ زاوية، قسم منها عن النشاطات داخل الولايات المتحدة التي كانت أساساً لمقال هرتش. وعلى سبيل المثال، فقد تضمنت اللائحة أيضاً محاولات اغتيال كاسترو، لومومبا وتروخيليو التي تورطت بها وكالة الاستخبارات المركزية والتي لم يسمع الحديث عنها هرتش. وبالاتفاق مع شليسينجر وقبل تثبيتي في منصب المدير، كنت قد وزّعت الملف على رؤساء مختلف اللجان المختصة في الكونغرس. إلّا اننا أهملنا إبلاغ نيكسون أو كيسينجر (وهذا أمر لا تفسير له لدي) والقصة كانت قد دفنت في الماضي عندما تسلّم فورد بدوره الرئاسة.

وبالاتفاق معي، طلب شليسينجر من كيسينجر الإطلاع على اللائحة الكاملة للتجاوزات التي ارتكبتها الوكالة قبل اعتماد ستراتيجية نهائية رداً على مقال «النيويورك تايمز». ويوم الثلاثاء مساء، ذهبت إلى كيسينجر في مكتبه في وزارة الخارجية من أجل تسليمه التقرير الذي سيحمله معه إلى ڤاي. وأعطيته في الوقت نفسه الملف الكامل «لأسرار العائلة».

بدأ كيسينجر مطالعته بسرعة، لكن عندما وصل إلى المقطع الذي يتحدث عن محاولات الاغتيال، توقف، وقال لي:

ـ عندما نشر هرتش مقاله، اعتقدت أنكم اكتفيتم بنشر تكذيب صريح. أفهم الآن أن هذا الأمر مستحيل عليكم.

ثم ذهب لينضم إلى الرئيس في منتجع الرياضة الشتوية في ڤاي، حيث ناقش فورد وهيئة أركانه الإجراءات الواجب اتخاذها وحيث أطلع كيسينجر الرئيس على وجود «أسرار العائلة».

كنت قد اتفقت مع بربارة والأولاد على تمضية الميلاد في بنسيلفانيا للتزلج مع العائلة. لكن أصبح من المستحيل عليّ بالطبع مغادرة واشنطن. فقد كنت أنتظر أنه بعد

يوم أو يومين من مناقشة العناصر الأخيرة التي أطلعتهم عليها، أن يعتمد فورد وكيسينجر ستراتيجية ما، لذا كان من المفروض أن أكون في مكتبي، لمواجهة الصحافيين الذين سيتدفقون إلى مكتبي بعد أن يعلن الرئيس تقريري أمام الصحافة. إذن أمضيت عيد الميلاد بمفردي في واشنطن، وكان انتظاري خائباً.

على كل حال، مواضيع المشاكل كانت عديدة. فخلال نفس الأسبوع، أجريت مثلاً حديثاً جديداً مع لاري سيلبرمان وزير العدل بالوكالة. بعد نشر مقال هرتش، إتصل بي هاتفياً ليقول: يبدو أن أمامنا مواضيع جديدة للمناقشة.

عندما دخلت إلى مكتبه نهض رافعاً بوجهي نسخة من «النيويورك تايمز» ثم قال: أسرار أخرى مكتومة!.

بدأت أكرر تقريباً ما كنت قد قلته للرئيس. وعندما وصلت إلى وجود لائحة لأسرار العائلة، صاح قائلاً:

ـ هذا أمر مهم، هل أبلغت هذه اللائحة إلى وزارة العدل؟

ـ أجبته بكل دهشة: كلا.

ـ أتعرف ماذا يعني ذلك يا بيل. إنك حقوقي. لقد أخفيت براهين على أعمال غير مشروعة. وبوصفك موظفاً في جهاز عام، كان عليك إبلاغها للسلطات المختصة، وفي مثل هذه الحالة لوزارة العدل. إن احتفاظك بها لمدة سنة ونصف، والتكتم عليها، فإنه من المحتمل جداً أن تكون أنت شخصياً متهم بجريمة.

بصراحة هذه الفكرة سمّرتني في مكاني. وعندما استعدت أنفاسي، انتهيت إلى القول: إن فكرة مراجعة وزارة العدل لم تخطرْ ببالي أبداً. لقد أبلغت اللائحة إلى رئيسي لجنتينا المختصين في الكونغرس ووزعت توجيهات تضع حداً لهذه الممارسات. وقد اعتقدت بأن ذلك يكفي.

ـ على كل حال، يمكن أنك أحسنت التصرف، لكن من الأفضل تسليمي هذه اللائحة من أجل اتخاذ التدابير الضرورية.

منذ تلك المقابلة الصعبة، حصلت لحسن الحظ على برهان أنه لا يوجد في البلاد عضو واحد في لجنة تحكيم يتجرأ على محاكمة عملاء لوكالة الاستخبارات المركزية، على هذه الأعمال التي مر عليها زمن طويل وحصلت في ظروف وأجواء تختلف جذرياً عن ظروف وأجواء اليوم. كما أنّ وزارة العدل نفسها قرّرت عدم المباشرة بأية ملاحقة.

في الوقت نفسه، يوم ٢٣ كانون الأول، أحيل أنغلتون إلى التقاعد. فبعد زيارة هرتش في يوم ٢٠ كانون الأول، استدعيت من جديد أنغلتون إلى مكتبي وأبلغته أن قراري بصدده لا رجوع عنه مهما كان مضمون المقال الذي نشره هرتش. ولم يصدّق أحدٌ

في العالم أن إحالته إلى التقاعد لم تكن نتيجة لهذا المقال. إن ما يهمني، هو أن جيم وأنا شخصياً كنا مقتنعين بأنْ لا علاقة لذلك مطلقاً. إنّ نبأ الإحالة على التقاعد هذه، زاد من عنف العاصفة التي هبت على وسائل الإعلام في أسبوع الميلاد. لقد أتبع مقال هرتش في «النيويورك تايمز» بنشر يومي لأمثلة جديدة عن التجاوزات، لدرجة فَكَّرَ الكثيرون أنّ المسؤولين عن هذه الصحيفة يحاولون بهذه الطريقة التعويض عن تأخرهم في كشف النقاب عن فضيحة ووترغيت، إذْ منافستهم الرئيسية «الواشنطن بوست» كانت قد سبقتهم يومها. كما أن مجموعة الصحف الأخرى العاملة من أجل أن تكون وسط الأحداث، كانت تتنافس في تقديم روايتها الخاصة عن الوقائع. إن الصحف والإذاعات والتليفزيون والجميع، كانوا يريدون اكتشاف شيءٍ ما جديد. كما أن كل الذين كانوا من بعيدٍ أو قريب، على صلة ما مع وكالة الاستخبارات المركزية، جرت مقابلات معهم، وأحياناً مرة أو مرتين. إنّ الكونغرس الذي خيم عليه سخط كبير بعد كل هذه الضجة، أخذ يطالب بفتح تحقيق واسع النطاق لم يسبقْ له مثيل.

وداخل أجهزة الاستخبارات بالذات، كان التوتر يشتد. إن أحد المحترفين الذي كان قد تقاعد أتى وسألني إذا كنت أزمع أن أفعل ما يجب فعله من أجل «إنقاذ الوكالة».

ـ أجبته بالطبع، لكن دون اللّجوء إلى المراوغة أو إلى أي شيء آخر غير شرعي.

هل هذا تلميح إلى أنني كنت سأتخذ أي موقف مختلف؟

كلا أبداً، حاولت فقط أنْ أوضحَ الأمور.

بعد مرور أسبوع على نشر مقال هرتش، عقدت اجتماعاً للمسؤولين الرئيسيين في الوكالة في قاعة المؤتمرات في لانغلي. حاولت أن أطمئنهم وأن أقنعهم بمواصلة عملهم كما لو أن شيئاً لم يحصل. وعرضت الوضع أمامهم بكل وضوح، وحدّثتهم عن ثقتي بالمستقبل. ليتركوا لي معالجة العلاقات مع الصحافة والكونغرس! بالنسبة لهم، إنّ أفضل طريقة لتأمين المستقبل هو الاستمرار في تنفيذ مهماتهم وجعل وكالة الاستخبارات المركزية أفضل جهاز استخبارات في العالم. وكان هذا الاجتماع الأول، من سلسلة اجتماعات طويلة. وكم من مرة اضطررت لمواجهة موظفين غاضبين كانوا يسألون كيف يمكن لبلدٍ كلّفهم بمهمات صعبة وخطيرة في الماضي، أنْ يكافئهم على هذه المهمات بإحالتهم إلى المحاكم لمجرّد أنّهم نفذوها! الجميع كانوا يريدون جواباً لهذا السؤال: «ماذا يمكن أن أقول لأولادي؟».

خلال كل ذلك الوقت، لم يصدر أي نبأ عن ڤاي. الرئيس لم يُبَلّغْ مذكرتي إلى الصحافة. وأصبح الصمت فعلاً مزعجاً. إنّ فورد وكيسينجر والمسؤولين الرئيسيين عن السياسة الأميركية كانوا يجتمعون كل يوم في منتجع الرياضة الشتوية الصغير في كولورادو.

وكانت الصحافة تتحدّث عن المناقشات اليومية، وتتساءل عن الأسلوب الذي سيختارونه لمواجهة العاصفة، لكنّني بقيت بمفردي! إنّ شعوري بالوحدة كان يتعاظم كل يوم. بيد أنني رأيت بعض المنطق في موقف الرئيس: كان يرفض تحمل مسؤولية ٣٠ سنة من العمل لم يكن له فيها أي نصيب. ليكن، إذا توجّب عليّ خوض القتال بمفردي، فإنني سأكون أكثر حرية في اختيار وسائل معركتي.

في ٣ كانون الثاني سنة ١٩٧٥، وعشية بلوغي سن الـ٥٥ سنة، عاد فورد إلى البيت الأبيض واستدعاني إلى المكتب البيضاوي. الحاضرون: كيسينجر، دون رامسفيلد، فيل بوشين، وواحد أو إثنان من مستشاريه المقرّبين. وبعد أن استعرض «أسرار العائلة» واستنتج أنه على الرغم من عدم حصول أي نشاط غير مشروع أو مريب قبل سنتين من تسلّم الرئيس الحالي لمهماته، علمت أن فورد يزمع تكليف لجنة خاصة للتحقيق باتهامات «النيويورك تايمز». كان يأمل في أن يكون هذا الإجراء كافياً للتخفيف من حدة العاصفة ويتيح تلافي إجراء تحقيق أعمق. ولم يتحدّث أحد عن إبلاغ تقريري إلى الصحافة. لقد استنتجت أن الرئيس تخلّى عن توصياتي. إن تعيين لجنة تحقيق رئاسية، اسمها لجنة «الشريط الأزرق» يمكن بالفعل أن يشكل وسيلة أخرى لمواجهة الأزمة. وكنت مقتنعاً بأنها لن تصل سوى إلى استنتاج واحد: حصلت تجاوزات بالفعل، وكانت نادرة على مدى فترة طويلة من الزمن، ووضع حد لها في سنة ١٩٧٣. طلبت عدم إطلاعي على أسماء الأشخاص الذين جرى اختيارهم للجنة إلّا بعد الإعلان عنهم، لأنني كنت لا أريد مجرّد الاتهام بأنه كان لي تأثير على اختيارهم. كما أنني كنت على اقتناع، وقد ثبت ذلك فيما بعد، أن اللجنة الرئاسية لن تستطيع ثني الكونغرس عن إجراء تحقيقه الخاص حول وكالة الاستخبارات المركزية.

في ٦ كانون الثاني أعلن تشكيل لجنة روكفلر وحَدّدت الجلسة الأولى يوم ١٣ منه. وسأمثل أمامها شأني في ذلك شأن سلفي جيمس شليسينجر وريتشارد هلمز. وفي الوقت نفسه عملياً، أعلنت لجنتا مجلس الشيوخ للقوات المسلحة والميزانية عن نيتهما إجراء تحقيقهما الخاص وحدّدتا الجلسة الأولى في الخامس عشر من الشهر نفسه، واستدعتا الثلاثي نفسه للشهادة. وما لبث مجلس النواب أن أعلن أنه يريد هو أيضاً التحقيق بأقوامل سيمور هرتش. وعلى هذا النحو، بدأت سنة كنت استدعى خلالها للمثول حتى ٥ مرات في الأسبوع أمام هذه اللجنة أو تلك.

واصلت لجنة روكفلر أعمالها حتى شهر أيّار، بعد تمديد فترة ولايتها الأصلية لفترة شهرين. وقد وضعت قوانينها الداخلية بدقة بشكل لا يخوّلها التحقيق إلّا بالاتهامات الواردة في «النيويورك تايمز» وليس في مجمل «أسرار العائلة». وبالتالي، فعلى الرغم من

استدعائي للمثول أمام أعضائها مرّات عديدة، اقتصرت شهادتي تقريباً على تكرار ما جاء في تقريري الخطي إلى الرئيس فورد، مع إعطاء تفاصيل أوفى. إن إرفين غريسوولد، المدّعي العام الحكومي السابق هو العضو الوحيد الذي كان عدوانياً بعض الشيء تجاهي. يبدو أنه كان يعتقد أنني أحاول التقليل من خطورة الأحداث المنسوبة إلى الوكالة وكان يهاجمني بعنف أحياناً. لكنني لم أجد أية صعوبة في إعطائه الأجوبة المفصّلة التي كان يطلبها. كما اكتشفت أيضاً أنني بدوت صريحاً جداً في نظر البعض. وبعد مثولي الثاني أو الثالث أمام اللجنة التي كان يرأسها، أخذني نائب الرئيس روكفلر إلى مكتبه وسألني بلهجته الرائعة:

ـ قل لي بيل، هل أنت فعلاً مرغم على أن تكوْن بمثل هذه الصراحة؟ إننا نعرف جيداً أن لديك أسراراً يجب أن تحميها، وصدّقني إنّ أحداً لنْ يأخذَ على محمل السوء رفضك الإجابة على بعض الأسئلة بمثل التفاصيل التي تقدمها. .

لم أكن بحاجةٍ لأحد من أجل أن يضع لي النقاط على الحروف. إن نائب رئيس الولايات المتحدة أراد أن يقول لي إنه لا يوافق على سلوكي في هذه القضية. فهو كان يفضل أن يراني في موقف تقليدي أكثر، أغلّفُ فيه تحفّظاتي بستار أمن الدولة الخارجي. تمتمت بعض الكلمات الغامضة وواصلت الطريق التي كنت قد رسمتها لنفسي مما وفّر لي كل الارتياح عندما قرأت استنتاجات التحقيق:

«إن تحليلاً معمقاً للوقائع أقنع اللجنة بأن القسم الأكبر من النشاطات الداخلية لوكالة الاستخبارات المركزية كان بموجب القواعد القانونية المرعية الإجراء».

«يبقى أنه على امتداد ٢٨ سنة من وجود وكالة الاستخبارات، حصل أنْ قامت بنشاطات قابلة للانتقاد جرى حظر تكرارها في المستقبل. . ».

«بعض هذه النشاطات جرى بأمر مباشر أو غير مباشر من الرئيس الذي كان يمارس مهماته في حينها».

«بعضها حصل في نقاط غامضة جداً، تفصل بين بعض المسؤوليات الموكولة إلى الوكالة وبين النشاطات المحظورة عليها صراحة».

«بعضها كان غير قانوني بشكل واضح . . ».

«في سنتي ١٩٧٣ و١٩٧٤، اتخذت وكالة الاستخبارات المركزية بمبادرة خاصة منها، إجراءات واسعة من أجل وضع حدّ لهذه النشاطات. . . ».

لكن الأمور لم تقفْ عند هذا الحدّ. ففي ١٥ كانون الثاني، أي بعد يومين من مثولي الأول أمام لجنة روكفلر، عقدت اللجنة الفرعية لشؤون الاستخبارات ولجنة القوات المسلحة ولجنة الميزانية جلستها الأولى برئاسة السيناتورين ستنيس وماكليلاند. هنا أيضاً

واجهت أناساً متفهمين ووديين نسبياً. ألا يتعلّق الأمر بلجنتنا المختصة، التي بذلت خلال سنوات كل جهد لحماية الوكالة من التجاوزات المحتملة للمراقبة العامة؟ هنا أيضاً اقتصرت شهادتي على تكرار ما جاء في تقرير ڤاي، لكن مع اختلاف أساسي. إن أعضاء اللجنة إدراكاً منهم لضرورة تقديم جواب علني على الأسئلة التي كانت تطرحها البلاد، طلبوا نشر شهادتي. هذا ما كنت أسعى إليه شخصياً منذ عيد الميلاد فقبلت فوراً، آخذاً على نفسي عن قناعة الشهادة مرة ثانية دون سرد الأسماء. أخيراً اعتقدت بأنني أعطيت الرد المناسب على مبالغات هرتش الفظة. لدى مغادرتي مجلس الشيوخ، بعد ظهر ذلك اليوم تنبهت إلى أنني لم أُخطر البيت الأبيض بما سينشر في الصحافة في اليوم التالي. لذا ذهبت وقدّمت إلى برينت سكوكروفت نسخة عن التصريحات التي سلّمتها لجنة مجلس الشيوخ إلى الصحافة. حاشية الرئيس كانت تعرف جيداً مضمونها، لكن فكرة كونها ستنشر كان له تأثير قنبلة جديدة.

في اليوم التالي ١٦ كانون الثاني نشرت شهادتي في مجمل وسائل الإعلام. تأثيرها كان كبيراً. فقد كرّست «النيويورك تايمز» صفحتين كاملتين لشهادتي. وبصراحة ومع كل أسف فإن التأثير الذي حصل كان تماماً على عكس ما كنت أتوقعه وأنتظره. إنّ ثلاثة عقود من السرية المطلقة تقريباً جعلت الوكالة سريعة العطب بصورة خاصة. فقد اتجه معظم الصحافيين إلى التفكير بأنني قبلت فقط بكشف النقاب عن بعض التجاوزات من أجل تستير غيرها وأن شهادتي ليست سوى القسم المرئي من كتلة الجليد. وركزت وسائل الإعلام على الوصف الدقيق للتجاوزات التي اعترفت بها وحجبت تأكيداتي بالنسبة لندرتها. وتضاعفت العاصفة.

لكن العنصر الأكثر تأثيراً في كل هذه القضية كان التغيير الجذري الحقيقي الذي حصل في الكونغرس. فقد ولى الزمن الذي كانت فيه جلسة واحدة برئاسة اثنين بارزين من أعضاء مجلس الشيوخ مثل ستنيس وماكليلاند كافية لإرواء ظمأ ممثلي الشعب. هذا الكونغرس كان كونغرس ووترغيت الذي استطاع إرغام رئيس الولايات المتحدة على الاستقالة ولم يعد يطلب سوى ممارسة هذه القوة الجديدة. وفي ٢١ كانون الثاني أي أقل من أسبوع بعد جلسة ستنيس ـ ماكليلاند، اقترع مجلس الشيوخ على تعيين لجنة تحقيق حول النشاط الحكومي في مجال الاستخبارات. وحدّدت هذه اللجنة لنفسها بحث مجمل نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية السابقة والحالية والمقبلة. وكانت برئاسة فرانك تشورش، من إيداهو.

أهمية الحدث كانت جلية. إنّ أقدم أعضاء الكونغرس أصبحوا عاجزين عن احتواء فضول زملائهم الأصغر سناً. وبعدما حرمت وكالة الاستخبارات المركزية من حمايتهم،

أصبحت الآن تقاتل بمفردها، تحت تأثير الأحداث الراهنة والرأي العام الحذر أو المعادي. ووصلت الأمور الى درجة أن عدداً من اللجان الأخرى في الكونغرس ارتأت أنها مخولة التحقيق مع الأجهزة السرية. لقد أكّد لي حماتنا السابقون عجزهم ونصحوني الرد على كل الأسئلة، وقبول كل الدعوات. على هذا النحو قبلت المثول أمام لجنة الخدمات البريدية. ووجدت نفسي أمام بيلا أبزوغ الرهيبة التي رجوتها إدراك ضرورة حماية الوكالة لمصادرها ومخبريها، على الرغم من الطلبات القانونية لتلك السيدة التي كانت تريد إرغام الحكومة والإدارة على فتح مجمل ملفاتها دون أي تحفظ. وقد اسْتَغَلّت ذلك من أجل لومي لعدة ساعات على واقع أن الوكالة تجرّأت على إدراج اسمها بين الشخصيات التي زارت الوفد الشيوعي الفيتنامي في باريس. فرددت عليها أننا فعلنا ذلك وسنفعله كل مرة تذهب فيها إلى الخارج وترتئي زيارة منظمة كنا مكلفين مراقبتها، والتي كانت قوات الولايات المتحدة تخوض ضدها معركة لا هوادة فيها.

لن يُصدّقني أحدٌ إذا قلت إنني سررت لهذه الأحداث. لكن يجب أن أقول إنه على عكس عدد من العاملين في البيت الأبيض، أي مسؤولي أجهزة الاستخبارات، كنت على قناعة أن الكونغرس يملك الحق الدستوري للتصرف كما هو يتصرف الآن. ولم أكن من الرأي القائل إن الاستخبارات من صلاحية السلطة التنفيذية لوحدها، لذا فإنها لا تخضع لمراقبة الكونغرس. كما كنت أعرف أن مستقبل وكالة الاستخبارات المركزية سيكون خاضعاً لمقدرتها على إقامة علاقات ثقة وليس عداء مع السلطة التشريعية. وهذا ما دفعني بالضبط، إلى الاتصال هاتفياً بتشرش من أجل التأكيد له على تعاوني الكامل معه وأنني أضع نفسي تحت تصرفه من أجل مناقشة الوسائل الإجرائية لتحقيق معمق، مع حماية الأسرار الحيوية لوكالة الاستخبارات المركزية.

لقد قرّرت اللجنة أن أعضاءها سيجمعون أولاً الحد الأقصى من المعلومات والمعطيات قبل الاستماع إلى الشهود. لذا فإنّ جلستها الأولى لم تحدد إلّا في شهر أيّار. لكن قبل مثولي أمامها، حصلت لي اتصالات عديدة مع اللجنة. وقد توجّب عليّ خوض مناقشات دقيقة جداً حول مختلف الإجراءات التي سنعتمدها من أجل أن نقدّم إلى ممثلي الشعب وثائق وشهادات من الضروري جداً المحافظة على سريتها البالغة خوفاً من أن تتسرب إلى الروس أسماء وتقنيات، مما يجعلها تفقد فعاليتها إلى الأبد، هذا دون الحديث عن المخاطر التي سيتعرض لها بعض عملائنا ومخبرينا إذا افتضح أمرهم. وكانت هذه المناقشات دقيقة لأنّ طلباتي كان يمكن أن تظهر بمظهر مناورات جديدة تسويفية.

لقد كنت مرناً وتعهدت بأن أبرر كل حالة بمفردها بالنسبة للتحفظات التي أضطر للجوء إليها في ما يتعلق بتسليم هذه الوثيقة أو تلك، حول الاستخبارات أو كشف هوية

الأشخاص. بيد أنني توصلت إلى عقد اتفاقٍ مرضٍ، مع تشرش ونائب الرئيس تاور مما جعلني ألزم مرؤوسي بأن يكونوا متعاونين مع أعضاء اللجنة. لكن عدداً كبيراً من أقدم موظفي الوكالة لم يوافقوا على الموقف الذي اعتمدته. فكونهم نشأوا مع التقليد القديم، أيّد بعضهم الرأي القائل إن الاستخبارات بطبيعتها هي من الصلاحيات الرئاسية لذا، يجب ألّا تخضع لأي تدخل من قبل الكونغرس. والبعض الآخر حذّرني من واقع أننا لا نستطيع تسليم وثائقنا السرية إلى الكونغرس، دون أن يكشف النقاب عنها أمام العالم بأسره. وأخيراً هناك من لم يتّخذ منهم أياً من هذين الموقفين المتطرفين، بل كانوا من أنصار مقاومة كل طلب يتقدم به المحقّقون حتى آخر لحظة، والتخلي عن هذه المقاومة عندما لا يتوفر أي حل آخر.

إنني لم أؤيد أياً من وجهات النظر الثلاث. لقد أتاحت لي تجربتي كمحامٍ أن أشرح لزملائي أن التحقيق الذي سنخضع كالإجراءات التي تتخذ بحق التروستات. فالاتهام في مثل هذا النوع من القضايا يطالب بعدد كبير من الوثائق ويدرسها بكل دقة حتى يستخلص منها ٣ أو ٤ فقط يستند عليها في إصدار حكمه. إن أفضل دفاع لايكمن إذن في رفض طلب المحققين تسليمهم الوثائق، لأن المحاكم، تبعاً لاجتهاد متعارف عليه، تأمر في النهاية بهذا التسليم. وعلى العكس من ذلك، يجب تزويدها تلقائياً بأقصى حد من الوثائق والمعلومات، في هدف توضيح الوثائق الثلاث أو الأربع التي سيستند إليها الاتهام. إن هذه الستراتيجية التي تؤدي غالباً إلى تسليم عدد متعاظم دائماً من الوثائق، أكثر من تلك المطلوبة، لم يكن لها أبداً وقع جيد لدى حاشية الرئيس ووكالة الاستخبارات المركزية. لكنني ما زلت مقتنعاً بأنني اخترت الطريق الأفضل، من وجهة النظر العملية واحترام الدستور على حدّ سواء. وهذا ما أتاح دون شك للجنة تشرش التوصل إلى استنتاجات عادلة حول أجهزة الاستخبارات الأميركية.

لكنني مع الأسف لا أستطيع أن أقول الشيء نفسه عن لجنة تحقيق مجلس النواب. وبسبب الخصومات القائمة في المجلس، لم يتم التوصل لتشكيلها قبل تموز وكانت برئاسة أوتيس بيك، نائب نيويورك. وكان أعضاؤها من كل التشكيلة السياسية، ابتداءً من المحافظ المتطرف روبرت ماكلوري، نائب إيلينوي، إلى مندوب كاليفورنيا، الزعيم الطلابي السابق رونالد ديلومس.

لكن قبل بداية متاعبي بمدة طويلة مع لجنة بيك، ارتدت الأزمة فجأةً أبعاداً تخطت إلى حدّ بعيد الاتهامات الأولى التي وجهها هرتش.

لقد أرادت سخرية القدر أن يكون البيت الأبيض مسؤولاً عن الكارثة. ففي نهاية كانون الثاني أي بعد وقتٍ قصير من تشكيل لجنة روكفلر، أقام الرئيس فورد مأدبة

لأعضاء إدارة وهيئة تحرير «النيويورك تايمز». وكان المقصود اجتماعاً شبه رسمي. ويقال إن أحد الصحافيين الحاضرين انتقد أثناء المأدبة تركيب لجنة روكفلر، متذرعاً أن أعضاءَها ليسوا من أولئك الذين يقومون بتحقيق متشدد كالذي كان ينتظره الرأي العام. فكان رد فورد بأنه اختار كل محقق على حدة، لأنه اطلع مني أنني كنت متخوفاً أن يكشفوا خلال تحقيقهم النقاب عن نشاطات لوكالة الاستخبارات المركزية، أخطر بكثير من تلك التي تحدث عنها هرتش، والتي تتطلب مصلحة البلاد، إبقاءَها وراء جدار من السرية المطلقة.

ـ من أي نوع؟ سأله عندها آب روزينتال رئيس التحرير المعروف عنه أنه لا ينخدع.

ـ من نوع القتل، أجابه فورد، لكن على أن يبقى الحديث بيننا.

ففي الجو الذي كان سائداً في تلك الحقبة، كان من المستحيل أن يمر هذا الكلام دون أن يلفت نظر المتربصين الذين لا يحصى عددهم في كل البلاد.

وكان دانيال شورر، من شركة التليفزيون .C.B.S، أول من تناول القضية. فخلال مقابلة حصلت في ٢٧ شباط سألني فجأة ما إذا كان صحيحاً أن الرئيس لديه أسباباً للقلق، كالتي أعلنها أمام هيئة تحرير «النيويورك تايمز». ثم طرح علي مباشرة السؤال التالي:

ـ هل اغتالت وكالة الاستخبارات أحداً في بلادنا؟

أمام المفاجأة، ودهشتي من أن يكون الرئيس قد ارتأى الحديث في مثل هذا الموضوع، لجأت إلى تكتيك مجرب وأجبت:

ـ كلا، ليس في بلادنا.

لكن شورر لن يتخلى عن مثل هذا الموضوع الممتاز، وبدأ يطرح الأسئلة. اقتصرت على الرد أن هذا النوع من الممارسات منع صراحة بموجب تعميم سنة ١٩٧٣. كنت لا أعرف بالفعل إلى أي مدى وصل الرئيس في حديثه، لكنني بالمقابل كنت أعرف أنه يكفي الرد بأن وكالة الاستخبارات المركزية لم تغتل أحداً أبداً (هذه حقيقة مطلقة)، الذي يستتبع فوراً السؤال هل حاولت؟ (وهذا صحيح أيضاً). إن موقفي المتحيّر ضخّم الغلطة الرئاسية. يبدو أن جوابي الأول انطوى على أن وكالة الاستخبارات المركزية مسؤولة فعلاً عن اغتيالات في الخارج. وفي اليوم التالي ٢٨ شباط، أعلن شورر خلال برنامجه أن «الرئيس حذّر معاونيه من أن التحقيق الجاري يمكن أن يكشف النقاب عن أن وكالة الاستخبارات المركزية قد تورطت بعمليات اغتيال العديد من المسؤولين الأجانب».

جن جنون الصحافة والكونغرس. وهبّت موجة من الهستيريا لم يسبق لها مثيل في واشنطن. واندفعت إلى المعركة في محاولة لمسح المحققين من سلوك هذا الاتجاه. فقلت ـ

لكن بعد فوات الأوان ـ لم ترتكب بالفعل أية عملية اغتيال. وأعدت إلى الأذهان أن توجيهات صريحة صدرت سنة ١٩٧٢ و١٩٧٣ تحظّر قطعاً هذا النوع من الممارسات. وأشرت إلى أن المحفوظات التي في حوزتنا حول هذا الموضوع هي غير كاملة ولا تتيح بصورة خاصة أن نحدّد بوضوح الدور الذي استطاع أن يلعبه البيت الأبيض في عدد معين لعمليات من هذا النوع. وإذا ما أصرينا على التوغل في هذا الطريق، فإننا سنصل إلى نتيجة فريدة: تلويث سمعة الولايات المتحدة أمام الرأي العام العالمي. لكنّ شيئاً من هذا القبيل لم يحصل. فقرّرت لجنة روكفلر أن من واجبها التحقيق حول الموضوع وطلبت على الفور إيداعها كل الوثائق المتعلقة به. وفضلاً عن ذلك رفضت بشكل حازم إخضاع الوثائق المعنية لأية مراقبة مسبقة. وطلبت من المحققين تخويلي على الأقل شطب أسماء عملائنا الذين ما زالوا في مناصبهم في الخارج لكن هذا الإجراء الأساسي بالذات رفض. وكان الجواب أن لجنة روكفلر هي امتداد للسلطة التنفيذية، فلا خوف من اطلاعها على الوثائق السرية جداً. وعلى الرغم مني، أمرت بفتح مجمل محفوظاتنا أمام المحققين.

لقد أكّدت الأحداث أكثر تنبؤاتي تشاؤماً. على الرغم من تمديد فترة انتدابها مدة شهرين، لم تستطع لجنة روكفلر إنهاء تحقيقها حول الاغتيالات. وأمام دهشتي الكبيرة وعلى الرغم من اعتراضاتي القاطعة، سلّم البيت الأبيض كل الوثائق غير المراقبة إلى أعضاء لجنة تشرش التي بدأت القيام بتحقيقها الخاص. وقد استغرق ٦ أشهر تعاقبت خلالها يومياً أكثر العناوين إثارة على الصفحات الأولى للصحف. وكانت النتيجة النهائية الشيء الذي كنت أتخوّف منه كثيراً: إقناع العالم بأسره أن الولايات المتحدة قامت عبر وكالة الاستخبارات المركزية بعمليات اغتيال تورط فيها العديد من الرؤساء. ونسي العالم فجأة أنه لم تحصل قطعاً أية عملية اغتيال وأن هذه الممارسة صدر أمرٌ صريح بحظرها.

إن تأثير هذه الأعمال التي لا حصر لها على العمل العادي للوكالة كان لا يحتمل. فمئات الموظفين ـ حتى لا نقول المسؤولين الكبار ابتداء بالطبع من المدير، الذين كان عليهم الإجابة يومياً تقريباً على أسئلة هذه اللجنة أو تلك ـ تحول اهتمامهم عن تنفيذ مهماتهم اليومية من أجل التفتيش عن الوثائق التي لا تحصى التي كنّا نُطالَبُ بها. لكن معنويات الوكالة عانت أكثر أيضاً. فلو كان صحيحاً كل شيء أنكروه بإيمان راسخ خلال سنوات كما يعترف بذلك رؤساؤها اليوم، فإن هذا يعني أن هؤلاء استخدموها ثم خانوها، على هذا النحو كان يفكر معظم موظفي الوكالة. وإننا كنّا نكذب عليهم باستمرار، وندفعهم لتعريض حياتهم للخطر من أجل تنفيذ أوامر قانونية جداً صادرة عن رؤسائهم، وأن مآثرهم الآن أصبحت جرائم. يا لهذه المكافأة على تفانيهم ووطنيتهم!.

على الرغم من كل شيء، أصريت على رفع معنوياتهم بشكلٍ تجاوب معي فيه كل

الموظفين والحث على الاستمرار في تنفيذ المهمة الرئيسية: ضمان حسن سير العمل في جهاز استخبارات كبير. يا لهذه المفارقة. إن تلك الحقبة المضطربة كانت إحدى أنشط الحقبات في كل تاريخ الوكالة، وضعت قيد تجربة قاسية مقدرتي كمدير. فقد شهدت بالفعل النهاية المضطربة لخطة غلومار أكسبلورر، وسقوط جنوب الفيتنام، وأزمة مايا غيز، وذروة الدعم إلى المتمردين الأكراد في العراق، وبداية عملياتنا في أنغولا، كل ذلك كان من ضمن مشاغلي في مرحلة كنت أمثل فيها باستمرار أمام تحقيق كان يهز ماضي الوكالة.

لقد كانت قضية «غلومار» الأولى، فحصلت بعد أن وضع شورر المحققين على طريق الاغتيالات المزعومة التي قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية. و«غلومار أكسبلورر» هي غواصة لسبر الأعماق بنيت بالتعاون مع شركة سوما كوربوريشن هوارد هوغز التي استخدمت كواجهة، وأنزلت إلى البحر للقيام بالتجارب الأولى في ربيع سنة ١٩٧٤. وقدمت للعالم على تجربة جريئة لهوارد هوغز، الذي يريد سبر كميات المنغانيز التي في قاع المحيط، وبدأت «غلومار» عملها في الصيف. والمقصود في الواقع، كان التقاط غواصة سوفياتية تقبع على عمق ٥٠٠٠ متر في المحيط الهادىء. إن أمن الخطة و«غطاءها» أحرزا نجاحاً رائعاً، لدرجة أن سفينة روسية أتت لاستطلاع المكان في الوقت الذي كانت فيه «غلومار» تحاول التقاط الغواصة، ثم غادرت المنطقة بعد بضعة أيام دون أن يشتبه طاقمها بشيء. لكن عملية التعويم لم تكن ناجحة كلياً. فعلى عمق ٣٠٠٠ متر طرأ عطل على «غلومار» أدّى إلى انشطار الغواصة السوفياتية إلى قسمين، وفي النهاية لم نستطع التقاط سوى ثلثها الأمامي، أما القسم الآخر فقد عاد إلى الأعماق، مع صواريخه النووية، وأجهزة القيادة والاتصال، والكودات. وباختصار كل ما كانت وكالة الاستخبارات المركزية تودّ الحصول عليه من هذه العملية التي لم يسبق لها مثيل. وتوجب تأجيل العمليات حتى حلول صيف ١٩٧٥ لاستئناف العمل في ظروف جوية جيدة.

في حزيران سنة ١٩٧٤ تعرّض مقر سوما كوربوريشن في لوس أنجلوس لعملية سطو. وحتى اليوم لا نزال نجهل هوية أبطالها وماذا كانوا يقصدون. لقد أخذوا معهم ٦٨ ألف دولار نقداً، ومعدّات، وأربعة حقائب من الوثائق والمحفوظات. وأبلغنا أن وثيقة توجز خصائص تصميم «غلومار أكسبلورر» هي ضمن المسروقات. على الفور اتصلنا بمكتب التحقيقات الاتحادي، وأطلعنا بعض المسؤولين على الأمر، وطلبنا أن يبذل عملاؤهم ورجال الشرطة في لوس أنجلوس كل جهد من أجل استعادة الوثيقة وعدم كشف النقاب عنها علناً لدى العثور عليها.

لقد اعتقدنا لبعض الوقت أن الحظ يقف إلى جانبنا. لكن الذين قاموا بعملية النهب ما زالوا متوارين عن الأنظار حتى اليوم ولم نستطع استعادة الوثيقة. والأسوأ من

ذلك أيضاً، وصل خبر وجود وثيقة هامة إلى صحافيين متطفلين. ثم بعد مرور عدة أشهر على عملية السطو، اتصل شريك مزعوم للسارقين بمكتب التحقيقات الاتحادي واقترح عليه شراء الوثيقة بمليون دولار. لكن الوسيط شعر أن مكتب التحقيقات الاتحادي سيكتشف أمره فاختفى وانتهى كل شيء. وواصل الصحافيان من جهتهما تحقيقاتهما، وفي ٧ شباط ١٩٧٥ صدرت «لوس أنجلوس تايمز» بالعنوان الكبير التالي: «الولايات المتحدة تبحث عن غواصة سوفياتية غارقة، بالتعاون بين وكالة الاستخبارات المركزية وهوارد هوغز». وقبل توزيع الصحيفة على الأكشاك، ذهب أحد عملائنا وقابل المدير وعرض عليه خطورة الوضع. فإذا ما تم اكتشاف العملية، فإنّ أضراراً جسيمة ستلحق بالولايات المتحدة. كان قد فات الأوان بالنسبة لأعداد الإصدار الأول لكن المقال نقل إلى الصفحة ١٨ في الإصدارات التالية، ثم أبلغ المدير الصحافيين بالتخلي عن القضية. وقد استطعت الاتصال، في الوقت المناسب، بأرثر سولسبرغر مدير «النيويورك تايمز» قبل نشر مقال مماثل في صحيفته، في اليوم التالي: ٨ شباط. كل ما استطاع أن يفعله هو نقل المقال إلى الصفحة ٣٠ في الدفعة الأولى من الإصدار ثم ألغاه في الدفعات التالية.

بقي علينا أن نعرف ما إذا كان الروس قد اطلعوا على شيء ما. كيف يمكن أن يطرح السؤال نفسه؟ بكل بساطة لأن أجهزة الاستخبارات لا تطلع على مجمل المقالات التي تصدر في صحف بلد ما. فخلال الحرب العالمية الثانية تحدّثت «الشيكاغو تريبيون» على صفحتها الأولى، وأمام الغضب الشديد للرئيس روزفيلت، عن مأثرة للأجهزة الأميركية التي استطاعت توضيح الكود السرّي للبحرية اليابانية. ومع ذلك استمر اليابانيون في استخدامه وكأن شيئاً لم يحصل، وكان الأميركيون يطلعون على الرسائل التي يلتقطونها. تبعاً لكافة الظواهر، يتبين أن اليابانيين لم يطلعوا على «الشيكاغو تريبيون» في ذلك اليوم! ومن جهة أخرى لا أستطيع أن أقول الشيء نفسه عن الروس، لكن هناك مجالاً للاعتقاد أنه ربما لم يأخذ هؤلاء المقالين على محمل الجدية، لأنهما كانا مليئين بهفوات خطيرة، خصوصاً وأن تلك الفترة كانت صاخبة بأمثلة عن معلومات خاطئة ازدهرت في الصحافة بصدد وكالة الاستخبارات المركزية. فلو تقيدت «غلومار» بكل دقة بالسيناريو واستمرت بالبحث عن المنغانيز، لكنا أملنا الإفلات من دوريات جديدة في الصيف التالي..

لقد تحول همي الأول إذن نحو الصحافة الأميركية أكثر منه نحو الصحافة الروسية. إذ على عكس الأجهزة السرية الأجنبية، لاحظ الصحافيون الأميركيون بالتأكيد المقالين الذين صدرا تحت الزاوية المحببة لكل هيئات التحرير: وكالة الاستخبارات المركزية. وبدأ الصيد، والصيادون كثر والطريدة حظها قليل في النجاة. فقبل سنة من ذلك،

رجوت سيمور هرتش شخصياً الـذي كان قـد علم بالمشـروع، أنْ يلتزم الصمت خـدمة للدفـاع الوطني. وكـما كنت أنتـظر، كـان جـديـراً بكـل ثقـة. والآن، بعـد أن انكشفت القصة، يمكن أن يعتبر نفسه في حل من الوعد الذي قطعـه لي. بالـطبع، لا يجب التـردّد أمام إطلاع عدد كبير من الأميركيين، طـالما أن ذلـك يتيح حجب السرّ عن الـروس. لذا أمضيت الأسابيع التـالية في سبـاق مع الـزمن، من هيئة تحرير، إلى استـديو تليفـزيوني، فاعلاً المستحيل من أجل سد كل الثغرات. لقد استطعت وقف كل التسريبات، حتى ١٨ آذار. ففي ذلك اليوم وعلى الرغم من إلحاحي حتى الدقيقة الأخيرة، أعلن جاك أندرسون كل شيء من التليفزيون.

ليفهمني الجميـع جيداً: إنني لا أشكـك لا بـوطنيـة السيـد أنـدرسـون ولا بحسـه للمسؤولية. فقد سبق لـه أن تجاوب في المـاضي مع طلب من هـذا النوع كـما وجهت إليه آنذاك رسالة شكر. فهذه المرة اعتبر أن القضية أصبحت معروفة الآن جيـداً في الصحافـة المقـروءة والمسموعـة، لذا قـرّر أن لا يترك لغيـره أمر كشف النقـاب عنهـا. وفي ١٩ آذار نشـرت القضية في كـل وسـائـل الإعلام في البـلاد مما أدّى أوتـوماتيكيـاً إلى وقف مغـامـرة «غلومار أكسبلورر»: أطلع الروس عـلى الخبر هـذه المرة، فـأرسلوا على عجـل سفينة إلى مكان الغواصة؛ ولا تزال تقوم حتى اليوم بأعمال الدورية هناك.

بقي أمـامي اتخاذ قـرار أخير: كيف ستكـون ردة الفعـل الـرسميـة الآن، بعـد أن انكشف سر القضية؟ الجدير بالذكر هنا، أن خروتشيف كان قد أشار في مذكراته، بصدد حادثة طائرة اليـو ٢ أن الأمور لن تقتصر عـلى إلغاء قمـة باريس، إذا امتنـع أيزنهاور عن الإعلان علناً أنه وافق على استخدام طائرة التجسس. وبتوصية مني رفض الرئيس الإدلاء بأي تصريح حول الحادث. ومن جانبي، فـاجأت الصحافيين الذين عـرفوني قبـل بضعة أيام بأنني كثير الكلام، بصمت مطلق حول كل الأسئلة المتعلقة بهذه القضية. وأثمـر هذا التكتيـك لأنـه لم تحصـل أيـة ردّة فعـل رسميـة من جـانب الـروس وبقيت القضيـة دون مضاعفات دولية.

لقد اقتنع الكثيرون، في جو الشكوك الذي كان سائـداً في تلك الحقبة، أنّ عمليـة «غلومار» سجّلت نجاحـاً تامـاً، وأنني كنت مسؤولاً عن كل هـذه المناورة من أجـل خلق انطباع معاكس لدى الـروس، وإنني لم أتردّد، من أجـل بلوغ هذا الهـدف، عن تحريـك مجمل الصحافة والرأي العام الأميركي. يا لها من خرافات شأنها شأن كل الذين قـالوا إنّ الأمر يتعلق بعملية عـادية في العـلاقات العـامة من أجـل تبييض السمعة البـاهتة لـوكالـة الاستخبارات المركزية، والحقيقة هي أنه جرى التخلي عن عملية «غلومار أكسبلورر» قبل أن تقدم كل نتائجها لأن انتباه الخصم لُفت، لسوء الحظ، إلى عمليـات التعويم التي كنـا

قد شرعنا بها.

وما إن حلّ الهدوء حتى وقع حدث جديد ذو أهمية عالمية: سقـوط جنوب الفيتنـام. إنّ قرار الكونغرس حول تخفيض المساعدة العسكـرية الممنـوحة إلى حكـومة ثيـو أثرت في الواقع على مصير هذا البلد، وتعاقبت الاجتماعات الطارئة لمجلس الأمن القـومي في آذار ونيسان برئاسة كيسينجـر. وسرعـان ما تـوقّعت السقوط الـوشيك للبلد وأوصيت بـإجلاء الأميركيين والمتعاونين معهم عن سـايغون. لكن السفـير غراهـام مارتن كـان يحاول تـلافي الذعر والفوضى الذي سيحدثهما هذا الجلاء الجماعي والمفاجىء. فقـرر كيسينجر استـلام القضية، ومع ممارسة ضغط متواصل عـلى السفير، استـطعنا إنقـاذ ١٣٠ ألف شخص من الموت أو السجن.

في ١٢ أيار، أغرق الشيوعيون الذين كانـوا قد استـولوا للتـو على كمبـوديا أيضـاً، سفينـة أميركيـة إسمها «مـاياغيـز». وقـد أبلغني بـالأمـر هـاتفيـاً مـركـز عمليـات وكـالـة الإستخبارات المركـزية وزوّدني بـالمعلومات غـير الوافيـة التي كانت في حـوزتنا. وطـرحت بعض الأسئلة. أجل لقد أبلغنا «الناشيونال انتليجـانس أوفيسر» المسؤول عن المنطقـة وقد بـاشر بجمـع عنـاصر التحليـل الأولي. أجـل، أبلغ البيت الأبيض، ووزارة الخـارجيـة، ووزارة الدفاع. أقفلت الهاتف مقتنعاً أن كل الضروري قد اتخذ.

خارج نشاطات التجسس هذه، لم تتخلّ الوكالة كلياً عن العمل السري. ففي هذا المجال، كانت أهم عمليتين في تلك الحقبة دعم المتمردين الأكراد والحركات القـومية غـير الشيوعية في أنغولا.

إن الأكـراد الذين يعيشـون في التخوم الجبليـة لتركيـا، وإيـران، والعـراق، بـدأوا يقـاتلون منذ قـرون في سبيل استقـلالهم. وكانـوا دائـماً يحصلون من بلدان مختلفـة، عـلى مساعدة كانت بصورة عامة تخدم مصالح أولئك الذين يقدّمونها. وعلى هـذا النحو سـاعد السوفياتيون الأكراد لأنهم كانوا يرون فيهم نقطة ارتكاز ضد إيران. وفي سنة ١٩٧٢، فإن الذي احتل الساحة كان بالأحرى العراق، إذ بدأت إيران والولايات المتحدة تتخوفان من النفوذ الشيوعي. لـذا شرعت وكـالة الاستخبـارات المركـزية بـدعم التمرد الكـردي ضد الـدولة العـراقية. وفي سنـة ١٩٧٥ انعطفت الأحـداث بشكـل سلبي جـداً. قـرّر الشـاه التفـاهم مع العـراقيين. وأعـاد من جديـد التفـاوض حـول حـدوده وتخـلّى عن الأكـراد. واضطرت وكالة الاستخبارات المركزية وقف إمدادات الأسلحة والذخيـرة وبدأت تسـاعد اللاجئين المتدفقين.

وفي نهاية سنة ١٩٧٤، قبل منح أنغـولا الاستقلال، لكن بعـد إعلان البـرتغال أن هـذا الاستقلال أصبـح حقاً مكتسبـاً، بدأت أجهـزتنا تتحـدّث عن إمدادات سـوفيـاتيـة

بالأسلحة إلى الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (M. P. L. A.). فلم يكن المقصود بالطبع مساعدة هذه المنظمة في معركتها من أجل الاستقلال (الذي كان مكتسباً) بل تقويتها في وجه الحركتين القوميتين، الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (F. N. L. A)، والاتحاد القومي في سبيل استقلال أنغولا الشامل (U. N. I. T. A) وكان الاتحاد السوفياتي قد استطاع إرساء نفوذه في الصومال وغينيا، وبدأ يعزز وجوده في المحيط الهندي، كما حاول دون نتيجة وضع يده على الكونغو البلجيكي سابقاً، والذي أصبح زائير فيما بعد. إذ هذه المعلومات كانت تحمل في طياتها خطراً. وفي بداية ١٩٧٥ سمح مجلس الأمن القومي البدء ببرنامج سري بتقديم مساعدة غير عسكرية إلى F. N. L. A. ، انطلاقاً من زائير، الذي كان أول المتخوفين من السيطرة الشيوعية على أنغولا. سرعان ما تبيّن أن هذا البرنامج غير كافٍ مطلقاً. فالمساعدة الروسية أتاحت لـ M. P. L. A. تحقيق نجاحات سريعة، وأصبح جلياً كل يوم أن عدم وجود ردة فعل جدية من قبلنا فإن هذه المجموعة ستستولي على السلطة منذ الاستقلال.

وفي حزيران وافق مجلس الأمن القومي على زيادة كبيرة للمساعدة التي تقدمها وكالة الاستخبارات المركزية، ومن ضمنها معدّات عسكرية، وليس إلى F. N. L. A فحسب بل وأيضاً إلى الـUNITA. على الفور بدأت الوكالة عملها وكان فعالاً لدرجة أنها استطاعت تغيير الوضع. وأصبحت الـ M.P.L.A. محاصرة في العاصمة، لواندا، وذلك أيضاً بفضل المساعدة التي قدّمتها جمهورية جنوب أفريقيا إلى الـ U.N.I.TA. وأمام هذا اليأس، طلبت الـ M.P.L.A. المساعدة المكشوفة من حلفائها السوفياتيين والكوبيين. وسرعان ما وصل الجواب. جسر جوي لنقل الدبابات، والمدفعية والذخيرة وقوة من ١٢ إلى ١٥ ألف كوبي وصلوا للاشتراك في المعركة. وتغير الوضع من جديد. وفي الوقت الذي كنّا نطلب فيه المخصّصات الضرورية لمواجهة الحاجات الجديدة من السلاح والمعدّات تسربت المعلومات إلى الصحافة. فبعد بضعة أشهر من سقوط سايغون وفي أوج تحقيق قضائي حول وكالة الاستخبارات المركزية، أدّت الإثارة التي كانت سائدة إلى تصوير الأمور بأن القضية هي فيتنام جديدة. وأن المقصود هو جر الولايات المتحدة، دون علمها إلى مغامرة أفريقية مخيفة إلخ. ورفض الكونغرس على الفور منحنا مخصّصات وأصبح انتصار M.P.L.A. على أخصامها سريعاً ومحتماً.

ففي تشرين الأول سنة ١٩٧٤، وبعد الضجة التي أثيرت حول النشاطات المزعومة في الشيلي، أقر قانون ينص على أن يُعلِمَ مدير وكالة الاستخبارات المركزية مختلف لجان الكونغرس المخولة الاطلاع على نشاطات الوكالة، على كل العمليات السرية التي ستنفذ في المستقبل. وهذه اللجان عددها ثمان: لجنة المالية، والقوات المسلحة، والشؤون

الخارجية، ولجنة أجهزة الاستخبارات في كل من المجلسين! ونحو منتصف سنة ١٩٧٥، يمكن القول إن عملي كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية، يدعوني للذهاب إلى الكابيتول أكثر من لانغلي، لأنه كان من واجبي إطلاع ٨ لجان على مجمل الوضع في أنغولا والعراق، هذا بالإضافة إلى تقديم تقارير باستمرار إلى لجنتي التحقيق حول حياة الوكالة لزهاء ٣ عقود. وبرهنت التجربة، كما توقّع عددٌ من زملائي، أنه من غير الممكن عملياً تسليم أسرار إلى ممثلي الشعب. فكل مشروع كان يعرض على الكونغرس في إطار هذا الإجراء الجديد سرعان ما كان يصل إلى الصحف. إن سرّية الأعمال «السرّية» لوكالة الاستخبارات المركزية، زالت من الوجود عملياً.

وكما سبق لي أن قلت، فإنني بقيت عاقداً العزم على أن تواصل الوكالة القيام بدورها الذي وجدت من أجله. وعلى هذا النحو أمرت بوضع أجهزة تنصت سريعة في إطار مراقبة حركة استقلال في ميكرونيزيا. كنت أعرف أن القرار قابل للنقد وقد انتقد فعلاً من قبل لجنة الوصاية في مجلس الشيوخ، لكنني اتخذته من أجل أن أبرهن لمجمل مرؤوسي، أن الوكالة لن تقبل الإهانة والقبول بعمليات سهلة ومضمونة، بذريعة أنها موضوعة مؤقتاً تحت المراقبة. لدى مطالعة هذا الفصل سيتولد الانطباع دون شك بأنني كنت مرهقاً بالعمل، وهذا ليس خطأ. لكن ليسمح لي القول إن حماسي ونشاطي لم يتلاشيا مع ذلك أبداً وأتاحا لي أن أواجه تلك الحقبة التي أعتبرها في آن الأكثر صعوبة والأكثر روعة في حياتي.

١٤ ـ الصمود

في شهر أيار انتهت مدة انتداب لجنة روكفلر وأوقفت نشاطها. وكما كان متوقعاً، فإنها لم تستطعْ انتزاع أي شيء من الكونغرس ولا منعه من إجراء تحقيقاته الخاصة حول أجهزة الاستخبارات؛ لكنها نشرت موجزاً موضوعياً ومفيداً عن نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية داخل الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الاستنتاجات المذكورة آنفاً. إن الموقف الذي اعتمدته في تقرير مّاي، وحافظت عليه دون ضعف قد تأكد: إنّ النشاطات المخالفة لوكالة الاستخبارات المركزية كانت حقاً نادرة ومتباعدة في الزمن ـ ليست «عمليات منسقة» كالتي تحدّث عنها هرتش ـ وقد وضع لها حد نهائي في سنة ١٩٧٣. وانتشر التقرير بسرعة، مخففاً من المفعول السلبي لمقال هرتش.

لكنّ هناك نقطة شدد عليها تقرير لجنة روكفلر ـ دون قصد ـ صبّت الزيت على النار: وفاة فرانك أولسين. في الحقيقة إن المحترفين في وكالة الاستخبارات المركزية، بالذات وأنا من ضمنهم، اضطربوا وخجلوا، عندما اطلعوا على الظروف الحقيقية لانتحار هذا الموظف في الوكالة، كما كشف النقاب عنها التقرير. ففي إطار برنامج تجارب مشتركة بين الجيش ووكالة الاستخبارات المركزية، أُعطي جرعات من الـ L. S. D. دون علمه في سنة ١٩٥٣. وكنت أعرف أن وفاة مفاجئة أدت إلى وقف هذا البرنامج. إن البرنامج بحد ذاته، الذي كان يهدف إلى تحديد المفعول والاستخدام الممكن للـ L. S. D.، من قبل عملاء أجانب ومجموعات سياسية، كان مدرجاً على لائحة أسرار العائلة. لكن محفوظات الوكالة تشير إلى اتخاذ كل التدابير في سنة ١٩٥٣ في سبيل اعتبار انتحار أولسين بأنه وفاة أثناء الوظيفة بشكل يضمن مستقبل أسرته. فعندما أطلعت أسرة أولسين على الحقيقة المجرّدة من تقرير لجنة روكفلر، أعلنت أنها كانت تجهل الظروف الدقيقة لوفاة رب العائلة. ردّة الفعل الرسمية كانت مباشرة. قام الرئيس فورد بتقديم تعازيه وتعازي الأمة وأمر بدفع تعويضات للعائلة. وقمت أنا من جانبي بالاتصال مع عائلة أولسين وقدمت لها اعتذار الوكالة بكل إخلاص، على هذه المأساة، وفعلت ما بوسعي من أجل أن أقدّمَ لهم

تعويضات مشرّفة. نادراً ما كلفتني مهمة ثمناً كاللقاء مع هذه الزوجة، وأولادها الذين بلغوا سن الرشد، إذ اضطررت أن أفتح لهم محفوظات الوكالة من أجل وضع حد للسر الذي أحاط بحادث يمثل هذه المأساوية بالنسبة لهم.

وفي الوقت الذي كانت فيه لجنة روكفلر على وشك إنهاء عملها، أصبحت لجنة تحقيق مجلس الشيوخ برئاسة فرانك تشرش على استعداد لدعوة الشهود الذين يرغب أعضاؤها الاستماع إليهم. ومنذ تشكيلها في شهر كانون الثاني، حصرت لجنة تشرش أعمالها في جمع الوقائع والوثائق التي ستركز عليها تحقيقها. وبالاتفاق مع تشرش ومعاونه في الرئاسة جون توير، ساعدت في إرساء أسس إجراء تقبله الوكالة، وانتظرت بفارغ الصبر بداية التحقيق. وبصعوبة استطعت أن أجمع كل أعضاء اللجنة في لانغلي من أجل تعريفهم إلى الوكالة ونمط الإستخبارات بصورة عامة، وإلى نشاطاتها، وميزانيتها وأجهزة مراقبتها من قبل السلطة التنفيذية. وفي الختام أكّدت أن هذا التعريف الكامل جداً لا يمكن أن يكون إلاّ لمصلحة وكالة الاستخبارات المركزية ولمصلحة اللجنة على حدّ سواء، إذ أن هذه الأخيرة أصبحت قادرة الآن على الفصل بدقة في ميدان تحقيقها، تجنباً للضياع في مسالك متعارضة بصدد هذا النشاط أو ذاك.

في ٢١ أيار مثلت للمرة الأولى أمام لجنة تشرش. ورغبة منه في إيجاد جو من المسؤولية والجدية، قرّر تشرش أن تكون هذه الجلسة الأولى مغلقة أمام الصحافة والجمهور. والموضوع كان الاغتيالات السياسية، وكنت مستعداً للإدلاء بشهادة في روح لائحة «أسرار العائلة» الذائعة الصيت. ولكن ما إن أدّيت اليمين، حتى تبين لي أن التصريحات الرصينة والمعقولة أصبحت نسياً منسياً. وبدأ محامي اللجنة فردريك شوارتز «توضيع» ما تريد اللجنة معرفته. لذا تلا مجموعة من التحديدات ضَمّت على ما يبدو، بالإضافة إلى مشاركة الوكالة في هذه المؤامرة أو تلك، كل عملياتها شبه العسكرية. يمكن أن شوارتز كان يريد تبرير إعادة فتح تحقيق واسع حول عملية فنيكس، وارتدت «تحديداته» طابع الاتهام. وعلى الرغم من الغضب الذي انتابني، استطعت المحافظة على هدوئي ورددت على شوارتز، إنني مستعد للإدلاء بشهادة حول عملية فنيكس، كما كنت قد فعلت ٣ مرات في السابق، لكن أعتقد أنه من المفيد أن يقدم وصفاً إلى اللجنة عن الدور الذي لعبته الوكالة في الحالات المختلفة التي تتشكل منها لائحة «أسرار العائلة»، أو بصدد تلك التي تنوي طرح أسئلة بشأنها، كاغتيال نغودين ديم مثلاً في الفيتنام.

لقد استغرق تحقيق لجنة تشرش حول الاغتيالات كل الصيف واستدعيت للشهادة مرات عديدة. وفي الخريف، نشرت أول تقرير عن التحقيق المؤقت حول الموضوع. وعلى الرغم من شدة اللهجة، أكدت بصورة رئيسية الموقف الذي كنت قد اعتمدته منذ البداية.

فقد كانت اللجنة مقتنعة مثلاً بواقع أنه لم يجرِ «اغتيال أي قائد أجنبي بمبادرة من مسؤولي حكومة الولايات المتحدة» (كاسترو لا يزال حياً حتى الآن، وبعض الإجراءات التي اتخذتها وكالة الاستخبارات المركزية بصدد لومومبا لا علاقة لها بموته). بيد أن عدداً من الأميركيين شارك أو شجّع على عمليات أدّت إلى مقتل ضحاياها (تروخيليو، دييم، شنيدر) كما تأكد حصول محاولات لاغتيال كاسترو. وفي حالتين، حالة رفائيل تروخيليو في جمهورية الدومينيكان وحالة رنيه شنيدر في الشيلي، أكد التقرير أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت قد زوّدت بالأسلحة مجموعات ضالعة في هذه الاغتيالات لكنّها استخلصت أن هذه الأسلحة لم تستخدم في الاغتيال. وأتى فضلاً عن ذلك على ذكر التوجيهات التي حظّر بموجبها هلمز وأنا شخصياً في سنتي ١٩٧٢ و١٩٧٣ على وكالة الاستخبارات المركزية المشاركة في هذا النوع من النشاط.

واعترف التقرير أيضاً أنه من الصعب على أساس الوثائق الموجودة، تحديد نسبة مسؤولية البيت الأبيض في هذه القضايا. وبهذا الصدد لم تكنْ اللجنة موضوعية جداً، إذْ لم تتردّد أمام اتهام نيكسون وأيزنهاور، وتبييض صفحة كينيدي دون أي مسوغ شرعي. وفي النهاية في ما يتعلق بنشاطات وكالة الاستخبارات المركزية، كان التقرير عادلاً. وبالطبع كنت متفقاً مع الموقف الأساسي للجنة الذي يعتبر أنه لا يتوجب على الولايات المتحدة بتاتاً اللجوء إلى هذا النوع من الأساليب، إلاّ في زمن الحرب؛ لأنني وأقولها بكل صراحة، لكنت وضعت دون أي تردّد، قنبلة في مقر هتلر سنة ١٩٤٤. فعندما تكون شبيبتنا وشبيبة العدو تتقاتل في ما بينها، ينتفي قطعاً أي سبب لتوفير الحصانة للقادة الأكبر سناً. وأيدتني اللجنة في وجهة النظر هذه.

على الرغم من كل هذه الأوجه الإيجابية، لم يكنْ التقرير وافياً. فقد اعتبرت عن حق أن نشره سيؤدي إلى تلويث سمعة الولايات المتحدة وسيكون قاعدة لحملة واسعة معادية لأميركا. ثم خضت معركة قاسية حول وجود زهاء ٣٠ اسماً في هذه الاستنتاجات. وأخيراً توصلت إلى شطب زهاء عشرين اسماً بموافقة اللجنة. وفي ما يتعلق بالأسماء العشرة الباقية لم أستطع فعل أي شيء؛ لأن الأمر كان يتعلّق بمسؤولين كبار في الوكالة وبأشخاص، أقولها بصراحة لم أستطع الدفاع عنهم بسبب انتسابهم إلى المافيا. وبالفعل فقد لجأ بعض موظفي الوكالة إلى الفكرة الكريهة لاستخدام المافيا ضد كاسترو، التي حافظت على اتصالات لها في كوبا وكانت تريد التخلص من ديكتاتور هافانا. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ اللجنة بالذات بذلت جهوداً ذهبت أدراج الرّياح لحماية هدية «صديقة حميمة للرئيس كينيدي» كانت أيضاً «صديقة حميمة» لأحد أعضاء المافيا المتهم: جوديث كامبل أكسنر.

بعد الاغتيالات، بدأت لجنة تشرش التحقيق حول الشيلي، ونشرت أيضاً استنتاجات مؤقتة. وبعد أن مرّت مرور الكرام كما كان متوقعاً، حول سنوات المساعدة للقوى السياسية من الوسط والديمقراطيين، شدّد التقرير بصورةٍ خاصة على عملية «السبيل الثاني» وحول الانقلاب العسكري الذي أدّى إلى مقتل اللندي. لقد وصفت استنتاجات اللجنة بشكل موضوعي ودقيق، الأسابيع الستة من الجهود التي بذلتها الوكالة سرّاً، بأمر شخصي من الرئيس نيكسون، لمنع تثبيت اللندي بعد انتخابه والتي كانت من نتائجها محاولة الخطف الفاشلة التي تعرض لها الجنرال رنيه شنيدر وأدّت إلى وفاته. ثم أضاف التقرير أنّ وكالة الاستخبارات المركزية كرّست فيما بعد برنامجاً كاملاً لدعم مجموعات الوسط وخلص التقرير إلى القول إنّ اللجنة «لم تكتشف أي برهان على مشاركة الولايات المتحدة المباشرة» في الانقلاب العسكري لسنة ١٩٧٣.

وفي الوقت الذي كانت فيه لجنة تحقيق مجلس الشيوخ تواصل جهودها، كان مجلس النواب يحاول تشكيل لجنة مماثلة، ولم يستطع التوصل إلى تشكيلها إلاّ في بداية حزيران. واستدعيت للمثول أمامها في ١٢ حزيران فوجدت نفسي أمام محكمة معادية عاقدة العزم على إنهاكي، إذ كانت تضم شخصيات من أمثال ميشال هارينغتون، ورونالد ديلومس، والرئيس الجديد للجنة، جايمس ستاتون. إذن كنت أنتظر أن أخوض المعركة بمفردي ضد الجميع. لكن المجلس كان منقسماً على نفسه بسبب الخصومات الداخلية، وخرجت دون أن أتفوه بكلمةٍ واحدة، لأن الأقلية الجمهورية قرّرت مقاطعة الجلسة في اللحظة الأخيرة. وتوجّب الانتظار حتى منتصف تموز حتى تمّ التوصل إلى حلٍ وسط وأصبح أوتيس بيك، أحد رفاق التخرج في برنستاون في كلية الحقوق في كولومبيا، رئيساً للجنة.

وكما فعلت مع تشرش، اتصلت فوراً مع بيك بعد تعيينه واقترحت أن أعمل معه على وضع الإجراءات التي تتيح تزويد اللجنة التي يرأسها بالوثائق التي تحتاجها دون تعريض الأسرار المشروعة للوكالة لأي خطر. لكن بيك، ربما بسبب الضجة التي سبقت تعيينه وخوفاً من أن يظهر بمظهر المتواطىء معي، قرّر أن يقدم نفسه وكأنه من أخصامي. ورفض بكل صراحة أن تعتمد لجنة مجلس النواب المبادىء التي اعتمدتها لجنتي روكفلر وتشرش. وتطلب ذلك مفاوضات منهكة حتى تم التوصل إلى اتفاق أتاح البدء بالتحقيق، هنا أيضاً تطلب الأمر التضحية ببعض إجراءات الأمن العادية. فقد تبين لي أن أعضاء اللجنة لا يشكلون أية ضمانة جدية. إنهم يريدون فقط ومهما كلّف الثمن الحصول على مواضيع مثيرة، بسبب حبهم المفرط للدعاية، دون إبداء أية رغبة لمعرفة ما هو جهاز الاستخبارات في الحقيقة.

وقبل أن تنظم اللجنة نفسها بما فيه الكفاية من أجل عقد جلساتها الأولى، تولد

لدينا شعور مسبق بالمصاعب التي تنتظرنـا. وفي سبيل مسـاعدتهم في التحقيق، قـدمنا إلى المسؤولـين في اللجنة نسخـة عن أسرار العـائلة. ومن ضمنها وقـائع حـول عملاء كـانت تفصلهم وكالة الاستخبارات المركزية إلى مختلف الأجهزة الحكومية، بما في ذلك إلى البيت الأبيض. وكان المقصود في آن، ضمان الاتصال بين هذه الأجهزة ووكالـة الاستخبارات، وتحسين معلومات هذه الأخيرة حـول الأجهزة التي غـالباً مـا كانت تتعـاون معها في مجـال الاستقصـاء. على كـل حال، إن المسؤولـين عن الأجهزة المعنيـة كانـوا عـلى علم بـوجود ومهمـة عميلنا. ولـدى دراستي لهذا الإجـراء سنة ١٩٧٣، قـرّرت وضع حـدٍ له، تـلافياً لإثارة الجدل، إذ ربما ولد الانطباع بأن الوكالة تعمل على الأراضي القومية.

وعنـدما أطلعت لجنـة مجلس النواب عـلى لائحة أسـرار العـائلة ـ عمليـة كـاوس، اغتيالات، مراقبة البريد، ألخ ـ حتى كانت في اليوم التالي مادةً للعنـاوين المثيرة. وجـرى الانقضاض على هذه القضية البائسة التي كان أحد أعضاء اللجنة قد أبلغها على عجل إلى الصحافة. وبعد أن شوهت الـوقائـع بشكل فـاضح، اتهمت هـذه الأخيرة الـوكالـة بأنها «تسلّلت» إلى البيت الأبيض. إن فليتشر بروتي، أحد الكولونيلات المتقاعـدين من سلاح الجو الأميركي، أيقظته هذه الحادثة، وكان قد عمل لفترة وجيزة كضابط اتّصال بين سلاح الجو ووكالـة الاستخبارات المـركزيـة، انتهز الفـرصة وذهب إلى دانيـال شورر وقـال أثناء برنامج تليفزيوني، إنّ ألكسندر بـوتـرفيـلـد كان الشخص المكلف الاتصـال به من وكـالة الاستخبارات المركزية في البيت الأبيض. عـلى الفور نشـرت تكذيبـاً شديـد اللهجة لهـذه «الغباوة الفاضحة». بوترفيلد كان جازماً أيضـاً. ولكن بما أنـه اشتهر بكشف النقـاب عن وجود تسجيلات وضعت حداً لحياة الرئيس نيكسون السياسية، انتفضت البلاد بأسـرها، وابتهج كل أعضاء اللجنة. لكن الأمر تطلب عدة أيام من أجل تعرية هذه التهمة المزوّرة والحط من شأن بروتي.

بيد أن لجنة بيك اتخذت قراراً إيجابياً. عدم التحقيق بالإغتيالات تـاركةً عنـاء ذلك للجنـة تشـرش. فـاختارت، وأعتقـد أن ذلك يعـود لحسن نية بيـك شخصياً، الاهتمـام بثلاثة أمور بسيطة: كم يكلّف جهاز الاستخبارات؟ لمـاذا وإلى أي حدّ يمكن استخـدامه؟ ما هي المخاطـر التي يشكلها وجـوده واستخدامـه؟ اقتناعـاً مني بأن وكـالة الاستخبـارات المركزية، وأجهزة الاستخبارات بمجملها ستخرج شريفة من مثل هـذا التحقيق، انتظرت بـدايته بكـل ثقة. وفي الـواقع فـإن جو العـداء الذي كـان سائـداً في المجلس، وتصـرف مسؤولي اللجنة (والبعض من أعضائها) حوّلَ القضية إلى فوضى عارمة.

فبدلاً من تقديم التقـارير عن الأحـداث التي كانت تـواجهني بها لجنـة بيك خـلال الأشهر الستة التالية، فإن مثالاً واحـداً يكفي لتفسير مـا أقصده «بـالفوضى العـارمة». إن

اللجنة بعد أن قررت تحديد نوعية الاستخبارات التي «أنجزتها» وكالة الاستخبارات المركزية، اعتقدت أنها اكتشفت منجم ذهب بوضع يدها على التحاليل الخاصة التي أجرتها الوكالة حول مختلف الحوادث من أجل إحصاء الأخطاء التي ارتكبتها وتقويم خطورتها. وهذه التحاليل بحد ذاتها، كانت تتناول فقط هزائمنا وأخطاءنا، ممّا قدم خدمة للجنة التي كان هدفها الرئيسي على ما يبدو احتلال الصفحات الأولى للصحف.

إن أحد أقسى هذه «التمحيصات» ـ وأكثرها متعة ـ كان حول اندلاع حرب يوم الغفران، في ٦ تشرين الأول سنة ١٩٧٣. نذكر أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت قد أخطرت البيت الأبيض في حينه أن لا شيء يدل على اندلاع حرب حقيقية بين العرب والإسرائيليين. وكنا قد قمنا بدراسة معمقة لأسباب هذا الخطأ، بشكل نتلافى فيه تكرار مثل هذا الأمر. وبعد أن استخدمت هذا التحليل، بشكل لا يخلو من التحيز، من أجل إصدار حكم على نوعية الاستقصاءات التي تقدمها وكالة الاستخبارات المركزية، طلبت اللجنة نشره. لقد وافقت على نشر استنتاجات الدراسة التي لا تكشف النقاب عن مصادر معلوماتنا التي توصل من خلالها محلّلو الوكالة إلى هذا التنبوء الخاطىء.

هذا التنازل لم يكنْ كافياً بالنسبة للجنة، فاجتمعت في ١١ أيلول، وقرّرت بواسطة الاقتراع ضرورة نشر هذه الدراسة. المحامي ميشال روغوفن كان يمثلني. حسب رأي أعضاء اللجنة، فإنني لم أكن أسعى لحماية مصادر معلوماتنا، بل لأن أخفي أخطاءَنا عن الرأي العام. بعد أن احتدم جو الجلسة، اتصل بي روغوفن عدّة مرات هاتفياً، وكنت كل مرة أعطي موافقتي على إضافة هذه المعلومات أو تلك التي كنت قد حذفتها. بيد أنني قرّرت أن أبقى حازماً حول بعض النقاط، لأنه إذا ما كشفت النقاب عن أننا نعرف هذا الأمر أو ذاك في تاريخ معين، نتيح للبلدان المعنية أن تحدّد بدقة الرسائل التي كنّا نلتقطها وذلك يوفر لها إمكانية إدخال تعديلات وتحسينات على أنظمة اتصالاتها مما يعقد مهمة أجهزتنا. واستمر هذا الجدل ساعات وساعات، كانت خلالها اللجنة تقبل حذف هذه العبارة أو تلك وأنا أقبل إضافة بعض ما كنت قد حذفته. ووصل الأمر إلى مجابهة حامية الوطيس حول ٦ كلمات.

وهذه الكلمات كانت التالية: «تحسين سلامة اتصالاتنا». وهي تتعلق بتعزيز سلامة الاتصالات اللاسلكية وغيرها لدى الجيش المصري. ورفضت اللجنة إدراك أن ما تفعله يكشف النقاب عن مقدرتنا العامة لمراقبة الاتصالات اللاسلكية. لكن عندما أبلغني روغوفن هذه العبارة هاتفياً، حذّرت من أن الأجهزة المصريةستستخدمها لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في أنظمة حماية اتصالاتها. وقرّرت أن هذه العبارة يجب أن لا تنشر. وكنت قد قمت منذ نشوء هذه القضية، بدراسة معمقة لهذا الأمر الذي كان يعزز الموقف

الذي اعتمدته.

لقد صرفت اللجنة النظر عنها، واقترعت على نشر العبارة موضوع الخلاف. وكنا قد وصلنا إلى نقطة حرجة في التحقيق. فواقع أن اللجنة قرّرت بكل بساطة تجاهل اعتراضاتي حول نشر ما كنت اعتبره بمثابة أسرار مشروعة، فإن هذا الأمر شكّلَ خطراً كبيراً على كل وثائقنا السرية جداً. وما أن أطلع الرئيس فورد على الخبر حتى أمر بعدم تسليم أية وثيقة سرية إلى لجنة بيك، ما لم يتم التوصل إلى اتفاقٍ مرضٍ من أجل حماية محفوظاتنا السرية. ووعياً مني لاستغلال هذه القضية من قبل وسائل الإعلام، دعوت إلى مؤتمر صحافي في لانغلي من أجل أن أشرح قواعد القرار الرئاسي. وكنت حذراً جداً في تقديم رد حاسم حول من سيكون له الحق الدستوري في ذلك، الكونغرس أو الرئيس، السلطة التشريعية أم التنفيذية.

بعد بضعة أيام أصدرت اللجنة ضدي اتهاماً حول إهانة ممثلي الشعب لأنني رفضت، بعد إصرارهم، تسليمهم الوثائق الجديدة التي طلبوها. عندها أخذت أشعر بالعزلة أكثر فأكثر. وفي الحقيقة لم أكن أصدّق أنّ السلطة التنفيذية يمكن أن تعارض مدة طويلة تحقيق لجنة برلمانية. وفي الظاهر، لم يتّخذ أي شيء في البيت الأبيض من أجل حل النزاع. لأول مرة أرى من الضروري أن أذهب وأستطلع من الرئيس مباشرة، فطلبت موعداً حدد لنا بسرعة لروغوفن ولي، بحضور فيليب بوشين، المستشار الحقوقي للرئاسة. كنت أعتمد على تجربة الرئيس الطويلة مع الكونغرس من أجل التوصل إلى حل والخروج من هذا المأزق. وقلت ان هذا الحل لا يمكن التوصل إليه عبر مفاوضات بين وكالة الاستخبارات المركزية ولجنة بيك، لأن الأمر يتعلق بنزاع صلاحيات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. لذا فإن تدخل البيت الأبيض وقادة البرلمان أصبح ضرورياً.

لقد أدّت هذه المبادرة مع الرئيس إلى إخراجنا من الطريق المسدود الذي وصلنا إليه مع لجنة بيك. وفي ٢٦ أيلول، جمع جيرالد فورد رئيس مجلس النواب كارل ألبرت، ورئيس الأقلية جون رودس، وبيك، وروبرت ماكلوري، وكيسينجر، ورامسفيلد، وبوشين، ومارش، وأنا شخصياً في المكتب البيضاوي. هل يحق للكونغرس نشر وثيقة تعتبرها السلطة التنفيذية سرية؟ بدا أن المناقشة لن تصل إلى نهاية عندما أعلن بيك استعداده لحل وسط: تسلّم الوثائق السرية إلى اللجنة التي يرأسها بشروط معينة. تتعهد اللجنة بعدم نشر أية وثيقة دون أن توفر لوكالة الاستخبارات المركزية فرصة تقديم اعتراضات محتملة. وعند استحالة التوصل إلى اتفاق، يلجأ الطرفان إلى تحكيم الرئيس، مع احتفاظ اللجنة بحق إحالة الخلاف إلى السلطات القضائية إذا ما دعت الحاجة. وقال بيك إنه يتكلم باسمه الخاص وليس باسم اللجنة بأكملها، وافترقنا على أساس أن يطبق

الاتفاق تلقائياً إذا ما أيدت اللجنة رأي رئيسها.

على هذا الأساس بدأت من جديد تسليم اللجنة الوثائق التي كانت تطلبها، مع كونها لم تبرمْ الاتفاق عن طريق اقتراع صريح، هذا الاتفاق الذي أتاح لنا الخروج من المأزق والوصول إلى المعركة الأخيرة حول نشر التقرير الختامي للجنة.

لقد طالبت باستمرار بحق الوكالة في دراسة الاستنتاجات النهائية للجنة بيك قبل إعلانها، من أجل حذف اعترافات خطيرة محتملة. ونتيجةً لذلك، أبلغتنا اللجنة القسم الأول من تقريرها الذي وجدنا فيه بالفعل مختلف التفاصيل التي لا نريد بتاتاً نشرها. والحالات الثلاث الخطيرة كانت تتعلق بالعمليات السرية التي قامت بها الوكالة في العراق وأنغولا وإيطاليا. ففي كل من هذه الحالات كان نشر التقرير سيشكل خطراً على أصدقاء للولايات المتحدة اعتمدوا على احترام السر الذي قطعنا وعداً لهم بالمحافظة عليه. عندها طلبت من بيك مراعاة الإجراء الذي كان قد اقترحه هو بالذات واللجوء بهذا الصدد إلى تحكيم الرئيس فورد. لكن بيك رفض متذرعاً أن الاتفاق تناول فقط الوثائق الأصلية التي تزودنا بها وكالة الاستخبارات المركزية وليس التقرير الختامي للجنة.

في ذلك الوقت نفسه، بدأت التسريبات تتضاعف متخطية كل ما اتفقنا حوله في السابق، وأخذت الصحافة تنشر مقتطفات محددة ومفصلة من التقرير. ثم بدأت الضجة حول أن وكالة الاستخبارات المركزية بالذات هي مصدر هذه التسريبات، من أجل الحط من شأن اللجنة التي كانت استنتاجاتها لغير صالح الوكالة إلى حدّ كبير. تسريب جديد جاء ليكذب كل هذه الإشاعات الخرقاء: نشر نبأ «غير وارد» في مشروع التقرير الذي أرسل لنا. وهنا تبددت الشكوك، وتبين أن اللجنة بالذات، التي لا يتمتع أعضاؤها بأي حسّ للمسؤولية، هي التي كانت تقوم بهذه التسريبات.

ومرة أخرى أيضاً، جرت مفاوضات حول اعتماد بعض التعديلات مما يجعل نشر التقرير مقبولاً أكثر ولكن قبل انتهاء تلك الجهود، اقترع مجلس النواب بـ٢٤٦ صوتاً مقابل ١٢٤، وقرّر صرف النظر عن نشر التقرير.

كنت قد تركت منصبي عندما تدبر دان شورر الأمر ونشر التقرير في «فيلاج فويس»؛ وحسب رأيي فإن أعمال لجنة بيك لم تكن في نهاية المطاف سوى مضيعة للوقت والمال، إذ كان من الممكن استخدامها في تثقيف الجمهور، وتعريفه إلى الطبيعة الحقيقية لأجهزة الاستخبارات وأهمية مساهمتها في الأمن القومي، على الرغم من بعض الهزائم المعروفة.

إن كل هذا التحريض، وكل هذه التسريبات المثيرة، ضمنت بالطبع العناوين الكبيرة للجنة بيك، في حين أنها لم تكن واردة في لجنة تشرش التي عملت ضمن القانون

والحس بالمسؤولية. وكما كان منتظراً وصلت عدوى الغيرة إلى أعضاء هذه الأخيرة. وفي أيلول، وبعد ٤ أشهر من الأعمال وراء أبواب مغلقة، قرّرت لجنة تشرش عقد جلساتها أمام الجمهور. وبشكل أرعن قدّمت لها على طبق الوسيلة المطلوبة لإرواء ظمأ الإثارة الذي كان سائداً بين الصحافيين.

تجدر الإشارة هنا إلى الأوامر التي كنت قد أصدرتها بعد جمع أسرار العائلة، من أجل أن يبلغني كل موظفي وعملاء وكالة الاستخبارات المركزية بالنشاطات المخالفة أو المريبة التي يمكن أن يكتشفوها. وعلى هذا النحو، ففي ربيع سنة ١٩٧٥، أبلغني كارل دوكيت نائب المدير لشؤون العلم والتكنولوجيا، بأنه عثر على عدّة قوارير تحتوي على مواد قاتلة ـ ١١ غراماً من سم تفرزه إحدى القواطع الاستوائية و٨ ملغرام من سم أفعى الكوبرا ـ مع أدوات تتيح حقنها من بينها أنبوبة خاصة لإطلاق الأسهم المسممة في أحد الأقبية القليلة الاستخدام في إدارته. لا مجال للشك في أن الاحتفاظ بهذه المواد هو غلطة خطيرة. ففي سنة ١٩٧٠، ونتيجةً لأحكام معاهدة دولية، أمر الرئيس نيكسون بإتلاف هذا النوع من «الأسلحة» باستثناء الكميات الضرورية للأبحاث، لكن السم الذي عثر عليه دوكيت يكفي لقتل آلاف الأشخاص. وبعد هذا الاكتشاف، قام دوكيت بتحقيقه الخاص. فعندما أمر الرئيس بإتلاف هذه المواد، فإنها كانت موجودة لدى الأجهزة التقنية الخاضعة لإدارة العمليات. وباندفاع مفرط، قام أحد موظفي هذا الجهاز بتصرف شخصي منه بوضعها في مكان آمن لأنها من المستحضرات الكبيرة القيمة. ثم ذهب إلى التقاعد بعد ذلك بقليل وافترض خلفه أن هذه المواد موجودة بأمر من رؤسائه. لكن دعواتي المتكرّرة لكشف كل نشاط مريب ولدت لديه الشك فأبلغ أمرها إلى دوكيت. وبعد تبيان الوقائع، أبلغتها بدوري إلى البيت الأبيض ولجنتي التحقيق في الكونغرس.

بهذه الحادثة افتتحت لجنة تشرش أول جلسة علنية لها. وفي ١٦ أيلول وجدت نفسي، أمام كاميرات التليفزيون أشرح سبب وجود هذه السموم والأنبوبة الخاصة. وحاولت أن أبرهن أنّ كل القضية تعود لتقصير إداري وليس لمؤامرة سوداء تعدها وكالة الاستخبارات المركزية، وأن السموم والأنبوبة الخاصة لم يسبقْ أن استخدمت بتاتاً. على كل حال أليست وكالة الاستخبارات المركزية بالذات هي التي أطلعت المحققين على وجود هذه المواد، مبدية بذلك حسن نيتها وإخلاصها وعزمها على وضع حد لهذا النوع من الممارسات المخالفة للقانون؟

إن تلك الجلسة للجنة تشرش وصلت بالبلبلة إلى أوجها. والبرهان على ذلك هو قصة مترو نيويورك الذائعة الصيت والمحزنة. كان يوجد في محفوظات وكالة الاستخبارات المركزية تقريراً عن تحقيق حول تجارب قام بها الجيش قبل عدة سنوات هدفها تحديد تأثيرات

حرب جرثومية محتملة على شبكة أنفاق مترو نيويورك. ومن أجل السبب قام تقنيون عسكريون برش مواد سامة في المترو ثم أعادوا جمعها من أجل مراقبة انتشارها. ولدى وصول هذا الخبر الى صحف المدينة شوّهته لدرجة أن القارىء غير المطلع تولّد لديه الانطباع بأن وكالة الاستخبارات المركزيّة تتجول باستمرار في أنفاق المترو من أجل أن ترش فيها السموم.

في الحقيقة، إنّ ذلك اليوم الحزين كان يوماً شاذاً في نشاطات لجنة تشرش التي أبدت كل جدية وكل حس بالمسؤولية حتى نشر تقريرها النهائي (حصل ذلك في ربيع سنة ١٩٧٦). بالطبع كنت ولا أزال حتى اليوم، غير متفق مع بعض استنتاجاته وتوصياته. لكن خارج بعض الاعتبارات حول واقع أن وكالة الاستخبارات المركزية لا تمثل المعايير العادية والمثال الأعلى لنمط الحياة الأميركي، قدّمت اللجنة في تقريرها وصفاً كاملاً وموضوعياً للدور الحالي لأجهزة الاستخبارات الأميركية، التي جاءت أخطاؤها في إطار الحرب الباردة، وأنها لم تكن ملازمة لطبيعة الوكالة بالذات. وكم كنت سعيداً عندما قرأت أن «وكالة الاستخبارات المركزية، لم تتهرّبْ أبداً من مراقبة قادة البلاد»؛ وأنّ أجهزة الاستخبارات الأميركية «ساهمت إلى حدّ كبير في الأمن القومي».

لكن بالنسبة للبيت الأبيض، فإنّ الضجة التي أثارتها لجنة تشرش ووسائل الإعلام حول قضية السموم كانت نقطة الماء التي جعلت الوعاء يفيض. فمنذ البداية، لامني «الفريق» الرئاسي لأنني لم أُصدر تكذيباً قاطعاً لمقال هرتش. ثم فيما بعد، انتقدت لأنني تعاونت إلى أقصى حد مع وزارة العدلية، ومع لجنة روكفلر ومختلف لجان التحقيق البرلمانية. وبعد الأنبوبة الخاصة، انتشرت الاشاعات كالغبار، عبر واشنطن حول تنحيتي الوشيكة.

وكتبت الافتتاحيات الصحافية أن هذه الحادثة جعلت البيت الأبيض يفتش عن مدير جديد لوكالة الاستخبارات المركزية. وكلما كنت أظهر أمام الجمهور، كان الصحافيون يسألونني فوراً ما إذا كنت أنتظر أن يوجه إليّ الشكر. ولم أعرف كم مرةٍ اضطررت أن أكرّر أن مدير وكالة الاستخبارات المركزية يعينه الرئيس لذا فإنه يترك منصبه عندما يطلب الرئيس منه ذلك. وأقولها بكل صراحة، إنه على الرغم من كل محاولات إقناع نفسي بعكس ذلك، كنت أعرف أن أيامي أصبحت معدودة. لكن لا أستطيع أن أغيّر لا موقفي ولا قناعتي.

واستمرت المعركة. يوم السبت مساء أول تشرين الثاني، وخلال نشرة الأخبار التليفزيونية في C. B. S. وصف دانيال شورر بالتفصيل العمليات الكردية التي قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية. وأصرّ على الواقع أنه نتيجة لاتفاق شخصي بين الرئيس

نيكسون وشاه إيران، توقّفت بشكل تعسفي مساعدتنا للأكراد الذين تركوا يواجهون مصيرهم أمام العراقيين. وكانت هذه العمليات قد أبلغت إلى لجنة بيك للتو، ولم يعد هناك أي مجال للشك في مصدر هذه التسريبات. وقد انزعج بيك شخصياً من ذلك. لقد أمضيت قبل ظهر يوم السبت في البيت الأبيض أناقش مع مارش المشاكل التي تطرحها هذه التسريبات. ثم استقليت الطائرة إلى جاكسونفيل، حيث كان عليّ أن أقابل الرئيس أنور السادات، وقد سبق لي أن قلت إن هذا اللقاء لم يحصل. ولدى عودتي إلى واشنطن، استدعيت إلى البيت الأبيض حيث أبلغني الرئيس فورد تنحيتي.

وصباح يوم الاثنين كان النبأ على الصفحات الأولى لكافة الصحف. وبما أنه أصبح جلياً أنني لم أعدْ أتمتّع بثقة الرئيس، قرّرت ترك مكتب المدير صباح يوم الثلاثاء، في محاولة للعودة إلى المحاماة بعد ٢٠ سنة من الانقطاع عنها. عندها تدخل نائبي ديك والترز: حسب رأيه فإنّ فورد وحاشيته وأنا شخصياً قد أهملنا أمراً أساسياً في القضية. ففي أوج التحقيق البرلماني، ستحرم وكالة الاستخبارات المركزية من رئيسها. وجرى تعيين جورج بوش مكاني، إلاّ أنه كان لا يزال في بكين حيث كان عليه من جهة أخرى مرافقة فورد في زيارته الصينية في مطلع كانون الأول، وذلك يستدعي بالطبع أكثر من شهر لتسوية شؤونه، والمثول أمام جلسات التثبيت في مجلس الشيوخ وأداء قسم اليمين. لذا سأتصل بهذا الصدد بالبيت الأبيض.

واثر ذلك استدعاني الرئيس فورد يوم الأربعاء ٥ تشرين الأول من جديد إلى المكتب البيضاوي. وبما أني كنت أعرف السبب الدقيق للمقابلة، أخذت المبادرة:

ـ سيدي الرئيس، ليست لدي أية نية بتاتاً لإثارة المصاعب. إنني مستعد تماماً لأن أبقى في منصبي حتى وصول السيد جورج بوش. ، لكن كما تعلمون مدير وكالة الاستخبارات المركزية يعينه الرئيس. فإذا حرم أو لم يعدْ يتمتع بثقة الرئيس، يفقد كل سلطة في العمل. إن كل ما أريده هو موافقتكم حول هذه النقطة.

بدا فورد منشرحاً وأجابني:

ـ بالطبع. ستعمل بموافقة تامة مني. وهذا أمر بديهي. أتريد أن أكتب ذلك خطياً؟

فرفضت ذلك، وقلت إن كلامه يكفيني؛ وانتهت المقابلة. وأصدر الرئيس بياناً إلى الصحافة جاء فيه أنه طلب مني البقاء في منصبي حتى عودة جورج بوش، والاستمرار بتحمل كل مسؤولياتي خلال تلك الفترة الانتقالية.

وصل بوش إلى واشنطن في منتصف شهر كانون الأول، إلاّ أنه لم يقسمْ اليمين قبل ٣٠ كانون الثاني. إنّ هذه الأشهر الثلاثة الأخيرة من عملي كانت من أنشط الفترات. وفضلاً عن المجابهات اليومية تقريباً مع لجنة تشرش وخاصة بيك، جرى خلال هذه

الأشهر الثلاثة وضع ميثاق جديد للأجهزة السرية المرسوم الرئاسي رقم ١١٩٠٥

بعد تسلمي منصبي بفترة قصيرة، ساعدتني المصاعب التي واجهتها كمدير لأجهزة الاستخبارات وقضية أسرار العائلة على إدراك ضرورة وضع ميثاق لوكالة الاستخبارات المركزية وغيرها من الأجهزة السرية في البلاد، يتضمن قوانينها الداخلية، وقاعدة واضحة ودقيقة. فحتى ذلك الحين، اقتصر الأمر على الاكتفاء طوعاً بنصوص غامضة من قانون الأمن القومي لسنة ١٩٤٩، أو إلى مجموعة من التوجيهات السرّية أو السرية جداً لمجلس الأمن القومي، أو إلى النظام الداخلي لكل جهاز معني وإلى عدد كبير من المذكرات والتوجيهات كالرسالة التي كان قد وجهّها نيكسون إلى هلمز سنة ١٩٧١، التي كلّفه بموجبها رئاسة كل أجهزة الاستخبارات في البلاد.

لقد طلبت في البداية من كل الأجهزة المعنية وضع لوحة كاملة لمختلف القوانين والإجراءات والقواعد التي ترعى عمل وعلاقات الأجهزة السرية. وخوفاً من انزلاق هذه القضية في متاهة العلاقلة والمماطلة تسلمها ميشال راول دوفال مساعد جاك مارش والرئيس بتفويض من البيت الأبيض، الذي قرّر تعزيز دوره القيادي الطبيعي للأجهزة السرية عن طريق الإشراف على إعداد قوانينها العتيدة التي يجب أن تعتمدها بعد التحقيق البرلماني الحالي.

وبدلاً من الاكتفاء بتسيير الأعمال، الذي كان كافياً ليشغلني ٢٤ ساعة على ٢٤ ساعة، طلب مني المشاركة في اجتماعات العمل والمناقشات التي انتهت بجلسة مطولة لمجلس الأمن القومي بمشاركة الرئيس فورد، في يوم السبت ١٠ كانون الثاني. قبل الجلسة طلب مني مارش أن لا أبقى بعيداً عن المناقشات بحجة أنني أصبحت مجرّد مدير «بالوكالة». لذا شاركت بنشاط في المناقشات التي أدّت إلى نشر المرسوم الرئاسي ١١٩٠٥ في ١٨ شباط التالي. وكنت سعيداً عندما رأيت أنه تضمن عدداً كبيراً من أهم مقترحاتي.

وفي الوقت الذي كان فيه جورج بوش يمثل أمام مجلس الشيوخ في كانون الثاني، كنت أنا أعمل بكل حمية في الوكالة. إنّ سالت والشرق الأدنى والمرسوم الرئاسي ١١٩٠٥، كانوا على جدول أعمال اجتماعات مجلس الأمن القومي. كما ان جلسات لجان التحقيق كانت مستمرة، ومع ذلك سيّرت عدداً من الأعمال العادية تلافياً لتكدّسها على مكتب المدير العتيد. وفي ٢٧ كانون الثاني، وبحضور عائلتي، منحني الرئيس فورد وسام الأمن القومي في المكتب البيضاوي في البيت الأبيض.

وفي اليوم التالي، ٢٨ منه، اقترع مجلس الشيوخ على تثبيت جورج بوش وانتهت مهمتي. وبعد الشكليات الأخيرة، غادرت مكتبي. ثم عدت إلى لانغلي برفقة بربارة لحضور مأدبة الوداع التي أقيمت بحضور المسؤولين الرئيسيين للوكالة. وأخيراً يوم الجمعة

٣٠ كانون الثاني استقبلت الرئيس فورد وجورج بوش في القاعة الكبيرة لوكالة الاستخبارات المركزية، حيث أقسم اليمين المدير الجديد. وقد ألقيت كلمة موجزة:

«سيدي الرئيس، السيد بوش، إنه لشرف كبير أن أقدّم إليكما منظمة من المحترفين المتفانين. وعلى الرغم من الضجة التي أثيرت في السنة الماضية، فإن هؤلاء الرجال سيواصلون تقديم أفضل استخبارات في العالم».

إن إخلاص وتصفيق كل أصدقائي القدماء هَزّ مشاعري.

خاتمة

جهاز استخبارات وفقاً لدستور الولايات المتحدة

غادرت لانغلي بسيارتي السكايلارك القديمة وسلكت جادة جورج واشنطن في الطريق إلى منزلي وإلى حياة جديدة. كلاّ، لن أستسلم للمرارة. لقد قبلت أسباب تنحيتي. وكنت أدرك أن الرئيس فورد، من أجل تطمين الشعب الأميركي قرّر أن يمسك وكالة الاستخبارات المركزية بيديه، لذا توجب عليه تعيين أحد أعضاء «فريقه» على رأس الوكالة. واعتبرت أن اختيار جورج بوش كان جيداً بالنسبة للوكالة وأن الرئيس أبدى لي كل كياسة بعد أن اتّخذ قراره. لكن أعترف بكل صراحة أنني كنت حزيناً لتركي منصبي، لأنه سيحرمني من الاطلاع الفائق على الشؤون العالمية الذي كنت أستخلصه كل يوم من مطالعة «الناشيونال انتليجانس دايلي». وكنت أعتقد أيضاً أنه بإمكاني أن أفعل الكثير من أجل رفع وكالة الاستخبارات المركزية، ومجمل الأجهزة الأخرى إلى مستوى إمكانياتها الفعلية، ولا سيما تحسين مقدرتها في التحليل. فهل سأتّهم بالعناد؟ وبقيت على اقتناع بأنني عملت جيداً، إذ أرسيت أسس علاقات جديدة بين أجهزة الاستخبارات والكونغرس، يمكنها أن تحل حسب رأيي التناقض الذي كان قائماً دائماً بين تقاليد الاستخبارات القديمة والدستور. وبالطبع فإن الحل الذي اعتمدته، يخفض صلاحيات الرئيس مما يمكن أن يُعَقِّدَ في المستقبل مهمة زملائي في وكالة الاستخبارات المركزية، إذ أصبح عليهم الآن الحصول على موافقة الكونغرس قبل الشروع بأية عملية.

لكنني كنت أعرف جيداً أن الأمر الرئيسي يبقى: تعليم الجمهور وجعله يساند أجهزة الاستخبارات؛ وهذه النتيجة لم يتمّ التوصل إليها عبر كل التحقيقات، هذا إذا لم تكنْ قد جعلتها أصعب. وباستثناء بعض التفاصيل ـ حادثة الأنبوبة الخاصة، والضعف تجاه جايمس أنغلتون، التي بدت تنحيته المتأخرة وكأنها تكفير عن ذنب ـ لا أتأسف على

أي شيء فعلته. لكن بدا لي أنه يجب على الأجهزة الأميركية التخلّص من صورة جايمس بوند ـ أو OSS 117 ـ بدلاً من الانكباب على مغامرات وأخطاء الماضي. إذ يتوجب على أميركا الآن أن تكون مهمتها تحسين جهاز استخباراتها. كيف يمكن أن يكون دوري في هذه القضية؟ عندما أدركت أن كوني أصبحت مواطناً عادياً كالآخرين، أصبح باستطاعتي أن أعبر عن تفكيري بالكلام والكتاب.

لقد اجتازت أجهزة المخابرات الأميركية طريقاً طويلاً منذ مغامراتي الأولى في فرنسا والنروج، زمن مكتب الاستخبارات الستراتيجية، خلال الحرب العالمية الثانية. إن مقدراتها الثقافية، والتقنية، وكذلك الجيل الجديد من الرجال والنساء المدرّبين والمجرّبين جيداً الذين يخدمون في صفوفها، يجعلونها قادرة على تقديم المعلومات والتحاليل الفائقة حقاً عن العالم الذي نعيش فيه. فقرارات السياسة الخارجية والدفاع التي يتّخذها قادتنا تستطيع من الآن فصاعداً الاستناد إلى معارف دقيقة التي حلت محل الجهل والحذر التي غالباً ما استرشدت بها في الماضي.

وخلال ٢٥ سنة، لم يمارسْ الكونغرس حق الرقابة على الأجهزة السرّية إلاّ بشكل رمزي جداً. لكن في سنة ١٩٧٤، طالب بأن تحال كل نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية في الخارج من الآن فصاعداً إلى «اللجان المختصة». لقد كانت تحقيقات سنة ١٩٧٥ محاولة استدلالية لممارسة كل مهمات الوصاية التي يمنحها الدستور. ويمارس الكونغرس اليوم حقّه هذا عن طريق لجان ينتخبها.

لكن يتوجب على أجهزة الاستخبارات نفسها تحمل مسؤولياتها والشروع بتثقيف الجمهور تجاه أساليبها وأنظمتها وتجاه الشؤون العالمية على حدّ سواء. كما يتوجب عليها أن تعرف أن القوانين الخاصة التي كانت تستفيد منها داخل أجهزة الحكومة الأميركية لم تعدْ حقيقةً واقعة.

وإذا ما قرأنا «النيويورك تايمز» أو «أفيايشن ويك» نجد فيهما تقديرات بالنسبة للحاضر والمستقبل، عن القوة السوفياتية في مجال الصواريخ والغواصات والقوات المدرّعة المرابطة في أوروبا الشرقية؛ ووصف الأوضاع السياسية في البلدان العربية المنتجة للنفط، وحول الصراعات القبلية التي ستحدّد جزئياً مستقبل القارة الأفريقية. فهل كل هذا من عمل الأجهزة السرية؟ هذا ما لم نعلمه للجمهور. وهكذا، فإن «نتاج» أجهزة الاستخبارات يمكن تماماً نشره دون كشف النقاب عن مصادره.

إن التشابه مع الصحافة مدهش. يعتبر الصحافيون منذ القدم أن مهمتهم هي جمع المعلومات، لذا فإنهم يحمون دائماً مصادر معلوماتهم. ويتوجّب على أجهزة الاستخبارات الاقتناع بأن مهمتها الأساسية هي ذاتها. لذا يتوجب عليها أن تحافظ على مصادرها ليس

كوسيلة للوصول إلى هذا الهدف بل كهدف بحد ذاته.

لكن مستقبل الاستخبارات يتضمن أبعاداً إضافية. ففي ٢٢ حزيران ١٩٧٣، دعيت إلى البيت الأبيض لحضور التوقيع على معاهدة لتلافي اندلاع نزاع نووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وعندما قدّمني الرئيس نيكسون إلى بريجنيف بوصفي مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية، فقال له هذا الأخير: «أليس خطيراً؟».

إنّ الجهل، والحذر، وعدم التفاهم كانوا في أصل الكثير من الحروب. فلو كانت هناك تحذيرات أو استعدادات فعالة لكنا منعنا اليابانيين من مهاجمة بيرل هاربور أو إقناع هتلر بعدم غزو روسيا.

هذه هي مهمة الاستخبارات العتيدة. وبقدر ما تستطيع أجهزة الاستخبارات الأميركية أن تساعد بلادنا على اتخاذ أفضل القرارات، فإنها ستبقى بالطبع في طليعة هذه الحركة و«نتاجاتها»، ستوضع شيئاً فشيئاً في تصرف بلدان أخرى عبر العالم. وأعتقد أننا سنشهد تأسيس هذه الحركة على الصعيد العالمي، بشكل توضع فيه المعلومات والتحاليل المتعلقة بالقضايا العالمية في متناول الجميع، على غرار ما هو حاصل على صعيد محدود في إطار .F. A. O و B. I. T. بالطبع ليس المقصود جمع كل أجهزة الاستخبارات في العالم ضمن مركز واحد ضخم، بل قيام تعاون على الصعيد العالمي كما هو الأمر داخل الولايات المتحدة، بين الوكالات والأجهزة التي تؤلف مجتمعة «عالم» الاستخبارات.

عندها ترتدي كل مغزاها كلمات المسيح التي حفرها آلن دالس في قاعة المدخل الكبيرة في لانغلي:

«ستعرفون الحقيقة، والحقيقة ستجعلكم أحراراً... أحراراً من الحرب والبؤس والجهل».

الفهـــرس

